محمد العربي معريش

المغرب الأقصى

في عهد السلطان الحسن الأول

1873-1894 م / 1290-1311هـ

دار الغرب الإسلامي

المغرب الأقصى

في عهد السلطان الحسن الأول

المغرب الأقصى

في عهد السلطان الحسن الأول

1873-1894 م/ 1290-1311هـ

تأليف

محمد العربي معريش
جامعة الجزائر

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى

1989

دار الغرب الإسلامي

ص. ب: 5787 - 113

بيروت - لبنان

الإهداء

إلى روح والديَّ اللذين فقدتهما

أثناء تأليف هذا الكتاب .

محمد العربي معريش ..

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بدا المغرب الأقصى في خضم الصراع الحضاري والتنافس الدولي والتوسع الاستعماري ـ خلال الفترة المعنية ـ وكأنه « يتيم » أو « قاصر » في حاجةٍ إلى من يقوم برعاية شؤونه في وقت كثر فيه المرشحون لإسناد أمر « الحضانة » إليهم . وربما يجوز لنا أن نقول بأنه عرف في هذه الفترة وصاية دولية في انتظار إسناد الوصاية النهائية إلى أقوى الدول أو أدهاها . وقد استهدف الصراع عليه إبقاءه في حالة قصور أبدى لتبرير أمر الحماية التي كانت عام 1912م .

إن الفترة المدروسة تعتبر فترة تحد واستجابة في آنٍ واحد . وقد امتازت في العالم المتحدي ، بالقوة وقانون الغاب وبصراع أملته نزوات وشهوات الدول المتنافسة . إنه عهد الاستعمار في أبشع صوره ، وهو التوسع الذي صار وكأنه ضرورة حتمية كقانون ملء الفراغ أو توازن قوتين متجاورتين . هذا فيما حاول المغرب الأقصى الاستجابة منذ البداية وفي عصر (موضة) الإصلاح والتحديث التي تزامنت ، أو كادت ، مع الإصلاح الديني والاجتماعي .

وكان احتلال مدينة الجزائر مؤشراً لبداية التحدي الذي لم يهز المغاربة إلا في حرب « إيسلي » (1844م) . وقد امتازت الفترة التي هي موضوع دراستنا بمحاولات الإصلاح ، ولكن اعترضتها صعوبات ذاتية وأخرى مفروضة عليها ، مما أثقل كاهل الإصلاحات وجعلها تخرج في نهاية المطاف بلا نتيجة أو تكاد .

لقد انصب اهتمامي منذ البداية على مطالعة البيبليوغرافيات التي تتناول تاريخ المغرب الأقصى في عمومه وتاريخه الحديث والمعاصر على الخصوص . وقد

كشفت لي تلك البيبليوغرافيات على المادة المطبوعة من كتب ودوريات وصحف وغيرها ، وفي مرحلة ثانية رحت أبحث عنها في المكتبات وأجمع وأصنف وأرتب اعتماداً على الخطة . وكان ميدان البحث المكتبة الوطنية والمكتبة الجامعية والمكتبات العمومية (أسواق الكتب) في الجزائر وكذلك المكتبة الوطنية بباريس التي زرتها مرتين ، علاوةً على مكتبات الرباط (بالمغرب) .

كما أن تلمس مادة البحث في مصادرها الأساسية ساقتني إلى زيارة بعض دور المحفوظات في فرنسا ، مثل دار المحفوظات « بقصر فانسن » بباريس ودار المحفوظات لما وراء البحار « بآكس آن بروفانس » . كما ساقتني إلى زيارة المغرب الأقصى نفسه(*) . وبذلك تمكنت من العمل في الخزانة العامة بالرباط والخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط أيضاً .

وفي تطرقي لموضوع « المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول » اتبعت الخطة الآتية :

أولاً : حاولت أن أطرح الموضوع طرحاً حضارياً متخذاً أسلوب التدرج والإنتقال من العام إلى الخاص ، معالجاً القضية على أنها قضية تدخل في سياق عام وحضاري ، قبل الوصول بها إلى سياقها الخاص ومن هنا كان (المدخل) إطاراً عاماً للموضوع .

ثانياً : خصصت الفصل الأول لدراسة المغرب عشية اعتلاء الحسن الأول العرش ، سالكاً فيه مسلك التدرج بالانطلاق من الظروف الدولية التي كانت تحيط بالمغرب الأقصى إلى الظروف الداخلية ، بناءً على أن المغرب لم يكن يعيش ككتلة منعزلة عن محيطه الخارجي .

ثالثاً : تناولت أجهزة الحكم المخزنية والإقليمية في الفصل الثاني . ولما كان العهد الذي ندرسه قد سمّي بعهد الإصلاح فقد أوليت الإصلاح الإداري والعسكري

(*) يعود الفضل في تحقيق هذه الزيارة إلى الأستاذ الدكتور أبي القاسم سعد الله وإلى الأستاذ محمد العربي الزبيري .

اهتماماً خاصاً بينت فيه مجالات تطبيقه وعوامل فشله .

رابعاً : وكان المجتمع المغربي هو موضوع الفصل الثالث . وقد تفرع الموضوع إلى تناول البيئة الاجتماعية لسكان الريف والمدن وكذلك إلى الطرق الصوفية وعلاقتها بالمخزن وإلى الحياة الاقتصادية زراعةً وصناعةً وتجارةً . ثم إلى التطور الثقافي لوضعية المؤسسات التعليمية والبعثات العلمية إلى الخارج في إطار الإصلاح المذكور، ثم الوسائل التثقيفية الأخرى من مكتبات وطباعة وصحف وغيرها.

خامساً : أثناء علاجي للعلاقات الخارجية للمغرب الأقصى وجدتها تنقسم إلى عنصرين رئيسيين ، الأول علاقات المغرب بالعالم الإسلامي . (وهي علاقة لم تكن في حقيقة الأمر تتعدى عاطفة الأخوة بعيدة من مجال التمثيل الدبلوماسي والتعاون الميداني سواء فيما يتعلق بالتجارة أو بتنسيق المواقف والقوى لمواجهة الأعداء) .

والثاني علاقات المغرب بالدول الأوروبية وتبين أنها قد مرت بمرحلتين ، الأولى تنتهي عام 1880 أي بعقد مؤتمر مدريد ، والثانية تنتهي بوفاة السلطان الحسن الأول عام 1894م .

وقد حاولت معالجة الموضوع بروح محايدة سالكاً في ذلك مسلكاً وسطاً بين أحكام واتجاهات المؤرخين الأوروبيين من جهة والمغاربة من جهةٍ ثانية ، إذ في الوقت الذي حاول فيه الأولون تناول تاريخ المغرب في الفترة المعنية بالتهجم على أنظمة الدولة والحط من قيمتها ومن قيمة رجالها ، عالج المغاربة تاريخهم بنوع من العاطفة الوطنية أو على الأصح بتبرير مواقف (الأسرة الحاكمة) .

ومهما كانت النتائج التي توصلت إليها فإنها لم تضع حداً لتطور البحث وهي ليست نهائية ، إذ ما تزال وثائق كثيرة لم تستغل في البحث ، لذلك فإننا نعتبر ما توصلنا إليه من نتائج لا يعدو أن يكون مساهمة محدودة وبداية لبحث علمي لا يزال يحتاج إلى مجهودات كبيرة اعتماداً على المادة الخام الخاصة بعهد السلطان الحسن الأول (1873-1894)(*) .

(*) فيما يتعلق بالنتائج التي توصلنا إليها أنظر الخاتمة .

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى أستاذي الدكتور أبي القاسم سعد الله الذي بذل جهداً كبيراً وصبراً طويلاً في إشرافه على هذا العمل مما شجعني على المضي قدماً رغم الظروف القاسية أحياناً والتي لا أريد ذكرها حتى لا يحرمني الله أجرها إن شاء الله .

وأشكر أيضاً الدكتور جمال قنان الذي تفضل بمراجعة الفصل الأخير وأفادني بنصائح وتوجيهات قيمة .

كما أشكر كل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد على إنجاز عملي كالدكتور محمد العربي الزبيري، والأستاذ الشريف مريبعي، والأستاذ محمد الطيب عقاب، وعمال المكتبتين الجامعية والوطنية بالجزائر . وكذلك أشكر الأساتذة الذين قابلتهم في المغرب الأقصى وأخص بالذكر الأستاذ محمد المنوني الذي سمح لي بمقابلته والتحاور معه في الموضوع ببيته أكثر من مرة ، والأستاذ إبراهيم حركات والأستاذ عبد الوهاب بن منصور وغيرهم . كما لا يفوتني في النهاية أن أشكر كل الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذا الكتاب عندما قدم لهم كرسالة جامعية .

سدد الله خطانا ووفقنا إلى ما فيه خير الأمة ، والسلام .

محمد العربي معريش
معهد التاريخ ـ جامعة الجزائر

الجزائر في 20 جمادي الأولى 1407هـ
الموافق لـ 20 جانفي 1987

المختصرات

د.ت : دون تاريخ .
د.م : دون مكان .
و : وثيقة .

A.M.G.: Archives du Ministère de la guerre.
(Château de Vinceinnes).

A.O.M.: Archives d'Outres Mer (Aïx-En-Provence).

A.M.: Archives Marocaines.

J.A.: Jeune Afrique.

Micro D. 45: Microfilm D 45-58 (Le Temps).

N.R.: La Nouvelle Revue.

R.A.A.: Revue de l'Armée d'Afrique.

R.D.M.: Revue des Deux Mondes.

R.P.L.: Revue Politique et Litteraire.

مدخل

لكل أمة من الأمم إنتماء حضاري . ولعل التعايش فيما بين الحضارات ميتة كانت أم ذابلة أم زاهرة ومهيمنة هو الذي يخلف الصراع بين المنتمين لهذه الحضارات ككل . فأصحاب الحضارة الذابلة مثلاً لهم رصيد لا يستطيعون التخلص منه لأنه منهم ، ولأن أي انسلاخ عنه يؤدي إلى الذوبان الحتمي في الحضارة القائمة ، أو على الأقل تقمصاً أو حياةً مفتعلة قد تفقد التفاعل مع الحضارتين في آنٍ واحد .

وهكذا ينشأ الصراع ، صراع بين شخصيتين حضاريتين ، إحداهما واقعية قائمة والثانية شخصية مريضة تستمد قوتها أكثر من ماضيها الحضاري وتعيش عليه .

والمتتبع لسير الحضارات بدءاً من عوامل نشأتها إلى عناصر فنائها يستخلص علة الصراع .

إن الطبيعة الفطرية للبشر واحدة، لذا فالإختلاف يكمن فيما اكتسبوه من معنويات روحية وثقافية وحضارية ، وهذه العوامل الثلاثة هي التي تحدد علاقة البشر فيما بينهم ، سواء أفراد الأمة الواحدة أو أفراد الأمم بانتماءاتها المختلفة . والمتمعن في طبيعة البشر يلاحظ الاختلاف في توظيف تلك العوامل الأساسية للشخصية ، شخصية الفرد والمجتمع ، فهناك من يوظفها لخدمة البشرية والمساهمة في بناء حضارة أو بعثها ، في وقت يقوم البعض الآخر بتوظيفها في إطار محدود ، فيرسم لنفسه هدفاً لا يخرج عن نطاق المحافظة على البقاء . فيضع نفسه بذلك في عالم

يخرج عن نطاق ما نريد الوصول إليه . ويعيش على هامش البناء الحضاري أي على هامش التاريخ .

والمتمعن في الظاهرة الأخيرة يجد أن أصحاب هذه الصفة ، أفراداً كانوا أم دولاً ، يعدون من ضعاف الرصيد المعنوي أو الشخصية ، وهي الحالة التي تنطبق على مرحلتي الصبا والشيخوخة ، أو بداية الحضارة ونهايتها . وهذان الحدان ، على الرغم من اشتراكهما في عوامل معينة إلا أنهما متناقضان تمام التناقض . وهنا تكمن علة الصراع بين البناء والتهديم والتوفيق بينهما .

والاختلاف في توظيف عناصر الحضارتين المتناقضتين والمفاهيم عند كلا الطرفين هو عين الصراع . فهل ينطبق هذا ككل عن الموضوع الذي نحن بصدد تناوله ؟

أجل ، إنه لا يخرج في نظرنا عن نطاق ما ذكرناه من صراع ، ذلك أن الرقعة الجغرافية التي تدور فوقها أحداث الموضوع ، تنتمي لعالم له ما يميزه من رصيد فكري وروحي وحضاري عن عالم آخر يقترب منه من حيث الرقعة الجغرافية ولكنه يختلف عنه في العوامل المذكورة ولعل أبرز ما يمكن قوله عن هذين العالمين أنهما متناقضان أشد التناقض لاختلاف طبيعة العوامل ونوعيتها .

فالعالم الأول ـ أي الإسلامي ـ المنتمي إليه المغرب الأقصى في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (نهاية الثالث عشر وبداية الرابع عشر الهجري) تميز بجمود طاقاته الروحية والفكرية والمادية ، فلم تعد موظفة توظيفاً إيجابياً ، لأن أهله دخلوا منذ أمد في نوم عميق أنساهم التراث والفكر[1] . فالطاقة الروحية ذبلت واستبدلت بأوهام الزوايا والطرقية ولم يعد المسلم توّاقاً إلى المقام المحمود وأطلق العنان للغريزة

---

(1) أنظر : مالك بن نبي في عدة مؤلفات له ، خاصة :

ـ شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مسقاوي ، وعبد الصبور شاهين ، ط. 3 ، دار الفكر بيروت ، 1969 .

ـ وجهة العالم الإسلامي ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

ـ تأملات ، ط. 3 ، دار الفكر ، دمشق ، 1977 .

الأنـانية فيه . وكان من نتـائج ذلـك ، إنتهاء تـرابط الأشخاص وأواصر التعاون في المجتمع لأن الجهد العقلي لـم يعد يتجاوز حدود الحاجة الفردية[1] ، وتقطعت بذلك شبكـة علاقـاته الاجتمـاعية ، تلك العـلاقات الأسـاسية لصنـع الأحداث التـاريخية الحضارية .

والعلة من وراء هذا هو ذبول الطاقة الروحيـة التي تدفـع الإنسان إلى تـوظيف طاقاته الفكرية طبقاً لمثل أعلى تنتشر مظاهره من ذوق ونمط وأسلوب حياة على رقعة جغرافية وبشرية في آنٍ واحد ، وتلك هي الثقافة في صورتها التاريخية كما يـرسمها مالك بن نبي[2] . لأن الإنسان من خلالها يترك بصماته على صفحة التاريخ فناً وقيماً وتراثاً وإنجازاً[3] .

وقد أصيب العالم الإسلامي في رصيده الحضـاري ، وصار يعيش في شكـل فوضوي . ولم يعد يمارس رسالته في العالم ، رسالة الحضارة وقيـادة البشريـة التي تجعل منه خير أمة أخرجت للناس[4] .

إن الحضارة الإسلامية قابلة للإزدهار ثانية لأنها تنتمي لشجرة الإسلام الضخمة تلك الشجرة التي ذبلت وسقطت بعض فروعها ، ولكن استمـرار نسغها مكنهـا من بعث براعم جديدة بين الحين والآخر ، وهي البراعم نفسها التي أعادت الثقة لأهلها فيها وعلى استمرار الحياة بها بالرغم من كثرة المعاول المنهالة عليها . وتلك حقيقة يعترف بها لها خصومها أنفسهم[5] .

وبحكم تداول الأمم على الحضارات ، فقد عاصرت فترة اللاحضارة في العالـم الإسلامي حضارة في رقعة جغرافية مقابلة لها ، إمتازت بقدرتها على بناء ثقافتها وفق

---

(1) عمر كامل مسقاوي ، « مالك بن نبي والدعوة للإنتقال من التكديس إلى البناء » ، العربي ، عدد 285 ، أوت 1982 ، ص 68 .

(2) أنظر : مشكلة الثقافة ، دار الفكر ، دمشق ، 1981 .

(3) كامل مسقاوي ، ص 71 .

(4) نفس المصدر ، ص 68-69 .

(5) G.Drague; **Esquisse d'histoire religieuse du Maroc confréries** et Zaouias; Peyronnet, S.D.

نموذج مستمد من قيمها الخاصة ، ومع ذلك فهي ثمرة الحضارة الإسلامية إلى جانب الروح المسيحية والثقافة الرومانية ، ثقافة السيطرة والقهر[1] .

ونظراً لخلل في البناء انجر عنه خطأ في توظيف ما بنيت عليه ، فقد طرحت العلاقات الإنسانية في عالم الحضارة المسماة بالغربية في إطار اقتصادي كمي لا مكان فيه للقيم الإنسانية[2] .

كان للقرن التاسع عشر أهميته التاريخية ، لأن الحضارة الغربية بلغت ذروتها فيه فبدأت تخرج من عالمها الأوروبي لتأخذ دورها القيادي في العالم ، مهما كانت الوسيلة المستعملة لأخذ هذا الدور[3] .

وهنا تكمن أهمية الموضوع المطروح على بساط البحث ، فهو يؤرخ لفترة اتصال بين حضارتين[4] ، حضارة إسلامية في أوج انحطاطها ، وحضارة أوروبية في أوج ازدهارها واندفاعها . وكان لاستعمار الهند في الجزء الشرقي من العالم الإسلامي والجزائر في الجزء الغربي منه ، نتائج للتدافع والصراع العنيف المترتب عنه .

كان من ثمار هذا الإتصال والتحدي يقظة العالم الإسلامي ، ذي الرسالة التي انطفأ نورها ، أو بقي خافتاً . فبرز روّاد فكر وثورة ، سرعان ما تنبهوا إلى ضرورة الدخول مجدداً في إطار الحضارة الإسلامية وبعثها قبل فوات الأوان .

بدأت الدعوة إلى الإصلاح وبناء الدول ، وكان النموذج المختار هو الحضارة الأوروبية . لكن الإصلاح سرعان ما بدا غير مجد نظراً لما اعتراه من أخطاء في عملية تقليد الحضارة « اللامعة » . فاقتناء الأشياء حدث دون الإلمام بها ، وكان الإقتناع بالحصول على الأشياء دون معرفة كيفية إبداعها ، يعود إلى أن المستيقظ لم يبد له من

---

(1) كامل مسقاوي ، ص 68

(2) نفس المصدر ، ص 68 .

(3) نفس المصدر ، ص 68 .

(4) سبق هذا الإتصال ، إتصالات أخرى منذ الاكتشافات الجغرافية .

الحضـارة إلا الظاهـر ، أمـا البـاطن فعجـز عن فهمـه[1] ، ومن مـظاهـر ذلـك تلك الإصلاحات في الدولة العثمانية والإصلاحات في تونس ومصر وفي المغرب الأقصى بالذات .

ويأتي موضوعنا في خضم من المواضيع البارزة كالتـوسع الأوروبي والاتصـال الحضاري ، والإصلاحات وغيرها . . .

كانت الحضارة التي وقع الاتصال بها حضارة وارثـة لثقافـة السيطرة والقهـر ، فضلاً عن أن علاقاتها الإنسانية كانت مطروحـة في إطار كمي ، لـذا كانت غـازية ، وقيادتها للعالم قائمة على القهر والقوة لا على الإقناع والوعي والتفاعـل الإيجابي . وهنا تكمن علة الصراع التي تهدف إلى الطمس والتذويب والابتلاع .

إن موضوعنا يأتي في هذا الإطار التاريخي والحضاري . وهذا ما يـزيد ، في نـظرنا ، من أهميتـه ، لأن الفترة المـدروسـة تمتـاز بـالخـطورة في ميـدان الصـراع الحضاري المصيري[2] .

وقبل الخوض في الموضوع يحسن بنا أن نعود شيئاً ما إلى الوراء للوقوف عند بعض الخلفيات التاريخية لأحداث فترة الثلث الأخير من القـرن التاسـع عشر ، لأن المغرب لم يكن معزولاً عن العالم ، ولكنه عنصر من المجموعة الدولية يتفاعـل مع غيره من الدول في إطار ماضيه وحاضره .

ينتمي المغرب ، قبل كل شيء ، إلى العالم الإسلامي ، وقد شارك كغيره من دول هذه المجموعة في بناء ذلك الرصيد الثقافي الحضـاري ، إذا ما ذهبنـا بعيداً ، وأما إذا اكتفينا بالفترة الحديثة فإنه ينتمي للطرف الغربي من العالم الإسلامي والذي تميز بصراعه العنيف مع أوروبا ، بالمقـارنة مـع الفترتين السـابقة والـلاحقة لسقـوط

---

(1) كامل مسقاوي ، ص 68-69 .

(2) ساهمت عوامل عديدة داخل وخارج أوروبا في إعطاء نفس جديد للفكر الاستعماري والتوسع الأوروبيين في النصف الثاني من القرن 19 م ، وخلال الفترة المعاصرة لموضوعنا بالذات أنظر : تطبيق ذلك في المغرب ضمن الفصل الأخير من هذا البحث .

غرناطة (1492م)[1] .

وقد صادف نزول العثمانيين في المغرب العربي[2] بداية حكم الأسرة السعدية للمغرب الأقصى (1524م) . وكانت ولادة هـذين النظامين المتنـافسين ، كرد فعـل ديني لما لحق بمسلمي الأندلس من ناحية والعدوان الإسباني البرتغالي على سواحل المغـرب من ناحيـة ثانيـة[3] ، ووضع حـد للصراع المسيحي الإسـلامي على أرض أوروبا[4] .

وقد ساهم العثمـانيون في الجـزائر في مـطلع القرن السـابع عشـر في تجزئـة المغرب الأقصى إلى إمارات تابعة للأشراف والزوايا والطرق الصوفية وحالت المنافسة القبلية وعداوة الأمراء السعديين واتباعهم لرجـال الدين ، حـالت دون الوصـول إلى توحيد المغرب الأقصى من طرف زعماء الزوايا والطرق الصوفية[5] .

في هذه الظروف بالذات ظهـرت على مسرح الأحـداث في المغرب الأقصى الأسرة العلوية[6] ، خاصة بظهور الرشيد كشخصية شريفية عرفت كيف تربط بثروتهـا

(1) كان الصراع بين الطرفين في الفترة الأولى ينحصر تقريباً في المجال الأوروبي وبالتحديد في شبه جزيرة إيبيريا أو الأندلس ، لينتقل في الفترة الثانية إلى البحر الأبيض المتوسط ، وهي الفترة التي تميزت بجهاد البحر .

(2) كانت بداية الحكم العثماني للجزائر عام 1518 م لما شرع خير الدين في مباشرة مهامه باعتراف السلطان العثماني له بذلك وكذا سكان الجزائر .

(3) — Auguste Cour; **L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les turcs de la rêgence d'Alger,** (1509-1830), Paris, Leroux, 1901, P.242.

(4) يبرر الأوروبيون ذلك العدوان على أنه نتيجة لما يسمونه بالقرصنة الإسلامية ، وهو ما نسميه نحن بجهاد البحر ، الجهاد الذي بدأ مع نهاية الحروب الصليبية (نهاية القرن الثالث عشر) أي عندما فشل الصليبيون في حربهم ضد المسلمين على أرض (الإسلام) . فانتقلت فلولهم إلى جزر المتوسط لتحترف القرصنة التي واجههم فيها المسلمون بجهاد اشتد على أثر طرد المسلمين من الأندلس وملاحقتهم في البحر ، فمهاجمة سواحل المغرب بين نهاية القرن 15وبداية القرن 16 م .

(5) — **Cour;** P.242.

ـ أنظر كذلك : إبراهيم حركات ، **المغرب عبر التاريخ** ، جـ 3 ، ط 1 ، دار الرشيد الحديثة ، الدار البيضاء ، 1985 ، ص 14 - 15 و 20-21 .

(6) بدأ الأشراف يمارسون سلطتهم على سجلماسة منذ 1640 م ، ولم يعترف أهل فاس بسلطتهم سوى في عهد مولاي محمد عام 1059 هـ/1649م ، أنظر :

=

بعض المغامرين أولاً ثم عرب « أمغاد »[1] . فتمكن مولاي الرشيد بمساعدتهم من السيطرة على الحكم في المغرب الأقصى[2] .

وبظهور الأسرة الجديدة صارت الخلافة تتنازعها أسرة عثمانية في « إسلام بول » وأخرى علوية في مراكش أو فاس .

ويمكن القول بأن الأسرة العلوية وجدت مضايقة منذ البداية في بسط نفوذها من جانب العثمانيين في الجزائر ، الذين كانوا يؤيدون منازعي السلطة بفاس ، فواصلوا بذلك سياستهم القائمة على التدخل والتي يعود تاريخها إلى العهد السعدي .

ومهما يكن من أمر ، يعد المغرب الأقصى البلد العربي الإسلامي الوحيد الذي نجح في التصدي للدولة العثمانية والاحتفاظ بوضعية خاصة وذلك منذ شملت بوجودها العالم العربي خلال القرن 16م[3] .

وقد مرت العلاقات المغربية العثمانية بمراحل ثلاث ، استغرقت الأولى أغلب القرن 16م وهي المرحلة التي حاول العثمانيون أثناءها بسط سيطرتهم على المغرب كغيره من الدول العربية الأخرى ولو أنهم أخفقوا في ذلك كما سلف . أما المرحلة الثانية ، ففقدت فيها الدولة العثمانية قوة اندفاعها وصارت لا تشكل خطراً كبيراً على المغرب وكان ذلك خلال القرن 17 م[4] .

= ــ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، ج 7 ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1956 ، ص 31-42 . وكذلك :

ــ حركات ، ج 3 ، ص 20-21 .

ــ أنظر كذلك عن نشأة الدولة العلوية نفس المصدر ، ص 17-20 .

(1) قبائل تقطن الحدود المغربية الجزائرية ، وقد كانت ثائرة على السلطة .

(2) Cour; P. 245. -

(3) يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912 ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، 1982 ، ص 18 .

كان من أسباب إخفاق العثمانيين في السيطرة على المغرب هو نجاحهم في التصدي للهجمة الأوروبية وكذلك لأن السعديين استطاعوا ملء الفراغ الذي تركه انهيار الحكم الوطاسي .

(4) نفس المصدر ، ص 18-19 .

وقد حدثت نزاعات بين الطرفين على الحدود الشرقية في هـذه المرحلة ، من ذلك أن مولاي إسماعيل قام بعدة محاولات عسكرية[1] . وإذا كان قد مني بالفشل من ناحية فإنه حمل السلطان العثماني إلى مكاتبته طالباً منه الوقوف عند حد أسلافه[2] .

أمـا المرحلة الثـالثة فقـد اتضحت منذ النصف الثـاني من القـرن 18م ، حين أخـذت أسباب الضعف تلم بـالدولـة العثمانيـة وصارت منـذئذٍ تعـرف بـ « المسألـة الشرقية » أو « الرجل المريض » فيما بعد . فزالت بذلك دواعي التخوف ، ثم بدأت العلاقات العثمانية المغربية تأخذ شكلاً من أشكال التعاطف الإسلامي . وهكذا يمثل عهد مولاي محمد بن عبد الله النموذج الأمثل لهذه المرحلة[3] .

وقد برهن السلطان محمد بن عبد الله نفسه عن واقعية لم تكن معهودة من قبل تجاه الدول الأوروبية حتى لقد استعملت بعضها هذه الواقعية بخبث[4] . وهكذا فقد كـان للسلطان مع هـذه الدول ـ منفـردة ـ عدة معـاهـدات ، إحـداهـا مـع السـويـد عام 1763م[5] ، وأخرى مع فرنسا عام 1767 م[6] ، وثالثة مـع الدنمـارك[7] ورابعة مـع البرتغال عام 1773م[8] .

---

(1) Cour : P.245. - .

(2) الناصري ، جـ6 ، ص 59 .

(3) لبيب رزق ، العلاقات ، ص 19 .

(4) حركات ، جـ3 ، ص 107 .

(5) أنظر النص العربي للمعاهدة :

ـ عبد الرحمٰن ابن زيدان ، إتحاف أعلام الناس بجمـال حاضـرة مكناس، جـ3 ، ط 1 ، المـطبعة الوطنية ، الرباط ، 1930 ، ص 277 .

Jacques Caille; **Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed Ben Abdellah (1757-1790)**; tanger, 1960, P.168.

(6) النص الفرنسي ، نفس المصدر ، ص 188 .

النص العربي ، الوثائق 1 ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1976 ، 432 ع 135 .

(7) النص العربي ، ابن زيدان ، إتحاف ، جـ3 ، ص 283 .

النص الفرنسي ؛ Caille; **Les accords**, P.195 - .

(8) النص العربي ، ابن زيدان ، إتحاف ، جـ3 ، ص 290 .

النص الفرنسي : Caille ; **Les accords**, P.201 - .

ولعل الذي يهمنا من هذه المعاهدات هو أن المغرب منح بها عدة امتيازات صارت فيما بعد أساساً لنظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية ، ذلك « النظام الشاذ العجيب الذي لا يقبله طبع قويم ولا يسلم به منطق سليم ، لأنه يتنافى مع سيادة الدولة وانبساط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تطبق على جميع المقيمين فوق أرضها ، سواء كانوا وطنيين أصلاء أوأجانب دخلاء »[1] .

ومن حسن حظ المغرب يومئذٍ ، أن النصوص التي انبنى عليها نظام الحماية لم تكن تشكل خطراً عليه لأن التبادل التجاري مع الدول الأوروبية كان ضعيفاً ورعاياها قليلون ، ولأن الدول نفسها لم تكن تفكر بجد في إضعاف المغرب واحتلاله مثلما صارت تفكر فيه في القرن 19م[2] ، سواء بعد مؤتمر فيينا عام 1815م أم بعد أحداث أوروبا عام 1870م ، وخلال الفترة التي تعنينا على الخصوص . وقد ساهمت ظروف وعوامل أوروبية عديدة في كلا الفترتين المذكورتين إعطاء نفس جديد للفكر الاستعماري والتوسع . وكان من ثمار الفترة الأولى (أي بعد مؤتمر فيينا) إحتلال فرنسا لمدينة الجزائر عام 1830م ، وهو الحدث الذي يهمنا لما له من صدى كبير وانعكاسات خطيرة على مستقبل شمال أفريقيا ككل .

وقع الاحتلال على مرأى من النظامين العثماني والعلوي المغربي ، وكان النظامان بعيدين عن التفاهم والتعاون ، معبرين عن أنهما دون مستوى الحضارة وحمل الرسالة الإسلامية وقيادة المسلمين . ويمكن القول بهذا الصدد أن النظامين كانا وجهين لعملة واحدة ، وليس هذا بغريب في مجتمعات دخلت مرحلة من الظلام بدءاً بسقوط بغداد والموحدين ومروراً بسقوط غرناطة ، فاحتلال مدينة الجزائر .

وقد أدخل الحدث الأخير المغرب الأقصى في دوامة من الصراع الحضاري المصيري انتهت حلقته الأولى ، كما نعلم ، في مطلع القرن العشرين إلى نتيجة خطيرة لم يعرفها المغرب منذ ثلاثة عشر قرناً . فما هي ظروف انشغالات المغرب بالتحدي الأوروبي للمنطقة ؟ وما هي أوضاع المغرب الداخلية وعلاقاته الخارجية في ظل التحدي ؟ ذلك ما سنحاول أن نعالجه في الفصل القادم .

---

(1) الوثائق (4) ، ص 5 .   (2) الوثائق (4) ، ص 9 .

الفصل الأول

حالة المغرب
عشية اعتلاء الحسن الأول العرش المغربي

1 ـ المغرب الأقصى والظروف الدولية للمغرب العربي عامة .

2 ـ علاقات المغرب الخارجية وأثرها على الأوضاع الداخلية .

3 ـ الظروف الداخلية للمغرب الأقصى .

4 ـ أوليات شخصية الحسن الأول .

1 ـ المغرب الأقصى والظروف الدولية للمغرب العربي عامة :

كان احتلال مدينة الجزائر عام 1830م ، من أبرز الأحداث التي شهدها المغرب العربي خلال القرن 19 م ، لما للحدث من أهمية في تغيير مجرى تاريخ المنطقة كلها .

لكن الدراسات التي تعالج الحدث خلال الثلاثينات والأربعينات من نفس القرن لا تزال متناقضة في رأينا ، حول مدى مسؤولية طرف من أطراف العالم الإسلامي في التسليم ـ بطريقة أو بأخرى ، ولو عن غير قصد ـ باحتلال فرنسا للجزائر . ويتجلى ذلك في عدم تقديم المساعدة الكافية لزعماء المقاومة الشعبية للإحتلال الفرنسي ، ومن خلال عدم التدخل مباشرة في الصراع المصيري ، قبل تغلغل الاحتلال نحو الداخل .

وإذا كان بعضهم يتفق حول تفريط الدولة العثمانية في الجزائر لعدم تحريكها أي ساكن[1] ، فإن الخلاف يحتد أكثر عندما يصير الشعب في الجزائر ينظر إلى سلطان المغرب نظرة عطف ويمد له يد المساعدة ، ذلك أن خصوم متناولي هذه الأحداث يبالغون أحياناً في تصوير مسؤولية طرف دون الآخر . فكتاب الجزائر يبرؤون الجزائريين ويبالغون أحياناً ـ إلا من رحم ربك ـ في مدى تقصير السلطان عبد الرحمن في مساعدة الأمير مثلاً ، بينما يدافع المغاربة عن السلطان حتى في أحرج مواقفه المتخاذلة .

---

(1) كانت الدولة العثمانية وقتذاك في وضعية حرجة بسبب المتاعب التي أحدثها لها محمد علي والي مصر .

وإذا كنا لا ندعي الإتيان بجديد في الموضوع ، فمن الإنصاف أن نقول بأن جميع الأطراف تقريباً لم يكن رد فعلها في مستوى التحدي ، لا من حيث توظيف القدرات المادية في الصراع ولا من حيث تصور خطورة التحدي نفسه .

وهكذا ، فلم يكن إذن ، في استطاعة غريق أن يستنجد بغريق آخر . فترى ، كيف تعاملت القوى ـ في المنطقة ـ سواء كان منها القائمة أم الناشئة في ظل التحدي الأوروبي الخطير ؟ وما هي الثمار التي جناها السلطان عبد الرحمن من الصراع الذي أقحم فيه في النهاية إقحاماً ، بحكم انتمائه للعالم الإسلامي من جهة ووضعيته الجغرافية التي تدخل في دائرة الصراع الاستعماري الذي دشنته الحملة الفرنسية على الجزائر ؟

يتفق جل المغاربة الذين تناولوا أحداث 1830 م وما تلاها ، على أن السلطان عبد الرحمن لم يفرط في البرهنة عن التعاطف مع الجزائر في محنتها[1] ، ذلك التعاطف الذي بدأ منذ الحصار البحري الفرنسي الذي ضرب على شواطئ الجزائر منذ 1827م[2] . أما أثناء الحملة فقد تعاطف السلطان أيضاً ، مع العائلات الجزائرية المهاجرة إلى المغرب ، كما عبر عن استعداده لاستقبال الداي حسين نفسه[3] . وكان الداي حسين قد أرسل ، منذ مطلع سنة 1830 ، إلى السلطان يطلب مساعدته ، لكن بدون جدوى . وإذا كان المغاربة يوعزون ذلك بضعف السلطان الذي كان قد أوصى عامله بتطوان في خطاب له بتاريخ 26 ربيع الأول بمساعدة الجزائريين الذين هم « منّا وإلينا ولا ندخر عنهم شيئاً من المعونة إن أمكننا . . . »[4] ، فإن الكتّاب الفرنسيين يرون بأن السلطان قد عبر عن ارتياحه لسقوط العثمانيين في الجزائر اعتباراً من أن

---

(1) محمد داود ، تاريخ تطوان ، ج 8 ، الرباط ، 1979 ، ص 170 .
وكذلك : علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، دار الطباعة المغربية ، تطوان المغرب ، بدون تاريخ .
أنظر أيضاً : حركات ، ج 3 ، ص 195 .
(2) داود ، ج 8 ، ص 192 .
(3) نفس المصدر ، ص 220-225 . وكذلك : **J. Caille; La petite histoire du Maroc** ; t. 2, Casablanca, 1954,. P.200.
(4) حركات ، ج 3 ، ص 196.

سقوطهم يعني انفراد السلطان بالخلافة الإسلامية في المغرب العربي[1] .

ومهما يكن الأمر ، فإن وجود سلطة غير إسلامية في الجزائر سببت للسلطان عبد الرحمٰن مضايقات كبيرة ، إذ صار مع مر الأيام يخشى من موقف يجعله خائناً لدينه أو من عواصف الجهاد في سبيل الله ، الذي أعلنه محيي الدين ثم الأمير عبد القادر ، الذي صار رمزاً للخلافة الإسلامية المتمثلة في الدفاع عن الدين وإقامته . هذا في الوقت الذي كان الشعب المغربي فيه يعاني قلقاً عاماً ويتابع باهتمام تطور الأوضاع في الجزائر[2] .

كانت العواطف متبادلة بين السلطان عبد الرحمٰن من جهة ومحيي الدين من جهةٍ ثانية ، وهو ما عبر عنه الأخير حين قدم نصيحته للمرابطين وللسلطان قائلاً : « ليس هناك حاجة إلى أن نذهب بعيداً للبحث عن هذا الملك إن سلطان المغرب قد عبر عن عاطفته نحونا ، ويجب أن يعرف أن الخطر الخارجي الذي يهددنا نحن اليوم قد يهدده هو غداً . . . »[3] .

ويبدو أن العاطفة بقيت كذلك ولم تترجم على أرض الواقع ، إذ بدأ السلطان منذ الوهلة الأولى يقف موقف النعامة أمام عدوها ، فلم يفكر لعدة سنوات في المواجهة المباشرة للجيش الفرنسي مفضلاً مساندة المقاومة الجزائرية بكيفية غير علنية ولا رسمية[4] شعوراً منه بضعف المغرب من الوجهة العسكرية وكذلك لأسباب تعود إلى التزام السلطان بعدم التدخل في الصراع منذ أن أحيط علماً بالغزوالفرنسي للجزائر من طرف القنصل الفرنسي بطنجة «Delaporte»[5] . ولعل هذا التعهد هو الذي دفع السلطان إلى رفض قبول عرض البيعة المقدم إليه من طرف وفود الغرب

---

(1) - V. Bernard; **L'affaire Marocaine;** Paris, 1906, P. 55.

(2) — Caille ; **La petite histoire;** t. 1, P.189.

ـــ حركات ، ج 3 ، ص 187 .

(3) شارل هنري تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، ترجمة د. أبي القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1974 ، ص 52-53 .

(4) حركات ، ج 3 ، ص 187 .

(5) نفس المصدر ، ص 187 .

الجزائري وكذلك المراسلات العديدة في هذا الشأن أيضاً[1] .

لكن ذلك كله لم يمنع السلطان من أن يرسل نائباً عنه إلى تلمسان وهو مولاي علي ابن مولاي سليمان مرفقاً إياه بخمسمائة جندي[2] . وشرع المغاربة وأنصارهم يعملون على إدخال القبائل في بيعة السلطان[3] . وسرعان ما اتضح بأن السلطان ينوي بسط نفوذه على أجزاء من الغرب الجزائري[4] إذ لم يهاجم جيش مولاي علي القوات الفرنسية ، بينما وصل إلى مليانة وعين العمال وصار يجبي الضرائب واتخذ تلمسان مقراً للإمارة والنيابة عن السلطان[5] .

لم يسحب السلطان قواته وإدارته عام 1832 إلا مضطراً أمام تغير الظروف لصالح الجهاز الاستعماري من جهة[6] وانطلاق المقاومة الشعبية للأمير عبد القادر والقائمة على أساس الاستقلال عن كل سلطة خارجية[7] .

والواقع أن صعوبات كثيرة واجهت الأمير منذ البداية ، لأن جهات عديدة كانت تمارس المقاومة ولم تكن موالية له ، وجهات أخرى بدأت ترضى بالتبعية للسلطة الفرنسية وهناك جهات أخرى لم ترض بمبايعة الأمير إلا على أساس ارتباطه بالسلطان عبد الرحمٰن . لهذه الأسباب إذن ، ولغيرها حاول الأمير تغيير خطته وقبول التبعية للسلطان . وبالفعل بدأت الخطب في المساجد « تلقى باسمه وسمى الأمير نفسه

---

(1) ــ الناصري ، ج 9 ، ص 27 .
ــ داود ، ج 9 ، ص 31 .
ــ حركات ، ج 3 ، ص 188 .
(2) يذكر تشرشل عوض هذا العدد عدداً آخر وهو 5000 فارس ومدفعي ميدان ، أنظر : ص 53-54 .
(3) ــ الناصري ، جـ 9 ، ص 31 .
ــ حركات ، جـ 3 ، ص 189 .
(4) تشرشل ، ص 52-53 .
(5) ــ نفس المصدر ، ص 189 .
ــ الناصري ، جـ 9 ، ص 31 .
(6) حركات ، جـ 3 ، ص 190 .
(7) نفس المصدر ، ص 191 .

خليفة عنه »[1] .

ولعل الإجراء الأخير للأمير ، هو الذي أعاد الثقة للسلطان مما دعاه إلى مساندته خاصة بعد عام 1834م ، عند تحقيق الأمير انتصارات على فرنسا . ولم يقتصر التأييد هذه المرة على مجرد المساندة ولكن بالدعم المادي ، إذ قدم السلطان الخيل والسلاح والمال[2] .

وكان لإحساس الأمير بالخطر الفرنسي الداهم وتخوفه من تجميع فرنسا لقواها وتسديد ضربة قوية له ، من وراء تفكيره في الاتصال بقوى خارجية أوروبية يمكنه استعمالها في الضغوط على فرنسا . وفي هذا الإطار بالذات ، كان اتصاله بالبريطانيين عام 1836 م . وكان من الممكن أن يتعزز موقفه لو نجح في الحصول على معاهدة بين الطرفين[3] وكذلك الشأن بالنسبة لاتصاله بالأمريكيين في نفس السنة (1836م)[4] . لكن المحاولتين فشلتا لأن الأمير لم يكن معروفاً معرفة واسعة خارج فرنسا والجزائر[5] .

وعلى صعيد المغرب الأقصى ، وصل في بداية صيف سنة 1836م مبعوث

---

(1) نفس المصدر ، ص 191
وكذلك: الناصري ، جـ 9 ، ص 42 .
(2) ــ نفس المصدر ، ص 44 .
ــ حركات ، جـ 3 ، ص 197 .
ــ داود ، جـ8 ، ص 315 - 318 .
(3) أنظر عن موضوع الاتصال :
ــ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1978 ، ص 300-306 . أنظر أيضاً نص الرسالتين الموجهتين إحداهما إلى قنصل إنكلترا بتطوان (29 جمادي الأولى 1251 هـ/22 سبتمبر 1835 م) ، والثانية إلى ملك إنكلترا في نفس التاريخ :
ــ عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871 ، ط 1 الدار التونسية للنشر ، 1872 ، ص 213-216 .
(4) أنظر عن إتصال الأمير بالأمريكيين وظروف فشله :
سعد الله ، أبحاث ، ص 306-309 .
(5) نفس المصدر ، ص 309 .

الحكومة الفرنسية « البارون فريدريك دولارو » إلى طنجة ثم توجه إلى مكناس لكي يحتج على المساعدة المغربيـة للأميـر ويطلب بـإلحاح وقف كـل تدخـل من جانب المغرب ، وعلى الرغم من أن البعثة لقيت مواجهة صاخبة[1] ، إلا أنها رجعت بالتزام المفـاوض محمد الـطيب البياز بـاسم السلطان بأن يتـوقف عن التآمـر ضـد السيـادة الفرنسية في الجزائر[2] ومع ذلك فقد واصل السلطان إمداده للأمير بالمساعدات[3] .

ثم كان إتصال الأمير ، في مطلع الأربعينات ، بالسلطان العثماني ـ عن طريق بريطانيا ـ يقدم الدليل على بداية ضعف مقاومته[4] . وقد برهن أيضاً على بداية تقهقره منذ سنة 1842 إذ اضطر إلى اللجوء مرتين إلى المغرب قبل معركة إيسلي[5] .

والحق أن السلطان عبد الرحمٰن كان غيوراً على مبادىء دينه المداس من طرف الغزاة ، ولكن إحساسه هذا لا يقل عن اهتمامه باستقرار عرشه ، ومن هنا فقد وقع بين نارين ، فرأى « أن يوازن بين ميوله الشخصية ومخاوفه السياسية إنقاذاً لعرشـه وذلك بأن لا يعمل شيئاً مع الأمير »[6] وهكذا أوقف المسـاعدات العسكـرية بسبب الضغط الفرنسي عليه[7] من جهة ، ولأن الأمير صار يشكل خطراً عليه[8] . وفي هـذا الوقت بالذات ازداد المغاربة إعجاباً بالأمير الذي جعل بلادهم ملجأ لمقاومته ، وهو ما دفع الفرنسيين إلى وضع فرقة عسكرية كبيرة في الجزء الذي ينطلق منه . وكان هذا الجزء

---

(1) وصلت المواجهة إلى حد أن ألقيت على البعثة الحجارة وأطلق الرصاص على البارون حتى أصيب في إحدى عينيه مع ما كان في رفقته من حراس ، أنظر :
حركات ، جـ 3 ، ص 197-198 .

(2) ـ حركات ، جـ 3 ، ص 198

- Caille, **Petite Histoire,** T.2. PP.196-197.

(3)ـ داود ، جـ 8 ، ص 297 . و حركات ، جـ 3 ، ص 198 .

(4) أنظر نص رسالة الأمير إلى السلطان عبد المجيد : عبد الجليل التميمي ، ص 221-226

(5) حركات ، جـ 3 ، ص 198 .

(6) تشرشل ، ص 222 . وكذلك : حركات ، حـ 3 ، ص 200 .

(7) حركات ، جـ 3 ، ص 211 .

(8) H. Michaux Bellaire «L'héritage de M.Hassan», **Revue des deux Mondes** ; t. IX, 1909, PP. 413-414.

غير محدد بوضوح بين الطرفين ، مما جعله محل نزاع.

وحدث أن عسكر الجيش الفرنسي في « لالا مغنية»[1] وهدموا الضريح الذي كان محل احترام من المغاربة ، الأمر الذي أثار ثائرتهم[2] . وسرعان ما وجد السلطان نفسه وسط أمواج من الغضب ، فقرر إرسال جيش إلى عين المكان والثأر للدين والإهانة[3] .

بدأت المواجهة في 22 ماي 1844 م بمطالبة الجيش المغربي على لسان علي بن القناوي[4] ، الفرنسيين بالجلاء عن « لالا مغنية » . وكان الطلب محل سخرية من الفرنسيين ثم عاد المغاربة إلى عين المكان بتاريخ 30 ماي 1844م وهو اليوم نفسه الذي هجم فيه بعض أفراد جيش السلطان على القوات الفرنسية . غير أن الجنود أرغموا على الانسحاب إلى وجدة[5] .

وفي يوم 11 جوان 1844 تطورت الأحداث بوصول « بيجو » إلى « لالا مغنية » ، وحاول الطرفان الرسميان إجراء لقاء لتصفية الأجواء ، لكن القوات المغربية اندفعت بحماس إلى عين المكان ، فانسحب الفرنسيون لتنظيم أنفسهم وانتظار وصول الدعم استعداداً للمعركة ، ثم رد الجيش الفرنسي بقيادة « بيجو » على الجيش المغربي ، وكانت الهزيمة وإجبار هذا الأخير على الفرار[6] .

ويبدو أن « بيجو » لم يحضر لهذا فقط بل قرر احتلال وجدة ، وسرعان ما ظهرت نواياه من خلال الإنذار الذي قدمه لابن القناوي يدعوه فيه إلى ضرورة إعادة السلام بين فرنسا والمغرب .

---

(1) مرابطة اشتهرت بورعها وتقواها . أقيم لها ضريح في المكان نفسه .
(2) تشرشل ، ص 222 . وكذلك حركات ، جـ 3 ، ص 199 .
(3) حركات ، جـ 3 ، ص 199 .
(4) عامل وجدة . وكان قائد الجيش هو الأمير مولاي المأمون .
(5) تشرشل ، ص 223 .
ــ حركات ، جـ 3 ، ص 199 .
(6) تشرشل ، ص 223 .

ودشنت بذلك مرحلة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى وهي المرحلة التي بدأ فيها النزاع المباشر بين الطرفين .

وبدأت اللعبة السياسية الفرنسية الجديدة حيث اعتبر الفرنسيون الأمير عبد القادر العقبة الوحيدة في العلاقات الثنائية وارتبط السلام والصداقة بشخص الأمير . فلا سلام ولا صداقة إلا بتوفير شروط ، كعدم إيواء الأمير وتفرقة جيشه النظامي ورفض هجرة القبائل نحو المغرب واعتراف السلطان للفرنسيين بالحدود المعترف بها للعثمانيين[1] .

وسرعان ما امتد النزاع إلى مناطق جديدة من التراب المغربي حيث أرسلت قطعة من الأسطول الفرنسي إلى السواحل المغربية[2] لتدعيم شروط ومطالب الفرنسيين . وأمر « بيجو » جيشه بالهجوم على المغرب عن طريق البر ، وهو الهجوم الذي انتهى بموقعة « إيسلي » المشهورة يوم 4 أوت 1844 م[3] . وهناك التقى الجيشان المغربي بقيادة محمد بن عبد الرحمن والفرنسي بقيادة « بيجو » ، وكان الإنهزام الفظيع للجيش المغربي .

يذهب الكثير من المؤرخين إلى أن هذه الحادثة وضعت خاتمة لقدرة المغاربة على الحفاظ على استقلالهم ، لظهور ضعف الدولة المغربية أمام الدول الأوروبية[4] .

---

(1) نفس المصدر ، ص 223-224 .

(2) هاجمت القطعة التي كانت بقيادة «De Joinville» مدينتي طنجة وموقادور (الصويرة) بالقنابل ، أنظر : تشرشل ، ص 224 ، وحركات ، جـ 3 ، ص 200 ، والفاسي ، الحركات ، ص 85 .

(3) ـ نفس المصدر ، ص 224 . أنظر كذلك : حركات ، جـ 3 ، ص 200-203 . والفاسي ، الحركات ، ص 85 . - Berard; PP. 55-56. .

ـ محمد عبد السلام ابن عبود ، تاريخ المغرب ، جـ 2 ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1963 ، ص 70 إلى 73 .

- L. Arnaud; **Au temps des «Mehallas» ou le Maroc de 1860 à 1912, Casablanca, 1952, p.2.**

- G.Hardy et P.Aures; **Les grandes étapes de l'histoire de Maroc; Paris, 1925, PP. 81-82.**

- P.Desfeuilles; **Les colonies françaises: Le Maroc**, Paris, 1932, PP. 10-11.

(4) ابن عبود ، ص 70-73 .

ويهمنا من المعركة النتائج المترتبة عليها ، وقد كانت جلها سلبية[1] . فعلى الصعيد الداخلي ، اعتبرت الهزيمة الأولى من نوعها منذ ما يقرب من قرنين . ومن آثار الهزيمة وضع نهاية لغرور الجيش المغربي الذي لا يهزم ، وقد وقف المغاربة بأنفسهم على ضعفهم .

وقد ذهب النظام المغربي يعالج هذه النتيجة بمحاولة إصلاح الجيش ، ظناً منه بأن ضعف الجيش هو عين المرض ، وعجز بذلك عن الفهم الجوهري والحقيقي للدولة ككل والتي لا يعد انهزام الجيش فيها سوى عرض من أعراض المرض الذي أصاب المغرب ـ كغيره من دول العالم الإسلامي ـ في رصيده الروحي والفكري والحضاري ، لذا فالمحاولة محكوم عليها مسبقاً بالفشل إن لم نقل بأنها ستزيد في مضاعفة المرض من خلال معالجته بأدوية لا تليق به ، وسنعود لهذه القضية فيما تبقى من الفصول .

وعلى صعيد علاقات السلطان بالأمير وفرنسا فقد حددتهما الاتفاقيتان الموقعتان بين فرنسا والمغرب وهما الاتفاقيتان اللتان وضعتا حداً لعزم « بيجو » ، بعد موقعة « إيسلي » ، على المضي قدماً نحو فاس لولا تهديد بريطانيا بالتدخل[2] .

أما المعاهدة الأولى فهي معاهدة طنجة الموقعة بتاريخ 10 سبتمبر عام 1844م[3] . ويتلخص محتواها في مجموعة من القيود المفروضة على المغرب . ففي شأن القوات المغربية اتفق الطرفان على إبعادها وتحديدها ومنع تجمعها وعدم رفع عددها إلاّ لأمن الطرفين . كما تضمنت بنوداً توصي بردع المعتدين وحرمان المجاهدين وعلى رأسهم الأمير الذي اتفق الطرفان بشأنه على مطاردته إلى أن يتم القبض عليه ومنعه من رفع السلاح . وتقضي الإتفاقية بإنهاء العداوة والإنسحاب من الصويرة وتسريح المساجين لكلا الطرفين وإقامة علاقات جيدة مع منح فرنسا حق الامتياز بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى .

---

(1) يمكن استثناء عامل يقظة الضمير المغربي . (2) **Desfeuilles;** P.10. - .

(3) عثرنا على نسخة من النص الفرنسي للمعاهدة في أرشيف ما وراء البحار بايكس آن بروفانس : .A.O.M) 30H15) ، أنظر النص العربي : **الوثائق (1)** ، ص 466 .

أما المعاهدة الثانية فقد نصت على عقدها المعاهدة السالفة ، وتم توقيعها بين الطرفين يوم 18 مارس 1845 م[1] ، ويتلخص محتواها في تعيين وضبط المناطق والأراضي والقبائل التي تمر عليها الحدود انطلاقاً من البحر إلى واحة فجيج (أو فقيق)[2] .

ويمكن اعتبار المعاهدتين من الأهمية بمكان لأنهما تضعان أرضية جديدة لعلاقات المغرب مع الجزائر ومع فرنسا في الجزائر أيضاً . والأهم من هذا أن المعاهدتين تقحمان المغرب مباشرة في أحداث الجزائر وذلك من خلال :

ـ إعتراف المغرب بالسلطة الفرنسية في الجزائر .

ـ التنكر لجهاد الأمير عبد القادر وقبول أحقية مطاردته مع غيره من المجاهدين من طرف الفرنسيين وحكام المغرب[3] .

وإذا كانت هذه التطورات قد حدثت على المستويات الرسمية والعليا في المغرب فإن مرارة الهزيمة وجور المعاهدتين ولدت غلياناً شعبياً وحماساً ارتفع إلى مستوى خطير في المخزن . وكاتب الموظفون من العسكريين والإداريين الأمير عبد القادر يتوسلون إليه لإنقاذ الدولة المغربية من انهيار وخراب محقق ودعوه أيضاً إلى تولي عرش أجداده[4] .

وكان موقف الأمير من ذلك هو الرفض بحجة معرفته لمشاكل المغرب الداخلية ، مضيفاً بأن هذه المشاكل تتطلب منه الوقت الكثير لفرض القانون وتكوين

---

(1) عثرنا على النص الفرنسي والعربي للمعاهدة في أرشيف ما وراء البحار بايكس ، ضمن علبة تحمل رقم 15 30^{H} . وهي منشورة في : **الوثائق (1)** ، ص 473-484 .

(2) يعلل الفرنسيون توقفهم عند فقيق كون الأراضي الواقعة إلى الجنوب منها غير صالحة للزراعة أو الحرث ، أي أنها أراض صحراوية .

(3) يذكر حركات نقلاً عن **الاستقصا** ، جـ 9 ، ص 58 ، بأن المخزن لم يتخذ من الأمير موقفاً واضحاً إلا بعد ما تبين أن الأمير صار يدعو لنفسه .

(4) **تشرشل** ، ص 225 .

حكومة محترمة [1] .

وتحت ضغط فرنسا[2] وعبء المعاهدتين ، واصل سلطان المغرب تهديده للأمير مطالباً إياه بمغادرة بلاده طوعاً أو تسليم نفسه ، وإلا فإنه سيضطر إلى استعمال القوة ضده .

بدأ تنفيذ الخطة الفرنسية ـ المغربية التي تقضي بمطاردة الأمير ، منذ أواخر أكتوبر 1845 م ، فحشدت فرنسا 12 ألف جندي فيما أسند السلطان إلى شيخ قبيلة الاحلاف الشيخ بوزيان قيادة القبائل والفرق العسكرية المطاردة للأمير[3] . واضطر هذا إلى الاعتصام بالريف المغربي لأن خروجه من المغرب يعني سقوطه بيد القوات الفرنسية ، ثم راسل السلطان محاولاً تبصيره بالحقيقة والواقع وخطورة الموقف ، لكن بدون جدوى ، مما حمل الأمير وأتباعه على المكوث في المغرب والدفاع عن أنفسهم .

وقد ازدادت ظروف الأمير تعقيداً في مطلع عام 1847 م لما حرض عليه السلطان الشيخ بوزيان وزعماء بني سناسن وانقاد بل ذهب إلى حد تجهيز جيش ضده ، بقيادة سيدي محمد ومحمد بن عبد الكريم الشرقي بحوض ملوية[4] . ولما أصر القائد على استعمال القوة ضد الأمير « وفاء » لاتفاق السلطان مع الجيش

---

(1) نفس المصدر ، ص 225 . يبدو أن موقف الأمير هذا يجد تفسيره في كونه منشغلاً بجهاد الكفار الذين هم أعظم خطراً على المغرب الأقصى والجزائر من السلطان .

(2) أعطت فرنسا تعليمات للماريشال « بيجو » بمطاردة الأمير حتى داخل التراب المغربي ومعاقبة السكان المغاربة الذين يتعاونون معه .

(3) حركات ، جـ3 ، ص 213 .

(4) يحيى بوعزيز ، « اللقاء التاريخي بين الأمير عبد القادر وحاكم مليلية الإسباني عام 1847 » ، **الثقافة** (الجزائرية) ، العدد 75 ، السنة 13 ماي ـ جوان 1983 ، ص 114-115 .

ـــ يرى تشرشل غير هذا إذ اتصل الأمير بأمر من السلطان عبد الرحمٰن يقضي باستسلام الأمير شخصياً إليه وإما العودة إلى الصحراء الجزائرية . ولما رفض ذلك زحف الجيش السلطاني ضده ، وكانت هزيمة الجيش قد ترتبت عن حادثة الجملين الحاملين للحلفاء والمطليين بالقطران .

ـــ أنظر : تشرشل ، ص 242-243 .

الفرنسي ، قرر الأمير مواجهة القائد وتمكن من أن يهزم جيش السلطان[1] .

حاول الأمير في هذه الظروف الصعبة والحرجة الاتصال بـإسبانيـا عن طريق حكامها العسكريين بمليلية بحثاً عن المساعدة المادية وفك الحصار المضروب عليه[2] والتوسط له مع الفرنسيين لعقد صلح ومعاهدة مشرفة[3] .

وهكذا انتهى الأمير ، في ظل تسارع الأحداث التي لم تكن في صالحه ، إلى التفكير في الاستسلام . وقد طرحت مسألة التسليم ، هل تكون إلى أيدي المسيحيين أم إلى السلطان عبد الرحمٰن ؟ واستشار الأمير أتباعه في ذلك ، ثم حدد لهم موقفه قائلاً : « أما أنا فإنني أفضل ألف مرة أن أثق فيمن حاربني على من خانني »[4] . وكان ذلك في يوم 23 ديسمبر عام 1847م (محرم 1264 هـ)[5] .

وقبل إنهاء استعراض هذه الظروف[6] يجدر بنا أن نشير إلى أن المغرب الأقصى لم يستفد كثيراً من الحملة الفرنسية على الجزائر فيما كانت هذه الأخيرة عنصراً هاماً من عناصر اليقظة في تونس ، التي قام باياتها تحت تأثير الشعور بالخطر بإصلاحات ، دشنها أحمد باي (تونس) مع بداية حكمه (1837-1855م) . وقد كان لهذه الإصلاحات وغيرها ، في مصر والدولة العثمانية ، دور في تحفيز سلاطين المغرب ـ بدءاً من السلطان عبد الرحمٰن ـ على القيام بإصلاحات مماثلة بعد حرب « إيسلي » عام 1844م .

إن هذه التطورات التي تناولناها على ساحة المغرب العربي لها ما يبررها لأن

---

(1) حركات ، جـ 3 ، ص 214 .

(2) بوعزيز ، « اللقاء التاريخي » ، ص 112-115 .

(3) نفس المصدر ، ص 114 .

(4) تشرشل ، ص 246

(5) حركات ، جـ 3 ، ص 215 .

(6) لم يكن الأمير عبد القادر الطرف الوحيد في النزاع مع فرنسا بل هناك شخصية أحمد باي (قسنطينة) . والمعروف أن هذه الشخصية كانت من بقايا السلطة العثمانية ، لكننا لم نعثر لها على اتصالات أو علاقات مع السلطة المغربية ـ فيما توصلنا إليه من بحث ـ وحسبنا في ذلك الإشارة إلى الحزازات وعقدة العلاقات السيئة قبل عام 1830 م .

تأثيرها سيكون شديداً على أحداث المنطقة على العموم والمغرب الأقصى على الخصوص فيما تبقى من القرن 19 م ، والذي عرف النصف الثاني منه المزيد من التغلغل الأوروبي بالمغرب الأقصى ، وهو ما جعل الكثير من المؤرخين الأوروبيين يذهبون إلى حد اعتبار تاريخ المغرب الأقصى في القرن 19 ، هو « تاريخ التغلغل الأوروبي »[1] . أو تاريخ « المسألة المغربية » . قياساً على أن تاريخ المسألة الشرقية هو تاريخ الدولة العثمانية أيضاً . وصادف ذلك محاولات الإصلاح التي كانت نتيجةً وسبباً للتغلغل في آنٍ واحد . لكن النوم الذي طغى على الأجفان إلى درجة تعذرت معها الرؤية الثاقبة والقادرة على تشخيص الداء الحقيقي واختيار الدواء الأنجع له ، كان أقوى من كل إصلاح فضلاً عن أن العقل المغربي كان عاجزاً عن فهم الإلتواءات الفكرية للممارسة الاستعمارية الأوروبية . وقد سبقت الإصلاحات ، وكذلك العراقيل التي اعترضتها ، الفترة التي تعنينا (1873-1894م) ، كما استمرت خلالها . وكما سيتضح لنا ذلك من خلال تناولنا للظروف الداخلية والعلاقات الخارجية للمغرب الأقصى .

- **Desfevilles,** PP.6 - (1)

2 ـ علاقات المغرب الخارجية وأثرها على الأوضاع الداخلية :

بدأ اتصال أوروبا بالمغرب وبشكل جديد في القرن التاسع عشر بعد أن عرف المغرب تطورات خطيرة في علاقاته مع فرنسا على الخصوص[1] .

فحرب « إيسلي » ـ كما أسلفنا ـ انتهت على أثر تهديد بريطانيا لفرنسا بالتدخل لما عزم القائد الفرنسي « بيجو » على السير قدماً نحو فاس . وقد كان لهذا الموقف ، البريطاني أثره على سلطان المغرب الذي صار ينظر لبريطانيا نظرة عطف[2] . وهي النظرة التي استغلتها هذه الأخيرة وحاولت توطيد علاقاتها مع المغرب ، في ظل خلافاته مع فرنسا وإسبانيا .

وهكذا ، شرعت بريطانيا فعلاً في مفاوضة المغرب مع مطلع الخمسينات رغم أن فرنسا وإسبانيا حاولتا تعكير جو المفاوضات . ولما تأكدتا من أن لهما وسائل للضغط على المغرب تفوق ما بيد بريطانيا أطلقتا أيديهما ابتداءً من 1853 م في المباحثات قصد الاستفادة منها . وانتهت المفاوضات بين المغرب وبريطانيا بتوقيع معاهدة بتاريخ 9 ديسمبر 1856 م (1273 هـ)[3] .

---

(1) يرجع تاريخ الإتصال المغربي الأوروبي إلى فترة أبعد من منتصف القرن 19م . وأول من اهتم بالمغرب من الدول الأوروبية قبل أن تصل إلى حالة الضعف المكشوف ، هي إسبانيا وفرنسا وإنكلترا . أنظر :
ــ حسن صحي ، التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (1884-1904م) ، ط 1 دار المعارف ، مصر ، 1965 ، ص 12 .
وكذلك عبد المالك خلف التميمي ، « ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبل الاستعمار الغربي » ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة 10 ، العدد 29-30 ، جويلية 1983 ، ص 122 .

(2) لم تتدخل بريطانيا في حرب « إيسلي » حباً في شعب المغرب وسلطانه ، وإنما لمصالحها المهددة من طرف فرنسا في حالة سيطرتها على البلاد أو مقابلتها على الضفة الجنوبية من مضيق جبل طارق .

(3) أنظر : شرح الإتفاقية ! الوثائق (4) ، ص 13-15 .
وكذلك نصها العربي : ابن زيدان ، إتحاف ، جـ 3 ، ص 290 .

كانت هذه المعاهدة بمثابة انهزام دبلوماسي للمغرب يضاف إلى معاهدتي طنجة و « لالا مغنية » . وقد تحصلت بريطانيا بموجبها على امتيازات عديدة[1] ، من شأنها أن تمس سيادة المغرب . وقد بدا للعيان ضعف المغرب وخضوعه للضغوط الخارجية ، وهو ما جعل الأوروبيين ينظرون إليه نظرة رجل مريض جديد يضاف إلى المسألة الشرقية .

لم يعد المخزن في صراعه مع الدول المتنافسة ، يقوى على مراقبة تسرب العنصر الأوروبي بسبب الامتيازات الممنوحة لهم ، ومنها فقدانه حق محاكمة الأوروبيين .

فتحت المعاهدة إذن ، باب المنافسة على مصراعيه ، ذلك أن كلاًّ من فرنسا وإسبانيا صارتا تبحثان عن امتيازات مماثلة ، لما تحصلت عليه بريطانيا في المغرب . ولعل المجابهة مع إسبانيا في حرب تطوان[2] تأتي في هذا السياق . وقد انتهى الأمر بإسبانيا إلى الاستيلاء على مدينة تطوان عام 1860م . وقد تدخلت بريطانيا عندئذٍ لتوقيع معاهدة سلام بين المغرب وإسبانيا بتاريخ 26 أفريل 1860م[3] .

لقد وضعت حرب تطوان الخاسرة حداً لهيبة المغرب ، وأضيفت إلى هزيمة « إيسلي » العسكرية ، الأمر الذي شجع إسبانيا على فرض شروطها عام 1861م وتوقيع

---

(1) فتحت الإتفاقية البلاد نهائياً امام التجارة الخارجية البريطانية التي اعترف المغرب بحريتها من ذلك أيضاً ، إعفاء التجار البريطانيين من الضرائب ومن القضاء المغربي ، واعتبر القنصل البريطاني وحده المسؤول على مواطنيه . أنظر :

- J. Brignon; A. Amin; B. Boutaleb; **Histoire du Maroc,** Paris, 1967, pp. 289-290.

- A. Ayache; **Le Maroc;** Paris, 1956, P.51.

(2) وقعت الحرب أثر تحدد النزاع حول منطقتي مليلية وسبتة عام 1859 . وبدأت الحوادث قرب سبتة ثم تطورت إلى حرب خسر فيها المغاربة مدينة تطوان . ولم تتوقف الحرب إلا بدخول بريطانيا إلى جانب المغرب . أنظر :

- Berard, **L'affaire,** p.56.

- **Desfevilles;** PP 10-11.

(3) **الوثائق (4)**، ص 15-16 .

أنظر نص المعاهدة ، داود جـ4 .

إتفاقية تجارية[1] . اعتماداً على شروط معاهدة 1856م مع بريطانيا ، ومن بين ما تضمنته ، التأكيد على نظام حماية الأشخاص[2] . ومنح إسبانيا حق استيراد بضائع المغرب وحق صيد الأسماك على السواحل المغربية[3] .

كانت المعاهدة والإتفاقية الموقعتان آنفاً مع المغرب حافزاً لفرنسا على المطالبة بالمثل . ولم يمض وقت طويل حتى شرعت فرنسا في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية في 19 أوت 1863م[4] ، تحصلت بموجبها على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد ، وأكدت بدورها على حماية الأشخاص المغاربة[5] .

وإذا كان المخزن قد تفطن لخطورة حماية الأشخاص وحاول إنهاءها في بداية المفاوضات فإن الأوروبيين ، على العكس من ذلك فقد ركزوا عليها وتشبثوا بها ، فأصبحت القاعدة الأساسية للإتفاقيات ومحوراً للتوغل الأوروبي فيما بعد[6] .

ترى ما هو نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية ؟

إنه نظام « يمنح بمقتضاه الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد مّا حماية دولهم لرعاياه ، فيصيرون وهم يحملون جنسيته ، ويقيمون باستمرار فوق أرضه ، غير خاضعين لقوانينه ، ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أداؤه من ضرائب ، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية »[7] .

---

(1) أنظر نصها العربي ، داود ، جـ 4 ، ص 281 .

(2) لم يقتصر الأوروبيون في حماية الأشخاص على الموظفين والعاملين بالقنصليات ولكنهم تعدوا إلى التجار والحرفيين والإقطاعيين والأعيان . . . وغيرهم . أنظر :
ـ صبحي ، ص 22-23 .

(3) أنظر نصها العربي ، داود ، جـ 5 ، ص 164 .

(4) - Brignon; PP. 291-292.

(5) ينص القانون على أن لا تتجاوز حماية التاجر الأوروبي الواحد مغربيين اثنين ، ويعفى المغربي المحمي من كل ضريبة كما يحمى من القانون . ونظراً للأهداف الاستغلالية البشعة ، فإنهم ضمنوا الإتفاق بنداً ينص على أن النشاط في الأرياف لحساب الأوروبيين لا يسمح باعتقال المغاربة ـ المحميين ـ من طرف المخزن إلا بإعلام القناصل المعنيين . أنظر : - Brignon; PP. 291-292 .

(6) نفس المصدر ، ص 298 .

(7) الوثائق (4) ، ص 5 .

والمتمعن في مثل هذا النظام يكتشف بأنه شاذ وعجيب ، لأنه يتنافى مع سيادة الدولة[1] .

وضعت معاهدة 1856 واتفاقية 1861 م ، وتسوية 1863م ، الأسس القانونية لحماية الدبلوماسية ونظام التسلط على المغرب . وفتحت بذلك ـ كما سلف ـ عهداً لمنافسة الشديدة[2] ، فدخلت الميدان أيضاً بلجيكا والولايات المتحدة وسردينيا السويد ، ولو بأقل وطأة[3] .

وهكذا ، شرعت كل من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وغيرهم ، في إقامة وسائل لتأثير والاستمالة منذ توقيع المعاهدات . فإنكلترا مثلاً ، أقامت قناصل لها في كل لموانىء المفتوحة للتجارة[4] ، وكذلك إسبانيا التي أقامت هيئة كاملة للتمثيل وتلتها رنسا . ثم أصبح للممثل القائم بالأعمال في طنجة مرتبة الوزير . وكان إتصال لممثلين مع المخزن والسلطان يتم بواسطة نائب أو ممثل للسلطان يقيم بطنجة يضاً[5] .

يتضح مما سبق ان علاقات المغرب مع أوروبا ظلت إلى منتصف الخمسينات ن القرن التاسع عشر تكاد تقتصر على علاقات وإتفاقيات شكلية ولكنها تقفز بعد لك لتمهد الطريق لنفوذ العنصر الأوروبي ، ولم يعد المغرب قادراً على إيقاف التيار لإستعماري الغازي بدون جيوش ، وكذا التدخل المباشر في شؤونه إبتداءً من لستينات[6] .

---

1) نفس المصدر ، ص 5 .
أنظر دراسة وافية عن نظام الحماية القنصلية قام بإعدادها مؤرخ المملكة المغربية ، عبد الوهاب بن منصور ، نفس المصدر ، ص 5 إلى 121 .

2) - **Brignon;** P.292.

3) - H. Cambon; **Histoire du Maroc;** Paris, 1952, P.92.

4) كان ممثلها الرسمي في طنجة هو السير John Drummond Hay وهو القنصل الذي أخذ مكانه في المغرب منذ 1845 ، وسيكون له شان في عهد مولاي الحسن .

5) - J. Caille; **La représentation diplomatique de la France au Maroc Pedene, 1951, P.11.**

6) - Ch. A. Julien (et autres); «Les Africains: Hassan Ier et la crise Marocaine au XIx S.»; édit. **Jeune Afrique,** 1977-1978, P.236.

فما هو السر في هذه الهجمة الشرسة ؟ وما طبيعة إهتمام الدول بالمغرب ؟ وما هي الحالة التي آل إليها المغرب في ظل العلاقات الجديدة قبيل اعتلاء مولاي الحسن العرش المغربي ؟

من الواضح أن علاقات المغرب مع الدول الأوروبية جاءت في فترة عرفت تطورات وتبدلات في التجارة العالمية ووسائلها مما انعكس سلباً على المغرب الذي لم يكن يفقه هذه التطورات كما أنه لا يملك وسائلها أو القدرة على مواجهتها .

لقد عرفت الليبيرالية في أوروبا شهرها العسلي منذ منتصف القرن التاسع عشر ، ومن مظاهر ازدهارها الاختراعات الكبرى في ميدان المواصلات ، كبناء الناقلات الضخمة وتطور السفن البخارية[1] ، وتطورت معها وسائل الاتصال البريدي . ولما كان البحر الأبيض المتوسط مجالاً لصراع دولي دشنته الحملة الفرنسية على الجزائر فقد بلغ التنافس أشده بتطور الملاحة البحرية وازدياد إنتشار الأساطيل الحربية . وكانت النتيجة أن زادت أهمية المضايق وهنا زاد اهتمام الدول بمصير المغرب كبلد يشرف على مضيق هام يصل الأطلسي بالمتوسط . ومما زاد في أهمية المضيق فتح قناة السويس عام 1869م[2] .

كان من مظاهر ازدهار الليبيرالية أيضاً وتوسعها ، ازدياد عدد الشركات التجارية المدعمة بالقناصل والأعوان ورجال الأعمال والجواسيس والأجهزة المتطورة . كل ذلك بتدعيم حكومات الدول المتنافسة وكبار الرأسماليين[3] .

وكان لهذه الآلة الاستعمارية نظرة خاصة للمغرب لعوامل عديدة منها قربه من أوروبا وإشرافه على منفذ جبل طارق الهام ومجاورته للجزائر ، وكذا اعتباره منفذاً نحو قلب القارة الأفريقية التي تعمل الشركات الأوروبية من أجل الوصول إليها لما لها من أهمية كسوق لتصريف البضائع[4] ، فضلاً عن الأهمية التي توليها نفس الشركات

---

(1) Bignon; P. 292. -

(2) J.L. Miège; Le Maroc; Paris, 1962, PP. 21-22. -

(3) Brignon; PP. 294-295. -

(4) يزيد عدد السكان في وسط أفريقيا عن المائة مليون نسمة حسبما تذكر بعض المراجع .

للمغرب وتبحث عن السبل للتغلغل نحو الداخل بحثاً عن الموارد التجارية[1] . ويمكن القول أيضاً بأن التنافس على المغرب قد اشتد لما أظهره من ضعف وقابلية للإستعمار .

ففي ظل هذه المستجدات وفي ظل الاستجابة لمتطلبات الثورة الصناعية التي كانت في أوجها ، تختلق الدول الأسباب والمبررات ، وتصنع لنفسها نوعاً من الشرعية لتبرير نزاعها مع غيرها من الدول وتواجدها في المغرب .

فأما اهتمامات إنكلترا بالمغرب فتعود لمصالحها في المتوسط . وعلى الرغم من أنها أبرمت إتفاقيات مع المغرب وصل عددها سبعاً بين أوائل القرن الثامن عشر ـ أي منذ أن استولت على جبل طارق عام 1704م ـ وسنة 1856 ، إلا أنها لم تكد تعمل شيئاً لزيادة نفوذها في البلاد طيلة هذه الفترة[2] ، وقد ازدادت أهمية المغرب بعد 1856 ، وعلى أثر حفر قناة السويس (1869) بالنسبة لبريطانيا ، الحريصة على أمن تجارتها وملاحتها البحرية من وإلى المتوسط ، لأنه الطريق نحو مستعمراتها بالهند . وهكذا ازداد حرصها على تأمين الضفة المقابلة لقاعدتها في جبل طارق . فكانت تقف في وجه كل قوة تغامر بالسيطرة عليها. وكانت تتوجس خيفةً من فرنسا بالدرجة الأولى منذ أن أقدمت الأخيرة على احتلال الجزائر[3] .

وأما فرنسا نفسها فقد كانت حريصة على أمن مستعمرتها (الجزائر) ، على حد زعمها ، وكانت تطمح إلى توطيد علاقاتها مع المغرب تحقيقاً لهذا الهدف كمرحلة أولى ، فتدعيم علاقاتها التجارية معها اعتماداً على نظام حماية الأشخاص ، الذي تفطن له المغرب وحاول إلغاءه ، خاصة بالنسبة لفرنسا مستغلاً في ذلك متاعبها مع ألمانيا عام 1870م[4] كمرحلة ثانية . وكان هدف فرنسا البعيد هو بسط نفوذها على المغرب بعد تثبيت أقدامها في الجزائر ولو أن ذلك لم يتضح جيداً سوى غداة فرض

---

(1) Brignon; PP. 294-295.

(2) صبحي ، ص 19 .

(3) Brignon; P. 297.

(4) Desfevilles; P. 11.

حمايتها على تونس . وحينئذٍ بات من المؤكد أن فرنسا تسعى لضم المغرب إليها[1]وتحقيق وحدة الشمال الأفريقي تحت رايتها[2] خدمة لأغراضها الاستعمارية .

وتأتي إسبانيا في المرتبة الثالثة لتزاحم الدولتين الأوليين ، بحجة أن لها حقوقاً تاريخية في المغرب ، وتقصد بذلك امتلاكها لمليلية (1490م)[3] وسبتة (1665 م) ، اللتين اعترف المغرب لها بهما في معاهدة 1797 م[4] . ومن هنا فأي تمركز لفرنسا أو بريطانيا في المغرب من شأنه أن يشكل خطراً على حامياتها هناك ، لذا فهي تعمل على زيادة نفوذها في المغرب وإثبات وجودها أمام غيرها من القوى الأوروبية الأخرى ، محاولة إقناعها بأن أي تغيير لا يحدث في المغرب دون أن يكون لإسبانيا نصيب فيه[5] .

أصبحت المنافسة شديدة إذن مع نهاية الستينات على المضيق الذي يتشكل من تحصينات ، جبل طارق ، وسبتة و « طريفة »[6] وطنجة . وكانت الدول تتوجس خيفة من يوم يسقط فيه المضيق تحت رحمة إحدى الدول المتصارعة[7] . أما والحالة الراهنة ، فلا يشكل خطورة كبيرة لإشراف ثلاث دول عليه ، وهي بريطانيا في جبل طارق وإسبانيا فيما تبقى من الجزء الشمالي المشرف عليه ، وفي سبتة وأخيراً المغرب من الناحية الجنوبية للمضيق[8] .

وبناءً على ما سبق فإن حرية المضيق غدت ضرورة ملحة لبريطانيا كما لفرنسا وإسبانيا ذلك أنه ذو أهمية استراتيجية في حالة قيام الحروب . فسيطرة دولة غير إسبانيا عليه من شأنها أن تقسم مياه إسبانيا وقوتها البحرية إلى قسمين إن لم نقل ثلاثة أقسام

---

(1) نفس المصدر ، ص 10 .

(2) **Brignon** ; P. 297. -.

(3) أخذتها إسبانيا في غمار نزاعها مع المغرب وفي ظروف طرد الأندلسيين ومتابعتهم إلى الشواطىء المغربية .

(4) صبحي ، ص 12-13 .

(5) **Brignon** ; P. 297. -

(6) مدينة على الشاطىء الإسباني ، شمال المضيق .

(7) C. De Kerdec; **Un Boulevard de l'Islam**; Madrid, 1895, PP. 312-313. -

(8) نفس المصدر ، ص 313 .

(في حالة أخذ البرتغال بعين الاعتبار) ، الأمر الذي يشتت قوى إسبانيا العسكرية ومواردها بين المتوسط والأطلسي[1] .

وقد حدثت مثل هذه التكهنات في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تملك قاعدة قوية في جبل طارق وكان لها نفوذ على سلطان المغرب من خلال ممثلها في طنجة[2] .

وكانت روسيا أيضاً تقف ضد نفوذ الدولة الواحدة على المضيق وهي بذلك من أنصار حرية المضيق[3] .

لم تكن الانشغالات الأوروبية بالمغرب تقف عند هذا الحد ولكنها اتجهت في آنٍ واحد ومع مطلع السبعينات إلى الطرف الجنوبي - أي الصحراء ومنها إلى « تومبوكتو » - وكان التنافس في هذا الجزء قائماً حول السيطرة على الطريق المؤدي إلى السودان التي يقطنها وقتذاك عشرات الملايين من الأفواه المستهلكة[4] . وشارك في هذا التنافس الجديد بعثات ألمانية أيضاً[5] .

ترى كيف أثر التنافس وعلاقات الدول الأوروبية مع المغرب على سياسته الداخلية ؟

كان السلطان - إلى وقتٍ قريب من هذه الأحداث - ينظر إلى قناصل الدول

---

(1) نفس المصدر ، ص 315 .

(2) يعود هذا النفوذ إلى تدخل بريطانيا إلى جانب المغرب ، كما سبق ، في محنتها في إيسلي عام 1844م ، ثم في تطوان عام 1859م - 1860م . وبقيت العلاقات تتدعم إلى أن أصبح قنصل بريطانيا (Hay) مستشاراً لسلطان المغرب .

(3) Kerdec; PP. 317-318 -

(4) J.L. Miege, **Le Maroc et l'Europe 1830-1894,** T. III, P.U.F., 1961, PP. 293-294

(5) حققت ألمانيا وحدتها عام 1870 م ، وكان الثمن غالياً بالنسبة لفرنسا . وما يهمنا من هذا الحدث هو أن زعيم الوحدة الألمانية بسمارك كان يشجع فرنسا على السير قدماً نحو امتلاك المزيد من المستعمرات التي يجني منها بسمارك إبعاد الجيوش الفرنسية عن حدوده ، وإثارة المتاعب لها مع باقي الدول ، فيما يتفرغ هو وفي ظل الأمن الخارجي لبناء ألمانيا على أسس متينة تجعلها في صف الدول الكبرى القادرة على تلقين دروس أخرى لفرنسا نفسها كما هو الشأن بالنسبة لأحداث الحرب العالمية الأولى .

الأوروبية نظرة احتقار ، ويعتبر هداياهم نوعاً من الجزية ، ولم يكن يجيز لهم التوغل داخل البلاد لذا فهم يتخذون الموانىء مقرات لـرعايـاهم[1] ، لكن سرعـان ما تغيـر مركزهم في الستينات ومطلع السبعينات كنتيجة للشعور بالهزيمة الذي أفقد المغاربة الثقة بالنفس فغيروا نظرتهم للأوروبيين ، وفي وقت أصبح الأخيـرون مزودين بـالآلة الاستعمـارية المعقـدة من قناصـل وبعثـات وجـواسيس وشـركـات وحقـوق حمـايـة الأشخاص وغيرها[2] . وهي الوسائل التي عملوا على تطويرها فتمكنوا من خلالها من « ترويض » الشعب المغربي بتطبيع علاقاته معهم ، وقد صـار الأجنبي يحمي نفسه من القوانين ، بل أصبح يتمتع بامتيازات « ما كان ليحلم بها في وطنه »[3] ، وانتهزوا في ذلـك ضعف أداة المخزن ، وكـان حق الإتجار أول وأهم الحقـوق التي حصلوا عليهـا ، ثم حق الإقامـة والتنقل وعـدم تفتيش المسكن إلاّ بإذن من القنصـل ، إلى جانب إعفائهم من الضرائب العامة . . . وغيرها[4] . وصار التمييز بين مغربي وآخـر لمجرد إلحاقه بخدمـة أجنبي ، لأن ذلك من شـأنه أن يخـرج المغربي المحمي عن سلطة وقانون بلاده على الرغم من محافظته على الجنسية المغربية[5] .

وقد عمل القناصل على زيادة عدد المحميين من المغـاربة خـدمةً لأغـراضـهـم وعملاً على التأثير واكتساب ميول وعطف المغاربة[6] . وكان المفاوضون الأوروبيون يختارون ذوي الثروة[7] .

كان لنظام الحماية نتائجه الخطيرة على البلاد حيث أصبح المغاربة يعـرضـون خدماتهم على القناصل ويقدمون لهم الهدايا[8] . وكان لنظام الحماية أثره السيء على

---

(1) صبحي ، ص 9 . وكذلك : - Mohamed Lahbabi; **Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle,** Cusablanca, 1975.

(2) محمد المنوني ، مظاهر يقظة المغرب الحديث ، جـ 1 ، مطبعة الرباط ، 1973 ، ص 10 .

(3) صبحي ، ص 10 .

(4) نفس المصدر ، ص 10 . أنظر المعاهدات وضمنها البنود المتعلقة بالحماية القنصلية : الوثـائق (4) ، ص 9-10 .

(5) صبحي ، ص 10-11 .

(6) - Miège; **Le Maroc, t.III,** PP. 263-264.

(7) نفس المصدر ، ص 265 .

(8) - Caille; **Le milieu;** P. 43.

المخزن أيضاً لأن سياسة الإصلاح التي بدأ يتجه نحوها بدت غير ممكنة ومحكوماً عليها بالفشل لسببين :

الأول هو أن العناصر المحمية والتي يفقدها المخزن يومياً أدت إلى إضعاف مدخوله من الضرائب ، لأن العناصر المحمية كانت من ذوي الثروة والملك وهو ما أضعف مدخول قواد النواحي الذين أصبحوا يحتجون على اتساع فكرة الحماية ويشتكون من انخفاض المداخيل قاصدين بذلك تخفيض مدفوعاتهم للمخزن . وهذا في وقت كان المخزن فيه يشكو بدوره من زيادة النفقات التي يقدمها للعناصر الأوروبية والمحمية[1] .

أما السبب الثاني ، فيعود إلى أن المخزن استفاد من أحداث الماضي القريب . وهو ما جعله يخشى من تزايد خروج العناصر المحمية عن سلطته وإفلاتها من مداخيل الضرائب بتزايد التسهيلات الممنوحة للشركات والتجار الأوروبيين ، أو على الأقل زيادة نفوذ المستشارين والتقنيين الذين يقتضي الإصلاح تواجدهم[2] .

إن موقف المخزن وخشيته من تزايد العنصر الأجنبي لدليل على تفطنه وتناقض سياسة الإصلاح القائمة على منطق غير سليم والمتمثلة في محاولة إصلاح حالة المخزن اعتماداً على الأوروبيين . لكنه في نفس الوقت عجز عن وضع حد لحالة تزداد تفاقماً يوماً بعد يوم ، وتتمثل في أن الأوروبيين كانوا يوهمون المخزن بالعمل باسم المدنية وإدخال الإصلاحات الحديثة ، لكنهم في حقيقة الأمر زادوا في قبضتهم وبسط نفوذهم على المغرب مما دفع بالبلاد سريعاً إلى الهاوية[3] . فهذا « والتر هاريس » الصحفي الإنكليزي يعترف بحقيقة الاستدمار الذي جاء الأوروبيون من أجله فيقول :

« في الحقيقة أننا بإدخالنا المسيحية إلى المغرب . . . فإننا ندفع بأمة متداعية

---

(1) Miege; **Le Maroc**, t. III, P. 266. -

(2) نفس المصدر ، ص 266 .

(3) صبحي ، ص 11 .

إلى قبرها بسرعة أكبر » ، ويعلل ذلك بأنه حيثما تذهب الإرساليات يذهب الخمر معها[1] . وفعلاً فقد زاد نشاط البعثات « التكفيرية » بتشجيع من الحكومات الأوروبية[2] . وهذه شهادة أخرى للمؤرخ الفرنسي « مييج » ، يذكر أن « التجار الأوروبيين ، وباستثناءات قليلة ، لؤماء ، بما فيهم المفوضون الذين يقضون جل أوقاتهم في الاحتجاجات الكاذبة عوضاً عن المطالبة بالحقوق المعترف لهم بها » . ويستشهد في ذلك بالقنصل البريطاني « هاي » ، الذي لاحظ بدوره : « أن التجار كانوا يظنون أن المغرب ما هو إلّا منجم لذا يجب على القناصل الوقوف ضد القوانين والعدالة المغربية لمساعدتهم على استغلاله »[3] .

وإذا كان المخزن وعلى رأسه السلطان ، قد وقف في وجه التغلغل الاقتصادي الأوروبي[4] ، فإنه من الناحية الواقعية استحسنه ورحب به ، ظناً منه بأن الارتباط بالتجارة الأوروبية تزيد في دخله[5] .

ومما زاد في تعقيد الأمور ، أن فئات كثيرة في المجتمع المغربي أصبحت مؤهلةً للسقوط في فخ الحماية ، الأمر الذي شغل السلطان محمد بن عبد الرحمن ، خاصةً بعد النتائج السلبية التي لحقت بالمخزن ، وشعر السلطان بالخطأ في إصدار هذا الحق للأوروبيين . وفعلاً شرع في التفكير في مفاوضة الأوروبيين ، واعتمد على الوزير البريطاني « هاي » ، كما فكر في إصدار مرسوم للقناصل يقترح فيه تنظيم وضبط حماية الأشخاص . لكن الحرب الفرنسية الألمانية جعلت المساعي تتعثر ، ولو أن السلطان وجد فيها الفرصة التي لا تعوض ، فحاول الضغط على فرنسا ولكن بدون جدوى[6] .

---

(1) نفس المصدر ، ص 11 . (2) نفس المصدر ، ص 8 .

(3) - Miege; **Le Maroc**, t.III, P.266.

(4) نفس المصدر ، ص 266 .

(5) خلف التميمي ، ص 122 .

(6) - Desfevilles ; P. 11.

وكذلك : - Miege; **Le Maroc**, t.III, P.267

- **Kerdec**; P.163.

هذه هي العلاقات المغربية الأوروبية وأثرها على الأوضاع الداخلية ، بدءاً من أحداث إيسلي وانتهاءً مع مطلع السبعينات ، وهي الفترة التي شهد المغرب في نهايتها صعود سلطان جديد على كرسي العرش ، وهو السلطان الحسن الأول .

إن فترة حكم هذه الشخصية هي التي ستشغلنا بالبحث ، على أنه يجدر بنا قبل ذلك أن نقف على الأوضاع الداخلية للمغرب ، وقت كان السلطان الحسن ولي عهد أبيه قصد ضبط خلفيات السياسة الداخلية التي سيرثها مولاي الحسن .

3 ـ الظروف الداخلية للمغرب الأقصى :

لعل أبرز ما يمكن تسجيله في ظروف المغرب الأقصى الداخلية لفترة ما قبل حكم الحسن الأول هي الاستجابة أو رد الفعل المترتب عن الخطر الخارجي والتحدي الأوروبي .

وكانت محاولات الإصلاح والتجديد والتحديث ـ التي شرع فيها نظير الواقع في الدولة العثمانية ومصر وتونس ـ تشكل القاعدة لما قام به الحسن الأول في هذا الميدان . وإذا جاز لنا أن نقول مسبقاً بأن هذه المحاولات فشلت مع تزايد حدة التنافس الذي آل إلى الحماية عام 1912 م ، فإن المهم أن نقف على تطور الإصلاحات لاستخلاص العلة الكامنة وراء فشلها .

إن البحث في أسباب فشل الإصلاحات ، له ما يبرره ، ذلك أن نظرة إلى العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من شأنها أن تبرز تلك الصيحات الداعية للإصلاح هنا وهناك ، من المغرب الأقصى إلى الهند ، مروراً بتونس ومصر والدولة العثمانية وإيران وغيرها . وقد صدرت هذه الصيحات من أصحابها بعد إدراكهم لواقع شعوبهم ولما يحدق بهم من أخطار وفي تلك الظروف التاريخية بالذات . ثم إننا نجد محاولات مماثلة في بلدان كاليابان مثلاً . لكن ما يزيدنا إلحاحاً في استنباط علة الفشل في العالم الإسلامي ، هو أن اليابان استطاعت فرض وجودها مع مطلع القرن العشرين[1] ، فيما آلت حركة التجديد في العالم الإسلامي إلى طريق مسدود . فكان الاستعمار هنا وكانت الحماية والانتداب هناك ، وغيرها من أشكال الهيمنة الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها .

إن موضوع الإصلاح شائك جداً ويحمل التناقضات العديدة خاصة في العالم

---

(1) إستطاعت اليابان مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أن تواجه بأساطيلها ، أساطيل الصين (1894-1895) وروسيا (1904-1905) وتتغلب عليها ، فيما انطلقت في نهاية الخمسينات من القرن 19م ضعيفة متخلفة ، وفي الظروف نفسها التي تحرك فيهاالعالم الإسلامي .

الإسلامي الذي يملك من المبررات والمقومات ما يفوق به الكثير من الأمم . ولعل أبرز صعوبة واجهها الإصلاح في العالم الإسلامي تكمن في طبيعة التحدي والاستجابة التي تغلبت عليها العاطفة ، وسيطر عليها ركام الأجيال الأخيرة أي منذ سقوط الحضارة الإسلامية . وهكذا فاليقظة الإسلامية التي بدأت في القرن الثامن عشر سرعان ما واجهت عقبات أقوى منها وأقوى مما واجهته غيرها من الدول كاليابان مثلاً ، وتعود الأسباب لما تملكه الشعوب الإسلامية من مقومات يخشى الأوروبيون من استفاقتها وإحيائها ، ولذا كانوا يعملون على قتلها في الشعوب الإسلامية بأساليبهم الخاصة . وفي هذا الإطار يأتي الخطأ المنهجي في الإصلاح الإسلامي المعتمد في نهضته على ما يقدمه له خصمه من مساعدة .

ليس هذا فقط ، فهناك التركة الموروثة عن القرون الأخيرة ، من ذبول في العقيدة وانحطاط في الفكر وتشوه في المفاهيم وما إلى ذلك . وهكذا ، لم يعد الفرد المسلم صحيح العقيدة ولكنه كان على ما وجد عليه آباؤه ، فلم يعد يفكر ولكن يلوك فكراً ، ولم يعد يسأل أو يفهم بل قابلاً لتلقي أي شيء ، ولم تكن له أفكار يتفاعل معها ولكن عادات في التفكير قائمة على التلقي دون مناقشة ، والحفظ دون الفهم كالمريد الذي لا يجرؤ على مناقشة شيخه .

والواقع أنه في هذه الظروف بالذات ، دعا الكثيرون من الروّاد إلى الإصلاح ، وكانت الدعوة ربما سابقة لعامل التحدي الأوروبي ، ولو أن الإصلاح وقتذاك أخذ مفهوماً ضيقاً، وتلك هي طبيعة الحركات في بدايتها، تكونان قصة، كما هو الشأن بالنسبة لدعوة محمد بن عبد الوهاب[1] التي اقتصرت على إصلاح العقيدة دون مس الواقع المعاش من السلطة الزمنية في العالم الإسلامي ولو أن ذلك لن ينال من شأن حركته لأن إصلاح العقيدة أساس إصلاح الفرد وتصوره .

وأخطر ما في إصلاحات القرن التاسع عشر هو نصيب العنصر الأوروبي فيها سواء من حيث التحدي المولد للشعور بضرورة الإصلاح ، أو الاقتراحات الأوروبية

---

(1) كانت دعوته إصلاحية دينية سلفية ، قامت كرد فعل على مفاسد المجتمع الإسلامي ، فحاربت البدع وفي مقدمتها الطرقية .

على سلاطين العالم الإسلامي « الغيورين » على بعثه !!

ففي ظل هذه الدعوات نشأت التناقضات حول كيفية الإصلاح ، وماهيته ، وحدوده وطرقه ، ونموذجه .. وفي ظل هذه التساؤلات والنداءات ، ضاع الإصلاح والإصلاحات . واستغل الغرب الفرصة للانقضاض على العالم الإسلامي مادياً وفكرياً ، محدثاً الهوة بين روّاد الإصلاح ومفوّتاً عليهم فرصة كل تقارب وتحاور وتفاهم .

ولإبراز ذلك سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على حقيقة الإصلاح ـ وتليه عناصر أخرى في الموضوع ـ من خلال التجربة الإصلاحية وفشلها في المغرب الأقصى .

تعود فكرة الإصلاح في المغرب إلى الأربعينات من القرن التاسع عشر[1] . أما مصادرها فتنحصر في عناصر خارجية وأخرى داخلية . أما الأولى فقد أملتها عناصر دبلوماسية وتجار ورحالة[2] ، وأما الثانية ـ أي الداخلية ـ فمن تلقاء الاستجابة والشعور بالضعف الذاتي .

فمحمد علي[3] ـ مثلاً ـ بعث إلى السلطان عبد الرحمن كتاباً تناول فيه فكرة الإصلاحات العسكرية ، عن طريق قنصل المغرب بجبل طارق .. كما وصلت مجهودات محمود الثاني[4] الإصلاحية إلى سلطان المغرب من خلال وزيره ابن إدريس وبواسطة قنصل بريطانيا « هاي » . وقد كان للقنصل الأخير دور بارز في هذا الميدان حيث سيصبح ، ليس ممثلاً لبريطانيا فحسب ولكن وزيراً للإصلاح ـ إن صح التعبير ـ لدى سلطان المغرب .

---

(1) هذا في حالة ما إذا استثنينا حركة محمد عبد الوهاب التي وجدت صدى لها في الأوساط المغربية والمخزنية ، وفي عهد محمد بن عبد الله بالذات .

(2) - Abdallah Laroui; **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912); Paris, 1977.**

(3) والي مصر ثم حاكمها بين 1805 و1849 ، قامت في عهده إصلاحات الدولة .

(4) -**Laroui, P.272**

لم تكن إذن حرب « إيسلي » تقف وحدها وراء محاولات الإصلاح ولكنها جاءت لتدعمها ، ذلك أن الأصوات الداعية لتحديث الجيش المغربي سبقت المعركة نفسها . وكان من بين المنادين بها ، شهود العيان الذين ساهموا في المقاومة ضد الفرنسيين في الجزائر ، والذين رأوا من واجبهم لفت إنتباه سلطان المغرب لما يحدق به من أخطار . ولعل كتاب ابن عزوز[1] يأتي في هذا المقام .

ثم هناك عناصر أخرى ممتهنة في الجيش جاءت إلى المغرب من بلدان إسلامية كمحمد خوجة[2] ، الذي قدم بدوره كتاباً في تنظيم الجيش ، وكتاب آخر لمحمد الكردودي[3] ، بعنوان « كشف الغمة ببيان حرب النظام حق على هذه الأمة » ، وقد كتب الأخير كما يفهم من عنوانه بعد حادثة إيسلي التي اعتبرت كارثة وعاراً حل بالمغرب ، مما حدا بالكردودي إلى الدعوة إلى ضرورة وضع حد للحالة الناشئة[4] .

لم يكن السلطان عبد الرحمٰن مقتنعاً بضرورة الإصلاح ، ومع ذلك ترك الفرصة لابنه محمد لتجربة العناصر الأولى للجيش المغربي المنظم . ولم تكن العناصر المخزنية بدورها تتحمس لفكرة الإصلاح لانعدام خبرتها وربما لقلة وعيها . وكان لذلك أثره على السلطان الذي تخلى عن الفكرة والتجربة معاً ، وعرف الجيش بأنه

---

(1) كان ابن عزوز قد شارك في التصدي للحملة الفرنسية الأولى على قسنطينة عام 1836م ، ثم إنتقل إلى المغرب في مطلع الأربعينات . انتقد الجيش المغربي من ناحية التنظيم ، وكتب كتاباً بعث به إلى السلطان عبد الرحمٰن يدعوه فيه إلى ضرورة تهيئة الجيش للتصدي للفرنسيين ، وكانت الرسالة التي تقع في 11 صفحة بعنوان : « رسالة العبد الضعيف إلى السلطان الشريف » . توفي ابن عزوز عام 1849 . أنظر :

ـ المنوني ، ص 15-16 .

(2) ضابط تونسي ، سافر إلى تركيا ومصر . وعمل كقائد في جيش السلطان عبد الرحمٰن . يعد كتابه ملخص لكتب تتناول فن العسكر بالعربية والتركية . أنظر :

- Laroui; P. 275.

(3) توفي عام 1851 ، وهو محمد بن عبد القادر بن أحمد الكلالي الشهير بالكردودي . أنظر : المنوني ، ص 13-14 .

(4) نفس المصدر ، ص 13-14 . وكذلك : - Laroui; PP. 277-278 .

« عناصر المقاتلين الذين تقدمهم لنا القبائل في حالة ما إذا هاجمنا العدو »[1] .

وقد جاءت حرب تطوان واعتلاء السلطان محمد للعرش المغربي لتعيدا الفكرة إلى الوجود ويعطيانها نفساً جديداً لكون السلطان محمد نفسه أكثر اقتناعاً من والده وأكثر تجربة في ميدان الإصلاح العسكري ، فضلاً عن دخول عوامل جديدة من أهمها الدعوة المنتشرة في أوساط العلماء والفقهاء الذين اجتمع بهم السلطان وأشعرهم بالمسؤولية[2] . ومع هذا فقد كانت النتائج من الناحية الواقعية معاكسة للإصلاح . فالسلطان الجديد لم يعد له نفس الإقدام والحماس الذي كان عليه وقت ولايته للعهد ؛ لأن السلطان اصطدم بالواقع ، فالتعويضات المفروضة على المغرب من طرف الدول الأوروبية ـ إثر حرب تطوان مثلاً ـ قللت من الاعتمادات المالية التي تفرضها الإصلاحات . كما أن حرب تطوان الخاسرة ، خلقت جواً من التوتر في أوساط القبائل الثائرة . ولم تعد الفرصة مواتية للإقناع وتوفير الجو للقيام بالإصلاحات .

ومهما يكن من أمر ، فقد تواصلت الضغوط الخارجية وازداد حماس القنصل البريطاني « هاي » الذي أصبح « صديقاً كبيراً » للمخزن والسلطان . وكان رأيه يتلخص في أن مصائب المغرب كلها وادعاءات الأوروبيين يمكن التخلص منها عن طريق الإصلاح وإصلاح الإدارة بالدرجة الأولى[3] . وراح يقدم ثلاثة مشاريع ومخططات للإصلاح في أقل من عشر سنوات (1864 ، 1868 و 1873) .

وقعت السلطة المركزية وعلى رأسها السلطان ، بين نارين ، فكان عليها أن تواجه الأخطار الخارجية الناجمة عن التنافس ، وكذا مواجهة العصبية القبلية والطرقية[4] ، الأمر الذي زاد في حاجة المخزن إلى تكوين جيش نظامي لتفادي

---

(1) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 215 .
وكذلك : Laroui; P. 278 - .
(2) حضر اللقاء عشرة علماء وقواد المدن وأعضاء من الأسرة الحاكمة ، وأساتذة من القرويين .
(3) Laroui; P. 255 -
(4) محمد عابد الجابري ، « الأصالة والتحديث في المغرب ، تطور النخبة المفكرة في المغرب الأقصى خلال القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 » ، الثقافة ، العدد 77 ، السنة 13 ، سبتمبر ـ أكتوبر 1983 ، ص 58 .

كوارث جديدة ودعم الحملات الموجهة لإخضاع وتأديب القبائل الثائرة .

وكانت مهام السلطان متشعبة ، فهو رئيس السلطة التنفيذية ومطالب بالمحافظة على النظام والسهر على الإدارة وحسن تسيير أملاك العروشية وصيانة الحكم الموروث[1] . وكان تعيينه لقواد المدن والقبائل إستجابة لهذه الأغراض فضلاً عن جباية الضرائب وهو ما جعل السلطة المركزية تقوم على نظام القواد[2] .

ولم يكن نفوذ السلطان ممارساً على كامل التراب المغربي بنفس الفعالية ، لذا فإننا نجد مناطق يطلق عليها إسم « بلاد المخزن » ، وتشتمل على السهول والهضاب التابعة للمخزن وممرات الجبال الواصلة بوجدة وتافيلالت ومناطق المدن ذات النشاط التجاري[3] . وما تبقى من ذلك ـ أي المناطق الجبلية على الخصوص ـ فيطلق عليها اسم « بلاد السايبة » ، وهي المناطق التي ترفض قبائلها الامتثال للسلطة المركزية ، الأمر الذي يعني عدم تقديم الضرائب التي تعد دخلاً هاماً للخزينة . على أنه ليس لهذه المناطق الأخيرة حدود مستقرة لأنها تتعلق بقوة وقدرة السلطان على إخضاعها ومد نفوذه إليها . وهذا التقسيم المذكور لا يمنع من التبادل التجاري والتردد على الأسواق التابعة للمخزن ، وذكر إسم السلطان في خطبة الجمعة ، بل وأكثر من هذا ، فإن قبائل « البلاد السائبة » تقدم أحياناً إعانات مالية ووحدات مسلحة للسلطان في حالة تهديد استقلال البلاد من قوة خارجية[4] .

لم يكن السلطان يخشى تمرد القبائل والتنكر لسلطته الدنيوية قدر خشيته من المنافسين له في ميدان السلطة الروحية التي يتزعمها عادةً الأشراف والزوايا والطرق الصوفية نظراً لما تملكه هذه التشكيلات من تأثير على القبائل نفسها . ومع هذا فلم تشكل سلطة الطرق خطراً على السلطة الزمنية والروحية في عهد الأسرة العلوية إلّا في

---

(1) - Ayache; **Le Maroc;** P. 45

(2) نفس المصدر ، ص 45 .

(3) نفس المصدر ، ص 47 .

(4) نفس المصدر ، ص 48 . وكذلك :

- Weisegerber ; **Au seuil du Maroc moderne;** Rabat, 1947, P.39

حالات ضعف المخزن[1] ، وقد حدث ذلك في عهد السلطان محمد بن عبد ا لما بدا للعيان ضعف المخزن في التصدي للخطر الإسباني في حرب الخاسرة[2] .

لم ينج المخزن نفسه من التناقضات والانقسامات وتباين وجهات النظر في السلطان محمد . وقد نشأ في جو التفكير في الإصلاحات إتجاهان متعارضان :

الأول : يناصر الإصلاحات الإدارية والاقتصادية ، وأما الثاني : فعلى ا منه ، يرى بأن أي تغيير من شأنه أن يزلزل التركيبة الاجتماعية التقليدية للم المغربي ، كما أنه يرى بأن جل المصائب التي حلت بالمغرب أساسها الا والتسامح مع الأوروبيين ، لذا فإن أصحاب هذا الاتجاه الأخير يحلمون بقطع ثانية بالعنصر الأوروبي[3] .

وقد كان للإتجاهين امتدادات في العائلات المخزنية الكبيرة . ولهذه الع ارتباطات مصلحية في تغلب أحد الطرفين على الآخر . ويذكر « مييج » أن ا « التقدمي » - كما يسميه - « الإصلاحي »[4] ، لم يكن متعاطفاً مع الأوروبيين ، إتجاه منفعي يهدف إلى الحصول على امتيازات[5] داخل الجهاز المخزني انعكس التنافس على السلطان نفسه الذي كان متذبذباً في مناصرة أحد الإتجاهين

لكنه مهما قيل عن السلطان محمد في ميدان الإصلاح ، فإنه حقق النتائج ولو كانت ضئيلة في ميادين مختلفة . فإلى جانب اعتنائه بالجيش من تا وتسليح ، أنشأ مدرسة للطبجية[6] ، كما أنشأ وزارة خاصة وعلى رأسها وزير الب وتعد الأولى من نوعها في المغرب . وكان الغرض من إنشائها خوض المفاوضا

---

(1) - Dragne; P. 108.

(2) نفس المصدر ، ص 108 .

(3) - Miege; Le Maroc; t.III, P.109.

(4) إن ما يسميه (Miege) « بالتقدمي » نسميه نحن « إصلاحي » .

(5) - Miege; Le Maroc; t. III, PP. 108-109.

(6) الفاسي ، الحركات ، ص 86 .

ممثلي الدول الأوروبية[1] . ولذا كان وزير البحر يقيم في طنجة مقر البعثات الدبلوماسية وقناصل الدول .

كما أنشأ المطبعة المحمدية التي كان لها الفضل في نشر كثير من الكتب ، فيما كان اعتقاد بعض العلماء أن « الانشغال بالعلوم العصرية كفر وخروج عن الإيمان »[3] .

كان الاقتصاد في المغرب قائماً على الزراعة والحياة الرعوية (تربية المواشي) ، والصناعة الحرفية والنشاط التجاري[4] . وقد عمل السلطان على إحداث غراسة قصب السكر بجنّوب المغرب ، ثم دعمها بتأسيس معمل للسكر .

أما الصناعة الحرفية فقد اقتصرت على ورشات محدودة ذات الإنتاج والاستعمال العادي (كالطرز والزرابي وغيرها . . .) ، إلى جانب الصناعات التجارية التي تتم في ورشات أكبر ، ويتم الإنتاج فيها بالاستعانة بمجموعة من الحرفيين ، وهي تابعة لأشخاص (كالجلود والمعادن والخشب ، ومواد البناء ، والمواد الغذائية ، والملابس . . . وغيرها) . ويسوق الإنتاج عن طريق التجار الصغار أو كبار التجار فيما يفضل البعض الإنتاج والبيع في نفس المحل . ويقوم هؤلاء التجار والمنتجون بتنظيم إتحادات يرأسها « أمين » ويراقبها « المحتسب »[5] .

عرف هذا الجانب من الإنتاج الاقتصادي تضرراً منذ عهد السلطان محمد ، بسبب مزاحمته من طرف البضائع الأوروبية ، وهي البضائع التي كانت لا تصنّع إلاّ بعد معرفة اهتمامات السكان ، ونقل عينات ـ مما ينتجه المغاربة ـ إلى أوروبا من طرف تجار خاصين يصنعون وفقها وبكميات هائلة لتغرق بها أسواق المغرب وتباع بأثمان أرخص فضلاً عن الجودة والإتقان[6] .

---

(1) Ayache; Le Maroc, P. 46 -

(2) الفاسي ، الحركات ، ص 86 .

(3) ابن عبود ، تاريخ ، ص 77 .

(4) Ayache; Le Maroc, P. 45 -

(5) Brignon; P.305 -

(6) نفس المصدر ، ص 305 .

وفي هذه الفترة بالذات بدأت التجارة تعرف نشاطاً واسعاً في المغرب على الرغم من صعوبة المواصلات وبطئها وتكاليفها .

ومما يلاحظ أيضاً ، أن أسواق المدن والأرياف الداخلية حافظت على نشاطها بالرغم من زيادة النشاط التجاري البحري وازدهار التجارة في المدن الساحلية[1] ، لما عرفه النشاط البحري والساحلي من تحسن ، ولكن على حساب تجارة الصحراء التي بدأت تعرف تضرراً مع زيادة منافستها من طرف التجارة البحرية وتطور المواصلات البحرية[2] . وسرعان ما انعكس الوضع الجديد على النشاط الداخلي سلباً ، وكان له أثره على الحياة الاجتماعية لأن ازدهار المدن الساحلية ساهم في ارتقاء الميسورين من الأثرياء على حساب المدن الداخلية ، وانفتح بذلك باب الهجرة نحو السواحل ، وامتد إلى أوساط الفلاحين والفقراء تحت ضغط القحط والأزمات . فكان أثرياء المدن العتيقة يبعثون مساعديهم أو ينتقلون للإستقرار وإقامة متاجرهم في مدن ساحلية ، كالدار البيضاء وطنجة خاصة ، لأسباب تعود أساساً إلى تواجد التجار الأوروبيين ، الذين أصبح عددهم في تزايد مستمر ، بخلاف مدن أخرى كالرباط وتطوان والصويرة التي يقل فيها العنصر الأوروبي[3] .

وما دمنا بصدد الأوضاع الداخلية ، لا بد من الإشارة إلى أن نفوذ السلطان أو الأسرة الحاكمة ذات الجذور الشعبية الشريفية ، والطبيعة المعقدة للروابط التي تجمع مختلف جهات البلاد بالسلطة المركزية، وكذا شدة التقاليد الموروثة ، وفطنة المخزن في الاستجابة لمختلف الفئات الاجتماعية ، كل ذلك من شأنه أن خلق جواً ملؤه التعقيدات والتناقضات[4] ، وهو الجو الذي خابت في ظله محاولات الإصلاح . فضلاً عن تدخل الأجنبي الذي يهمه دفع البلاد نحو « الإصلاح » ، ثم المساهمة بطريقة أو بأخرى في إفشاله قصد إفراغ الجهاز المخزني من محتواه في نظر العامة ،

---

(1) نفس المصدر ، ص 305 .

(2) - Miege; **Le Maroc**, P. 22.

(3) - **Brignon;** P. 312.

(4) - Julien et Autres; «Hassan Ier...»; **J.A.**, P. 235.

لتبرير تدخله فيما بعد .

ويهمنا هنا أن نقدم رأي السلطان محمد في الإصلاح المقترح عليه من الدول الأوروبية في آخر مشروع قدم له عام 1873 م : « إن رعيتي . . . لا تتلاءم والسلطة التي تنشدونها »[1] . وفي السنة الأخيرة من حكمه عبر عن تفطنه لنوايا الأوروبيين وأهدافهم المرجوة من وراء الإصلاح ، حين صرح لممثل فرنسا «Tissot» : « لقد أصبحت تركيا ومصر ، بعد الإصلاحات أكثر غنى ولكنها أقل استقلالاً »[2] .

ففي ظل هذه الأوضاع والمشاكل التي يرجع بعضها إلى عهود سابقة وأخرى إلى ما نجم من الأوضاع الطارئة عشية حكم مولاي الحسن[3] ، تسلم الأخير الحكم في المغرب الأقصى .

فكيف تفاعل السلطان الجديد مع التطورات المستجدة في المغرب ، ومع محيطه العام والخاص ؟ أي مع جهازه المخزني قبل كل شيء الذي يقف أمام معضلة التجديد والإصلاح في جو التقاليد الموروثة كما سلف ؟ وكيف يوفق السلطان الحسن بين هذه وتلك ، وبين دول أوروبية ذات منطق خاص . وهو المنطق القاضي بوجوب التقدم أو بمواجهة الاستعمار الحتمي ؟

إنه التقدم الذي يوجب في نظر هذه الدول « الإصلاحات » التي تستوجب بدورها الاستعانة بالعنصر الأوروبي صاحب الخبرة في هذا الميدان ، الأمر الذي يمهد البلاد ويروض شعبها على تقبل الخضوع للأجنبي .

هذه التساؤلات وغيرها هي التي سنحاول أن نجيب عليها من خلال الفصول الثلاثة اللاحقة . لكن قبل ذلك ، يجدر بنا أن نخص سلطان هذه الفترة

- Laroui; P. 256. (1)

(2) نفس المصدر ، ص 256-257 .

ـ إذا كان السلطان قد أصاب في قضية الإستقلال فإنه لم يصب في قضية الغنى ، ولو عمر سنوات قليلة لوقف بنفسه على غنى مصر الذي أوقعها في فخ الحماية البريطانية .

(3) عبد الله كنون ، مدخل إلى تاريخ المغرب ، ط 3 ، تطوان ، 1958 ، ص 122-123 .

(1873 — 1894) ، بنبذة عن حياته قبل تسلمه الحكم وذلك الضرورة تفرضها مكوناته الشخصية التي سيكون لها أثر على تصرفاته ومواقفه . أما سيرته بعد 1873 فلا نخصها بالدراسة ، ومع هذا فيمكن قراءتها في طيات سياسته الداخلية والخارجية ودوره في الأحداث منذ أن جلس على كرسي العرش المغربي إلى أن لفظ أنفاسه عام 1894 م .

4 - أوليات شخصية الحسن الأول

ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام عام 1247 هـ ، حسبما ذكر ابن زيدان ، الذي يضيف ، أنه وجد تاريخ ميلاد الحسن مقيداً بخط قاضي الجماعة العلاّمة الثبت أبي العباس أحمد بن الطالب بن سودة[1] .

ويبدو أن هناك اختلافاً كبيراً حول تاريخ ولادته بالسنوات الميلادية ، فيذهب البعض إلى أنه ولد عام 1836م وحتى عام 1843 م[2] . لكن المرجح أنه ولد عام 1831م .

ينتمي الحسن الأول من حيث النسب القريب إلى الأسرة العلوية ، فيما ينتهي نسبه البعيد إلى الجد الخامس والثلاثين وهو علي بن أبي طالب[3] .

نشأ الحسن الأول في حجر جده عبد الرحمن ، الذي اعتنى بتربيته منذ حداثته . فكان يختار له الأساتذة . ومكث بدار خاله العربي الجامعي لاكتساب المعرفة . وبقي هناك مدة مع كبراء السن من الخدم الذين لهم دراية بسير عظماء الملوك ، فكانوا يحدثونه عنهم[4] .

---

(1) الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة ، الرباط ، 1937 ، ص 9 .

(2) للمزيد من المعلومات عن الترجمة لشخصه أنظر :

- ابن زيدان ، إتحاف ، جـ 2 .

وكذلك : - Miege; Le Maroc, t.III et IV.

- H. Terrasse; Histoire du Maroc, t. II, Casablanca, 1950, PP. 331-340.

- Julien et Autres; «Hassan 1er.», J.A., PP. 236-237.

- B. Meakin; The Moorish empire, A historical epitome, London, 1899.

- C.F. Goss; «Moulay Hassan», In Nine tenth century.

(3) أما عن إضافة « الأول » لاسمه فكونه أول حسن في الأسرة العلوية ، بينما يحمل رقم الثالث إذا ما ذهبنا بعيداً ، أي ابتداءً من الحسن بن علي كرم الله وجهه ورضي عنه . لذلك فإن بعض المصادر تسميه الحسن الثالث . أنظر مثلاً : - Meakin .

(4) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 116 .

ولما شب وجهه جده إلى زاوية دار الشمعة ببلاد أحمر - بين مراكش ومدينة آسفي - حيث تلقى دروسه بصرامة عن رجال الدين[1] ، ثم انتقل إلى جامعة فاس ودرس كغيره من إخوته ، إسماعيل وعرفة والرشيد (أكبر إخوته الستة)[2].

كان الحسن شغوفاً بتحصيل العلوم الدينية والأدبية والرياضية ، ولوعاً بلقاء العلماء على العموم وأهل العلوم الرياضية على الخصوص[3] . ومن العلوم التي نبغ فيها الأدب العربي الذي راح يوظفه في المطالعة وشرح الكتب الدينية[4] .

واعتنى به والده السلطان محمد بعد وفاة جده عبد الرحمٰن (1859) ، واهتم بتعليمه .

وقد امتاز الحسن - فضلاً عن عناصر الشخصية المعنوية - بعناصر جسدية مميزة . فهو سليم البنية ، أسمر البشرة ، ذو نظرة ثاقبة ، هادىء ووقور ، مما أكسبه هيبة إلى جانب مميزات أخرى كالتقوى والتواضع وحسن التنكيت[5] .

كان أول زواج للحسن ، بابنة عمه العباس في مراكش عام 1868م . فأقام له والده محمد أفراحاً دامت سبعة أيام في حدائق زينت بالزرابي ، وأكرم خلالها المستضعفين من الأرامل والأيتام والفقراء[6] .

ولما كان الحسن يمتاز بالصفات السالفة ، فقد أولاه والده - الذي كان يحبه - عناية خاصة ، فكان يعلمه ما يجعله قادراً على ولاية عهده . فرشح بذلك منذ السنوات الأولى للحكم بعد والده[7] .

---

(1) Caille; **La petite, P. 87.** -

(2) **Miege; Le Maroc,** t. III, P. 197. -

وكذلك : Julien et Autres, «Hassan Ier», **J.A.,** PP. 236-237 -

(3) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ص 116 .

(4) Caille; **La petite,** P. 87. -

(5) Julien et Autres, «Hassan Ier», **J.A.,** P. 237. -

(6) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ص 120-124 .

(7) ابن زيدان ، **إتحاف** ، ص 116-117 .

وكان السلطان محمد يستخلف الحسن ويلقي عليه مهماته ، كاستخلافه له عام 1280هـ عند رحيله من مراكش تجاه الغرب ، قصد تفقد أحوال الرعية ـ قبل بداية حكم الحسن بعشر سنوات ـ فأظهر الكفاءة ، من حسن التدبير والقيام بأعباء الإدارة[2] .

وجرت له إتصالات كثيرة بالقناصل والتجار الأوروبيين[3] . كما أقحمه والده في ميدان الإصلاح ، بإشراكه في المشاريع الاقتصادية الأولى ، كبناء مصنع القطن ، ومصنع السكر وطاحونة مائية . . . وغيرها[4] .

وقد مرنه والده على الحملات العسكرية ، فقاد الكثير منها . وكانت أولاها تلك التي جهزها له عام 1278هـ ، فاختار له أعيان الدولة ومهرتها من السياسيين والعلماء وقادة الجيش المحنكين ، ووجهه إلى قبائل متمردة كثيرة .

كما قاد حملة أخرى عام 1280 هـ نحو السوس ، وكانت أطول الحملات ، حيث دامت عشرة أشهر . وهناك أيضاً حملتان قادهما إلى تادلا والشاوية . الأولى عام 1283 هـ ؛ والثانية عام 1289 هـ ، ودامت الأخيرة ستة أشهر ، وهي آخر حملات ولاية عهده ، قبل سنة واحدة من أخذه الحكم[5] .

وكان في هذه الحملات كلها يقوم بإخضاع القبائل الثائرة ضد المخزن ويعود بواجب بيت المال المفروض عليها . وأظهر الحسن في هذه الحملات من السياسة والدهاء الشيء الكثير[6] .

وما أن حلت سنة 1873 م حتى اكتمل نضج شخصية الحسن ، الذي تجاوز الأربعين من عمره ، وأصبح يملك القدرة العلمية والخبرة السياسية والإدارية

---

(1) الناصري ، جـ 9 ، ص 128 .
(2) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 118 .
(3) - Julien et Autres, «Hassan Ier»; J.A., PP.236-237.
(4) نفس المصدر ، ص 236-237 .
(5) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 117-121 .
(6) نفس المصدر ، ص 117-121 .

والعسكرية فتوفرت فيه ، بذلك شروط الإمامة[1] .

وعشيــة يــوم الخميس 11 سبتمبــر من سنــة 1873 م (المــوافق لـ 18 رجب 1290 هـ) ، توفي السلطان محمد بن عبد الـرحمٰن[2] . وكان الحسن بـ « أبي ريقي » من بلاد « حاحا » - بضواحي مدينة الصويرة - يقود جيش السوس لما وصله خبر وفاة والـده من طرف « سي مـوسى »[3] . وكان الأخيـر يطلب منـه أن يقترب بجيشـه من مراكش .

أما في مراكش نفسها فقد كتم « سي موسى » الخبر واجتمع في القصر بكبـار الأشـراف والمرابـطين ، وشرح لهم ظـروف الـوفـاة ، ودعـاهم إلى الهتـاف بحيـاة الحسن[4] ، فهتف البعض وامتنـع البعض الآخر ، كتعبيـر عن معارضتهم للحسن ، لكنهم عـادوا فاستسلمـوا للأمـر الواقـع لمـا رأوا بـأن أبـواب القصـر محـروسـة من مسلحين . وأمضـوا عقداً قـدم لهم ، اعتـرفـوا فيـه للحسن بسلطانـه على مـراكش والسوس وتافيلالت ، ثم خطبت الصلاة في جميع مساجد المدينة باسمه[5] .

وما أن اطلع الحسن على خبر الـوفاة حتى جمـع كبار محلتـه وقوادهـا ، وقرأ عليهم وزيره أبو عبد الله غرنيط النبأ ، فأظهروا الأسف للوفاة . ولكن سرعان ما تحول

---

(1) الناصري ، جـ 9 ، ص 128 .

وكذلك : - Caille, **La petite**, P. 87 .

- Julien; et Autres; «Hassan Ier», **J.A.**, PP. 236-237.

- Miege; **Le Maroc**; t.III, p.199.

(2) ابن زيدان ، **الدرر** ، ص 97 .

وكـذلـك : - H.Basset; «Un grand Sultan marocain: Moulay el-Hassan», **Revue l'armée d'afrique**, n° 36, 4eme année.Juin 1927, PP. 205-206.

(3) هو حاجب السلطان محمد .

(4) J. Erckmann; «Maladie de l'Empereur du Maroc», **N.R.**, t. 49, Novembre-Décembre 1887, PP. 182-183.

(5) **نفس المصدر** ، ص 182-183 .

لم يذكر ابن زيدان هذه الحادثة واكتفى بذكر اجتماع الشرفاء والقواد للمذاكرة في مبايعة من يقوم بأمر المسلمين - **إتحاف** ، ص 123 .

الحزن إلى فرح ، فبايعوا الحسن . وتم التعبير عن فرحة المحلة ككل بطلقات من المدفعية[1] .

وفي 20 سبتمبر 1873 م (الموافق لـ 27 رجب 1290 هـ) وصل الحسن إلى مراكش فخرج للقائه الوزراء والقضاة والأشراف والقواد والأعيان وغيرهم ، معزين ومهنئين في نفس الوقت[2] . وما أن جلس الحسن على كرسي العرش حتى بدأت ترد عليه الوفود والبيعات والهدايا . فما كان منه إلّا أن فتح بيوت الأموال وجاد عليهم بالعطاء[3] .

ومما ورد عليه أيضاً قصائد في التعازي والتهاني ، اخترنا منها أبياتاً من قصيدة مطولة للفقيه الأديب العربي بن علي المشرفي[4] :

وإن غاب نجم لاح في الأفق بعده	ببرج سعيد نجم سعد به يمن
أنخشى وفينا من نؤم خليفة	هو الحسن المرضي والنجل والإبن
إذا خر ركن الملك فهو يعيده	ويحميه حتى لا يطفيو به وهن

وقد وصلت بعد أيام قليلة عقود البيعة من نواحٍ كثيرة ، كطنجة وتطوان والرحامنة وكذلك من بعض أقربائه كعمه العباس[5] .

---

(1) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 125 .
(2) الناصري ، جـ 9 ، ص 128 .
(3) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 125 .
وكذلك : Basset; «Un grand Sultan», Revue A.A., P. 206 - .
(4) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 127 .
ـ هو العربي بن علي بن عبد القادر الحسني الغريسي ، هاجر من الجزائر إلى المغرب الأقصى مفضلاً المنفى على الإقامة تحت حكم الفرنسيين . وفي المغرب تقرب من الأسرة الحاكمة والسلطان الحسن الأول على الخصوص الذي خصه بديوان مدح . كما رافقه في جولاته داخل البلاد . تولى تعليم الأطفال ، وله عدة مؤلفات . أنظر :
ـ أبو القاسم سعد الله « مؤلفات المشرفي المعاصر للأمير عبد القادر » ، الثقافة ، عدد خاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر ، السنة 13 ، عدد 75 ماي ـ جوان 1983 ، ص 75-86 .
(5) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 124-127 .

إن الاقبال على مبايعة الحسن في الأوساط القبلية والرسمية من الأشراف ورجال المخزن والنواحي ، لم يمنع من احتمال مناهضة البعض الآخر له والوقوف في وجهه ، وإعلان التمرد عليه في بعض النواحي ، كما هي العادة عند مبايعة سلطان جديد .

وكانت أسباب احتمالات التمرد كثيرة . فهناك إخوة الحسن السبعة ، وانقسام النواحي حول مناصرة أبناء السلطان محمد المتوفي . كما أن الدول الأوروبية لم تكن تتفق على وريث عرش المغرب . بالإضافة إلى بعض العائلات الشريفية المنافسة للأسرة العلوية الحاكمة ، ثم القبائل التي وجدت الفرصة مواتية للتمرد عن دفع الضرائب .

وهكذا ، إذن ، كان السلطان الحسن يقف أمام صعوبات عديدة ، تأتي في مقدمتها تعميم البيعة والاعتراف بسلطته . فكان على المخزن أن يستعد للنهب المتوقع على الأسواق ، والتمردات في شتى النواحي ، والقلاقل ، مما دفع المخزن إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد عناصرها .

وحتى السواحل ، كانت تثير قلق المخزن مع ظهور سفن حربية إسبانية وفرنسية وإيطالية وبرتغالية في ميناء طنجة . وكانت هذه الدول تدعي بأن سلامة وأمن مواطنيها في المغرب أصبحت مهددة نتيجة الفوضى . فقطعت الطرق بين طنجة وباقي نواحي المغرب[1] . لكن شدة تنافس الدول وتخوفها من بعضها البعض جعل الأمر لفائدة المغرب ، لأن اقتسام المغرب لم يكن متوقعاً ، بل التنافس كان حول السباق على السيطرة الكاملة لأحد الدول على المغرب .

وما دام الأمر كذلك فيهمنا العودة إلى الأوضاع الداخلية لنعرف منها كيف تمكن الحسن من تصفية خصومه ومنافسيه ، ثم بسط نفوذه على كامل التراب المغربي .

لم يواجه الحسن صعوبات كبيرة تذكر في الأسرة العلوية نفسها ، اللهم إلاّ من

- Miege; **Le Maroc,** t.III, PP. 197-198 (1)

جانب إسماعيل ، ثاني أكبر إخوته ، لما وقف بجانبه أهل فاس ومكناس[1] . أما عمه العباس ـ وهو صهره أيضاً ـ فقد اعترف به منذ البداية . وكذلك الأسر المنافسة للأسرة العلوية وفي مقدمتها الأشراف الوزانيون[2] ، وعلى رأسهم الشريف الحاج عبد السلام الوزاني الذي أيد السلطان الحسن[3] .

إنحصرت المعارضة في الجزء الشمالي من المغرب الأقصى . ولما تم أمر البيعة في مراكش بعد الاستقرار بها مدة تزيد عن الشهر ، عزم السلطان على إخضاع الجزء الشمالي بالقوة . فانطلق يوم 4 رمضان عام 1290هـ، متظاهراً بالتجول في أقطار البلاد والنظر في أحوال الرعية[4] .

وتوجه نحو السواحل الغربية ، فأخضع في طريقه بعض قبائل منطقة « آزمور » ، وأعاد الأمن إلى قبائل « بني حسن » ، ثم قصد مكناس التي دخلها دون صعوبة كبيرة ، ثم انتهى به الأمر إلى فاس .

وكان الفاسيون قد اعترفوا بسلطة الحسن منذ الوهلة الأولى ، وكتبت البيعة يوم الاثنين 29 رجب 1290 هـ ، وفق العادة المقررة ، بمسجد الجنود من طرف الأشراف والعلماء والأعيان والقواد والرؤساء بحضور الخليفة مولاي إسماعيل ، أخي الحسن ، ومولاي إدريس بن عبد الهادي وعبد القادر ، عم الحسن . وقد أدت حادثة الدباغين ـ المتعلقة بعدم الوفاء بشرط اشترطه الدباغون في عقد البيعة ـ أدت إلى قلب الأوضاع في فاس والتشكيك في أمر البيعة ، والتمرد على السلطان . وانتهى الأمر بتطويق المدينة بعد أن أغلق المتمردون الأبواب في وجه السلطان . لكن السلطان استطاع في النهاية أن يقتحم المدينة وتمت له بذلك البيعة في فاس[5] . ومع

---

(1) نفس المصدر ، ص 197-198 .

(2) ينحدرون من جد واحد مع العلويين وهو محمد بن القاسم وهو الجد الخامس عشر للسلطان الحسن .

(3) Linares; «Maladie»; La N. R., PP. 180-183 -

(4) ابن زيدان ، إتحاف ، ص 130 .

(5) نفس المصدر ، ص 126 .

وكذلك : Julien et Autres; «Hassan Ier», J.A., P.237 - .

ذلك فلم يستتب الأمن الكامل للسلطان إلاّ في خريف 1874 م .

ولم تعد شخصية السلطان بعد هذا التاريخ في حاجة إلى تعريف ، لأنها ستتمثل بعد ذلك في مواقفه في الحكم وبناء الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بين 1873 م و 1894م .

الفصل الثاني

اجهزة الحكم

1 ـ الجهاز المخزني .

2 ـ السياسية المخزنية .

3ـ الجهاز الإقليمي .

4 ـ الإصلاح الإداري .

5 ـ الجيش وإصلاحه .

1 ـ الجهاز المخزني

يكاد المؤرخون الذين كتبوا عن المغرب الأقصى في القرن التاسع عشر يجمعون على أن تأخره يعود إلى النظم القديمة التي ورثها عن « القرون الوسطى » والتي لم تعد قادرة على مسايرة الأوضاع والتطورات التي شهدها العالم ، موجهين بذلك أصابع الإتهام بطريقة غير مباشرة إلى النظم التي عرفتها الحضارة الإسلامية في عصورها الزاهية .

لكننا نختلف مع هؤلاء سواء منهم الذين حكموا بذلك عن قصد ، من ذوي الميول الاستعمارية ، أو عن غير قصد ، كالتبع لهم ، الناقلين عنهم بأمانة وعن غير وعي .

إن الدارس لأنظمة الحكم للدولة الإسلامية الأولى والمقارن لها بالأنظمة المنتمية للعالم الإسلامي في القرن 19 ، يكتشف أنه شتان بين هذه وتلك ، لأن نظام الحكم في المغرب الأقصى لم يرث منها سوى بعض الأسماء أو الأطر لا غير . ومع التدقيق يكتشف أيضاً أن العجز لا يرجع سببه إلى تطبيق النظم الإسلامية الأولى بقدر ما كان في عدم تطبيقها على أكمل وجه .

إننا نتفق مع أولئك وهؤلاء في عدم فعالية أجهزة الحكم في المغرب وفي الفترة التي تعنينا بالذات ، وهم في ذلك لم يأتوا بجديد ، لكننا نعارضهم في قضية انتمائها إلى النظم الإسلامية . ولا نبالغ إذا قلنا بأن الدراسة المقارنة ساقتنا إلى تشبيه النظام ، إلى حد ما ، بنظم الحكم في أوروبا على العموم ، والنظام الملكي في فرنسا على

الخصوص ، قبيل الثورة الفرنسية ، أي عندما لم تعد كثير من أجهزة النظام الملكي ناجعة .

ومهما يكن فإننا لا نجد إطاراً لهذه التهمة سوى في إشكالية الصراع الحضاري ، وتبرير التنافس بغية فرض الحماية على المغرب ، وبعبارة أخرى فإن النقد الموجه لم يكن بناء بقدر ما كان الهدف منه التهديم والتشكيك . . . وما إلى ذلك .

ومن الموضوعية أن نقول بأن حكم السلطان الحسن الأول ما هو إلّا صورة مصغرة وصادقة عن تخلف وانحطاط العالم الإسلامي ككل بدءاً بالسلاطين وانتهاءً بأفراد القبيلة . كما كانت سلطتهم صورة واضحة تبرز انحرافهم عن الجادة وعن حكم خلفاء وسلاطين العهد الإسلامي الأول .

لم يكن هؤلاء في نظرنا في مستوى الحضارة الإسلامية إنما كانوا يعيشون على فتاتها ، وهنا تكمن علة التخلف . ويأتي عدم القدرة على التصدي للنزعة الاستعمارية والتوسع الأوروبي في هذا الإطار أيضاً . وإلّا فكيف يمكن تفسير صرخة رائد النهضة الإسلامية ، جمال الدين الأفغاني ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ الداعية إلى الثورة على سلاطين العالم الإسلامي ؟ ـ تلك الصرخة المستوحاة من اقتناعه بتخلفهم في حكم بلدانهم وإثبات عجزهم وتخاذلهم في التصدي لأوروبا الغازية .

لكن هيهات أن تجد الصخرة صدىً لها وتجاوباً معها . وليس هذا بغريب ، ففي الأثر « كيفما كنتم يولى عليكم » . وكانت حالة الناس والحكام مصداقاً لقول المتنبي :

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

ولإبراز الجوانب التي أشرنا إليها سنحاول في هذا الفصل تناول مختلف المؤسسات التي كان نظام الحكم في المغرب الأقصى قائماً عليها في ظل حكم السلطان الحسن الأول .

كان الحسن الأول مصدر السلطة السياسية والإدارية للمخزن[1] المغربي في عهده ، وعليه تتوقف جل المسائل . لكننا نجد إلى جانبه مجموعة من الموظفين يقومون بمساعدته كل في مجال معين ممثلين ما اصطلح على تسميته بالجهاز المخزني أو المخزن[2] .

عمل الحسن الأول على المحافظة على موظفي الجهاز المخزني لعهد أبيه محمد بن عبد الرحمن[3] . وقد اختير الموظفون أو الوزراء خصيصاً ليفوض السلطان لهم بعض مهامه ، دون أن يتنازل لهم عن حقه في اتخاذ القرارات النهائية[4] .

وهكذا فإن الوظيفة الرئيسية للوزراء كانت تتمثل في مساعدتهم للسلطان وتقديم النصائح واستشارتهم في المهام التي هي أكثر إتصالاً بها منه ، وبعبارة أخرى فهم لم يكونوا سوى كتاب مكلفين بالسهر على المراسلات وتطبيق الشؤون الأخرى المنوطة بهم[5] .

ويمكن تقسيم كبار الموظفين لعهد الحسن الأول إلى قسمين :

القسم الأول أولئك الذين يتبعون البلاط أو القصر .

والقسم الثاني يشتمل فيما يعرف بالجهاز الحكومي .

---

(1) المخزن في الاصطلاح المغربي يعني موظفي الحكومة من الصدر الأعظم إلى أبسط عامل في القصر السلطاني .

ـ أنظر : عبد الحميد بنشنهو ، النظام الإداري بالمغرب ، ط 4 ، الرباط ، 1963 ، ص 24 .

- Morin-Barde Mireille; **Le Maroc etincellant,** Paris, 1969, P.76.

- **Arnaud,** PP. 19-52.

(2) - A.M.G. 3H6 Fez, le 2/03/1892.

(3) H. de la Martiniere; «Le Règne de Moulay Hassan», **Revue des Deux Mondes, LXIV, 4ème** Période, t. 125 Septembre. 1894, p.399.

(4) - **Lahbabi,** P.4.

(5) نفس المصدر ، ص 32 و 135 ..

فالقسم التابع للقصر نعني به الحجابة[1] وقيادة المشور[2] . وأما الجهاز الحكومي فيشتمل على الصدارة العظمى[3] ووزير البحر وأمين الأمناء وكاتب الشكايات ووزير الدفاع[4] .

وقد تحولت الوزارة التي يشتمل عليها الجهاز الحكومي أو المخزن في عهد الحسن الأول إلى شكل ديوان حكومي ، فتأسست « الخارجية والعدل والحربية والمالية وغيرها » .وكانت قبل ذلك بيد كتاب يرجعون إلى الصدر الأعظم الذي لم يكن هو الآخر سوى مساعد للسلطان »[5] .

والحاجب[6] بمنزلة كاتب السلطان ومستشاره السري . كما أنه كان عينا للسلطان يخبره بما يحدث خارج القصر ويساعده في تبليغ الأوامر للوزراء ، كما يلبي طلباته ليلاً ونهاراً[7] . وباختصار فهو المكلف بالشؤون الداخلية للقصر[8] . وقد شغل

---

(1) أي شؤون القصر الداخلية .
ـ أنظر : الوثائق (3) ، 493 .

(2) تعود إليه مهمة حراسة القصر وتدبير شؤونه بصفة عامة .
ـ أنظر : - H. Terrasse; **Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat français**; t.II, p. 332.
وكذلك : محمد محيي الدين المشرفي ، الجديد في تاريخ المغرب ، طنجة ، 1958 ، ص 141-142 .

(3) أي شؤون الدولة الخارجة عن القصر . أنظر : الوثائق (3) ، 493 .

(4) A.M.G.; 3H6 Fez le 2/03/1892
- Ayache; **Le Maroc**, P.46.
- **Lahbabi, p. 137** .
ـ ابنشنهو ، ص 27 .

(5) الفاسي ، الحركات ، ص 86 .

(6) سمي كذلك لأنه يحجب السلطان عن الرعية التي يمنعها من المثول بين يديه بحجة حفظ النظام . ـ أنظر : ابنشنهو ، ص 25-26 .

(7) يرعى أيضاً الخاتم السلطاني . أنظر : A.M.G. 3 H 6 Fez, le 2/03/1892 .

(8) كان أول من يصل إلى البلاط في الصباح الباكر وآخر من يغادره بإذن من السلطان ، أما في حالة تنقل السلطان خارج القصر ، فيسير الحاجب على بعد خطوات من ورائه :
- A.M.G. 3_H6 Fez, le 2/03/1892.

« با أحمد »[1] منصب حاجب منذ وفاة والد الأخير في بداية عام 1879م (1296هـ) . ويلي الحاجب قائد المشور . وإذا كان لهذا الأخير مرتبة وزير فلم تكن المهام الملقاة على عاتقه حكومية بمعنى الكلمة ولكنه كان قائد الرسميات[2] في البلاط . فهو الذي يقدم السفراء الأجانب[3] للسلطان وكذلك الوفود المغربية الواردة على القصر في مواسم الأعياد وغيرها . . . ومن مهامه أيضاً إلقاء القبض ـ بأمر من السلطان ـ على الأشخاص المتورطين في المسائل السياسية والقضايا الإدارية . كما يقوم بتبليغ الرسائل الصادرة والواردة على السلطان ، وله مساعدون خاصون في هذا الشأن وهم الرقاصون[4] . وقد شغل منصب قائد المشور في عهد السلطان الحسن الأول كل من الحاج محمد بن عيش وإدريس بن علام[5] .

---

(1) أو الأب أحمد ، وهو ابن سي موسى بن أحمد الصدر الأعظم ـ في عهد السلطان محمد ـ وهو من أم يهودية من أصل إسباني . نشأ إلى جانب الحسن وقت كان الأخير ولي عهد أبيه ، ثم أصبح صديقه الملازم له في كل حين . وقد لعب « با أحمد » دوراً بارزاً خاصة في عهد السلطان عبد العزيز حين أصبح هو الحاكم الفعلي للمغرب طيلة سبع سنوات . وتوفي حوالي سنة 1900 في قصر الباهية . أنظر :

- Jerôme Tharaud; et Jean Tharaud; **Les milles et un jour de l'Islam,** S.L., 1950, PP. 257-260.

ـ الوثائق (3) ، ص 493 . - Arnaud, P.2. .

- J.L. Miege; **Une mission française à Marrakech an 1882,** S.L., 1968, P.317.

(2) كان لقائد المشور أعوان هم بمثابة أصحاب الشرطة . ويقوم هؤلاء بتبليغ أوامر السلطان ورسائله المتعلقة بالاستدعاءات الخاصة بالولائم وحفلات العيد وإحياء ليلة السابع والعشرين من رمضان والمولد النبوي وغيرها . ومن مهامهم أيضاً تأديب من استحق ذلك في القصر ، وإلقاء القبض على المجرمين والزج بهم في السجون . أنظر :

ـ ابن زيدان ، **العز والصولة** ، جـ 1 ، ص 133 .

(3) هناك فرقة الجوق الخاصة باستقبال السفراء ، وتتكون من أربعة وعشرين عضواً منهم 6 بواقين 5 عازفين على « الأوفكليد » ، عازفين على المترددة ، و 4 على الناي ، 1 على الطبل وغيرهم . أنظر : - Miege; **Une mission,** PP.311-312- .

(4) هم بمثابة موزعي البريد .

(5) - A.M.G., 3 H6 Fez le 2/03/1892.

- **Lahbabi,** P. 137.

- Miege; **Le Maroc,** t. III, p. 200.

- Caille, **La petite,** P. 93.

ولعل المنصب الوحيد الذي له إسم وزير بمعنى الكلمة ـ حسبما تـذكر بعض الـوثائق[1] ـ هـو منصب الصدارة العـظمى ، أو صدر الـوزراء أو الأعـظم في أغلب الأحيان[2] .

كان الصدر الأعظم يلتقي بالسلطان مرتين في اليوم ، فيتشاور معه في قضـايا البـلاد . ويصدر أوامـره للموظفين المكلفين بـالشؤون الخارجيـة والعدل والحـربيـة وغيرها . فهو رئيس الديوان الحكومي وعضد السلطان الأيمن[3] .

وللصدر الأعظم مهمتان رئيسيتان ، إحداهما سيـاسية والأخـرى إدارية . فمن صلاحياته السياسية ، الاتصال بالعامة والقبائل لحملها على المشاركة العسكـرية في حالة خطر خارجي أو داخلي . وفي هذا الشأن يقوم بتوجيه رسائل إلى مختلف المدن والقبائل ، ويراسل العامة في مجمل الشؤون التي تربطهم بالمخزن[4] .

وأما من الناحية الإدارية ، فكان يكلف بتنصيب الإداريين كالقواد والمحتسبين والقضاة وكذلك الكتاب والمدرسين بالقرويين وغيرهم . ثم مراسلة هؤلاء من ناحية ثانية واطلاعهم على مختلف قرارات السلطان ويطلب منهم تقديم تقارير عن مهامهم وإداراتهم[5] .

وفي عهد الحسن الأول وقع تقسيم إداري جـديد استبـدلت بمقتضاه الثمـاني عشرة مقاطعة التابعة للصدر الأعظم بثلاثمائة وثلاثين « دائرة » ، على رأس كل منها قائد مخزني ، الأمر الذي زاد في تضخيم المهام الإدارية للصدر ،ولذلك قسم بدوره الوزارة على كاتبين ، كلفهما بالاتصال بالإدارات المستحدثة . لذا نجد كاتباً خاصاً

---

(1) الوثائق (3) ، ص 493 .

(2) كان الصدر الأعظم مكلفاً بشؤون المخزن الخارجة عن القصر ، ومهامه تشبه إلى حد كبيـر مهام وزيـر الداخلية اليوم . أنظر :

ـ الوثائق (3) ، ص 493 .

(3) A.M.G. 3116 Fez le 2/03/1892.

(4) - Lahbabi, P.144.

(5) نفس المصدر ، ص 144 .

بشمال البلاد وآخر بجنوبها ، يساعدهما مجموعة أخرى من الموظفين تبلغ نحو الثلاثين[1] . كما أصبح الصدر الأعظم مكلفاً بتحضير الظهائر التي تبعث إلى خلفاء وقواد السلطان بالمقاطعات[2] .

وكان أول من شغل وظيفة الصدر للسلطان ، أبو عمران موسى بن أحمد ، والد « با أحمد » وكان الحسن يعتمد عليه في كثير من شؤونه ، من ذلك أن مهمته كانت ثنائية يجمع فيها بين الحجابة والصدارة في آنٍ واحد ، وذلك إلى وفاته عام 1879 م كما سبق ، ثم فصل أبو عمران المنصبين . وقد خلفه في الصدارة محمد بن العربي الجامعي[3] . الذي أصبح يمثل مع حاجب السلطان « با أحمد » المحرك الرئيسي للمخزن[4] . وظل محمد بن العربي كذلك إلى أن أصيب بشلل فخلفه كاتبه محمد بن محمد بن أحمد الصنهاجي دون التمتع بمنصب الصدارة . ولما توفي محمد بن العربي عام 1309هـ خلفه أخوه المعطي الجامعي[5] .

أصبح المخزن تحت تأثير عائلة الجامعي منذ وفاة سي موسى بن أحمد[6] ، ذلك أنه كان على رأس وزارة الحرب شخص آخر من العائلة وهو محمد الصغير الجامعي . أما الوزارة نفسها ـ وزارة الحرب ـ فكانت قد أحدثت لأول مرة في عهد

---

(1) نفس المصدر ، ص 145-146 . وكذلك : المنوني ، ص 30 .

(2) - **Lahbabi;** p.14C.

(3) هو ابن خال السلطان الحسن الأول ، ظل يشغل منصب الصدارة إلى أن أصيب بشلل .
ـ أنظر : ابن زيدان ، **العز والصولة** ، جـ 1 ، ص 291 .
ـ وكذلك : Miege; **Le Maroc,** T. IV, P.93 - .

(4) - Ludovi-de Campou; **Un empire qui croule, le Maroc contemporain,** Paris, 1886, P.2.

(5) - A.M.G. 3H6 Fez 2/03/1892 .
ـ **الناصري** ، جـ 9 ، ص 165 .
ـ ابن زيدان ، **العز والصولة** ، جـ 1 ، ص 291 .
- Caille; **La petite,** P. 92.
- Julien et Autres; «Hassan 1er»; **J.A.,** PP. 239-240.

(6) **الوثائق** (3) ، 409 .

السلطان محمد بن عبد الرحمٰن[1] .

وكان وزير الحرب يعرف أيضاً بكبير العسكر أو كبير العلاف[2] . وتتلخص مهامه في القيام بأعباء الجيش من تسمية قواده ، ومعرفة عدده ، ومنح مرتباته ، والاعتناء بقوائمه ، وبالأسلحة والألبسة . كما أنه كان يتلقى شكاوى من الجنود أو شكاوى ضدهم . وهو الذي كان يتولى إدارة الجيش النظامي وغير النظامي[3] .

كان للمالية في عهد الحسن الأول نظام ووزارة خاصة ، وهو الذي أولاها عنايته فأصبحت ذات أهمية واضحة . وكان على رأسها « صاحب المال » أو « أمين الأمناء » الذي أخذ لقب وزير المالية منذئذٍ[4] .

كان وزير المالية يشرف على جهاز الأمانة ويطلع على أعمال « الأمناء » وأموال المخزن، أي الإشراف على المداخيل والمصاريف العامة للدولة[5] . ويقوم بمساعدته أمناء ثلاثة وهم : أمين الداخل وأمين الخراج وأمين الحسابات .

ويتلقى الأول المداخيل الواردة على السلطان وخزائن الدولة من ضرائب عادية وضرائب مفروضة على القواد ، والهدايا وغيرها . . . وكان القائم بأعمال هذه الأمانة وقتئذٍ هو الحاج العربي التطواني[6] .

والثاني ـ أي أمين الخراج أو المدفوعات ـ يشرف على حاجات السلطان وإدارته

---

(1) عبد الحق المريني ، الجيش المغربي عبر التاريخ ، بدون مكان الطبع ، بدون تاريخ ، ص 81 .
- Miege; **Le Maroc**; t.IV. p.93.
- **Lahbabi;** P.137.

(2) أنظر : المريني ، ص 81 .
وكذلك : A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 - .

(3) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 -
- **Lahbabi;** P.137.

(4) نفس المصدر ، ص 133 و 137

(5) نعيمة هراج التوزاني ، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن ، جـ 1 ، الرباط ، د. ت ؛ ص 26 .

(6) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03|1892. -

المرافقة له من مرتبات الموظفين وأعوان المخزن والجيش علاوة على المصروفات التي لها علاقة بالسلطان والقصر . وقد شغل هذا المنصب رجل يدعى سي ابن ناصر[1] .

أما الأمانة الثالثة والمكلفة بإصلاحات القصر ومراقبة الحسابات ومصروفات العلف والصيانة الخاصة بمختلف دواب المخزن ، فكان على رأسها سي العربي الزبدي ثم ابن موسى[2] .

وقد أسند الحسن أمر وزارة المالية إلى السيد محمد بن الحاج محمد التازي الرباطي وذلك في صفر من عام 1296هـ[3] .

ومن الوزارات التي أولاها السلطان عناية خاصة ، الخارجية المغربية ، التي أدخل عليها إصلاحات جوهرية وأحدث لها وزارة منفردة . وكان وزير الخارجية يعرف بوزير البحر[4] ، وهو مكلف بمراسلة سفراء الدول الأوروبية والقيام بالوساطة بينهم وبين السلطان . كما كان يباشر أمر الوافدين على المغرب والنظر في شؤون المحميين وتبادل الرسائل باستمرار مع عمال العمالات في شأن دعاوي أهل الحماية وغيرها .

وكان أول وزير للخارجية هو فضول غرنيط وهو ابن الوزير الصدر عندئذٍ[5] . وكان السلطان حريصاً على حل الخلافات مع الدول الأوروبية في عين المكان ـ أي في مقر نواب الدول بطنجة ـ ولهذا فقد أحدث منصب النائب السلطاني ، وهو بمثابة الواسطة بين السلطان من جهة ومختلف المفوضيات الأوروبية . على أنه لم يكن

---

(1) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 -

(2) نفس المصدر .

(3) نفس المصدر . وكذلك : الناصري ، جـ 9 ، ص 166 .

(4) ربطت المسائل البحرية بالأجانب لأن المغرب قبل هذه الفترة وخاصة قبل 1830م لم تكن له علاقات مع القوى الأجنبية سوى عن طريق البحر . أنظر : صبحي ، ص 7 . وكذلك :

- Lahbabi; PP. 147-148.

(5) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 -

ـ المتوني ، ص 4. Lahababi; PP. 147-148 -

لبركاش[1] ولا لمحمد الطريس[2] ـ اللذين تداولا على المنصب ـ صلاحيات خاصة[3] . ولكن كان دورهما يتوقف عند حد إرسال طلبات أو شكاوى أو مطالب التعويض أو نقل أوامر السلطان وغيرها[4] .

وكان العدل منوطاً بوزير الشكايات أو كاتب الشكايات ، الذي يقوم بعملية الفحص لكل الشكايات والاحتجاجات الواردة على السلطان سواء من القواد أو الضحايا من العامة . ويحضر الحلول التي يعرضها فيما بعد على السلطان بعد تدوينها وتلخيصها[5] . أما السلطان فيعطي المظالم حقها من البحث ثم يأخذ الحق من الظالم أو يلغيها في حالة بطلان دعوى المدعي[6] .

وقد كان الحسن الأول يخصص يومي الثلاثاء والأحد للمظالم ، فيصطف أصحابها أمام باب القصر ثم يقدمون للمثول بين يديه[7] . ويبدو أن هذا الأسلوب ليس قاعدة محترمة لأن السلطان الحسن مشهور بغيابه عن القصر واهتمامه بالحملات (العسكرية) على القبائل أكثر من مكوثه في القصر وسماع المظالم .

---

(1) بقي محمد بركاش يشغل منصب نائب السلطان من 1861 إلى 1884 . وفي هذه السنة الأخيرة ساءت حالته الصحية ، لكن مولاي الحسن الأول ، إعترافاً منه بجميل خدمته له لم يعين خلفاً له إلى أن توفي في أكتوبر 1886 ، وعندئذٍ تم تنصيب سي الطريس . أنظر :

- Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.93.

(2) هو الحاج محمد الطريس ، من عائلة مشهورة بتطوان وقد شغل مناصب إدارية عديدة منها ، كاتب بميناء الدار البيضاء ثم عامل على نفس المدينة منذ 1879 ثم خلف بركاش كنائب للسلطان بطنجة .

(3) هناك ظهير للسلطان محمد بن عبد الرحمن يفوض فيه للسيد محمد بركاش بالفصل في القضايا التي تنشأ بين المغاربة والأجانب . أنظر : الوثائق (4) ، 553 .

(4) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 -

وكذلك المنوني ، ص 34 . وابنشنهو ، ص 27-28 .

(5) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892 - .

وكذلك : ابنشنهو ، ص 29 .

(6) نفس المصدر ، ص 29 .

(7) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 1 ، ص 50 .

وكان الشخص الذي يشغل منصب وزير المظالم عندئذٍ هو علي بن حمو المسفيوي[1] .

هذه إذن ، باختصار مختلف أجهزة السلطة المخزنية ، وقبل الإنتقال إلى الإدارة المحلية يجدر بنا أن نعاين طرق تعامل وتعاون هذه الوزارات مع السلطان من ناحية وفيما بينها من ناحية ثانية وذلك للوقوف على السياسة المخزنية .

---

(1) كان علي بن حمو المسفيوي معلم الحسن الأول ومؤدبه قبل تولية الأخير الحكم . وقد أقصاه وأمعن في إهانته « با أحمد » عندما استبد بالحكم والإدارة . وكان المسفيوي لشدة الخوف منه يحييه بتحية الملوك .
أنظر :
ـ الوثائق (3) ، 466 .

2 ـ السياسة المخزنية

يبدو أنه من الصعب الحكم على الطابع السلطوي للمخزن المغربي في عهد الحسن الأول ، لأن الذين كتبوا عن المخزن اختلفوا . فهناك من يرى بأن السلطة كانت قائمة على أساس ديني شريفي ، وممثلة في شخص السلطان صاحب السلطة المطلقة والزعامة الدينية في المغرب الأقصى[1] ، بينما ينفي البعض الآخر أن يكون للمخزن المغربي أي طابع ديني ، مصرحين بأن الحكومة المغربية كانت ذات سلطة دنيوية لا غير[2] . ويذهب البعض الآخر إلى أن طابع السياسة الداخلية التي سنها الحسن الأول أصبحت سياسة تقليدية ينحو نحوها الملوك من بعده ، وتهدف إلى « تكوين الدولة المغربية بالمعنى الحديث ، أي تسوية الشعب في الحقوق والواجبات دون تمييز بين دين ودين ، وعنصر وآخر ، والمحافظة على الاستقلال إزاء كل دولة أجنبية مسلمة أو مسيحية »[3] .

ولعله من الإنصاف أن نقول بأن السياسة المتبعة من طرف السلطان كانت هجيناً بين هذه وتلك . فهي قائمة على أساس رجال الدين والدنيا وعلى ذوي المنفعة والأشراف وغيرهم . ولعلنا نستشف ذلك كله في السلطان الذي هو مرآة عاكسة لهذا التناقض ، فهو يدين بالولاء لبعض الطرق ويحارب البعض الآخر ، ويزور الأضرحة ، ويفرض الضرائب غير الشرعية ويوزع الأموال على المحتاجين في المناسبات ويقطع رؤوس من يمنعوه الضرائب وغير ذلك مما يوحي بهذه السياسة .

كان السلطان الحسن الأول المحرك الرئيسي للمخزن المغربي ، ينظمه حسب هواه يمنح هذا منصب وزير أو صلاحيات أكبر وذاك سلطة أوسع[4] . ثم يتدخل تدخلاً سافراً في الشؤون السياسية والإدارية ، وحتى في أبسط الجزئيات[5] مديراً بذلك

- A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892. (1)

- **Lahbabi;** PP. 139-140. (2)

(3) الفاسي ، الحركات ، ص 93 .

- **Lahbabi;** p.132. (4)

- **Kerdec,** P. 134. (5)

مختلف شؤون المخزن ومعتبراً الوزراء مجرد كتاب بسطاء أو مساعدين[1] .

لكن الصلاحيات المطلقة للسلطان لم تمنع من وقوعه تحت تأثير بعض الجهات التي قد تبدو متناقضة ولكنها تعبر عن عدم اتباع سياسة واضحة ولا حكيمة . فهناك تأثير حاجبه « با أحمد » وزوجة السلطان « للارقية » ، وهناك أيضاً تأثير الطرق الصوفية إذ تذكر بعض الوثائق في هذا الشأن أن الحسن الأول كان يدين بالولاء لأربع طرق منها على الأقل ، كالطيبية[2] والدرقاوية والناصرية ، والمختارية . ولكن تأثير الدرقاويين كان أشد عليه ، وكان السلطان يفضل هذه الطريقة على غيرها . وقد تلقى « ورد » الطريقة الدرقاوية وقت كان خليفة لوالده محمد بن عبد الرحمٰن ، وبقي الدرقاويون يقدمون له الهدايا .

وإذا كان البعض يرى بأن الصلاحيات الواسعة والمطلقة هي من إيجابيات سياسة الحسن ، لأنها تبين كفاءته وقدرته ، فإننا نعتبرها من السلبيات ، لأن السلطان كغيره يصيب ويخطىء ، هذا في وقت نسجل غياب مجلس للشورى بمعنى الكلمة - في علمنا - يمكن الاعتماد عليه أو الاستعانة به في ميدان تدبير شؤون العامة[3] .

وهذا في رأينا كان من الأسباب التي عجلت بدفع البلاد إلى الهاوية بمجرد نهاية حكمه وخاصة بتسليمه السلطة لشاب لم يكن بعد قد وصل سن الرشد .

والسياسة الفردية التي سلكها الحسن الأول كان لها أسوأ النتائج على المدى القريب والبعيد على المغرب الأقصى ، لأنها جعلت الوزراء قاصرين عن تأدية مهامهم ومقصرين، ولو عن غير قصد ، بفقدانهم روح المبادرة والمشاركة والتمرن على تدبير شؤون وزاراتهم بأنفسهم وبعبارة واحدة بقاؤهم تحت الوصاية الدائمة . فلم تترك تقاليد مخزنية ، لأن المخزن كان قائماً على السلطان شخصياً ، سواء كان ناجحاً أو فاشلاً ، وهذا ما جعل السلطان يسن سياسة تتسم بطابع الإرتجال والفردية .

---

(1) - Caille; **La petite**, P. 92.

(2) أنظر تعريفاً لهذه الطريقة وغيرها ضمن الفصل الثالث ، قسم البيئة الاجتماعية .

(3) إذا ما استثنينا مجلس الفقهاء الذين كان السلطان يلجأ إليه في بعض المسائل المطروحة عليه .

وقد ترك بذلك المؤسسة المخزنية تفتقر إلى التقاليد السياسية والإدارية الناجعة . وعلاوةً على ذلك التنقلات المستمرة للسلطان والتي لم تكن في صالح تأدية المهام المخزنية وتصفية المشاكل وحسن تدبير شؤون البلاد ، فضلاً عن أنها حولت المخزن إلى حكومة « متنقلة » .

وإذن ، فإن دور الوزراء لم يكن يتعدى مهمة تهيئة القرارات أو تحضير مشاريع الظهائر للسلطان وتسيير شؤون وزاراتهم في إطار محدود والاكتفاء بتقديم النصح في ميدان تسيير شؤون المخزن[1] .

وما دام الوزراء لا يملكون حق اتخاذ القرارات وإصدار ما عرف فيما بعد بالمراسيم ، فهم وزراء للتنفيذ فقط ، وهو ما يترجمه خاتم السلطان ، إذ أن ما يصدره الوزراء يبقى بغير قيمة تذكر إن لم يصادق عليه السلطان بختمه[2] .

وبصدد ذكر الخاتم ، نشير إلى أنه كانت له أهمية كبيرة في إصدار الظهائر ذات القيمة المتفاوتة والتي تقسم إلى أنواع ثلاثة ، وذلك حسب أنواع الأختام . فهناك الكبير ، ويستعمل في الرسائل والنصوص الصادرة عن الصدر الأعظم ، والمتوسط ، معد للنصوص الصادرة عن وزير الحرب والخارجية فيما عدا المراسلات الخطيرة والتي يستعمل فيها الختم الكبير . وأما الختم الصغير فيستعمل في المراسلات ذات القضايا البسيطة كالرسائل الصادرة عن وزير الشكايات أو وزير الحرب أو غيرهما[3] .

ويقوم بمساعدة موظفي المخزن السامين (الوزراء) مجموعة من الكتبة[4] ،

- **Lahbabi,** P.133. (1)

(2) نفس المصدر ، ص 134 .

(3) الوثائق (3) ، ص 280 (الصورة) . وكذلك :

- **Lahbabi;** P.134.

- Collection dirigé par Larbi Essakabi; **Le mémorial du Maroc** Volume 4:1666-1906: de la grandeur aux intrigues, Rabat, 1983, P.267.

(4) هناك مصالح يبلغ كتابها الستين وهناك ما يبلغ العشرين فما فوق ، وذلك حسب الأهمية .

ــ أنظر : **المنوني** ، ص 30 .

يتم تعيينهم من طرف السلطان ، وكذلك مجموعة من المساعدين (أصحاب) مكلفين بإيصال أوامر الوزراء إلى المعنيين من الهيئات التابعة للوزارات في السلطة المحلية[1] .

وكان العلماء من بين من يعتمد عليهم الحسن الأول ، بما لديهم من معارف ، وبإشرافهم على مناصب إدارية . وقد تمكن عدد لا بأس به من العلماء من الوصول إلى السلطة . وكان هؤلاء العلماء آتين من مدن العلم ، كفاس وتطوان ، والرباط ، وسلا . وكان العلماء يستمدون هيبتهم واحترامهم بما لديهم من وزن في عقد البيعة للسلطان ، وكذلك بما يقدمونه من نصح شرعي وقانوني . فهم بذلك حماة العقيدة ، ولسان حال العلم والوطن[2] . لكن التاريخ - في اعتقادنا - قد سجل لبعضهم سلبيات كبيرة في عهد الحسن ، ذلك أن هؤلاء البعض سكتوا عن قضايا واضحة وضوح الشمس ، وكان السلطان يقدم عليها ، كفرض ضريبة المكس على سبيل المثال لا الحصر ، والمتاجرة في بعض المخدرات . وإذا ما كتب بعضهم أيضاً عن الأعمال الشنيعة ، كقطع السلطان رؤوس خصومه ، تجدهم يذكرون عبارة « أيده الله » ، فحاشا لله أن يؤيد مثل هذه الأعمال !!

ومهما كان دور الموظفين ، فقد جرى التفكير في ضرورة رفع مستواهم ، ولو أن ذلك يعود إلى عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن ، الذي خصص مدرسة للتكوين بفاس ، عرفت « بمدرسة دار المخزن » ، لتحسين المستوى العلمي للوزراء وكبار الموظفين عموماً . ومن بين المواد التي كانت تدرس فيها : الهندسة والجبر والنحووغيرها . . .[3] .

لقد كانت مدرسة فاس إدارية بمعنى الكلمة ، فانطلقت بحوالي أربعين طالباً تم اختيار النجباء منهم بعد التخرج لتوظيفهم كعلافين . ومن بين المتخرجين الجباص الذي أصبح ممثلاً للسلطان بطنجة[4] .

- A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892. (1)

Julien et Autres; «Hassan Ier», **J.A.**, P.240. (2)

- **Lahbabi;** P. 135. (3)

- A., Peretie; «Les Medrasas de Fès»; **Archives Marocaines,** t.XVIII, 1912, P.284. (4)

وكان الموظفون يختارون من فئات متعددة ، كالجيش مثلاً ، ومن العائلات المعروفة بالإخلاص والوفاء للمخزن[1] . وكذلك من الفئة الثرية والمثقفة والتجار . وإلى نهاية حكم الحسن كان أهل « الغش » في مقدمة الفئات الموظفة[2] علاوة على الأشراف وأساتذة القرويين[3] .

وكان للوزراء حق في اختيار مساعديهم لكن بموافقة السلطان . وكثيراً ما كان الاختيار منحصراً في فئتين ، فئة الطلبة الذين اكتسبوا شهرة في القرويين ، وفئة مساعدي العمال في العمالات[4] .

ترى كيف كان يجري العمل والتعاون داخل الأسرة المخزنية ؟ لقد كان الحاجب والصدر الأعظم أكثر الموظفين اتصالاً بالسلطان . أما الوزراء المكلفون بالشؤون الخارجية والعدل والحربية وغيرهم ، فلا يقابلونه سوى بطلب منه عند رغبته في الحصول على معلومات مفصلة أو دقيقة أو إصدار أوامر صارمة في شأن قضية من القضايا[5] .

ويتبع الوزراء السلطان أينما انتقل . وفي حالة إقامته في إحدى العواصم الثلاث ـ فاس ، أو مكناس أو مراكش ـ يجتمعون فيما يعرف « بالمشور »[6] حيث يخصص لكل منهم « بنيقة »[7] أو عدة بنيقات ، وتكون عادة قريبة من الحضرة السلطانية[8] . وتقل الغرف أحياناً فيضطر وزيران أو ثلاثة إلى الإقامة في نفس الغرفة ، وأحياناً أخرى يضطرون إلى الإقامة في رواق أو في سقيفة[9] .

---

(1) ابنشنهو ، ص 24 .

(2) - Terrasse; P.332-333.

(3) - Basset; «Un grand Sultan», **Revue A.A.**, P.206.

(4) - **Lahbabi**; P. 139.

(5) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(6) دار المخزن ، وهي مقر اجتماع الوزراء وموظفيهم ، ويشتمل على عدة قاعات . وكان للسلطان بكل مدينة وثغر دار مخزنية ينزل فيها في سفره .

(7) هي الغرفة التي يمارس فيها الوزراء وكتابهم أعمالهم اليومية .

(8) غرفة السلطان المخصصة للإستقبالات .

(9) - A M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

يبدأ عمل الوزير بدعوة مساعديه بفرش حصيرة أو زربية ، ثم يتربع الوزير بينما يجلس إلى جانبه الأيمن الكاتب الأول وإلى يساره الكاتب الثاني فيما يجلس الباقون كيفما اتفق[1] ، « والجميع في شغل شاغل مما يصدر لهم من السلطان »[2] .

وكان الوزراء وكتابهم يلتحقون بأعمالهم مرتين في اليوم[3] . كما يقابل السلطان بعضهم مرتين أيضاً كالحاجب و « مول المشور » ، ووزير المالية والصدر ، بينما لا يقابله الباقون سوى في المساء ، على أن هذه القاعدة ليست مطردة[4] .

ولعل الإمكانيات البسيطة والمتواضعة التي سلف ذكرها هي التي سهلت على مختلف الموظفين سرعة الحركة والتنقل واتباع السلطان أينما حل . ففي أثناء الحركات أو الحملات (العسكرية) ، يقيم الوزراء في مخيمات قرب السيوان[5] . وكان الأخير يقام على بعد بضعة أمتار من مقر السلطان الرسمي . ويقوم الموظفون بأعمالهم أثناء الحركات في المساء فيما يخصص النهار للسفر والتنقل[6] .

وكان اتصال الوزراء بالسلطان ـ أثناء إقامته بالعواصم ـ يتم بعد فراغ الأخير من مراجعة أشغال اليوم الصادرة والواردة وجلوسه على سرير ملكه ، فيقدم له قائد المشور أعماله ثم يرجع لمكتبه ، ويليه الصدر الأعظم فيحمل إليه أوراقه « ماثلاً بين يديه جاثياً على ركبتيه أو واقفاً » . فيطلعه على قضاياه المهمة فيصادق له على ما يراه صواباً ويأذن بإمضائه ويلغي ما لم يوافق عليه . ويليه وزير الحرب ثم وزير العدل

---

(1) ويوضع أمام الوزير صندوق خشبي به ريشات وأقلام وأوراق ومحبرة وغيرها . . . أنظر :
- A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(2) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.
وكذلك : ـ المنوني ، ص 30 .

(3) يصل الوزراء إلى المقر المخزني على الساعة السادسة صباحاً في فصل الصيف ويتأخرون عن هذا في فصل الشتاء ، وتستمر الأعمال إلى منتصف النهار . أما في الزوال فيعودون بعد صلاة العصر ولا يغادرون دار المخزن إلا عند المغرب .

(4) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892. وكذلك: Kerdec, P.316:

(5) مخيم السلطان المخصص للإستقبالات .

(6) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

فالمالية فالخارجية[1] .

وكانت الرسائل تصل إلى السلطان عن طريق قائد المشور[2] ، ثم يقوم بمفرده أو بمساعدة الحاجب بالكشف عنها وكذلك الشأن بالنسبة للرسائل التي تسلم له من طرف وزرائه[3] .

وهكذا، طوال الأسبوع ، ما عدا يوم الخميس ، فلا يعقد فيه المشور ، لأن السلطان يخصصه للراحة مع حريمه وأبنائه في حديقة من حدائق القصر[4] . على أن هذا النظام ليس معمولاً به طوال السنة ، بسبب الطوارىء ، وكم هي كثيرة ، كالاستقبالات الاستثنائية للسفراء الأجانب ، والأعياد الدينية ، وشهر رمضان ، الذي يمدد فيه السلطان العطلة فتدوم شهراً ونصفاً ، وكذلك الحملات العسكرية السنوية ، والزواج في القصر ، والاستعراضات العسكرية ، والتدرب على المدفعية والزيارات المتعددة للمساجد والمزارات والأضرحة المولوية وغيرها[5] .

ولسنا ندري ماذا بقي للسلطان من وقت للعمل الإداري المخزني بعد هذا كله ؟ ولا كيف تحل مشاكل العامة في ظل حكومة الترحال ؟

إن الجهاز المخزني على ما يبدو لم يكن مهيأً لإدارة البلاد ولا كان في المستوى المطلوب ، لذا نجده يقوم بمهمة الإصلاح . وكانت الدول الأوروبية تدفعه إليها من الناحية النظرية وتقف في وجهه على أرض الواقع ، بل وتتكالب على المغرب لما بدا لها ضعفه . وأصبح المغرب بذلك رجلاً مريضاً ثانياً في العالم الإسلامي ، بعد الخلافة العثمانية[6] .

---

(1) ابن زيدان ، **العز والصولة** ، جـ 1 ، ص 43-44 .

(2) نفس المصدر ، ص 42-43 .

(3) Kerdec; P. 137 -.

(4) نفس المصدر ، ص 139 .

(5) نفس المصدر ، ص 140 .

(6) أين نحن من النظام الإسلامي في عهوده الأولى « من القرون الوسطى » ـ كما يحلو للبعض تسميتها ـ وفي ظل الحضارة . إنها المأساة التي أطلقت صيحة جمال الدين الأفغاني الصادقة . لكن الصيحة لم يكن لها الصدى الكافي ، لأن الموجة الاستعمارية الكاسحة زادت في سد الآذان وحجبت الرؤية وأقعدت =

ولقد انعكست مظاهر سلبية عديدة على الجهاز المخزني حيث أصبح عاجزاً عن انتهاج سياسة قادرة على وضع حد للضغوط الخارجية ، الأمر الذي هيأ الجو للنهب والتخريب من طرف الأجانب[1] ، وتفشت الرشوة حتى في أوساط الوزراء[2] ، لتمتد إلى القواد وأصبح هؤلاء يأخذون أموال الناس جوراً بعد ما دفعوا أموالاً كثيرة وقتما كانوا يبحثون عن المناصب ، فيصرفون همتهم في استرجاع ما دفعوه بغصب أموال الشعب وهكذا تضعضعت أسس الدولة[3] .

ولما توفي الحسن الأول عام 1894 م ، إتضح أن ما حققه وبناه في الميدان السياسي سينهار بعد فترة وجيزة ، فإنه لم يعمل أكثر من إطالة عمر حاله هي في طريق الزوال ، وإن ما ظهر للعيان مما حققه ، ما هو في الحقيقة أيضاً سوى مظاهر كاذبة[4] .

تلك هي إذن حالة المخزن أو الجهاز المركزي ، ترى ما هي حالة الجهاز اللامركزي أو المحلي ؟ ذلك ما سنحاول معالجته قبل التطرق إلى الإصلاحات التي أحدثها الحسن الأول في كلا الجهازين .

= المستيقظ عن النهوض .

(1) - Ch. A. Julien; **Le Maroc face aux impérialismes; 1914-1956;** Paris, 1978, P34.

(2) كانت مرتبات الوزراء تتراوح بين 250,00 و 400 فرنك شهرياً ، علاوة على ما كانوا يتلقونه من العلف لدوابهم . . . كما كانوا يتلقون الهدايا بانتظام من القواد .

(3) ابنشنهو ، ص 24 .

(4) - **Michaux-Bellaire; «L'héritage de Moulay Hassan»,** R.M.M., P.417.

3 ـ الجهاز الإقليمي

إذا كان السلطان على رأس الجهاز المركزي ـ كما سلف ـ فهو كذلك بالنسبة للجهاز الإقليمي[1] .

وكان المغرب في عهد الحسن الأول مقسماً إلى بلاد المخزن ، وبلاد السايبة[2] . وكانت الإدارة الإقليمية تغطي ثلث المغرب الحديث ومنها السهول الغربية ، والعمالات المطلة على البحر وتافيلالت علاوة على مناطق وجدة والحدود الجزائرية إلى واحة فقيق ، أما بلاد السوس فكانت نصف خاضعة للإدارة الإقليمية[3] .

وكان على رأس كل منطقة خليفة[4] وهم عادةً أخوة السلطان الحسن[5] ، كما في فاس ومراكش وتافيلالت . وغالباً ما كان يقيم مع الخليفة وزير مفوض يشكل مع مجموعة من الموظفين مخزناً صغيراً[6] .

---

(1) Ad. F. de Fontpertuis; «Le Maroc ses populations et son organisation intérieure»; **La N.R.**, t. 40, Mai-Juin, 1886, P.169.

(2) **Laroui;** P.125.

(3) Comte Paul Vasili; «Le vrai Maroc», **La N.R.**, t. 66, Septembre-Octobre 1890, p.478.

(4) هو بمثابة القائد العسكري المسير لنحو من 250 إلى 300 عسكري ، وهو بذلك بين قائد المائة (100 رجل) وقائد الرحا (وهي فرقة عسكرية تتألف من 500 إلى 600 رجل) .
ـ أنظر : **Arnaud;** P.10.

(5) أهم خلفاء الحسن الأول من إخوته وهم :
ـ مولاي إسماعيل ، وينوب عنه باسم خليفة في فاس عند غياب السلطان ، ويقوم بتأدية الأوامر الواردة إليه . وقد نحي من هذه المهمة في أكتوبر عام 1891 ، وتوفي في جويلية عام 1902 .
ـ مولاي عثمان خليفته في مراكش .
ـ مولاي الرشيد في تافيلالت .
ـ أنظر : Miege; **Une mission française,** P. 192.

(6) **Lahababi;** pp. 137-138.

وتأتي العمالة في المرتبة الثانية بعد المنطقة ، وكان على رأسها الباشا ومساعده أو خليفته . وكان الباشاوات عادة على رأس أهم المدن كفاس وقصبة مراكش ، ومكناس والرباط والعرائش وطنجة . وهم مكلفون بحل القضايا الإدارية التي هي من اختصاصهم وحمل الناس على دفع الضرائب . أما باقي المدن وبعض القبائل فتخضع للقواد ، وأما البعض الآخر من القبائل فللشيوخ أو المقدمين من رجال الطرق الصوفية . والسلطان هو الذي كان يعين المساعدين لهؤلاء من أمناء وقضاة وعدول وغيرهم[1] .

وهكذا فإن للباشا أهمية في الإدارة المحلية من حيث إشرافه على المدن الكبرى وهو بمثابة حاكم المدينة . ومن مهامه الإشراف على الشرطة وجمع الضرائب وتلقي الشكاوي والاحتجاجات التي يقوم بالبحث فيها وتقديم الحلول أو إحالتها على القاضي أو المخزن حسب طبيعة وأهمية القضايا المطروحة[2] .

وتعد مكافحة الجرائم في المدن من اختصاص الباشا . فهو المشرف على التحقيق والقبض على المجرمين وإيداعهم السجون أو جلدهم ، أو تغريمهم مع إعلام المخزن حسبما تذكر الوثائق .

ومن جهة أخرى يقوم الباشا بتنفيذ الأوامر المخزنية ، وتقديم التسهيلات للمخزن من حيث تهيئة الأماكن اللازمة لإقامة الجهاز المخزني عند مروره بالمدينة. وهو الذي كان يشرف على عملية إخلاء البيوت المعدة لهذا الغرض ، وكذلك الشأن بالنسبة للبيوت التي يتم كراؤها من طرف الأجانب[3] . ويساعد الباشا في هذه المهام

---

(1) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.
- **Kerdec**; PP. 138-139.
- Vasili; «Le vraie», **La N.R.**, PP. 480-481.
- Basset, «un Grand Sultan», **Revue A.A.**, P. 206.

(2) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(3) نفس المصدر .

خليفته ومجموعة من الفرسان والمشاة وغيرهم[1] .

وتذكر الوثائق أن للسلطان حرية التصرف في الباشوات خاصة عندما يتعلق الأمر بانتزاع نواح تقع تحت سلطة أحدهم وتسليمها لآخر منهم بغية الحدّ من نفوذ الأول ، وإعادة تقسيم إداري يهدف أيضاً إلى تقويض سلطة القبائل القوية وتوزيعها على سلطات مختلفة . لذا نلاحظ من جانب الباشوات كثيراً من التجاوزات والتعسف والاستبداد ، الأمر الذي أدى إلى حل الكثير من القضايا عن طريق دفع الأموال[2] .

أما الشخصية الثانية بعد الباشا فهو قاضي المدينة[3] . ومهامه تتلخص في إصدار عقود الزواج والطلاق ، وحل النزاع بين الأشخاص فيما يتعلق بالأملاك ، وتحديد نصيب الورثة ، كما يأمر بسجن المتهمين أو المجرمين ، ريثما تتم محاكمتهم ، وكذلك البت في النزاعات الواردة على الباشا . ويصادق على العقود المعدة من طرف العدول لتصبح سارية المفعول[4] .

وكان نفوذ قضاة المدن الكبرى[5] يمتد إلى خارجها ، فقاضي فاس يصل نفوذه إلى وادي النجا (عشرون كيلو متراً شرق فاس) حيث يبدأ نفوذ قاضي مكناس[6] .

وهناك إلى جانب القضاة نواب بالقبائل المجاورة ، يختارونهم بأنفسهم وبظهائر سلطانية . ويقوم هؤلاء بالنظر في الرسوم ، والفصل بين الخصوم ، ما عدا القضايا

---

(1) نفس المصدر .

(2) - Vasili, «Le Vrai», N.R., P.480.
- A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(3) يعين السلطان من توفرت فيه الشروط ويحرر له ظهيراً بالتولية مع تعيين المحل والمنطقة والقبائل التابعة له . كما يتضمن الظهير تصريح استحقاق الشخص للمنصب كما يأمره بالنظر في الرسوم والفصل بين الناس وفق الشريعة الإسلامية والوقوف في الحكم مع راجح المذهب المالكي وما جرى به العمل . أنظر :
ــ ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 9 .

(4) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(5) أهم قضاة المدن ، قاضي فاس وقاضي مكناس وقاضي سلا . أنظر : ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 9 .

(6) نفس المصدر ، ص 18 .

الهامة فإنها ترفع رأساً إلى القاضي عند مقابلته مرة في الأسبوع وفي هذا الشأن بالذات[1] .

وكان العلماء والفقهاء ـ أي علماء القرويين على الخصوص ـ وحدهم هم الذين لهم الحق في إصدار الفتاوى[2] .

وكان نظام أعمال الاستئناف في الأحكام نوعين : إبتدائي ، لأحكام قضاة البوادي أو صغار المدن ـ شريطة أن لا يمضي على الحكم أكثر من خمسة وأربعين يوماً ـ ، ونهائي ، لاستئناف أحكام قضاة المدن . وكان للنوع الثاني من الاستئناف مجلساً بالبلاط السلطاني ويتكون من رئيس وأربعة أعضاء وثلاثة نواب وستة كتبة وثلاثة خدم[3] .

وتتفرع عن الشخصيتين البارزتين ـ الباشا وقاضي المدينة ـ في نظام الإدارة المحلية ، سلطات أخرى أمنية ـ « كمول الدار » و « مقدم الحومة » ، التابعين للباشا ـ وقضائية ، كالعدول التابعين للقاضي[4] .

فأما « مول الدار » الذي يقوم بتنصيبه الباشا ، فهو مكلف بمسؤولية شرطة المدينة ، ومكلف بالسهر على النظام والقبض على اللصوص والمخلين بالأمن من خلال القيام بدوريات أثناء الليل ، يساعده في ذلك مدنيون أو قائد رحا المشاة بفرقة دورية[5] .

وإذا كان « مول الدار » مسؤولاً على أمن المدينة بصورة عامة فإن « مقدم الحومة » مكلف بالحراسة العامة للحومة أو الزنقة . وللقيام بهذه المهمة على أحسن ما يرام فإن المقدم مطالب بمعرفة أفراد سكان الزنقة لكي يتسنى له معرفة العناصر

---

(1) نفس المصدر ، ص 19 .

(2) - Peretie; «Les Medrasas», A.M., PP. 313-314.

(3) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 57-58 .

(4) - A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892.

(5) نفس المصدر .

الأجنبية . كما يقوم بإبلاغ القائد بأي مخالفة تقع في حدود زنقته . وبتقديم احتجاجات السكان ، ويجمع الضرائب ويعين الدور التي من شأنها أن توضع تحت تصرف المخزن أو يتم كراؤها للأوروبيين . وباختصار ، فإن المقدم يعلم الباشا بكل صغيرة وكبيرة وقعت في الحومة بما في ذلك الزواج والمواليد الجدد والوفيات وغير لك[1] .

وأما العدول فيخضعون للقاضي ـ كما سلف ـ ومبدئياً فإن كل الفقهاء يعتبرون عدولاً . والعدل لا يمكنه أن يصبح كذلك ـ أي رسمياً ـ إلاّ بتعيينه من طرف السلطان لا القاضي[2] .

والعدول هم أعوان للقضاة . وتتلخص مهامهم في استقبال وتقييد الشكاوى والاحتجاجات ، وتصريحات البيع والشراء والاقتراض . وترد عليهم طلبات الزواج والطلاق وقضايا الإرث وغيرها . ومن واجبهم أيضاً إجراء تحقيقات وسماع الشهود ، وجمع كل المعلومات اللازمة لتقييد القضايا مع تكوين ما جمعوه في سجلات محافظة على حقوق الناس[3] .

والعدول ، كغيرهم من الموظفين ـ في عهد الحسن الأول ـ تساهلوا في مهامهم مخالفين بذلك شروط التوثيق في ميدان الأصول والمبيعات العقارية ، مما نتج عنه كثرة التداعي والنزاع ، الأمر الذي جعل السلطان يهتم بالمسألة ، فأسس لذلك ضابطاً عدلياً يسير عليه العدول ، وبعث به إلى القضاة لتطبيقه في جميع نواحيهم ، وكان ذلك عام 1299 هـ . ثم أعاد السلطان وضع ضابط عدلي جديد مفصل[4] ، مما يوحي بأن العدول تمادوا في إخلالهم بشروط التوثيق .

وعلاوة على هذه الوظائف البارزة في السلطة المحلية نجد أصنافاً أخرى من

(1) نفس المصدر .

- Peretie; «Les Medrasas», A.M., P.320. (2)

- A.M.G 3H6 Fez le 2/03/1892. (3)

(4) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 45-47 .

المختصين والمكلفين رسميين وغيــر رسميين[1] . ومن هؤلاء المحتسب المعين من طـرف المخـزن ، وتتعلق مهمتـه بمـورد هـام من مـوارد المخــزن التي تجمـع من الأسواق . ويتركز نشاطه على مراقبـة السلع والأسعار ، وحمـل الباعـة على الإلتزام بقوانين السوق وتقويمهم إن أخلوا بذلك[2] .

وهناك « أمين المكس » ، ونشاطـه في الأسواق كـالمحتسب لكن مهمته على العكس من ذلك ، إذ تهدف إلى تحقيق دخل من السوق لفائدة المخزن ـ أي جباية الضرائب المفروضـة على المواد المتـداولة في الســوق[3] . فضلاً عن القيـام بمهام أخرى كجمع كراء البيوت التابعة للمخزن ، والإشراف على ترميمها[4] .

وفيمـا يتعلق بهذه الضـريبـة ـ أي ضريبة المكس ـ فـإن بعض العلمـاء ظلوا يستنكرونها ، كمحمد بن المدني كنون ، المتوفى عام 1302هـ ، والبعض الآخر يندد بها كالشيخ أبي إسحاق إبراهيم التادلي ، الـذي وصل إلى حـد الإعراض عن طلب السلطان الحسن الأول في الحضـور إلى مسجـد الـربـاط بمنـاسبـة ليلة 27 رمضـان عام 1302هـ بحجة أنه « غير صحيح (كذا) مما يفعلونه من المظالم كالمكس»[5]. مع العلم أن ضريبة المكس حرمها العلماء والفقهاء . لكن السلطان الحسن لم يستجب لذلك إلاّ بعد فترة متأخرة من حكمه[6] .

وضمن وظائف السلطة الإقليمية نذكر « ناظر الأحباس » ، وهو المشرف على إيرادات الأملاك التي أوقفها أصحابها على مؤسسات خاصة ، كأملاك الحبوس ، فقد كان يجمع كراء الأراضي والبيوت التابعة للزوايا والمساجد ، كما يسهر على إصلاح

---

(1) هراج التوزاني ، ص 12 .
(2) نفس المصدر ، ص 13 .
وكذلك : A.M.G. 3 H6 Fez le 2/03/1892 - .
(3) هراج التوزاني، ص 13 .
(4) A.M.G.3H6 Fez le 2/03/1892. -
(5) المنوني ، ص 289 .
(6) نفس المصدر ، ص 299-301 .

وترميم المساجد والبيوت[1] .

وأخيراً هناك أمناء المراسي المكلفين بجمع الرسوم الجمركية المدفوعة على السلع المصدرة أو المستوردة[2] .

وما دمنا بصدد ذكر هذه التنظيمات على المستوى المحلي ، فلا يفوتنا أن نذكر دور العلماء الذين كانت لهم مكانة معترف لهم بها ، ولو لم يكن يجمعهم تنظيم رسمي بمعنى الكلمة . ومع ذلك نجدهم في حالات النزاع والخلاف الخطير على المستوى القاعدي ، الذي عجزت السلطة عن إيجاد حل له ، وقد كان الخصوم يلجأون إلى العلماء ، فيجتمع هؤلاء في جلسة تحكيمية ويبتون في القضية المعروضة عليهم ، ومن النادر أن لا يستجاب لقرارهم[3] .

لم يكن التنظيم الإداري في المدن والقرى يختلف عن التنظيم على مستوى القبائل ـ إذا استثنينا منصب الباشا وبعض مناصب حفظ الأمن في المدن ـ فموظفو القبيلة ـ إن صح التعبير ـ نجدهم يتكونون من قائد القبيلة والأمناء ، والقضاة والعدول ، وليس من المفيد أن نعود للتذكير بدور هؤلاء ، بقدر ما يهمنا أن نناقش إحدى الظواهر المترتبة عن علاقة المخزن بالرعية على العموم والقبائل غير المخزنية على الخصوص . إنها ظاهرة التمرد على السلطة المخزنية الأكثر شيوعاً في أوساط هؤلاء بمقارنتهم مع المدن والتي استمرت إلى وفاة الحسن الأول . ولإبراز ذلك نسوق بعض الأمثلة :

لما توفي الحسن الأول ، جمع « با أحمد » الوزراء وقائد المشور وأخبرهم بوفاة السلطان لكنه طلب منهم الإلتزام بالسرية التامة ، بحجة أن القبائل إذا علمت بالنباء فإن « المحلة ستصير لقمة سائغة »[4] ونفس الاحتمال أثير عند مرض السلطان عام1887م[5] .

---

(1) A.M.G. 3H6 Fez le 2/03/1892. -

(2) نفس المصدر .

(3) نفس المصدر . .

(4) Kerdec, P.140. -

(5) Linares;- Maladie. La N. R., PP. 183-184 -

يتضح مما سبق أن خضوع القبائل الظاهري لسلطة المخزن لم يكن دليلاً على الثقة المتبادلة بينهما ولا عن نجاعة الحكم ، ومن شأن هذا أن يثير عدة تساؤلات . فإما أن السلطان كان يتعامل معهم بقسوة ، جعلت القبائل تثور ضده أو تتحين الفرصة لذلك ، وإما أن هيبة المخزن كانت متوقفة على احترام شخص السلطان فيما تكره حاشيته لجورها في التعامل معهم . يضاف إلى ذلك طبيعة أهل البدو (الريف) من حب الثورات وعدم الخضوع المدني والانتظام إلخ . ومهما يكن الأمر فإن العلاقة الجائرة لبعض الحكام مع الرعية دفعت الأخيرة إلى أن صارت تتعلق بنواب الدول الأجنبية ، لحمايتهم وتعطل بذلك نفوذ هؤلاء الحكام[1] .

ولعل المتتبع عن كثب لعلاقة المخزن بالرعية (القبائل) يستخلص نتائج عديدة . فكثيراً ما نقرأ أن دخول السلطان إلى المدن أو القرى أو القبائل ، يترتب عليه ازدحام الرجال والنساء والصبية ، فيقبلون يد السلطان وركابه ويضعون ثيابه على أعينهم تبركاً به . . . وإظهار الطاعة والخضوع وكل العبودية مع تقديم الهدايا وطلب المغفرة[2] . هذه المظاهر هي مما لا يدع مجالاً للشك في أن ذلك هو من باب الخوف والرعب من بطش جيش السلطان بهم وقهره لهم . كيف لا وهم يعلمون مصير إمتناع القبائل عن تأدية الضرائب الذي يصل إلى حد تجهيز حملة عسكرية كاملة ، فتقتل بدون شفقة ولا رحمة إلى درجة القبض أحياناً على رؤساء القبائل المناهضة وتقطيع رؤوسهم لتعلق وتعرض على أعمدة ، لتكون عبرة لغيرهم[3] .

كل ذلك لأنهم امتنعوا عن تأدية الضرائب وهي المورد الرئيسي للخزينة . وحسبنا أن نعرف أن إثقال كاهل القبائل بالضرائب كان السبب الرئيسي الذي دفعها إلى عدم الاعتراف بالسلطة الدنيوية للحسن الأول .

---

(1) كنون ، مدخل ، ص 123 .

(2) الناصري ، جـ 9 ، ص 144 .

(3) L. Ordega; «Le Sultan Mulay Hassan, souvenirs personnels», **Rev. Politique et Littéraire;** n° 24, 4ème Série, t. I, Juin 1894, P. 739.

ورد ذكر هذه التصرفات أيضاً في كتاب الاستقصاء ، جـ 9 ، وكذلك في الإتحاف ، جـ 2 .

وهناك أسباب أخرى تقف وراء ثورات القبائل وتمرداتهم ، ونعني بها الوعود غير الصادقة ـ حتى لا أقول الكاذبة ، لأن موقف السلطان من قضية الجهاد معروفة ، وسنعود إليها في حينها ـ والمتمثلة في أن جمع الضرائب ما هو إلّا لغرض التحضير للجهاد في سبيل الله لطرد الكفار[1] ، لكنه اتضح لهم في النهاية أن الكفار يزحفون يوماً بعد يوم ويتقدمون للإقامة في واحات الصحراء القريبة من المغرب فيما لا يعلن السلطان الجهاد بل ويهدد القبائل المجاهدة للكفار بالانتقام منها[2] مكتفياً بالاحتجاج . وفي المغرب نفسه ازداد التواجد الأجنبي يوماً بعد يوم فيما ازداد فقدان الرعية لثقتها في السلطان[3] .

وهكذا فإن تعامل المخزن وعدم صدقه مع الرعية كان له أسوأ الأثر على علاقة الطرفين التي انتهت إلى أزمة . وأصبح فرض السلطة يتوقف على الحملات بالغة التكاليف ، والمضرة بالخزينة الأمر الذي دفع المخزن إلى الضغط أكثر على القبائل الخاضعة ، وهو الضغط الذي دفع القبائل إلى الثورة أو التفكير فيها . ومما زاد الطين بلة الضغوط الأوروبية التي كانت بدورها مسؤولة على إضعاف المخزن وعلى الركود الذي أصابه من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للمغرب وازدياد التنافس عليه[4] .

وهكذا يمكننا أن نقول وبلا مبالغة أن علاقة المخزن بالرعية كانت في أدنى مستوى . لذا فليس من الغريب أبداً أن تفشل الجهود الإصلاحية التي حاولها الحسن الأول اعتقاداً منا بأن أية حضارة لا يمكن فرضها من الأعلى ، مع غياب الشعب ، ولو كانت السلطة في مستوى عال من الكفاءة ، ولا يمكن بناء هذه الحضارة أيضاً اعتماداً

---

(1) كان ذلك شائعاً خاصة في أوساط قبائل الحدود مع الجزائر .

(2) 6 ربيع الثاني 1294 هـ ، من كبير وزراء السلطان سي موسى إلى قبائل العمور وبني غيل وذوي منيع .
A.O.M. 30 H 32.
فاتح رجب 1305 هـ . A.O.M. 30H 34 - .
- A.M.G.3 H5, Paris le 7/5/1888.
- A.M.G. 3H5 Madrid, le 9/4/1888.

(3) - Michaux-Bellaire; «L'heritage», **R.D.M.**, PP. 417-418.

(4) - Miège; **Le Maroc**, t.III, P.257

على المساعدة الأجنبية فقط ، لأن الحضارة ثمرة جهود متكاتفة ومنسقة بين سلطة مدبرة وشعب مهيء للإستجابة لهذا التدبير عن قناعة وثقة متبادلة .

ومهما يكن من أمر هذه الإصلاحات فإننا سنحاول الوقوف على جهودها ـ ناجحة كانت أم فاشلة ـ لأنها تجربة مغربية قبل كل شيء ، وهي مادة خام ورصيد ـ للأجيال اللاحقة ـ إيجابية كانت أم سلبية .

4 ـ الإصلاحات الإدارية

عرف المغرب الأقصى ، قبيل وبعد منتصف القرن التاسع عشر ، تطورات هامة على صعيد العلاقات مع الخارج . وكان لذلك أثره على السياسة الداخلية والخارجية ، مما دفع المخزن إلى القيام بمحاولات للتجديد والإصلاح .

وإذا كانت هذه الإصلاحات الرسمية قد مست الجهاز الإداري والدفاع والاقتصاد والمواصلات ، فإننا نقتصر منها في هذا الفصل على الإصلاحات الإدارية في عهد الحسن الأول[1] .

ما أن استلم الحسن الأول السلطة حتى كان مستعداً للقيام بإصلاحات ، أقحمه فيها والده محمد بن عبد الرحمٰن ، وقت كان ولياً للعهد . وكان الحسن يرغب في تحقيق إصلاحات تضمن له الدفاع عن استقلال بلاده[2] .

ولعل هذا الهدف هو الذي كان نقطة البداية للخلاف والرهان بينه وبين الدول الأوروبية لتباين الهدف المرجو لكل طرف من وراء الإصلاحات . فالحسن الأول لاحظ أن الإصلاحات في عهد أبيه زادت من نفوذ العنصر الأوروبي ، بينما انطلقت الدول الأوروبية من تجربتهافي كل من مصر وتونس . وهي التجربة التي لا تخرج عن نطاق دفع الدولة في مشاريع يتم فيها صرف الأموال ثم عرض القروض عليها وحمل الحكام على ظلم الرعية لإحداث الشقاق والفوضى وإنهاء الثقة المتبادلة ، وعندها يعرض التدخل على أنه ضروري وفي مصلحة البلد[3] الذي ترغب الدول الأوروبية في نقل « الحضارة » إليه .

---

(1) المنوني ، ص ج من المقدمة .

(2) المشرفي ، الجديد ، ص 139-140 .

وكذلك : - Julien; **Le Maroc face**, PP. 240-241 .

- Julien et Autres; «Hassan **1er**», **J.A.**, P.241.

(3) - Ayache, **Le Maroc**, P.57.

وفي اعتقادنا أن المغرب الأقصى يختلف عن تونس ومصر لكون التنافس عليه أكثر تعقيداً ، نظراً لتعدد أطراف النزاع وتحمسها ، مما جعل صراع الدول على المغرب يتحول إلى صراع فيما بينها أكثر من صراعها مع المغرب نفسه ، وهو الصراع نفسه الذي انتهى بالتفاهم حول ما عرف بالحفاظ على « الحالة الراهنة » ، أي عدم تغليب نفوذ طرف على الآخر .

وقد عبر « هاي » عن ذلك ـ وقت انسحابه من المغرب ـ إذ قال بأن اهتمامه كان منصباً على الوقوف في وجه فرنسا أو غيرها من الدول في وضع أقدامها على شاطىء المغرب[1] . وكانت سياسة بريطانيا الإصلاحية في المغرب تقوم على الانفتاح والحذر من أجل المحافظة على تفوقها وتحييدها القوى الأجنبية[2] .

وهكذا ، ففي شهري مارس وابريل من عام 1875 ، وصل قنصل بريطانيا « هاي » إلى فاس وقدم للسلطان برنامجه الإصلاحي لعام 1873 ، الذي لم يتم تطبيقه إثر وفاة السلطان محمد . وكان من جملة ما قدمه ، مسألة إصلاح الهياكل ، لا سيما إعادة التنظيم الإداري[3] .

ظل « هاي » ينبه السلطان إلى ضرورة إصلاح المخزن ، طالما أن الإدارة هي الشرط الأساسي لأي تجديد أو إصلاح في باقي الميادين . ومما لا شك فيه أن الحكم المطلق للسلطان لم يكن يؤهله للنجاح في السياسة الإصلاحية ، لأنه ليس في مقدوره وحده مجابهة تصاعد المشاكل اليومية المترتبة عن تطور علاقات المغرب مع دول أوروبا[4] .

إن مجهودات الحسن الأول التحديثية اكتست أهمية خاصة ، فعلى مستوى المخزن حددت مهام الوزراء المكلفين بالداخلية والحرب والشكايات والمالية

---

(1) - Miège; **Le Maroc**; T. III, PP. 202-203.

(2) نفس المصدر ، ص 203 .

(3) نفس المصدر ، ص 216 .

(4) - **Brignon**; P. 318.

- Miege; **Le Maroc**; T. IV, P.130.

والخارجية وقيادة المشور ، كما أن نشاط أعوان الجهاز المخزني ضبطت بعناية[1] . أما الوزير الصدر فقد ازدادت وزارته أهمية بسبب التغيرات التي طرأت على الإدارة المحلية . كما أن فروع مالية الدولة ، كإدارة المداخيل والمدفوعات وأمناء الموانىء والمكاسين ، أصبحت كلها تحت إمرة وزير المالية[2] ومع ذلك بقي قيام هذه المؤسسات غير ناجح[3] .

وأما على الصعيد الدبلوماسي ، فقد عمل السلطان على إيجاد نوع من التوازن في علاقاته مع أوروبا. ففي مقابل إقامة ممثلي هذه الدول في طنجة، فكر السلطان في إحداث مصلحة للشؤون الخارجية باعتماد وزراء في أهم العواصم ، فاقترح خمس مفوضيات في مدريد وروما وباريس ولندن وبرلين ، لكن قلة الإمكانيات جعلته يعرض عن مشروعه[4] .

وفي ميدان إصلاح الإدارة الإقليمية أجهد السلطان نفسه في التقليل من نفوذها وحصر دورها من خلال مضاعفته للحملات العسكرية عبر البلاد ، وقيامه بتقسيم إداري جديد . فاستبدل الثماني عشرة قيادة الكبرى بعدد أكبر بكثير منها ، إذ بلغت حوالي ثلاثمائة وثلاثين قيادة[5] .

---

(1) Lahbabi; P. 136. -

- Miege; **Le Maroc;** t. IV, PP. 130-131.

(2) نفس المصدر ، ص 130-131 .

(3) **Lahbabi;** P.136. -

- Miege; **Le Maroc;** t. IV, PP. 130-131.

(4) كان للحسن على الدوام قنصل في جبل طارق وممثل في القاهرة ، وكان يشغل المنصب الأخير عام 1889م ، حاج عبد الواحد التازي .

ـ أنظر : Miege; **Le Maroc;** t. IV, P.130 -

وقد بعث السلطان عام 1885 م سفراء إلى باريس ومدريد ولندن وروما . وفي عام 1888 م أرسل سفيراً إلى الفاتيكان وإلى أسبانيا . وفي عام 1889 م وجه سفيراً إلى باريس وألمانيا وروسيا . وفي عام 1890 م إلى إيطاليا .

(5) Miège; **Le Maroc;** t. IV, p.132. -

- **Brignon,** P. 318.

ومهما قيل عن الإصلاح الإداري فقد ظل يعاني من صعوبات عديدة فلم تحدث وزارات هامة ، لا سيما في الميدان الاقتصادي . كما أن الوزارات القائمة لم يكن في وسعها إحراز تقدم في أساليب العمل أمام استمرار هياكلها القديمة . فمصالح « البنيقة » كانت في منتهى البساطة ، وهي خالية من عوامل الراحة والرفاهية ، كما كانت تفتقر إلى أرشيف منظم[1] .

ولما كانت أجور الموظفين زهيدة فقد ساعدت على تشجيع الرشوة التي تتحدث عنها عشرات الوثائق ، مما حال دون الجهود الإصلاحية . وتنبه السلطان نفسه إلى هذه الظاهرة وحاول مكافحتها برفع أجور الموظفين ، كما هو الحال في الموانىء . وكذلك بتنصيب رقابة مشددة لإدارة مصالح الأمناء ، ومع ذلك ظلت الإجراءات الجديدة دون النتائج المرجوة منها ، خاصة تجاه الرشوة لأن الزيادات في الأجور أعقبها انخفاض في العملة[2] .

وكان لانخفاض القيمة النقدية أثر سيء على المالية والخزينة بصفة عامة ، وازدادت الأخيرة سوءاً وعرفت البلاد أزمة نقدية ، تبعها انخفاض في مداخيل المخزن عموماً . وأصبح السلطان يفكر في اللجوء إلى زيادة رفع الضرائب اعتماداً على الحملات[3] . وبالفعل فقد كثّف الحملات لردع المناهضين وجباية الضرائب بحجة المحافظة على اقتصاد البلاد . وكانت المداخيل لا يجري عليها ضبط ولا مراقبة ، وهي موكلة إلى أمانة وثقة صاحبها[4] .

وقد عمل الحسن الأول على تنظيم الجباية على طراز عصري ، فسن التنظيم

---

(1) - Julien et Autres, «Hassan, 1er», J.A., P.245

- Miege; Le Maroc; T. IV, P.132.

- Brignon; P. 318.

(2) نفس المصدر ، ص 318 .

(3) نفس المصدر ، ص 122 .

- Miege; Le Maroc; t. IV, p. 133.

(4) ابنشنهو ، ص 30 .

المالي المعروف بالترتيب . وقد ذكر « السباعي » في « بستانه » أن السلطان أحدث ترتيباً « ابتداءً من ضبط القبائل وما لدى كل بالحساب والتقييد ، بحيث تجري الوظائف والتكاليف على حسب حال كل ، بحيث لا يبقى حيف ولا سبيل في ذلك للمزيد ، ويحصل ذلك وإن لم يدم »(1) . ولكنه لاقى معارضةً فأوقف العمل به(2) .

ووقف الحسن بحزم ضد إلغاء المكوس من فاس ، فاستمرت إلى عام 1886 م(3) . وهي السنة نفسها التي طالب فيها التجار الأوروبيون بتخفيض رسم السلع المصدرة وتسريح تسويق بعض المنتجات كالحبوب والدواب . ولجأ السلطان إلى استفتاء العامة . وكان الناصري ممن حرروا رداً فقهياً أجاز فيه أن يقوم السلطان بتقديم تسهيلات للأجانب ، رغبةً في تنمية النشاط التجاري . وكانت حجته تقوم على أن المغرب كان عاجزاً على فرض قوانينه بالقوة ضدهم(4)

وفي ميدان القضاء حاول الحسن إزالة كل الأسباب التي تتستر الدول الأجنبية من ورائها ، للمطالبة بالاحتفاظ بمحاكمها القنصلية ، فعمد إلى تكوين تدريجي للقضاء المدني ، ورأى أن ذلك من شأنه أن يسد في وجوههم باب الذرائع(5) . إلا أن المخزن بقي يئن تحت سلبيات عديدة ، واستمر يعاني من غياب مؤسسات ملائمة وفي ظل الترحال الأمر الذي أثر على سير الجهود الإصلاحية(6) .

إن المتتبع لمحاولات الإصلاح في الميدان الإداري لهذا العهد بالذات يكتشف أن جلها باءت بالفشل ، ويعود ذلك ، في اعتقادنا ، إلى أسباب موضوعية

---

(1) محمد بن إبراهيم السباعي ، كتاب البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولاي الحسن ، مخطوط بالخزانة العامة تحت رقم : D 1346 . اطلعنا على المخطوط بالخزانة العامة بالرباط عند زيارتنا للمغرب في فبراير 1985م .

(2) المنوني ، ص 94-95 .

(3) ألغيت المكوس بعد إكمال دفع ما ترتب عن المغرب في حربها مع إسبانيا منذ حرب تطوان .

(4) الناصري ، جـ 9 ، ص 184 و 192 .

و حركات ، جـ 3 ، ص 285-286 .

(5) الفاسي ، الحركات ، ص 87 ..

(6) Brignon; P.318 -

وأخرى مختلقة ، من ذلك أن الوسائل والكفاءات والتجارب ظلت منعدمة أو على الأقل غير كافية . ثم هنالك عوامل التحفظ من الإجراءات الإصلاحية.، سواء في أوساط الرأي العام غير المهيأ أو بوحي من المعارضة كالموظفين وكبار الملاك والمرابطين الذين كانوا يخشون من عواقب الإصلاحات التي قد تمس مصالحهم الشخصية ، وراحوا يتسترون وراء فكرة مخالفة التجديد للروح الإسلامية[1] . هذا علاوةً على التدخل الأجنبي في شؤون المغرب الداخلية .

كان السلطان موافقاً على الإصلاح من الناحية النظرية ، ولكنه معارض له في الواقع . فالحسن الأول كان يعز عليه استقلال بلاده وتقاليده أكثر من الفوائد الصناعية والتجارية التي قد تجلبها له الإصلاحات . وكان على يقين من أنها في صالح الغير أكثر مما هي في صالحه .

وهكذا فقد كان تخوف السلطان كبيراً من حيث اتساع عدد المحميين وامتيازاتهم التي قد تمتد إلى أشخاص عديمي الذمة[2] .

وهذاالوزير « غرنيط » يتفق مع السلطان في تخوفه ، في رسالة وجهها إليه في 26 ديسمبر 1886م مؤكداً ـ اعتماداً على آراء الوجهاء والأعيان وأشخاص أكفاء ـ بأن الفوائد المنتظرة من مشاريع الإصلاح هي في مصلحة الأجانب ، وبأن المخزن لا يمكنه التجاوب مع الاقتراحات المقدمة طالما أن بنود إتفاقية مدريد لم يتم تطبيقها بعناية[3] .

ومهما يكن ، فإن هناك أدلة أخرى تبرز تناقض السلطان مع رغبته في الإصلاح ، إذ في الوقت الذي أمكن تسجيل إرتفاع في المصاريف المتعلقة بشراء الأمتعة من أوروبا تماشياً مع الإصلاح[4] ، يقدم الحسن الأول على بناء أفخم القصور الموجودة اليوم في المغرب الأقصى . ويكفي لإبراز هذه الظاهرة أن نسوق مثالاً أو

---

(1) نفس المصدر ، ص 319 .

(2) - Miege, Le Maroc, T.IV, p.153.

(3) نفس المصدر ، ص 155 .

(4) نفس المصدر ، ص 122 .

مثالين وردا في الاستقصاء يتعلقان ببناء القصور . فقد بنى الدار العالية بفاس وفيها « قبة فارهة فائقة الحسن بديعة الجمال ، يقال : إنه ضاهى بها بعض قباب المعتمد بن عباد بإشبيلية »[1] . أما بناء الدار الكبرى فقد كان « بإزاء القبة وهي من عجائب الدنيا . . . في تنجيدها وتنميقها ، وأودعها من النقش العجيب والترخيم البديع والزليج الرفيع المزري بخمائل الزهر وقطائف الهند وبديع الطوس بحيث جزم كل من رأى ذلك بأن مثله لم يتقدم في دولة من دول المغرب . وجلب لقبابها الأبواب من بلاد الأروام ويقال إن ثمن أحد الأبواب خمسة عشر ألف ريال ، مسامره من الفضة المذهبة وعوده من أفضل أنواع العود لا تعرف له قيمة وفيه من التخريم والنقش ما يدهش الفكر ويحير النظر وباقي الأبواب من البلور الصافي المذهب المودع فيه كل نقش غريب ، وبها خوخات مركبة بهيئة بديعة كل ذلك قد عمه الذهب النضار الذي يدهش الأبصار ، وجلب لذلك من الأثاث الرومي ما قيمته ألوف من الريال ، وفيها من الفرش والحائطيات المزخرفة ما لا يدرى ثمنه ولا يعرف معدنه وموطنه ، إلى غير ذلك من المقاعد الحسنة والمنازل المستحسنة الرائقة الطرف البديعة الصنعة والرصف »[2] .

أما مصاريف السلطان ، فقد قدرها بنفسه بخمسة عشر مليون بسيطة فضية ، منها مليون ونصف خاصة بالسلطان وحرسه وثمانمائة وخمسون ألف بسيطة لأقربائه القاطنين بفاس ومراكش والرباط[3] .

هذه الأمثلة ـ في اعتقادنا ـ كافية للقول بأن الحسن الأول كان معارضاً للإصلاح من الناحية العملية ، لأن الإصلاحات كانت في حاجة ماسة إلى الأموال وإلى سياسة تقشفية . هذا في الوقت الذي كانت فيه الدولة تخضع لضغوط خارجية ، مالية على الخصوص ، وتتمثل فيما كانت تطالب به ممثليات الدول الأجنبية الأوروبية من

(1) الناصري ، جـ 9 ، ص 145 .
(2) نفس المصدر ، ص 145 .
(3) كما كان السلطان يخصص أربعمائة ألف بسيطة للحاجب وقائد المشور وسائر المناصب المخزنية ، ومائتي ألف لإصلاح القصور . أما حسابات البنيقة فكانت بسيطة جداً . أنظر :
ـ ابنشنهو ، ص 30 .

تعويضات عن « الأضرار » التي تلحق بمواطنيها في المغرب . فالفرنسيون وحدهم فاقت التعويضات المخصصة لهم عام 1887م مليوناً وخمسمائة وأربعين ألف فرنك، ذهباً[1] . وفي عام 1893م ـ أثر حادثة مليلية ـ دفع السلطان عشرين مليوناً لإسبانيا . وما هذه إلّا أمثلة بسيطة مما دفعه السلطان من الأموال الطائلة طوال مدة حكمه لدول أوروبية عديدة ولأسباب متنوعة[2] . هذا فيما تتحدث الوثائق عن أن الكثير من هذه التعويضات ما هي إلّا نتيجةٌ لادعاءات كاذبة[3] ، وفي المقابل كان الأجانب في المغرب يماطلون في أداء الديون المترتبة عليهم إلى المخزن[4] .

ومن الصعوبات التي اعترضت طريق الإصلاحات ، موقف الطرق الصوفية ، إذ وصل الأمر بالبعض منها إلى حد الثورة ، كتلك الثورة التي تزعمها الشريف الدرقاوي محمد بن العربي المدراري والتي انضم إليها المناهضون للسلطان متهمين إياه بأنه « باع نفسه للأفكار الغربية » . وقد كان الثوار يعتمدون على دعاية الجامعة الإسلامية واللاجئين من مجاهدي الجزائر وتونس بالجنوب الشرقي من المغرب الأقصى[5] ، وثار بنو مغيل عام 1888 م ، وأيدهم الشريف الإدريسي مولاي عبد الوهاب والشريف الدرقاوي المدغري ، متهمين السلطان أيضاً بأنه « خان الإسلام »[6] .

---

(1) Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.122-123. -

وهناك العشرات من الوثائق التي تتحدث عن مثل هذه التعويضات ـ لأسباب مختلفة وأحيان كثيرة مختلقة ـ في أرشيد ما وراء البحر .A.O.M بايكس ـ آن فروفانس .

(2) Michau-Bellaire; «L'héritage», **R.D.M.,** t.IX, P.146. -

(3) الوثائق (4) ، و576 .

(4) أنظر : الوثائق (3) ، و453 ، وغيرها كثير .

(5) Miege ; **Le Maroc,** t. IV, PP. 139-140. -

مع العلم أن الطريقة الدرقاوية كانت أكثر الطرق تأثيراً في المغرب .

(6) وكان سي محمد بن العربي الدرقاوي يعمل على إثارة القبائل ضد السلطان ، ذاكراً في إحدى رسائله بأنه « آن الأوان لتخليص المغرب من حكومة تضطهده » . وقد بقي معادياً للسلطان إلى أن توفي في مطلع عام 1892م . أنظر :

- Miege, **Le Maroc,** t. IV, pp. 140-141.

وإذا كان السلطان قد نجح في استمالة بعض الطرق ، فقد كان عليه أن يعمل على تحييد الطرق الموالية لبعض القوى الأوروبية ـ كحركة شريف وزان ـ المناهضة لسلطته في آنٍ واحد[1] .

ومهما كانت المعارضة الداخلية للإصلاح ، فإنها تبقى ثانوية بالمقارنة مع موقف مختلف القوى الأوروبية في هذا المجال بالذات[2] ، حيث يجمع المؤرخون الأوروبيون أنفسهم على أن علة الإصلاحات تكمن في تدخل الدول الأوروبية في شؤون المغرب الداخلية[3] .

وتتحدث الوثائق عن الكثير من الممارسات والتعسف للقناصل والمحميين . ومن التصرفات المضرة بالإصلاحات إمتناع التجار منهم عن أداء الرسوم المفروضة على السلع ووزنها بالميزان الرسمي[4] ، وبيعهم لسلع ممنوعة ، مخالفين بذلك قوانين المخزن[5] ، واعتراض القائمين بأعمال المفوضيات عن معاقبة اللصوص منهم[6] .

ومن مساعي الأجانب في إحداث الفوضى في البلاد ، إغراؤهم للمواطنين المغاربة في الامتناع عن القيام بواجباتهم الوطنية[7] ، والتحايل بحماية قوافل المواطنين فراراً من أداء الضرائب[8] ، وإدخال السلع دون أداء الرسوم الجمركية[9] ،

---

(1) نفس المصدر، ص 141-142 . وكانت موالية لفرنسا .

(2) - **Brignon**; P. 319-320. .

(3) - **Cambon**; P.92.

- Miege; **Le Maroc,** t.III, P.265.

- **Brignon**; PP. 319-320.

- Ayache; **Le Maroc,** P. 59 .

(4) الوثائق (5) ، و 652 .

(5) الوثائق (4) ، و 548 .

(6) الوثائق (5) ، و 641 .

(7) الوثائق (4) ، و 542 .

(8) الوثائق (5) ، و 644و 645 .

(9) الوثائق (4) ، و 518 .

علاوةً على إغراء المواطنين في الامتناع عن أداء الضرائب[1] ومنح الحماية والجنسية للمواطنين المغاربة بدون حق[2] . إلى جانب حمايتهم لليهود وما ترتب عنه من نتائج خطيرة في تعاملهم مع الموظفين والمخزن .

وهكذا ، فإن هذه الممارسات ، (وما لم يذكر منها أكثر مما ذكر) كان الهدف من ورائها هو جعل البلاد تعاني من فراغ سياسي يمثل سلطة المخزن ، الأمر الذي يدفع السلطان إلى المطالبة بالمساعدة المالية ، والعسكرية ، في مقابل حصول الدول على امتيازات في ميادين شتى مما أدى إلى نقل السلطة الحقيقية إلى أيدي الدول الأوروبية[3] .

وإذا كان لا بد من نتيجة نصل إليها بعد استعراض هذه الإصلاحات في المجالين السياسي والإداري ، فإن المغرب بقيادة الحسن الأول عرف محاولات لتوطيد نفوذ الدولة في الداخل وحاول قدر الإمكان استرجاع هيبة البلاد في نظر الدول الأجنبية ، ولكن جهوده لم توفق إلاّ في كسب الاحترام والتقدير لشخصه ، أما بلاده فلم تلق سوى الاحتقار من الدول الأوروبية[4] ، وأما عامة الشعب فلم تحصد بدورها سوى الاحتقار من طرف الحملات المتتالية للجهاز المخزني . وإذا كان المغرب قد حافظ على استقلاله السياسي فهذا يعود ـ في رأينا ـ إلى المنافسة الشديدة للدول الأوروبية عليه ، فتلك المنافسة جعلت كل دولة لا تسمح للأخرى باحتلال المغرب الأقصى والاستيلاء عليه وحدها .

ومهما كانت النتائج التي وصلت إليها الإصلاحات الإدارية والسياسية في عهد الحسن الأول فإنها جديرة بالتسجيل ، لأنها اجتهاد قد يكون لأهله عليه أجر ولو لم يوفقوا فيما رموا . وكان على الأجيال اللاحقة أن تجتهد أيضاً متجنبةً أخطاء هذه الفترة لتحقيق الأجرين معاً .

---

(1) نفس المصدر ، وثيقة رقم 611 .

(2) الوثائق (4) ، و 590 ؛ و 655و 674 . وكذلك .
ـ الوثائق (5) ، و 655 و 674 .

(3) - Ayache; Le Maroc, P.59.

(4) صبحي ، ص 150 .

5 ـ الجيش وإصلاحه

كان الجيش أو عسكر السلطان هو عدته في المهمات يدافع بواسطته عن البلاد ويحارب به العدو والعصاة والمتمردين . وكان موزعاً على أنحاء المغرب ويجمعه السلطان عند الحاجة إليه[1] .

ومن هنا ، فإن قيادة الجيش ترجع في الواقع إلى السلطان ، وهو القائد الأعلى والمشرف بنفسه على توجيهه وقيادة الحركات المهمة على رأسه[2] .

وإذا كان العلاف بمثابة وزير الحرب فإنه لم يكن سوى صلة وصل بين السلطان والجيش من حيث التموين وتنفيذ الأوامر السلطانية وتعيين الضباط والقواد . وكان يطلع السلطان على أحوال الجيش من خلال سجل العسكر الذي يقدمه له يومياً بعد إمضائه من طرف الصدر الأعظم[3] .

وأما القائد المباشر للجيش فهو قائد المشور ، ويليه قائد المحلة (أو الحاكم) ، ثم قائد الرحا ، وقواد المائة والمقدمون ، ورجال الأمن . وكان قائد الفيلق يعرف « بقائد العسكر » ويقوم بدور ضابط التموين أو « الصاحب » تحت إمرة قائد المحلة . ويأتي في نهاية التنظيم « زابط »[4] أو قائد الدور وهو مسؤول عن الأمن في صفوف الجيش[5] .

وكان الجيش مقسماً إلى ثلاث قيادات كبرى ، قيادة فاس ، وقيادة مراكش وقيادة

---

(1) ابنشنهو ، ص 26 .

وعبد العزيز بن عبد الله ، معطيات الحضارة المغربية ، جـ 2 ، دار الكتب العربية ، الرباط 1963 ، ص 99 إلى 110 .

- Fontpertuis; «Le Maroc», N.R., PP. 113 à 178.

(2) المريني ، ص 81. وابن عبد الله ، مظاهر الحضارة ، ص 2 ص 42 .

(3) المريني ، ص . 81

(4) « الزابط » أصله ضابط مع تحريف تركي .

(5) نفس المصدر ، ص 81 .

تافيلالت . وعلى رأس كل قيادة أحد إخوة السلطان ، كما سبق أن أشرنا . ويلي القيادة الكبرى منصب قائد العمالة أو العامل في بعض النواحي أو الباشا في المدن[1] .

يقوم القواد بتجنيد الجيش بمعدل فرد من كل أسرة . ويشكل الجند من مصدرين . الأول قبائل المخزن أو « الغش »[2] ، وهي القبائل البدوية المجندة باستمرار لحفظ الأمن الداخلي والخارجي مقابل استغلالها للأراضي المخزنية التي تسكنها . ويعمل الأفراد المجندون من هذه القبائل طول حياتهم لحماية المخزن سواء في حالة الحرب أو السلم[3] .

وأما المصدر الثاني للجيش فهم النواب ، وهي القبائل الملزمة بدفع الضرائب ـ بخلاف قبائل المخزن ـ والتي يشارك الخيالة منها « جيش العسكر » في القضاء على ثورات القبائل[4] . هذا ، فضلاً عن المتطوعين والذين كان أغلبهم من أهل السوس بالإضافة إلى القوات الاحتياطية المتكونة من فرق « العسة » ، المكونة من خمسين فرداً ، وتسهر على أمن السكان في النهار تحت إمرة باشا المدينة ، أما في الليل فتقوم مقامها « الدوارة » لحماية أزقة المدينة من المجرمين واللصوص[5] .

وهناك فيلق « المشورة » الخاص بالقصر والمتألف من ثمانمائة إلى ألف شخص وهم حرس القصر ، بالإضافة إلى الفرقة الموسيقية العسكرية المتكونة من ثلاثين عازفاً[6] .

- A.M.G. 3H2; Maroc, le 1er Avril 1879. (1)

(2) أصل الكلمة الجيش ، ومن أشهر قبائل الجيش ، الشراردة ، الوداية وحربيل ويمور ، وفي الصحراء الغنانمة وأولاد نصير سكان وادي الساورة .

(3) المريني ، ص 74 .

- Basset, «Un grand Sultan», **Revue A.A.**; n° 36, P 207

A.M.G., 3H6, Fez le 1er Février, 1892. (4)

(5) نفس المصدر .

(6) نفس المصدر . وكذلك :

المريني ، ص 77 و 79 .

وكان الجيش يتشكل من ثلاث فرق ، وهي المشاة والفرسان والمدفعية . فأما جيش المشاة أو « العسكر » فيضم سبعة وأربعين فيلقاً أو طابوراً ، وتحمل أسماء المناطق الواردة منها[1] . وهي تمثل مجموع ما تقدّمه قبائل المخزن والنوايب . ويصل عددهم نحو 14.000 جندي من المشاة . هذا بالإضافة إلى فيالق الموانىء[2] .

ويلي المشاة ، المدفعية أو « الطبجية » المتكونة من 17 مائة موزعين بدون تساو على فيلقين ، وعلى رأس كل منهما قائد « رحا » (ألف جندي) ! وتعد قبائل المخزن وحدها مصدراً للإمداد برجال المدفعية[3] . وكان هؤلاء موزعين على المدن الساحلية كطنجة وتطوان والعرائش والدار البيضاء والرباط والجديدة وآسفي والصويرة لحماية السواحل . وكانت فرق أخرى موزعة على أبراج مدن فاس ومكناس ومراكش ووجدة . وكانت تحت تصرفها المدافع من نوع 75 ورشاشات وبطاريات[4] .

وأما الفرسان (أو الخيالة) فتقدمهم قبائل المخزن . ويقومون بحراسة السلطان في إقامته أو في حملاته . ويعرفون بالمسخرين . وكان من مهامهم أيضاً مصاحبة الأوروبيين أو الوزراء ، وإلقاء القبض على عناصر القبائل الثائرة ، ومساندة بعض القواد . ويتراوح عددهم بين 400 و 500 فارس[5] . وهم ينقسمون إلى « أرحية » يبلغ عدد كل واحدة منها 300 ، وتنقسم الرحى بدورها إلى محلات ، لكل محلة 100 فارس وعلى رأس كل منها « قائد المائة » . وكان من مهامهم أيضاً تعزيز جيش المشاة

---

(1) مثلاً فيلق الشراقة ، فيلق فاس الجديد ، فيلق فاس القديم ، فيلق الشراردة . . . إلخ .

- A.M.G., 3 H 2 Maroc, Le 1er Avril 1879.

- A.M.G., 3 H 6 Fez, le 1er Février 1892.

كانت الفيالق تضم معدل 300 جندي في الفيلق الواحد . وكل فيلق تحت إمرة قائد أو آغا ، وهذا الأخير يتفرع عنه قواد المائة والمقدمون (عريف) .

(2) - A.M.G 3H6 Fez le 1er/2/1892.

(3) نفس المصدر .

(4) المريني ، ص 77 . وكذلك :

- Caille; **La petite**, P.89.

(5) A.M.G., 3 H 6, Fez, le 1er Février 1892.

— ابنشنهو ، ص 26 .

في حالة الحرب ، وذلك لمهارتهم الفائقة في فن الرمي . أما في حالة السلم فيوزعون على المدن المخزنية ويقومون فيها بدور رجال الدرك . . . وكان قائدهم الأعلى هو قائد المشور[1] .

وقد أولى السلطان عناية بالأسطول البحري ليحمي به الشواطىء المغربية من الهجومات الخارجية[2] . ومع نهاية حكمه أصبح الأسطول يحتوي على عدة بواخر حربية « كالحسني » و « سيدي التركي » ، وكانت هاتان القطعتان تقومان بنقل الجنود إلى قصبة السعدية وإلى نمور (الغزوات) ليتجه هؤلاء إلى مدينة وجدة وإلى الصويرة ومنها إلى السوس[3] . وقد عزز الأسطول المغربي بباخرة حربية أخرى اشتراها السلطان من إيطاليا تعرف « ببشير السلام بخوفق الإعلام »[4] (هكذا) .

وتذكر الوثائق والمراجع على السواء أن تدريب الجيش كان قليلاً وضعيفاً حيث يقتصر على بعض المناطق كما في الرباط وفاس وطنجة . وكان السلطان يحضر بنفسه تمارين المدفعية . وكانت التدريبات بالذخيرة الحية منعدمة ، كما أن بعض الجنود لم يطلقوا رصاصة واحدة طوال حياتهم العسكرية[5] .

وأما المعدات الحربية أو الأسلحة فتتنوع بتنوع وحدات الجيش . فالمشاة مع نهاية عهد الحسن ، كانوا مزودين ببنادق من نوع « مارتيني » وبنادق « كامبلان » ، فيما يحمل ذوو الرتب بنادق تكرارية من نوع « وينشستير » أو « مارتيني » . وكان جيش المدفعية مسلحاً ببطاريات من نوع « كروب » و « شنايدر » أو « رشاشات » من نوع « ماكسيم »[6] .

---

(1) المريني ، ص 77 .
(2) ابن عبود ، تاريخ ، ص 91 .
(3) المريني ، ص 79 .
(4) نفس المصدر ، ص 69 .
(5) A.M.G., 3H6, Fez, le 1er Février 1892. -
ـــ ابن عبد الله ، مظاهر الحضارة ، جـ 2 ، ص 41 .

أمـا الفرسـان فيستعملون الرمـاح والمسدسـات والسيوف والخنـاجـر والبنـادق وغيرها[1] . وتذكر بعض الوثائق أن صيانة الأسلحة كانت منعـدمة ، ممـا جعلها في حالة يرثى لها[2].

كما تصف لنا رسالة للسلطان عبد العزيز[3] لباس الجيش الذي كان يشتمل على « كبوط وبدعية من ألط وغليلة وسروال من الكتان وطربوش وبلغة . وكسـوة الضباط المعتـادة تتمثل في كبـوط وبـدعيـة وسـروال من الملف البنـدقي وغليلة من الكتـان وطربوش على نسبـة مراتبهم »[4] . وكـان الكبوط ـ أو الستـرة ـ من قماش نـاعم من صوف أو قطن ذا لون أحمر أو أخضر أو أزرق ، وسروال قـطني تبغي اللون ، وبلغة صفراء ـ « ببوش » ـ ، وقبعة حمراء . وكان اللباس يوزع جزئياً أو كلياً في كل عيد من الأعياد الدينية الثلاثة : الصغير ، والكبير ، والمولد[5] .

وكان من مهام الجيش المغربي ما يعرف « بالحملة العسكرية » أو « المحلة » ، ويعني مرابطة الفيلق العسكري مؤقتاً في ناحية مضطربة من نواحي المغرب[6] . ولم تكـد تمـر سنـة أثنـاء حكم السلطان الحسن دون أن يقـدم على حملة ضـد قبيلة أو مجموعة من القبائل ترفض أو تتماطل في دفع الضرائب ، الأمر الذي جعل الكثير من المؤرخين يذكرون بأن « عرش الحسن الأول كان على ظهر جواده »[7] .

---

(1) - A.M.G., 3H6, Fez, le 1er Février 1892.

ـ ابن عبد الله ، مظاهر الحضارة ، جـ 2 ، ص 41 .

(2) - A.M.G., 3H6, Fez, le 1er Février 1892.

(3) مؤرخة في 8 ربيع الأول عام 1312 هـ .

(4) المنوني ، ص 62 .

(5) A.M.G., 3H6, Fez, le 1er/2/1892.

ـ المريني ، ص 75-80 .

ـ ابن عبد الله ، مظاهر الحضارة ، ق 2 ، ص 43 .

(6) نفس المصدر ، جـ 2 ، ص 42 .

(7) - Caille; **La petite**, p.90.

- Jean Vangen; **Découverte du Maroc**, Casablanca, S.D., P.91.

- Tharaud, **Les milles**; P.249.

وكـان قيام السلطان بهـذه الحملات كثيـراً مـا يبـدأ في مـطلع فصـل الصيف لأسباب ، منها طول النهار ، وتوفر المحاصيل الزراعية ، وجفاف الأودية ، مما يسهل عليه عملية التنقل[1] .

وهكـذا ، كـانت حصيلة الحمـلات التي قـام بهـا الحسن الأول تسـع عشـرة حملة . وقد توفي أثناء قيامه بالحملة التاسعة عشر . وإذا كان الكثير من الكتاب قـد تنـاولوا هـذه الحملات بنـوع من التفصيل وبـطريقة الحـوليـات ، كـابن زيـدان في « إتحافه » والناصري في « استقصائه » ، أو بتصنيفهـا كما هـو الشأن بـالنسبة لبعض الكتاب الأوروبيين ، فقد رأيت أن أخالف أولئك وهؤلاء من حيث طريقة تقديمها ، وذلك بترجمتها وتلخيصها من خلال خرائط ثلاث .

وقد مكنتنا هذه الخرائط من الوصول إلى استنتـاجين اثنين ، الأول ، أن ثلثي هذه الحملات قام بها السلطان وهي لم تتعد دائرة يقع مركزها « بتادلا » وتمر بنقطتي مراكش في الجنوب وفاس في الشمال[2] . أما النتيجة الثانية ، فهي أن الثلث الباقي من هـذه الحملات كـان موجهـاً إلى أركان المغـرب الأربعة بنـوع من التوازن ـ أي بخروجه من حـدود الدائـرة المشار إليهـا ـ بحيث وجه حملتين إلى الشمـال الشرقي (إلى وجدة) وحملتين أخريين إلى الجنوب الغربي (إلى السوس) . وأما الحملتان الباقيتان فوزعهما على الشمال الغربي (طنجة) والجنوب الشرقي (تافيلالت)[3] .

وهكذا ، فقد كان للسلطان استراتيجية قائمـة على التركيـز على إخضاع قلب المغرب دون نسيان الأطراف البعيدة ، لذا أمكننا أن نستنتج أيضاً بأن الحملات التي قادته إلى خارج الدائرة المرسومة كانت لأغراض سياسية وعسكرية بالدرجة الأولى ، أي عندما أصبحت هذه الجهات من المغرب مهددةً من طرف قوى خارجية ، وأحياناً أخرى بسبب خوفه من نفوذ بعض الطرق . وبالفعل فقد كانت الحملات الموجهة إلى

---

(1) نفس المصدر ، ص 249 .

(2) أنظر : الخرائط ضمن الملاحق .

(3) أنظر : الخرائط الثلاث التي تلخص الحملات وتواريخها وأماكن المرور بها .

وجدة وتافيلالت تستهدف الضغوط الفرنسية . أما حملات طنجة والسوس[1] فكانت موجهةً للتخفيف من الضغوط الإسبانية والإنكليزية وغيرهما[2] . وكذلك الشأن بالنسبة لنفوذ بعض الطرق الصوفية في مناطق مختلفة ، كتافيلالت والسوس[3] .

وبخصوص إخضاع الإقليم الأخير تمكن السلطان من تثبيت سلطته بتنصيب ثلاثة وأربعين قائداً ، مبعداً بذلك خطر نفوذ رجال بتازروالت[4] .

وأما الحملات العديدة التي قام بها في الوسط ـ أي في حدود الدائرة ـ فإن جمع الضرائب وتأديب بعض القبائل الثائرة على سلطته هي التي كانت وراءها . ويعود جمع الضرائب إلى احتياجات الخزينة المتزايدة[5] .

وكان لسلاح المدفعية ـ الذي دعمته الإصلاحات ـ دور أساسي في تهدئة القبائل واستخلاص الضرائب منها . ترى ما حقيقة هذه الإصلاحات التي طرأت على الجيش والتي اقتصرت ثمارها على الأمن الداخلي على الخصوص ؟

يمكن القول أن هزيمة « إيسلي » (1844م) كانت الدافع الأول للنهضة في المغرب الأقصى حيث أظهرت ضعف الجيش المغربي وضرورة القيام بإصلاحه[6] .

وهكذا فقد كان إصلاح الجيش يرمي إلى وضع حد للهيمنة الأوروبية ، وكذا توسيع رقعة بلاد المخزن لضمان مدخول ضريبي أكثر أهمية[7] . وقد خضعت خطة

---

(1) بدأت بعض الدول الأوروبية تقيم حاميات لها في الساحل الجنوبي الغربي كـ « سانتا كروز » «Santa Cruz» (أكادير) و « ماك بكينا » «Mac Pequena» (إيفني) .

(2) Terrasse; P. 332

- Cambon; P. 89.

- Drague; P.98.

(3) رجع السلطان من هذه الحملة مسرعاً نتيجة الأحداث التي كانت له مع إسبانيا . أنظر :

- Cambon; P.90.

(4) - Caille: La petite; PP. 90-91.

(5) - Brignon; P. 313.

(6) نفس المصدر ، ص 315 . وكذلك الفاسي ، الحركات ، ص 85-86 .

(7) - Miege; Le Maroc, t.III. P.223.

تنظيم الجيش إلى مجموعة من الإجراءات منها : إعادة النظر في الانخراط بالنسبة للجيش النظامي ، وتدريب الضباط والجنود في أوروبا ، والاستعانة بمدربين أجانب ، ثم شراء الأسلحة الحديثة(1) .

وبالفعل شرع السلطان في جمع العسكر ـ منذ 1292 هـ (1875 م) ـ فألزم أهل فاس بخمسمائة رجل ، والعدوتين بستمائة رجل ، وغيرها من الثغور بمائتين الكل واحد ، ثم اعتنى بتنظيمه(2) . وفي نفس الوقت أوفد عدة بعثات طلابية إلى أوروبا ، وبالتحديد إلى جبل طارق ، ومدرسة الهندسة « بمونبوليي » ، ومدرسة المهندسين العسكرية « بشاتان » ومعامل « كروب » ، والمدرسة العسكرية « ببرلين » وأكاديمية « تورين » بإيطاليا ، ومعمل الأسلحة « بلييج » وغيرها . وكانت النتيجة أن تم تكوين مئات من الشباب في ميادين شتى بأوروبا(3) .

غير أن المتمعن في النتائج المحققة يكتشف أنها كانت ضئيلة المردود ، لأسباب منها أن البعثات الطلابية لم تكن لها القدرة الكافية على التحصيل ، لافتقارها إلى المعارف البسيطة اللغوية وغيرها ، وهو ما لم يساعدها في الاستغلال الكافي لفترة التكوين . أضف إلى ذلك أن المخزن لم يمكن المتخرجين من العمل كل في مجال تخصصه ، مما بدد الطاقات(4) .

وتكملةً لجهود السلطان الرامية إلى تنظيم الجيش ، طلب من بعض سفراء

---

(1) نفس المصدر ، 224 .

- Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P. 242.

(2) الوثائق (3) ، 466 . وكذلك :

الناصري ، جـ 9 ، ص 142 .

(3) - A.M.G. 3H4, Meknès, le 20 Août 1884.

- J. Caille, «Les Marocains à l'école du génie de Montpellier (1885-1888); Hésperis, H XLI, p.131.

- Miege; Le Maroc, t. III, PP.222 à 225.

t. IV, PP. 96-97.

ـ المريني ، ص 71 .

(4) - Caille, «Les Marocains», Hésperis, H XLI, PP. 131-145.

الدول أن يبعثوا له بمدربين . وكان تخوف السلطان من وقوعه تحت نفوذ دولة معينة يقف وراء تعدد البعثات العسكرية . وبالفعل فقد وصل عددها في نهاية حكم الحسن الأول إلى خمس بعثات عسكرية في « خدمة المخزن » . وكانت أولى هذه البعثات : البعثة الفرنسية التي تعود إلى عام 1976 م . وقد كلفت بتدريب فليق الرماة بمراكش[1] . ثم البعثة الإنكليزية التي بدأت أعمالها فيما يبدو عام 1884م ، وكانت تتكون من الأخوين « ماكلين » المكلفين بقيادة فيلق طنجة ثم قيادة جيش « الحرابة » الخاص بحراسة السلطان[2] . وأما البعثة الإيطالية فقد شرعت في مباشرة أعمالها منذ عام 1887م ، وتمثلت مهامها في إقامة وإدارة مصنع الأسلحة بفاس (المكينة)[3] . وتليها البعثة الإسبانية عام 1890م ، وقد كلفت بالأشغال الهندسية وتكوين متخصصين في بناء الجسور[4] . وكذلك البعثة الألمانية ذات الاختصاص في البطاريات والمدافع[5] .

وإذا جئنا إلى تقييم ثمار هذه البعثات ، فإن جل المؤرخين ، يتفقون على أن سلبياتها فاقت بكثير إيجابياتها ، ذلك أن تنصيب مثل هذه البعثات العسكرية فتح عهداً جديداً ومرحلةً حاسمةً من مراحل التغلغل والتنافس على المغرب الأقصى . لأن

---

(1) - A.M.G. 3H2, Sept. 1898.
- **Brignon;** P.316.
- **Cambon;** P.91.
- Miege; **Le Maroc,** t. IV, pp. 97-98.

(2) - A.M.G. 3H2, Septembre 1898.
- **Tharaud;** PP. 253-254.
- Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.98.

(3) - A.M.G. 3H2, Septembre 1898.
- **Brignon;** P. 316.
- Miege; **Le Maroc,** t. IV, pp. 98 à 100.

(4) **نفس المصدر** ، ص 97-98 ,
- **Cambon;** p.91.

(5) - A.M.G. 3H2 Septembre 1898.

هذه البعثات حققت تقدماً كبيراً يتمثل في تغلغلها داخل البلاد وهو ما لم يكن مسموحاً للأوروبيين من قبل حين كانوا لا يتعدون الموانىء ، أما الآن فقد أصبحت البعثات تتنقل مع السلطان في حملاته وفي صفوف الجيش المغربي بالذات ، وكان لذلك أثره السيء على علاقات المخزن بالرعية[1] .

وفي الواقع لم تكن البعثات في خدمة المخزن بقدر ما كانت في خدمة بلدانها ، لأن دورها كان يتمثل أساساً في إمداد الدول الأوروبية بالمعلومات اللازمة عن حالة البلاد وفي مراقبة بعضها البعض .

ولما بدأت النتائج السلبية والضئيلة لهذه البعثات تظهر للعيان ، طلب السلطان من الدول الأوروبية سحب ممثليها . وبعث في هذا المعنى إلى الحكومة الفرنسية عن طريق ممثلها في طنجة ـ عام 1886 م ـ لكن الرد كان سلبياً إذ ماطل الفرنسيون ثم اشترطوا مغادرة باقي البعثات للمغرب . وكان للدول الأوروبية الأخرى نفس الموقف . وبقيت المفاوضات مستمرة دون أن يتخلص السلطان منها إلى أن توفي[2] .

لم يكن تدريب وتنظيم الجيش المغربي ضئيل النتائج فقط ، ولكنه كان ثقيلاً ومكلفاً أموالاً طائلة للخزينة . فالبعثات الطلابية إلى أوروبا وشراء الأسلحة والبواخر ، والآلات كلفت المغرب مئات الآلاف من الفرنكات سنوياً . والبعثات العسكرية الأجنبية نفسها أصبحت منذ عام 1887 م تكلف الخزينة 250.000 فرنك . و « المكينة » وحدها كلف بناؤها وتجهيزها خمسة ملايين من الفرنكات ذهباً[3] . علاوةً على شراء

---

(1) - Brignon; P. 319.
- Miege; **Le Maroc,** t. III, P 233.

(2) - A.M.G. 3H6, **Med** Gharnit, 23 Ramadhan 1308 (2/5/1891).
- A.M.G. 3H7, Tanger, le 20 Février 1893.
- A.M.G. 3H2, Septembre 1898.

(3) - Michaux-Bellaire; «L'héritage», **R.D.M.,** P 416.
- Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.110.

الأسلحة من الدول[1] .

وإذا كان لا بد من خاتمة ، فإنه يمكن القول بأن جهود الحسن الأول الإصلاحية في ميدان الجيش كان لها نتائج عكسية بناءً على الأهداف التي رسمت لها والمتمثلة أساساً في الوقوف في وجه الدول الأوروبية ـ ويمكن استثناء بعض الإيجابيات التي حققها سلاح المدفعية مثلاً في ميدان إخضاع القبائل لا غير ـ إذ لم تحقق أكثر من زيادة اكتشاف ضعف المغرب من خلال تلك البعثات العسكرية ، التي كانت في خدمة بلدانها .

ولعل نظرة على أرشيف « قصر فانسن » بباريس كافية للدلالة على ذلك ، إذ يقف الباحث على مئات التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية ، التي تصل إلى مركز المخابرات الفرنسية (المكتب الثاني) ووزارة الحربية ، وهي تحتوي على المعلومات الوافية والدقيقة في نفس الوقت ، عن كل ما كان يجري في المغرب من أحداث وفي مواضيع سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مختلفة .

إن منطق المغرب في إصلاح الجيش وتحديثه اعتماداً على العنصر الأجنبي والأوروبي بالذات ، لا يشذ عنه في باقي دول العالم الإسلامي ، إذ كان « موضة » تلك الفترة . وليس من باب المبالغة بتاتاً إذا قلنا بأن مثل هذا المنطق يثير الدهشة والسخرية في آنٍ واحد ، لأنه منطق الصبية كما أنه لا يكاد يختلف عن منطق ذلك « السجين الذي يطلب مفتاح سجنه من سجّانه »[2] .

---

(1) - A.M.G. 3H2, Maroc, le 1er Avril 1879.
- A.M.G. 3H5, Tanger, le 08 Août 1887.
- A.M.G. 3H8, Fez, le 01 Septembre 1894.

(2) ومن المؤسف جداً أن يتكرر مثل هذا المنطق بعد أقل من قرن من الزمن وفي العالم الإسلامي بالذات ، لا في ميدان إصلاح وتحديث الجيش فقط ولكن في ميادين أخرى كثيرة ، وحسبنا أن نذكر أن أخطرها هو ميدان التربية ، إذ من الغريب أن نجد مثلاً أساتذة مسيحيين يدرسون التاريخ الإسلامي .

الفصل الثالث

المجتمع المغربي

1 ـ البيئة الاجتماعية .

2 ـ الحياة الاقتصادية .

3 ـ التطور الثقافي .

1 ـ البيئة الاجتماعية

إعتاد المؤرخون تقسيم عناصر سكان المغرب إلى نوعين رئيسيين : السكان الأقدمين من بربر وعرب[1] ، والمحدثين كالزنوج والأندلسيين واليهود والأوروبيين وغيرهم[2] .

فكيف كانت تتوزع هذه العناصر ؟ وما هو النظام الاجتماعي السائد في المغرب في الثلث الأخير من القرن 19 م ؟

لعل النظام الاجتماعي السائد في أي بلد كان هو الذي يحدد طبيعة الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لأن عناصر السكان ترتبط فيما بينها وتتفاعل من خلال تنظيمات تشكل في النهاية شبكة من العلاقات الاجتماعية لها أثرها على ميادين الحياة السالفة الذكر .

وإذا تمعنّا في مجتمع المغرب الأقصى خلال عهد الحسن الأول أمكننا تقسيمه إلى قسمين ، هما : سكان الريف ، وسكان المدن .

كان المجتمع الريفي يتألف من قبائل تجمعها عائلات كبيرة ، وتنقسم القبائل

---

(1) إذا ما عدنا إلى مقدمة ابن خلدون في شأن سكان المغرب الأقدمين فإننا نجده يقسمهم إلى ثلاثة عناصر ، هم :

ــ المصامدة ، أقدم الفئات وأكثرهم ، كانوا يقطنون السهول والجبال .

ــ وصنهاجة ، يتألفون من قبائل قاطنة وقبائل الرعاة والبدو والرحل ، وهؤلاء هم الذين نقلوا الإسلام إلى حواشي الصحراء .

ــ وزناتة ، وهم سكان السهوب ، جاءوا متأخرين في القرنين العاشر والثاني عشر الميلاديين ، وكانوا رحلًا (خيل) تحالفوا في غالب الأحيان مع القبائل الرحل (الجمال) أنظر : عبد الرحمٰن ابن خلدون ، المقدمة . وكذلك :

- **Morin- Barde;** P.3.

(2) - Fontpertuis; «Le Maroc», **N.R.**, PP. 165-166.

بـدورها إلى عشـائر تنتهي عـادةً إلى جد العـائلة الكبيرة وتحمـل إسمه[1] . وكـانت العـائلات تعيش على رقـع أرضية معينـة تنتهي عنـد بـداية أمـلاك العـائلة الثانية وهكذا . . .[2] أما البدو فترتكز وحدتهم الاجتماعية على القبيلة[3] .

وكان سكان المدن يتشكلون من وحدات اجتماعية وسياسية يحكمها مجلس « الجماعة »[4] . ويقطن المناطق الحضرية في جزء هام منها عناصر النوع الثاني من سكـان المغرب الأقصى - أي المحـدثين - ويأتي في مقـدمتهم الأنـدلسيـون الـذين يسيـطرون على الثروة والتجارة ويشكلون فئة هـامة في المجتمـع المغربي تحتـوي عنـاصرهـا على الوسـطاء والعلمـاء والـقـيـاد والبـاشـوات وغيرهم[5] .. ويلي عنصر الأندلسيين ، فئة اليهود التي تشكل مصدراً للصناعة والتجارة[6] .

أما الزنوج فهم النتيجة الطبيعية لتجارة العبيد التي ظلت نشيطة إلى الفترة التي تعنينا . وكان عدد الوافدين إلى المغرب عن طـريق تجارة الـرقيق أكثر من ألفين في السنة ، بين الرجال والنساء والأطفال[7] . وكان شـراؤهم يتم في تومبـوكتو[8] مقـابل

---

(1) لعل هذا ما يفسر كثرة أسماء القبائل التي تبدأ بـ « بني . . . » أو « آيت . . . » أنظر :

- Vasili; «Le vrai», N.R., P:480

- Morin-Barde; P.3.

(2) نفس المصدر ، ص 3 . وكذلك : - Vasili; « Le vrai», N.R., P.480.

(3) - Morin-Barde, P:3.

(4) نفس المصدر ، ص 3 .

(5) - Fontpertuis, «Le Maroc», N.R., P.167.

(6) بدأت هذه الفئة تتشكل مع نهاية العصور الوسطى ، إثر طرد هؤلاء من أنحاء مختلفة من أوروبا بسبب الحركة اللاسامية . وقد ظلت هذه الفئة تعيش غريبة في المجتمع المغربي ، إلى القرن 19 على الأقل ، في أماكن خاصة في المدن بسبب إنزوائها من ناحية ولموقف المغاربة منها من ناحية ثانية .

أنظر : - Gaston Deverdun; Marrakech des origines à 1912; Rabat, 1959; P.538.

- Fontpertuis; «Le Maroc», N.R., P.166.

(7) كان العبيد يجلبون في سن تتراوح بين الثامنة والعاشرة . وأما نشاطهم فيكون في البيوت ويستغلون كعطال أو جنود . أنظر :

- Fontpertuis; «Le Maroc», N.R., P.166.

(8) تومبوكتـو : مدينـة بمالي ، تقـع في الجزء الشمـالي الغربي من حـوض النيجر وهي نقـطة على حدود

بضعة كيلوغرامات من الملح أو القطن ثم يباعون في أسواق وادي نون الكبرى[1] ، وتارودانت[2] ومراكش . ومن هذه المدن يصل العبيد إلى مختلف جهات المغرب[3] . وكان عددهم في منتصف الثمانينات يقدّر بنحو نصف مليون[4] .

ولا يفوتنا أن نذكر الفئة الجديدة المنبثقة عن الاحتكاك الأوروبي المغربي في النصف الثاني من القرن 19 م وهي فئة الأوروبيين التي ظل عددها يتضاعف نتيجة الامتيازات المترتبة عن نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية خاصة في عهد الحسن الأول . وإذا كان عدد هؤلاء لا يتجاوز 250 أوروبي عام 1832 م فقد ارتفع عددهم إلى 1360 م عام 1864 م ثم 3500 أوروبي عام 1885 م ثم 9.000 عام 1895 م[5] . ومنهم الإسبان والإنكليز والفرنسيون وكذلك الإيطاليون والبرتغاليون والألمان[6] ..

هذا فيما تذكر بعض المصادر أن سكان المغرب بلغ عددهم عام 1886م نحو 8 ملايين نسمة[7] .

وعلاوةً على ما تقدم من تصنيف لفئات المجتمع المغربي فقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى أن المغرب كان ينقسم - من ناحية الولاء السياسي - إلى قسمين رئيسيين :

بلاد المخزن ، وبلاد السايبة . وكانت بلاد المخزن تشتمل على أنواع عديدة من القبائل . فهناك قبائل تربطها بالمخزن علاقة أخذ ، تتمثل في استغلال الأراضي

الصحراء . يعود تأسيسها إلى التوارق في القرن 11م . وأصبحت مركزاً للتجارة بين السودان والمغرب . أخذها أحمد المنصور في القرن 16م واستولى عليها الفرنسيون عام 1893م .

(1) وادي نون ، في أقصى جنوب المغرب (أنظر الخريطة) .

(2) تارودانت ، من مدن المغرب الجنوبية . تقع إلى الشرق من سهل السوس عند نهاية جبال الأطلسين : الكبير والصغير (أنظر الخريطة) .

(3) **Campou**; P.44.

(4) Fontpertuis; «Le Maroc», **N.R.**, P.66.

(5) أنظر عن تطور الهجرة الأوروبية إلى المغرب خاصة : **Brignon**, P.293. -

- Miege· **Le Maroc**, t. IV, P.285.

(6) نفس المصدر ، ص ص 462-481 .

(7) - Fontpertuis; «Le Maroc», **N.R.**, PP. 165-166.

المخزنية التي تقطنها مقابل تجندها لحفظ الأمن الداخلي والخارجي . وهناك قبائل النوائب الملزمة بدفع ضرائب خفيفة مقابل المشاركة في القضاء على الثورات ، فضلاً عن القبائل الخاضعة للمخزن بطريقة غير مباشرة أي من خلال خضوعها لقبائل المخزن والنوائب .

أما بلاد السايبة فتشتمل على القبائل التي لا تخضع للمخزن بحكم عدم وجود ولاة ولا قانون يقيدها[1] .

ولعل أكثر المؤسسات الاجتماعية شيوعاً في المغرب خلال هذه الفترة هي الزوايا والطرق الصوفية[2] الضاربة أطنابها في المجتمع المغربي .

وعرفت هذه المؤسسات انتشاراً على نطاق واسع في الأرياف كما في المدن خلال القرون الأخيرة ، إذ برزت أربع طرق جديدة بين نهاية القرن 18 م ومطلع القرن العشرين[3] .

وإذا كان للطرق والزوايا[4] مجالات نشاط متنوعة ومهام متعددة كتحفيظ القرآن وتعليم التصوف والدعوة للطريقة والنشاط السياسي والاجتماعي[5] ، وإذا كنا سنتناول بعضاً من هذه المجالات في حينها ، فإن الذي يهمنا هنا هو الدور الاجتماعي لها .

---

(1) الوثائق (3) ، و 415 .

(2) الطريقة ، هي مجموعة أوامر وتعليمات خاصة أملاها ولي أو عالم أو صاحب كرامات . وهي أيضاً قاعدة حياة يسير عليها المريد الطامح إلى التقوى وتطهير روحه . وتتميز الطرق عن بعضها بنوع الورد والذكر والحزب . أنظر :

- **Dragu e; PP.** 279-284.

(3) وهي الدرقاوية والتجانية والكتانية والبوعزاوية . أنظر :
ـ نفس المصدر ، ص 102 . وكذلك :

- Roger le Tourneau; **La vie quotidiène à Fez en 1900,** S.L., 1965, P.257.

(4) ليس هناك اختلاف كبير بين طريقة ذات فروع وزاوية ذات أهمية محلية لا علاقة لها بطريقة من الطرق ، لأن الطريقة لم تكن في البداية سوى زاوية أخذت تكبر وتتسع . أنظر :

- **Drague;** P.281.

(5) نفس المصدر ، ص 281 .

كانت الطرق تشكل تجمعات ترمز للتعاون والمساعدة المتبادلة . وقد كان المريد أو المنتمي للطريقة يشعر بالالفة والاستئناس في كل المدن والأرياف التي بها فروع طريقته ، لأن « الإخوان » ـ وهم الأتباع ـ لن يفرطوا في حسن ضيافته وتقديم العون له[1] .

وهكذا فقد كان المغرب الأقصى مع نهاية القرن 19 م يزخر بالزوايا والطرق التي تتركز في القرى والمناطق الخالية ابتعاداً منهم عن رقابة السلطة المتشددة على بعضها ، وتحاشي الاصطدام بالفقهاء وذوي الاعتبار الرسمي لدى الدولة [2].

ويمكن تقسيم أهم الطرق إلى نوعين رئيسيين، فهناك الطرق المغربية الأصل من جهة وجلها تنحدر من الطريقة الشاذلية الجازولية[3] ، كالوزانية[4] والناصرية[5] والدرقاوية[6] . . . .

(1) نفس المصدر ، ص 281 . (2) حركات ، جـ 3 ، ص 569 .

(3) تعود الشاذلية إلى مؤسسها أبي الحسن علي بن عبد الله بن جبار الشاذلي (1175-1258م) بالمغرب . لكن الشاذلي كان صوفياً ولم ينظم طريقة إنما أتباعه هم الذين نظموا هذه الطرق التي تتعارض وصوفيته . وقد أصبحت الطريقة الشادلية في المغرب طريقة الشرفاء الأدارسة على الخصوص . أنظر :

- **Drague**; PP. 277-278.

(4) ولد مولاي عبد الله الشريف عام 1006 هـ/1557م . وتلقى دراسته بتطوان وفاس ثم أنشأ لنفسه خلوة بمنطقة وزان فأنشأ الناس حوله تجمعاً سكنياً صار مدينة وزان . وقد لقب الوزانيون أيضاً بالطيبين وتارة بالتهاميين . أنظر . - **Drague**; P.235. .

وكذلك : حركات ، جـ 3 ، ص 556-563 .

(5) أسس محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن ناصر (ت 1085 هـ/1674 م) الزاوية الناصرية . أنظر عنها : حركات ، جـ 3 ، ص 556-557 .

(6) أسس مولاي أحمد بن الحسن الدرقاوي (1760-1823م) الزاوية الدرقاوية الأم ببني زروال . وينتمي الدرقاويون إلى أبي درقة محمد (فتحا) ابن يوسف وهم من النسب الإدريسي.أما مولاي الطيب فقد أسس زاوية بوبان ببني زروال عام 1866م ودفن بها حيث توفي عام 1870م . خلفه ابنه مولاي عبد الرحمٰن (1849م ـ 1927م) . وكان من زوايا الطريقة الدرقاوية زاوية أبو درقة بتامسنا ، وزاوية بوزرقطون بالشياظمة والحراق بفاس . كما تفرع عن الطريقة طرق أخرى كثيرة منها : البدوية ، والبوزيدية والحراكية والدباغية والغومرية والفاسية والزرهونية والمحجية . أنظر :

- Peretie; «Les Madrasas», **A.M.**, P.306.

- **Drague**; PP.102 et 257. ـ حركات ، جـ 3 ، ص 565-566 .

والكتانية[1] والبوعزاوية[2] وغيرها . وهناك من جهةٍ ثانية الطرق الواردة على المغرب من أنحاء أخرى من العالم الإسلامي كالطريقة الصقلية[3] والتجانية[4] والسنوسية[5] ،

---

(1) أنشأ محمد بن عبد الوهاب ـ المعروف بالكبير ـ الزاوية الكتانية عام 1267هـ/1850م ، وهو من نسل مولاي إدريس . أما الطريقة الكتانية فقد أنشأها حفيده محمد بن عبد الوهاب بن محمد، وانتشرت بضواحي فاس ومكناس . أنظر :

- **Le Tourneau; P.290.**

- **Drague; P.103.**

(2) تنتهي الطريقة إلى البوعزاوي المتوفي في القرن 12 . وأما الطريقة البوعزاوية فقد أسسها الحاج محمد بن الطيب البوعزاوي في نهاية القرن 19 م . وكان لها أتباع كثيرون في منطقة الشاوية . أنظر :

- **Drague; PP. 103-106.**

(3) نسبة إلى جزيرة صقلية التي انتقل الصقليون منها إلى الأندلس فسبتة ففاس . والصقليون أشراف مرابطون حسينيون . كان لهم زاوية بفاس تتبع الطريقة الشاذلية الخلوتية . وكان القطب أبو العباس أحمد بن محمد الصقلي من أتباع مولاي الطيب بن محمد بن عبد الله الوزاني ، كما كان أيضاً من أتباع طريقة سيدي محمد بن سالم الحفناوي المصري الشافعي الذي درس عنه . وقد ترك له الورد سيدي محمد بن سالم ، وتوفي عام 1763مم ودفن بالزاوية التي بناها بفاس بدرب السبع اللوبيات وهي الزاوية التي ظلت قائمة إلى مطلع القرن 20 م . أنظر :

- A.M.G. 3H3; 1883.

- Peretie; «Les Madrasas», A.M., P.306.

(4) أسسها الشيخ أحمد بن محمد بن المختار بن سالم التجاني ، عام 1196هـ/1781م بعين ماضي بالجزائر . ولما اضطهده الأتراك هاجر إلى فاس عام 1211هـ/1798م مع أسرته وبعض تلاميذه فرحب بـه مولاي سليمان ، وأسكنه قصراً بفاس ورتب له جراية لنفقته . وقد أصبحت له زاوية هامة بفاس . أنظر :

- Peretie; «Les Madrasas», A.M., P. 306.

وكذلك :

- **Le Tourneau; P.288.**

- **Drague; P.103.**

(5) نسبة إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي بالجبل الأخضر بضواحي سرت عام 1843م . وكان زعيم أتباع السنوسية في المغرب الأقصى هو سي أحمد من قبيلة بني سنوس . وقد أنشأ التواتي أحد أتباع سي أحمد السنوسي رباطاً بزريوب ضواحي توات . أنظر :

- A.M.G. 3H3; 1883.

أنظر عن تطور السنوسية في النصف الثاني من القرن 19 م :

- E.E.Pritcard; **The Sannusi of Cynaica, I04, Florid, 1949.**

والقادرية[1] ، وكذلك طريقة غناوة[2] وغيرها . . .

وهناك أصناف أخرى منها كالطرق « الشعبية » المحدودة الانتشار ، كالعيساوة والحمادشة والدغوغيين والحداوة . وكان هؤلاء يجدون أتباعاً لهم في أوساط الحرفيين من حدادين ودباغين وجزارين وخبازين وغيرهم . . . [3] .

كان للطرق الصوفية والزوايا نظام خاص إدارياً وتربوياً واجتماعياً واقتصادياً[4] وسياسياً[5] في بعض الأحيان . ويحتل شيخ الزاوية أو الطريقة الصدارة في التنظيم

---

(1) نسبة إلى سيدي عبد القادر الجيلالي البغدادي . يعرف أتباع الطريقة في مراكش بالجلالة وفي فاس بالقادرية . أما أهميتها فهي على الخصوص في الصحراء نظراً لانتشارها الواسع . وكان لأتباع الطريقة ارتباطات بالقادرية لسيدي المختار الكونتي دفين تومبوكتو الذي تلقى ورد مولاي عبد القادر الجيلالي . واتباع الطريقة ينتشرون بين السوس وتومبوكتو والسنغال . وتفرعت عن القادرية طريقتان :

- A.M.G. 3H3, 1883.

ـ البكائية نسبة إلى أحمد البكاي الذي ينتمي إلى آل كونتا ، والذين استقروا بالصحراء الغربية .

ـ والطريقة الفاضلية ، نسبة إلى الشيخ محمد فاضل بن تامين (ت 1286 هـ/1869 م) ، تلميذ المختار الكونتي . وقد أنشأ محمد مصطفى نجل محمد فاضل المعروف بالشيخ ماء العينين فروعاً للفاضلية كزاوية أهل بركة الله التي اتخذت السمارة مقراً لها بالعيون . أنظر :

ـ حركات ، ج 3 ، ص 568 .

(2) لم يجرؤ هؤلاء على تنصيب أو تعيين مؤسس لطريقتهم التي لم تكن تقبل في صفوفها سوى الزنوج . أنظر :

- Le Tourneau; P.293.

(3) - A.M.G. 3H3; 1883.

(4) تحظى الزوايا والطرق بقطع من الأرض كبيرة أو صغيرة تعرف بأراضي الحبوس تحصلت عليها عن طريق الأهداء لغرض القيام بأعباء الزاوية . وتعتبر هذه الأراضي مصدراً اقتصادياً علاوة على ما يمارس من تجارة في مركز الزاوية خلال الموسم السنوي .

ـ أنظر :

- Le Tourneau; PP. 286 et 293.

- Dragué; PP. 283-284.

- Lahbabi; P.141.

(5) تأوي الزاوية المجرمين (هكذا) والمخالفين السياسيين إذ لم يكن في استطاعة أي كان المس بهؤلاء طالما =

ـ إذا ما استثنينا الولي الرمز المنتمي إليه ـ وهو صاحب البركة[1] المتوارثة والشفاعة[2] والكرامة[3] التي ورثها عن « الوالدين الصالحين »[4] . ويساعد الشيخ خليفته ـ أو نائبه المسمى أحياناً بالفقيه ـ في تدريس مبادىء الدين والصوفية لتلاميذ الزاوية ولو أن ذلك من اختصاص الشيخ عادةً[5] . أما إدارة الشؤون الدنيوية للطريقة أو الزاوية فهي من اختصاص وكيل مكلف بذلك[6] ، فيما يقوم المقدم الذي يعينه الشيخ ، بإدارة الزاوية أو الطريقة الفرعية[7] .

وكان الأتباع أو المريدون[8] يعرفون « بالأخوان » أو الفقراء أو الخدام ويخضعون لأوامر الشيخ وممثليه[9] .

لم تكن أهمية وسمعة الطرق أو الزوايا تكمن في عدد أتباعها بقدر ما كانت في

= هم في مكان مقدس . والإعتقاد السائد إن الشخص الذي يخرج عن هذه القاعدة أو العرف يلحقه غضب الولي ونقمته ولو كان السلطان نفسه . أنظر :

- **Drague;** P.283.

- **Lahbabi;** P. 241.

(1) إعتقاد سائد بأن للشيخ الخير الذي لا ينتهي سواء كان هذا الخير مادياً (الزرق) أم غير ذلك .

(2) تعني توسط الشيخ أو الولي لأتباعه لدى الخالق غداً يوم القيامة .

(3) أي المعجزات التي يمنحها الله إياه دون غيره من الأتباع والعامة .

(4) **Drague;** P. 282 -

(5) نفس المصدر ، ص 283 .

(6) نفس المصدر ، ص 286 .

(7) يمكن للمقدم الإقامة بمدينة أو قبيلة لا وجود لزاوية بها . والمقدم مجاز من الشيخ بإجازة « كبيرة أو صغيرة » ، كما يفوض له الشيخ الإجازة بدوره .

ــ أنظر :

- **Drague;** P. 286.

(8) يتصل الشخص برباط من أربطة الطريقة ويقدم هدية إلى الشيخ ، فيقوم الأخير بتعليمه الورد وبعض الطقوس ليصبح بعدها مريداً . أنظر :

- A.M.G. 3H3, 1883.

(9) **Drague,** P.286 -

التقدير والاحترام والثقة التي يحظى بها الشيخ [1] ، وليس من المستبعد أن مرد ذلك أيضاً يعود إلى ما تتميز بـه الطرق نفسهـا في كون بعضهـا سنية وأخـرى تعتمد على الشعوذة ، ولو أنه من الصعب أن نحكم حكماً نهائياً على طريقة أو أخرى بكونها سنية أو مشعوذة ، لأن الشيوخ وأصحابهم كثيراً ما كانوا بعيدين عن الشعـوذة بينما العـامة غارقة في البدع [2] .

ومهما يكن ، فإن مصدر الشعوذة في النهاية هـو الطرق نفسهـا ـ وليس كلها ـ لأنها تساهم بطريقة أو بأخرى ، سواء من خلال السكوت عن البدع وقبول الأتباع من هذا النوع ، أو لأن بعضها يكمن أساس استمرارها في وجـود الشعوذة التي تستـولي من خلالها على السذج من العامة وحتى غير العـامة[3] . وعـلاوةً على ذلك ، تتميـز الطرق عن بعضها أيضاً من خلال الورد[4] والذكر[5] والحزب[6] .

ومهما قيل عن الطرق في هذا الميدان وكذلك الزوايا ، فلا ينتقص من قيمتها ما كانت تكتسيه من أهمية بارزة في الحياة الاجتماعية للمغرب الأقصى ـ ولو كـانت سلبية في أحيان كثيـرة ـ خلال هـذه الفترة ، إذ حسب تقـرير فـرنسي يعود إلى سنـة

(1) نفس المصدر ، ص 287 .

(2) قبلت بعض الطرق بين صفوفها عناصر من العلماء لالتزامهم بالسنة فيما لم يقبل البعض الآخر سوى عناصر العامة وذهب بعضهم إلى حد قبول النساء باسم « أخوات » . أنظر :

- **Le Tourneau**; P. 287. et Drague; P. 287.

(3) لم تكن العامة ـ على ما يذكـر Drague ، ص 287 ـ تفضل الـطرق الشريفـة والتي لها عـلاقة بـالأسرة الحاكمة ، ربما لأنهم كانوا يخافون من أنهم لن يقدروا على الهدايا الثمينة التي هم مطالبـون بها في المواسم .

(4) هي الصلوات التي يجب أن يقولها المريد مستعيناً بسبحة . كما أن الورد هو مبدأ الطريق المؤدي إلى الله . وهو التذرع والابتهال . ترديده واجب على كل مريد . أنظر :

- A.M.G. 3H3 1883.

- **Drague** ; P.284.

(5) هو بمثابة صلوات ترفع شأن صاحبها عند الله ، وتتم أحياناً تحت تأثير الرقص والموسيقى . أنظر :

- **Drague**, P.285.

(6) نوع من النوافل وقراءة القرآن أو كلام الصوفية . ومن شأن الحزب أن يقود المريد إلى معرفة الله وهي المعرفة التي لا يحظى بها كل الناس . أنظر .

- **Drague**; P 285.

1883م[1] فإن نصف سكان مدن المغرب على الأقل كانوا ينتمون إلى أحدها : كالجيلالية والدرقاوية والتجانية والعيساوية والحمادشية . ويذهب نفس التقرير إلى أن جل السلطات المخزنية تنتمي إلى إحدى الطريقتين ، التجانية أو المختارية ، فيما كاد ينتمي فيلق العبيد كله إلى التجانية[2] . ولم ينج السلطان نفسه من ذلك إذ تلقى أربعة أوراد ، وكان أكثر ميلاً إلى الطريقة الدرقاوية في البداية ثم انتهى إلى محاربتها فيما بعد[3] كما سيأتي .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بعد معرفتنا لدور الطرق وأهميتها وعلاقتها بالمجتمع المغربي ، هو ما علاقة هذه الطرق بالسلطة المخزنية ؟

تختلف الطرق عن بعضها البعض في علاقتها بالمخزن ، ففي وقت سلك بعضها مسلكاً سلمياً ـ كما هو الشأن بالنسبة لزوايا السهول ذات الدور الديني التعليمي المحض كطريقة حداوة مثلاً[4] ـ وقف البعض الآخر ضد السلطان لمجرد تبنيه الإصلاح على النمط الأوروبي[5] . هذا فيما انضم النوع الثالث إلى الأجانب في إطار

---

(1) A.M.G. 3H3 1883 -

(2) A.M.G. 3H3 1883 -

(3) A.M.G. 3H3 1883 -

(4) مثل هذه الزوايا كانت تقدم للسلطان خدمات تتمثل في إعلامه بما يحدث في بلاد السايبة ومراقبة القواد المشكوك فيهم وتوسطهم له مع بعض القبائل غير الخاضعة له . أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, T.IV, PP. 141-142.

(5) دخلت فروع من الطريقة الدرقاوية في صف المناهضين للسلطان وهكذا فقد استعان الشريف الدرقاوي محمد بن العربي المدغري بقوى وجهها ضد السلطان « الذي باع نفسه للأفكار الأوروبية » (هكذا) .
- كما استعان الشريف بفكرة الجامعة الإسلامية وبعناصر لاجئة من الجزائر وتونس إلى الجنوب الشرقي من المغرب وكذلك بأنصار السنوسية في المغرب على الرغم من قلتهم ، فدعموا جميعاً الشريف مادياً ووقفوا بشدة في وجه الإصلاح . أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, T.IV, PP 139-140.

ولما ثارت ثائرة السلطان بعث برسالة إلى الشريف الدرقاوي ذكر له فيها أنه لم يعد يحتمل أكثر من هذه الفتن وحذره في رسالة أخرى شديدة اللهجة بتاريخ 12 مارس 1888م . ولما توفي الشريف ونفذ صبر السلطان توجه على رأس حملة ضد مركز الدرقاويين بتافيلالت ، لكن السلطان استدعي إلى مراكش ـ بسبب خلافات مع إسبانيا ـ قبل إكمال مشروعه . أنظر : **Brignon**; P.90 -

نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية «كشريف وزان» الذي احتمى بفرنسا[1]. وتزعمت أخرى محاربة الأجانب على الحدود مع الجزائر باسم الجهاد في سبيل الله .

كان السلطان الحسن الأول يعمل على استمالة الطرق الصوفية الكائنة في بلاد المخزن إليه ليستعملها في إخضاع المناطق غير المستقرة حتى في بلاد السايبة ، فأظهر احترامه للأشراف الأدارسة قصد تدعيمهم لسلطته وتدعيم الرأي العام الفاسي ـ المتعاطف معهم ـ له أيضاً . وفي هذا الإطار كان يقوم أثناء جولاته وحملاته بزيارة الأضرحة وترميمها ـ في حالة الضرورة ـ ويبدي احترامه لها وللأولياء والقبب[2] . كما كان يعرف كيف يمدح القوى الصاعدة منها لاستمالتها ، كقوة الشيخ ـ ماء العينين بالصحراء الغربية مثلاً ـ والذي ساعده على التمركز في الجنوب المغربي[3] . ومن أسباب الاستمالة أيضاً دور الزوايا والطرق المقربة من السلطة في الإشراف على عقد البيعة للسلطان والتوسط له في النزاع الذي يقوم أحياناً بين القبائل والجهاز المخزني .

ولم تكن الزوايا والطرق قادرة على القيام بهذا الدور لولا نفوذها الاقتصادي والديني[4] ، واستحواذها على عواطف العامة الأمر الذي جعلها تؤثر على السلطة والقبائل على السواء .

وإذا كان السلطان قد وفق فعلاً في استمالة بعض الطرق والزوايا إليه فقد فشل في ذلك مع البعض الآخر وخاصة منهم المحاربين للأجانب (الفرنسيين) على الحدود والذين رفعوا لواء الجهاد في سبيل الله غير مبالين بالسلطة في المغرب الأقصى ، كأولاد سيدي الشيخ الغرابة بقيادة سي سليمان بن قدور ، وكذلك عائلة

---

(1) Lahbabi; P. 142 -.

(2) Miege; Le Maroc, t IV, PP. 141-142 -.

- Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.242.

ـ خلف التميمي ، ص 120 .

(3) Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.242 -.

(4) خلف التميمي ، ص 120-121 .

سي معمر وأتباعهم بضواحي وجدة[1] . ثم أولاد سيدي الشيخ الشراقة بقيادة سي قدور بن حمزة ، وكذلك قبائل العمور وبني غيل وذوي منيع وغيرهم[2] .

كان السلطان معارضاً لهؤلاء معارضةً شديدة باسم المحافظة على السلم مع فرنسا في الجزائر ، لذلك نجده يكاتبهم سواء عن طريق حاجبه « سي موسى » أو عامله « محمد البلغيثي » (عامل وجدة ونواحيها) ، مغرياً لهم تارةً وحاثا إياهم تارةً أخرى على ضرورة الابتعاد عن هذه المناطق من الحدود[3] والتوقف عن مضادة فرنسا امتثالاً للنصوص المتفق عليها بين الدولتين على حد زعمه[4] . كما كان السلطان في نفس الوقت على اتصال دائم بالوالي العام الفرنسي بالجزائر يعلمه بتأدية « واجباته » المتمثلة في تهدئة المجاهدين حرصاً على ما اتفق عليه بين الدولتين كما يطمئنه بردعهم[5] .

وهكذا ، فإلى مطلع الثمانينات كانت المراسلات المتبادلة بين السلطة المخزنية والسلطات الفرنسية في الجزائر لا تزال تذكر موضوع ردع سي حمزة وأتباعه[6] .

وما دمنا بصدد الحديث عن الجهاد فمن المفيد أن نستحضر تعريفاً له على لسان معاصر . وأكثر من هذا أنه من كتاب المخزن وهو الناصري . وليس من المستبعد أن يكون التعريف على رأي السلطان خاصةً إذا ما عرفنا بأنه جاء في سياق الرد على بعض العامة الذين خالفوا رأي الفقهاء في شأن حرص الأوروبيين عام 1886م على تخفيض ضريبة العشر فكان جوابهم : « ما نعطيهم إلاّ السيف »[7] . وجاء في تعريفه للجهاد :

---

(1) 19 ذو الحجة 1292 هـ (15 جانفي 1876) ، A.O.M3H8 - .

(2) 6 ربيع الثاني 1294هـ (1877م) ، A.O.M., 3oH 32 - .

(3) 19 ذو الحجة 1292 هـ (15 جانفي 1876م) ، A.O.M., 30H8 - .

(4) 6 ربيع الثاني 1294 هـ (1877م) ، A.O.M., 30H32 -

ـ الرسالة مؤرخة في رجب 1305هـ .(1888), A.O.M.30H34 -

(5) 11 جمادي الأولى 1297 هـ (1880م) A.O.M. 30 H 30 - .

(6) نفس الوثيقة . (7) الناصري ، جـ 9 ، ص 184-185 .

« إنه قتال أهل الشرك ، والطغيان على إعلاء كلمة الرحمٰن لينساقوا بذلك إلى الدخول في دين الله طوعاً أو كرهاً ، ولتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الشيطان هي السفلى مع نفاذ البصيرة وخلوص النية والغيرة على دين الله ، وكل ذلك يشرط القوة المكافئة أو القريبة منها ، ومهما اختل ركن أو شرط مما ذكرنا كان إلى الفتنة أقرب منه إلى الجهاد »[1] . وينفي الناصري أن يكون المجتمع المغربي قادراً على الجهاد لكونه في غاية الضعف وقلة الاستعداد[2] . بخلاف ما يؤمن به بعض العامة والطرق المجاهدة ويوعز ذلك إلى غياب اجتماع الكلمة وضابط يجمع الناس وقانون يسوسهم . ويضيف قائلاً : « إنما همهم (المجتمع المغربي) مأكولهم ومشروبهم وملبوسهم . . . حتى لم يبق من هذه الحيثية فرق بينهم وبين نسائهم . . . فقصارانا معه (أي العدو) الدفع عن أنفسنا إذا اتفقت كلمتنا ولم تشغلنا غوغاء الأعراب من خلفنا وهيهات فقد جرب ذلك مراراً فصح والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين »[3] .

حسبنا أن الناصري يبالغ في حكمه هذا على المجتمع المغربي وعلى الطرق والقبائل التي لقنت فرنسا دروساً في تلك الأثناء وكسرت شوكتها غير ما مرة مع قلة عددها وعدتها .

ثم إذا كان هذا هو رأي المخزن في قيمة المجتمع المغربي ـ على النحو الذي عبر عنه الناصري ـ فهو في الحقيقة صادق على نفسية المخزن أكثر منه على قيمة وقدرة المجتمع ، ومن الغريب أن مثل هذا الرأي يجد ما يناقضه في تقارير الخبراء الفرنسيين الواردة على مكتب المخابرات الفرنسية (المكتب الثاني) طيلة هذه الفترة ، إذ كانت لا تشك في مجملها في قدرة المجتمع المغربي ذي التنظيم القبلي ، في صد الأعداء في حالة تعرض البلاد إلى اعتداء لولا إضعاف السلطان لها وإنهاك قواها المادية بجمعه للضرائب[4] . وإذا كان السلطان يهدف بذلك إلى تقوية جيشه

(1) نفس المصدر ، ص 191 .
(2) نفس المصدر ، ص 189 .
(3) نفس المصدر ، ص 190 .
(4) A.M.G., 3H2, Maroc, le 1er/4/1879 -

فإن التقارير ترى بأن المغاربة أكثر قدرة على مقاتلة الغدو انطلاقاً من المقاومة غير النظامية - أي عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن بيوتهم وعائلاتهم وقبائلهم - أكثر من قدرتهم في إطار الجيش السلطاني والدفاع لصالح السلطان[1]. ولنا في حادثة مليلية عام 1893م ما يؤكد صحة هذا الرأي ، إذ نسيت القبائل أحقادها وأقبلت لمساعدة بعضها البعض ضد الإسبان ، فكثر عددها حتى قال أحد قادة الإسبان وهو الماريشال « كامبو » : « إن قبائل الريف بدلاً من أن يرهبها استعدادنا وقتالنا لا تزيد إلا جرأة وإقداماً وهي في ازدياد كل يوم أمام مليلية حتى بلغ عددها ثمانين ألف مراكشي »[2] .

لكن من الإنصاف أن نقول بأن الذهنية المغربية كانت على العموم في هذه الفترة ضد كل تغيير ، وكان يقف من ورائها تيار تقليدي قوي يعمل تلقائياً على التشبث بالتقاليد ولو لذاتها ومنها « الوفاء » للإسلام - لا كدين يوظف في العبادة والعمل والمعاملات أو باختصار أسلوب حياة ووسيلة لإسعاد الناس في الدارين - ولكن مقتصراً فيه على القواعد الخمس أو على الجانب التعبدي . . . ومن البديهي أن يقف هذا التيار من الرأي العام في الصف المعادي للإصلاح[3] . وقد وصل بعضهم إلى حد التساؤل عن جدوى الإصلاح وماذا عساه أن يحدث من تغيير إيجابي ، طالما لم يعرف الأجداد هذا النوع من الإصلاح ، ومع ذلك فقد كانوا ينعمون بالإيمان الصادق .

وكانت مثل هذه الذهنية تتجسد أيضاً في مجموعة كبيرة من المظاهر والعادات والتقاليد والبدع الموروثة عن عهود الانحطاط منذ سقوط الموحدين في المغرب وبغداد في المشرق . ومن الأمثلة على ذلك أن بعض أتباع الطرق يشدون الرحال إلى مراكز الطريقة الأم كالدرقاويين[4]. كما كان الناس يلجأون إلى أضرحة الأولياء عند حدوث بعض الكوارث ، كهبوب العواصف وسقوط الأمطار الغزيرة والفيضانات ،

---

(1) - A.M.G., 3H6, Fez, le 1er/2/1892. ملف رقم 61 ، تقرير عن الجيش المغربي .

(2) صبحي ، ص 135-136 .

(3) - Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.250.

(4) - Dragué; P.256.

لطلب المغفرة[1] . ومما زاد في تكريس هذه الظاهرة والاعتقاد بها وبغيرها من مظاهر التدجيل ، سهر السلطان على تجديد الأضرحة وترميمها وبناء القبب وغيرها . . . وبالرغم من قوة هذه الذهنية المجسدة في التيار التقليدي ، فإن نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية أوجد ما يناقضها تمام التناقض إذ وصل الحال ببعض شيوخ الزوايا والطرق إلى حد الإرتماء في أحضان دول أوروبية ، كما سبقت الإشارة ، بغرض مضادة السلطان وإثارة المتاعب له ، ومن الأمثلة الشائعة في هذه الفترة ، طلب الحاج عبد السلام الوزاني حماية فرنسا ، وتم له ذلك عام 1883م وتزوج بفتاة إنكليزية[2] .

وفي ظل هذه التقاليد القائمة على الروتين وعدم الاحتراز والافتقار إلى الحكمة كان الأوروبيون يفعلون فعلتهم في المجتمع المغربي وهذا بشهادة الأوروبيين أنفسهم فيتعاطون مهناً متعددة وغير مصرح بها ، مزورين ومهربي بضائع ومديري حانات ومراقص ظل عددها يتضاعف باستمرار في ظل انعدام المراقبة . فلا إلزام ولا محاكمة ولا دفعاً للضرائب بل كانت المحاكم القنصلية تبدي تسامحاً كبيراً معهم[3]. والغريب في الأمر أن هذه الأعمال كلها كانت تقترف من طرف الأوروبيين باسم الإصلاح ونشر الحضارة الأوروبية !!.

وكان السلطان على وعي بما يحدث كما كان صائباً عندما صرح لوزير بريطانيا « هاي » بأنه لم يعد قادراً على المضي في سياسة إصلاحية ، لا ترى فيها الرعية سوى نتائجها السلبية[4] . وبذلك أصبح المضي في سياسة الإصلاح يعني - في نظر العامة -

---

(1) حدث ذلك عام 1303هـ (1888م) عند نزول أمطار غزيرة تهدمت على أثرها بيوت ومات خلق كثير . أنظر :

- الناصري ، جـ 9 ، ص 182.

(2) فكر في طلب الحماية من إسبانيا ثم إنكلترا ثم فرنسا ، وكان ذلك عام 1876 م ، ولم تتم الموافقة له إلاّ في عام 1883م . أنظر :

- Drague; P.235.

(3) - Miege; Le Maroc, t. III, pp.260-261.

(4) - Michaux-Bellaire; «L'héritage», R.D.M., P.418.

- Miege; Le Maroc, t.III, PP.261-262.

تورط السلطان مع الأوروبيين ضد الرعية ، أو ما يعبر عنه « بالعمالة » .

والجدير بالملاحظة أنه في ظل غياب الظروف البشرية الملائمة للإصلاح نسجل غياب الظروف الطبيعية الملائمة أيضاً ، إذ عرفت البلاد في عهد الحسن الأول بالذات سنين جفاف أدت إلى قلة الإنتاج الزراعي وطغيان الأوروبيين في ميدان التجارة . فكان أن انعكس ذلك سلباً على الحياة المعاشية للسكان ، فانتشرت المجاعة والأمراض الفتاكة في مناطق كثيرة من المغرب ، كما سيأتي ذلك عند تناولنا للأزمة وتطورها من الوجهة الاقتصادية .

2 ـ الحياة الاقتصادية

لم يعرف النشاط الاقتصادي في المغرب الأقصى تطوراً كبيراً في هياكله طيلة القرن 19 م ، غير أنه تعرض لهزات خطيرة في النصف الثاني منه ، لا سيما مع زيادة التغلغل الأوروبي[1] .

وقد ظلت الزراعة هي النشاط الرئيسي لأغلبية السكان[2] . وكانت الظروف الطبيعية ـ من تضاريس ومناخ ـ تتحكم في إنتاجها . وقد مر الإنتاج بمراحل ، امتازت بالازدهار تارةً وبالانكماش تارةً أخرى طيلة الفترة التي تعنينا .

فالأرض الزراعية لم تكن خصبة على العموم ، ما عدا المناطق الساحلية المطلة على الأطلسي والمتوسط ، كالممتدة بين الدار البيضاء ومراكش والصويرة مثلاً ، والتي تمتاز بجودة أراضيها[3] . كما أن الظروف المناخية المتذبذبة كانت تقف وراء الركود الزراعي والمجاعات التي عرفتها البلاد . أضف إلى ذلك الوسائل التقنية التقليدية المستعملة[4] .

ويمكن القول بأن الزراعة على العموم كانت معاشية وتعاني من التأخر ومن ضغوط الضرائب المفروضة على المزارعين[5] .

أما طرق الاستغلال وملكية الأراضي ، فيرجع القسم الأكبر منها إلى الجماعات أو إلى المخزن ثم يليهم الخواص والأملاك الحبيسة[6] . وكانت أجزاء من أملاك المخزن تابعة إما لقبائل تم توطينها أو ترحيلها أو لمجموعة من الجيش النظامي أو

---

(1) **Brignon;** P. 304. -

(2) نفس المصدر ، ص 304 .

(3) A.M.G. 3H3, Lalla Marnia, 14/6/1882. -

(4) نفس المصدر . وكذلك : **Brignon,** P.304 - .

(5) Fontpertuis, «Le Maroc», **N.R.,** P.169. -

(6) حركات ، جـ 3 ، ص 497 .

لقبيلة تقطع أرضاً مقابل حماية المنطقة ووضع نفسها رهن إشارة المخزن عند الاقتضاء . وهناك أيضاً التنفيذات التي تخصص لأفراد أو عائلات أو زوايا إما بمقابل أو بدونه[1] . وهكذا فقد كانت أغلب الملكيات جماعية . وكان متوسط الملكية خمسين هكتاراً في طنجة مثلاً . ويتم الاستغلال المباشر للأرض في الملكيات الصغيرة على أن يستعين ذوو الملكيات الواسعة بالخماسة[2] . وقد شهد النصف الثاني من القرن 19م اهتماماً متزايداً بالري والزراعة ، لا سيما في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمٰن[3] .

ويتنوع الإنتاج الزراعي ، فيأتي محصول الحبوب في مقدمته ، من قمح وشعير وحنطة ، إلى جانب الكروم في مناطق الأطلسي[4] . وكانت الخضر تزرع في غالب الأحيان حول المدن . ومن محاصيلها ، الكرنب والجزر واللفت والفلفل والحمص وكذلك الفول والعدس وغيرها . . .[5] . وعرفت زراعة القطن توسعاً هاماً بدكالة منذ عهد السلطان محمد ، واستمر تخصيص مساحات هامة لها في عهد الحسن الأول ، وتوسيع زراعتها بمنطقة الحوز ، إدراكاً منه لأهميتها ووزنها الثقيل في المبادلات التجارية . وقد كان القطن يجلب من بريطانيا[6] .

أما الأشجار المثمرة فقد كانت بدورها متنوعة ، ومن أهمها شجر الزيتون الذي يغطي مساحات شاسعة على السواحل وكذلك بمنطقة الريف ، ثم البرتقال واللوز والجوز والتين وغيرها[7] .

---

(1) نفس المصدر : ص 497 .

(2) - **Brignon; P.304.**

(3) حركات ، جـ 3 ، ص 496 .

(4) نفس المصدر ، ص 498 .

(5) - A.M.G. 3H3, Lalla Marnia, le 14/6/1882.

- **Brignon; P.305.**

ـ وكذلك : حركات ، جـ 3 ، ص 496 .

(6) - Miege; **Le Maroc,** t.IV, P.124.

(7) - A.M.G. 3H3, Lalla Marnia, le 14 Juin 1882.

ـ حركات ، جـ 3 ، ص 498 .

وهناك أيضاً زراعات أخرى أقل أهمية ، كالحناء والكتان والحشيش (الأفيون) والترفاس[1] . وكانت غابات المغرب الأقصى تشتمل على أشجار البلوط في المعمورة والأرز في الأطلس والهرجان جنوب الأطلس فضلاً عن أشجار أخرى أقل امتداداً كالصفصاف والعرعر والصنوبر وغيرها . . .[2] .

وفي ميدان الثروة الحيوانية يتوفر المغرب على أنواع عديدة كالغنم والماعز والبقر والخيل والبغال[3] .

وقد كانت المحاصيل الزراعية سواء من حيث الإنتاج أو التطور ، تتحكم فيها عوامل عديدة كما سلف . وعلاوةً على ذلك فلم يعتن المخزن العناية الكافية بالشؤون الزراعية رغم خصوبة التربة وقابليتها للإنتاج الوفير . كما أن الفلاح نفسه لم تكن لديه الرغبة في زيادة المحصول لأنه يعرف أنه سوف يحرم من ثمرة كده بسبب ما كانت تفرض عليه من الضرائب[4] . ومع ذلك تبقى الظروف المناخية أكثر وطأة على الإنتاج من ذلك ، فقد عرف الاقتصاد الزراعي أزمات خطيرة ، أهمها أزمة 1878م (1295 هـ)[5] .

بدأت أزمة الإنتاج الزراعي بعدم نزول المطر منذ خريف 1877 م (1294هـ) في أقاليم حاحة والسوس والرحامنة والحوز[6] ، فكان موسم الحصاد لصيف 1878م رديئاً جداً . ومما زاد في تفاقم الوضع أن عرفت جنوب البلاد ـ في نفس السنة ـ موجة من الجراد أتت على ما تبقى من يابس . وسرعان ما انجر عن هذا الوضع ارتفاع في

---

(1) حركات ، جـ 3 ، ص 498 .
(2) نفس المصدر ، ص 498 .
(3) - A.M.G. 3H3, Lalla Marnia, le 14 Juin 1882.
- **Brignon;** P. 305.
(4) صبحي ، ص 115 .
وحركات ، جـ 3 ، ص 498 .
(5) نفس المصدر ، 501 .
(6) سقطت أمطار في الشمال ولكنها لم تكن كافية .
ـ أنظر : - Miege; **Le Maroc,** t.III, P.382

الأسعار وصل 300% في بضعة أسابيع . وبدأت الحيوانات تموت ، الأمر الذي حدا بالفلاحين إلى بيعها بأثمان رخيصة فوصل سعر البقرة خمسة فرنكات وسعر الشاة فرنكاً واحداً[1] .

لم تخف حدة الأزمة إلاّ في سنة 1882 م (1299هـ) لتنتهي عام 1885 م (1302هـ) ، حيث كانت هذه السنة جيدة المحصول ، امتلأت فيها « المطامير »[2] . واستمر الرخاء إلى نهاية حكم الحسن الأول[3] .

ولم يعرف النشاط الصناعي التقليدي ـ الذي كان قائماً ـ تطوراً يذكر نظراً لاستمرار استعمال الوسائل التقليدية وطرق الإنتاج البدائية[4] . ومع ذلك فإننا نسجل قيام بعض الصناعات ـ خاصة قبيل وأثناء الفترة التي تعنينا ـ وقبل التطرق لهذه الأخيرة من حيث المؤسسات والإنتاج ، نشير إلى توفر المغرب على ثروات معدنية ذات أهمية ، منها الحديد والذهب والفضة في مناطق درعة والسوس على الخصوص . وأما استغلالها فقد كان جزئياً وبوسائل بدائية[5] .

وكانت بعض المواد تستورد من أوروبا كالحديد مثلاً[6] ، وتقوم على أساسها صناعات يدوية وأخرى كثيفة نسبياً .

وتتركز الصناعات عموماً في المدن . ومن أهمها فاس التي تعد أكبر مدينة للصناعات اليدوية ، ومن منتجاتها حوائك الصوف والسبنيات[7] والطرابيش وثياب الكتان ، والبلاغي والسروج ، والأواني النحاسية والحلي والمصنوعات من الذهب

---

(1) نفس المصدر ، ص 383 .

(2) - Miege; **Le Maroc**, t. IV, P.87.

(3) هذا إذا ما استثنينا سنة 1891م (1308هـ) التي ظهر فيها الجراد مع شهر ماي . وكذلك موسم حصاد 1892م الذي كان دون مستوى السنوات العادية . أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, t.IV, pp. 89-91.

(4) - Fontpertuis; «Le Maroc», **N.R.**, P.169.

(5) حركات ، جـ 3 ، ص 502 .

(6) نفس المصدر ، ص 502-503 .

(7) أغطية الرأس وتصنع من الحرير .

والفضة والمضخات والأسلحة والزرابي[1] وغيرها كثير . . .

وتلي فاس ، تطوان ، وتعد مدينة ذات صناعات يدوية كثيفة . وقد بلغت أوجها في القرن 19 م . ومن منتجاتها خيام لتموين الجيش والمخزن ، وملابس الجيش . كما يصنع بها ويخاط أنواع من الثياب كالكمخة والجيم . وتنتج أيضاً الآلات الحديدية كصفائح الخيل والمسامير فضلاً عن الذخيرة وسلاح القنابل والمكاحل والكبريت وغيرها[2] .

ولما كان السلطان مقتنعاً بحاجة البلاد إلى الصناعة وفي إطار مشاريعه الإصلاحية ، قام بعدة خطوات في هذا الميدان . فاهتم بالبحث عن المعادن واستخراجها وعلى الرغم من اكتشاف الكثير منها إلاّ أن السلطان وقف حائراً في كيفية استخراجها . وقد دفعه خوفه من الفنيين الأجانب إلى محاولة الاعتماد على الفنيين المغاربة القليلين جداً[3] . ومن الأمثلة على ذلك محاولة استخراج الفحم بضواحي طنجة عام 1883م (1300هـ)[4] . ثم الرصاص والنحاس في منطقة السوس والكحل بضواحي سبتة . إلا أن الحسن الأول عدل عن هذه الجهود أمام تنافس الدول الأوروبية . وقد قام أيضاً بتكليف « سي قدور الفلاح » من مدينة الجديدة وذلك بين 1886م (1303هـ و 1888م) ، باستغلال منجم الحديد قرب مدينة « جبل الحديد » وكذلك منجم الرصاص والنحاس جنوب تارودانت (آيت إبراهيم) إلا أنه فشل في النهاية بسبب قلة الفنيين ووسائل النقل اللازمة[5] .

وكان الحسن الأول ولوعاً بإقامة المصانع كمشروع بناء معمل للزجاج بضواحي طنجة عام 1875م (1292هـ)[6] ، وإعادة تشغيل معمل السكر 1893 م (1310هـ) ،

---

(1) حركات ، جـ 3 ، ص 503 .

(2) نفس المصدر ، ص 503 .

(3) ابن عبود ، تاريخ ، ص 89-90.

(4) توقف المشروع على إثر مؤامرة «Chavagnac» .

(5) - Miege; **Le Maroc**, t.IV, P.125.

- Brignon; P.317.

(6) نفس المصدر ، ص 317 . وكذلك : - Miege; **Le Maroc**, t III PP.218-219 .

الذي كان قد أنشأه والده محمد بمراكش . ومعمل القطن بنفس المدينة عام 1891م (1308هـ) ، وطاحونة بخارية[1] .

وكانت عناية المخزن بالتسليح كبيرة مما يفسر اهتمامه ببناء معمل للسلاح شرع في تأسيسه عام 1891م (1308هـ) ، و « دور البارود » في مدن فاس ومكناس والرباط وطنجة[2] . وفي هذه السنة بالذات شرع في إنجاز معمل لإنتاج العملة . كما فكر السلطان عام 1892م في بناء أفران لتذويب الحديد ، والتخلص من التبعية الأجنبية في هذا الميدان[3] ، ولو أنه عدل عن المشروع أيضاً .

ومما يذكر أنه جرب بمراكش معملاً للنور ، كما جرب الهاتف والقطار[4] .

ومع تعدد هذه الجهود الإصلاحية في ميدان الاقتصاد الصناعي فإن النتائج انحصرت أو كادت تنحصر في مصانع إنتاج المنسوجات والأسلحة والذخائر . ولم تكن هذه كلها تلبي حاجات المغرب[5] .

وقد ساهم التنافس الأوروبي على مختلف المشاريع في إفشالها في النهاية . ويمكن القول بأن تراجع السلطان عن الكثير من المشاريع لدليل أيضاً على تفطنه لنوايا الأوروبيين الهادفين إلى جر البلاد إلى الإفلاس والتبعية التي من شأنها أن تسقط المغرب تحت « حماية » دولة أو دول أوروبية .

ولما كانت المواصلات تعد العنصر الأساسي في تنشيط الاقتصاد عموماً والتجارة على الخصوص فقد فكر السلطان ـ سواء بمحض إدراكه أو بوحي من الأوروبيين في إقامة مشاريع عديدة ولو أن الكثير منها بقي حبراً على ورق .

---

(1) ـ المنوني ، ص 77-79 . ـ حركات ، جـ 3 ، ص 503 .
- Miege; Le Maroc, t.III, PP. 218-219 .
(2) ـ المريني ، الجيش ، ص 83 . ـ المنوني ، ص 65-73 .
ـ حركات ، جـ 3 ، ص 503 .
(3) - Miege; Le Maroc, t.IV, P.125.
(4) ابن عبود ، تاريخ ، جـ 2 ، ص 92 .
(5) حركات ، جـ 3 ، ص 503 .

وهكذا ، فعلى صعيد التبادل الداخلي سعى السلطان إلى فتح طرقـات وبناء جسـور . وفي هذا الإطـار ، عاد السلطان في سنـة 1876 م (1293 هـ) إلى مشروع والده الذي يقضي بإقامة جسر من حديد بآزمور على وادي أم الربيع ، لتسهيل عملية المرور بين مدينتي الدار البيضاء والجديدة[1] .

وكان دائماً يرغب في تحقيق المشاريع بسواعد مغربية لذلك سعى عام 1886 م (1303 هـ) إلى بعث طالبين إلى إيطاليا لدراسة هندسة الجسور والطرقات[2] ، لكن ظروف الحاجة الملحة دفعتـه إلى الاستعانـة بعناصـر أجنبية فـرنسية مثـلاً[3] . وكان السلطان ينوي أيضاً مدّ سكة حـديديـة لربط أهم المـراكز التجـارية ببعضهـا ، منها التفكير في ربط فاس بمكناس بواسطة السكة الحديدية ، وفاس بمراكش . وكان ذلك عام 1887م (1304هـ) . إلا أن السلطان تخلى عن المشروع كعادته أمام تنافس الدول الأوروبية[4] .

وقد أخذت الموانىء حظاً كبيراً من اهتمام الحسن الأول ، نتيجة ازدياد أهمية التبادل التجاري البحري مع أوروبا . وكانت مشاريعها قد انطلقت منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمٰن وتواصلت في عهد الحسن الأول .

ومن هذه المشاريع نذكر بناء رصيف بـطنجة لنـزول المسافـرين ورصيف آخر مجهـزاً برافعـة أثقال بـالربـاط . ومكسر أمـواج في موانىء الصـويرة والـدار البيضاء وطنجة[5] . كما زود هذه الموانىء بجرارات لمساعدة السفن على عبور الحاجز[6] .

---

(1) - Brignon, P.316. - Miege; **Le Maroc**, t.III, P.220.

تم طلب هذا الجسر من إنكلترا في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمٰن .

(2) - Miege; **Le Maroc**, T.IV, PP. 125-126.

(3) - A.M.G. 3H6, Med Gharnit, 23 Ramad. 1308 (2/5/1891).

(4) - **Brignon**; P. 316.

- Miege; **Le Maroc**, T.IV, PP.125-126.

(5) فشل السلطان في بعضها كالدار البيضاء بسبب المعارضة الاسبانية .

(6) كانت هذه الجرارات في عام 1892م موزعة على النحو التالي : =

وكذلك تجهيزه سنة 1885م (1302هـ) لبعض الموانىء بمنارات ، كالدار البيضاء ورأس « أشقار »[1] . ومن الموانىء التي أنشأها السلطان في الجنوب ميناء « آسا » بالسوس[2] . هذا في الوقت الذي فشلت فيه مجموعة من المشاريع الأخرى كمشروع الملاحة بنواحي « سبو » وتهيئة ميناء بالمهدية[3] .

وقد عمل السلطان منذ 1881م (1298 هـ) على إنشاء بحرية كنتيجة لازدياد المنافسة الشديدة بين الشركات الملاحية التجارية الأوروبية ، فأقدم على شراء بعض السفن كالـ « حسني » و « البشير »[4] .

وكانت فرنسا في هذه الأثناء تمارس ضغوطاً على السلطان وتسعى لإمداد مشروع السكة الحديدية من وهران إلى فقيق ، ومنها إلى القنادسة فتوات . لكن السلطان أبدى معارضة شديدة للمشروع[5] ، بسبب النوايا السيئة للفرنسيين . وظل موقفه كذلك إلى نهاية حكمه .

ويمكن تقسيم التجارة المغربية في هذا العهد إلى قسمين رئيسيين ، فهناك التجارة الداخلية والتجارة الخارجية . وتنقسم الأخيرة بدورها إلى تجارة القوافل (الصحراء) وتجارة البحر التي تتم مع الدول الأوروبية .

كانت التجارة الداخلية تمارس من خلال الأسواق الأسبوعية بالبوادي والأسواق اليومية بالمدن والمعارض ، كمعرض « سيدي أحمد أو موسى » . وكان خط التبادل الممتد من تطوان إلى فاس ثم تافيلالت هو أكبر وأهم خط تجاري داخلي . أما

= جرارين لكل من طنجة والدار البيضاء ، واحد لميناء الجديدة ، وآخر لميناء الرباط ، وجرار لـ « الصويرة » . أنظر :

- Miege; Le Maroc, t.IV, P.128.

(1) يقع بين طنجة وصيلا .

(2) حركات ، جـ 3 ، ص 503 .

(3) - Miege; Le Maroc, t.III, p.220; et twp, 125 à 128.

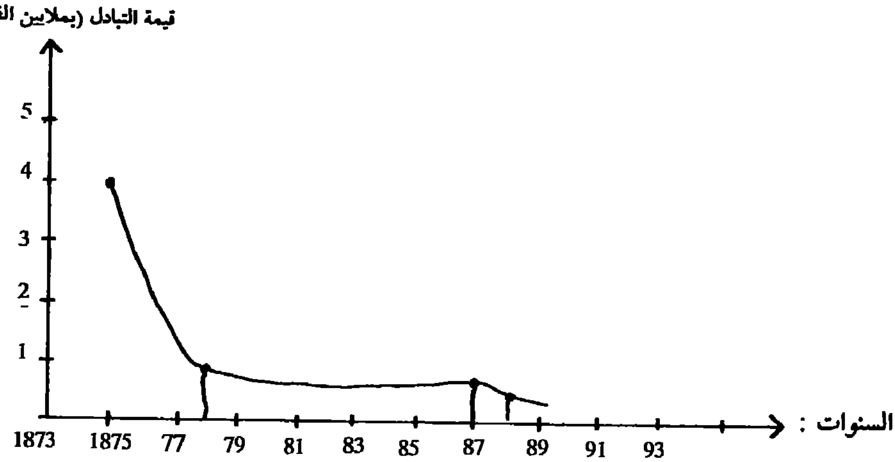
- Brignon; PP. 316-317.

(4) المنوني ، ص 63-64 .

(5) - Miege, Le Maroc; t.IV, PP 41-44.

الطريق الثاني من حيث الأهمية فيربط بين السوس والحوز والشياظمة وحاحة ، ويمتد أحد فروعه إلى ناحية الأطلس ماراً بأمزميز وتينمل ثم السوس . وآخر إلى إيمين تانوت ويمر عبر معاشو و « بيلباوان »[1] .

كانت تربط المغرب علاقـات تجاريـة مع أفـريقيا الغـربية من خـلال طريقين يتصلان معاً « بتومبوكتو » ، أحدهما ينطلق من تافيلالت ، والثاني من وادي نون مروراً بالصحراء الغربية[2] . أما في الثمانينـات فقد تفـرعت من السوس أربعـة طرق نحـو تومبوكتو[3] .



رسم بياني لقيمة التبادل مع أفريقيا الغربية (1876-1888م)[4]

ولعل المتتبع لتطور تجارة القوافل خلال الفترة الممتدة بيـن 1873م و 1894م ، يلاحظ الانخفاض التدريجي لقيمة التبادل[4] . ويجد لذلك مبرره في عدة عوامل منها ارتفاع قيمة تكاليف النقل بين 1875م و 1885م[5] . ومنها أيضاً جهود حكام السنغال في

---

(1) حركات ، جـ 3 ، ص 504 .

(2) نفس المصدر ، ص 506 .

(3) نفس المصدر ، ص 509 .

(4) مهما كان إنخفاض قيمة التبادل فلا زالت إلى سنة 1887 ذات أهمية إذ وصل عدد الجمال المحملة بالمواد والتي غادرت المغرب إنطلاقاً من سيدي أحمد أو موسى نحو تومبوكتو حوالي 5.000 جمل . أنظر :
- Miege; Le Maroc, t.III, p.366.

(5) نفس المصدر ، ص 360-361 . وكذلك : Brignon; P. 307 - .

تغيير إتجاه التجارة نحو « سان لوي » وكذلك إلى المنافسة بين المؤسسات التجارية في كل من الطرفاية والصحراء الغربية ، فضلاً عن زيادة الفارق بين تكاليف النقل البحرية ونقل القوافل وتنافس الأسواق الجديدة ، وتوجه قوافل الحجاج نحو البحر ، وأخيراً إستيلاء فرنسا على الصحراء وبالتحديد تومبوكتو وذلك عام 1894م[1] .

أما عن المواد المصدرة إلى تومبوكتو فهي متنوعة . بعضها من منتوجات المغرب وبعضها مستورد أصلاً من أوروبا وأمريكا والبعض الآخر من الشرق الأقصى ، ومنها القطن والكتان والسكر والشاي والشمع والكبريت والكؤوس والمرجان وعقد الكهرمان والجوهر والمحار ومسامير النحاس والصوف والقطن المصنوع بفاس وجوز الطيب والقرنفل والفص والزنجبيل والودع الأصفر[2] والكيف والملح والتبغ[3] .

ويستورد المغرب مقابل ذلك من تومبوكتو مواد كالتبر والمصنوعات الذهبية والفضية وريش النعام والصمغ المغربي والسينغالي والجوز وبطانيات السودان والرقيق[4] .

وكان الرقيق يصلون إلى تندوف عبر توات . وقدر عددهم بين 500 و 1000 في السنة وذلك في خلال الفترة الممتدة بين 1875م و 1885م . ويصل الزبائن من كل نواحي المغرب . وكان بكل مدينة سوق على أن سوق مراكش يعد من أكبر الأسواق[5] .

ـ إرتفعت تكاليف النقل من معدل 350 فرنك إلى أكثر من 415 فرنك لحمولة حمل تقدر بـ 162 كلغ وهذا بين تومبوكتو والصويرة . أنظر : - Miege; Le Maroc, t. III, p.359-360.

(1) - Brignon; P.307.

(2) عملة عدد من الشعوب الأفريقية .

(3) - Miege; Le Maroc, t.3, p.366. وكذلك : ـ حركات ، جـ 3 ، ص 508-509 .

(4) نفس المصدر ، ص 509 .

(5) - Miege; Le Maroc, t.3, PP.363-364.

ويلاحظ على التجارة الخارجية المغربية تغيرات فيما يتعلق بتيـارات التبادل . وقد ترك إتجاه المغرب نحو الأطلسي آثاراً سيئة على تجارة القوافل إن لم نقل بأنه كان على حسابها[1] . وتجدر الملاحظة أيضاً بأن التبادل مـع أوروبا تضـاعف بين 1830م ونهاية القرن 19 م بنحو عشر مرات[2] ، وهو ما يفسر إنفتاح المغرب على أوروبا وفي ميدان الاقتصاد التجاري بالذات .

والمتتبع لتطور التبادل خلال الفترة يصل إلى أن ذلك الانفتاح لم يكن تصاعدياً بـاستمرار ولكن التـطور يشكل منحنى غيـر منتظم ، ممـا يفسر لنـا تمـوج الاقتصـاد المغربي كما تشكل تقعرات المنحنى سنـوات الإنتاج الـرديئة والقحط الـذي أصاب المغرب خلال الفترة ، والذي كان من نتائجه انخفاض الإنتاج والتصديـر فضلاً عن انخفاض القدرة الشرائية للعامة[3] .

وقد قدرت قيمة التبادل بين 1874م و 1877 م بنحو ثمانية وخمسين مليون فرنك فيما تنخفض إلى نحو أربعين مليـوناً عـام 1878م لتتراوح بين أربعـة وثلاثين وأربعين مليون فرنك خلال الفترة الممتدة بين 1879 م و 1884م[4] .

وهكذا ففي خلال الفترة الممتدة بين 1874 و 1884م يلاحظ المرء انخفاضاً يقدر بـ45 % من صادرات المغرب نحو أوروبا ، و 28 %في وارداتـه . وإلى غايـة 1878 م كان الازدهار الاقتصادي المغربي في صالح التصدير لكنه ابتداءً من سنة 1878م انقلب الوضع ليصبح الفارق بين قيمة التصدير والاستيراد في تضاؤل مستمر وينخفض بذلك الميزان التجاري تدريجياً إلى أن يصبح سالباً ابتداءً من 1892م [5] .

وقد حاول المخزن معالجة الوضـع الاقتصادي في إطـار الاصلاح ، معـالجة تهدف أساساً إلى إنعاش الاقتصاد للحفاظ على استقرار البلاد ، ويتم ذلك من خلال

- Brignon; P. 307. (1)

(2) نفس المصدر ، ص 305 .

(3) نفس المصدر ، ص 305 .

- Miege; Le Maroc, t.3, p.419. (4)

- Brignon; P.306. (5)

التقليـل من استيراد المـواد ذات الاستهلاك العـادي ، بقصـد تمـويـل المخـزن في مشاريعه الإصلاحية لكن هذا الميدان كغيره ، ظلت نتائجه دون الأهداف المرسومة له [1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن سنة 1885 م (1302هـ) كانت سنة جيدة المحصول الزراعي . وصادف في هذه السنة أيضاً (أواخر صفـر 1302هـ) أن استوفى الإسبـان ما تم الاتفاق عليـه في حرب تـطوان ـ من أن كل فـريق من أمناء المغـرب وإسبانيـا يستوفي نصف دخل المراسي[2] ـ وبدأ يعم الرخاء ، فأقدم السلطان في عـام 1886م (1303هـ) على إسقاط المكوس من سائر الأبواب بالمدن والقرى المغربية[3] . ولما كان الأوروبيون ومحميوهم ملزمين كسائر المواطنين بدفع غرامة الـوظائف المخـزنية المترتبة على الأبواب فإن مثل هذه الإجراءات السلطانية أثارت ثائرتهم خاصة وأن همهم الوحيد هو الاستغلال والعمل على إفلاس الدولة ، لذا نجدهم يـطالبون عـام 1886م بتنقيص « ضريبة الأعشار » والضرائب المفروضة على السلع المصدرة وتسريح تصدير بعض السلع ، كالحبوب والأنعام والبهائم وغيرها[4] .

وكان الأوروبيون قد جعلوا السلطان بهذه المطالب في موقف حرج وأمام حلين أحلاهما مر . .فالضرائب الموظفة تعد دخلاً لبيت المال يقوم عليها المخزن والجيش ومصالح الرعية ، لذا فإسقاطها على الأوروبيين يعني فرضها على العامة ، الأمر الذي يـزيـد في غضب الـرعيـة على المخزن ، ولكن استمـرار فـرضهـا على الأوروبيين ومحمييهم ليس أقـل خطورة أمـام إصرار هؤلاء وحـرصهم على إلغـائهـا أو التنقيص

---

(1) نفس المصدر ، ص 316 .

(2) - A.M.G. 3H3, Rapport de la mission militaire française, envoyé au Maroc, Mars-Avril 1882, P.167.

ـ الناصري ، جـ 9 ، ص 177-178 .

(3) نفس المصدر ، ص 179 . وكذلك : المنوني ، ص 83 .

ـ واستصـدر في سنة 1887م فتـوى بتحريم تجـارة الأعشاب المخـدرة . أنظر : النـاصري ، جـ 9 ، ص 192-193 . وكذلك : حركات ، جـ 3 ، ص 286 .

(4) الناصري ، جـ 9 ، ص 182-183 .

منها . وكان السلطان يخشى حرباً هو عاجز عن خوضها .

وأمام هذا الموقف الحرج راح الحسن الأول يستفتي الـرعية والعلمـاء . وكان جوابهم أن « لا نعطيهم إلاّ السيف . . . » فرد السلطان في جواب مطول محاولاً إقناع العامة من جهة الفقه والحكم الشرعي ، ومن جهة الرأي والسياسة ، ومن جهة الفهم لكتاب الله[1] .

والحق أن بعض ما ذهب إليه السلطان في جوابه لغريب من حيث تأويله لآيات قرآنية وأحاديث نبوية ومواقف للسلف الصالح ، وكانت غايته مع الـرعية هي انتـزاع الموافقة منهم تجـاه ما يـطالب به الأوروبيـون ، ولا شك أن ذلـك كان بتـأييد بعض العلماء له أيضاً .

ولما فهم بعض الفقهاء مقصده هذا راحـوا يسانـدونه ، وحجتهم أن المشـورة ليست إلا مع أهل الحل والعقد وهم أهل العلم والدين وبأن « ما اختاره أمير المؤمنين اخترناه » . فكانت النتيجة أن سرح السلطان للأوروبيين تصدير القمح والشعير ثلاث سنين وخفف عنهم الضريبة نحو الربع[2] .

وكانت التجارة الخارجية مع دول أوروبا تتم عبر خطوط منتظمة وبواسطة بواخر إنكليزية (Forwood) وفرنسية (Cie Paquet) وألمـانية (Olden bourg-Portugiesche) . وتقوم هذه البواخر بربط موانىء المغرب بموانىء أوروبية عديدة كجبل طارق ومرسيليا ولندن وهامبورغ وغيرها[3] .

---

(1) نفس المصدر ، ص 184-192 .

(2) نفس المصدر ، ص 192 .

كانت السلع المستوردة تفرض عليها ضريبة تقدر بـ 10٪ ، كما تفرض عليها ضريبة أخرى للمكس عند دخولها أو خروجها من المدينة . وكانت الضريبة الأخيرة تقدر بنحو فرنك ونصف لحمولة الجمل الواحد أما المواد المصدرة فتختلف الضرائب المفروضة عليها باختلاف نوع السلع . أنظر :

A.M.G. 3H3, Rapport de la mission militaire française envoyé au Maroc, Mars-Avril 1882, P.166-167.

- Ayache; **Le Maroc,** P.55. (3)

وكانت السلع المصدرة كثيرة وذات أنواع تختلف عبر الفترة . ففي السبعينات (من 1873 م إلى 1877م) كـان المغرب يصدر الحبوب من فول وذرة وحمص وقمح وكذلك الأصواف نحو إنكلترا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال[1]. وتقدر هذه المواد بالملايين سواء من حيث الوزن أو القيمـة . أما في الثمـانينات والتسعينـات ، فكان المغـرب يصدر إلى أوروبـا زيت الـزيتـون والارغـان والجلود والأصـواف والحلفـاء والأقمشـة والزرابي وأحصـرة الربـاط النحاسيـة والليمون والتمـور والصمغ ، واللوز والشمـع وريش النعـام المستـورد من السـودان وغيـره . وكـذلـك القمـح والشعيـر والخردل[2] .

أما المواد المستوردة فقد تركزت ، أثناء أزمة الجفـاف ، على المواد الغـذائية كالسكر والشاي والحبوب وكذلك القمح اللين . بالإضافة إلى سلع أخرى كالتـوابل والكتان والشمع والعمبر والحديد والزنك وصفائح النحاس والألبسـة والبترول ومـواد البناء وغيرهـا . ويمكن القول بـأن نسبة 90 %من الـواردات كانت تصـل من فرنسـا وإنكلترا[3] .

وقبـل أن نختم هذا العنصـر لا بد أن نشيـر إلى أن هنالـك قضايـا لها عـلاقة بالاقتصاد عموماً والتجارة على الخصوص وكانت تتطلب علاجاً في الفتـرة المعنية ، كمشكلة العملة المغربية التي « كانت تروج إلى جانبها عملات أجنبية مختلفة »[4] ،

- Miege; **Le Maroc,** t.III, PP.239-246. (1)

- A.M.G. 3H3, Rapport de la mission militaire, 3-41.882.(2)

- A.M.G. 3H7, Tanger, le 26 Août 1893.

- **Kerdec;** PP. 170-171.

- Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.200.

- A.M.G. 3H3, Rapport, 3-4/1882. (3)

- **Brignon;** P.307.

- Miège; **Le Maroc,** t.III, PP.247-254, et PP. 425-426.

- Ayache; **Le Maroc,** P.53. •

(4) كالعملة الفرنسية والإسبانية والإنكليزية ، وتستعمل في المبادلات التجارية .

بسبب احتياج المغاربة لها سواء في شراء حاجياتهم من الخارج أو في بعض معاملاتهم الداخلية[1] .

وكانت العملة المغربية تقوم على أساس الأوقية فالريال فالمثقال فالموزونة فالفلس[2] . ومن القطع الرائجة أيضاً ، قطعتان فضيتان ، هما « الدرهم الكبير » و « الدرهم الصغير »[3] ، فضلاً عن قطعة ذهبية[4] تقدر بمائتين وأربعين أوقية[5] .

---

(1) المنوني ، ص 83-84 .

(2) تقدر الأوقية بنحو 6 سنتيمات ، أما الريال فيتراوح بين 85 و 90 أوقية ، ويقدر بـ 5 فرنكات فيما يقدر المثقال بـ 10 أوقيات ، والأوقية تساوي 4 « موزونات » ، والموزونة تقدر بـ 6 فلوس ، وهي قطع صغيرة من النحاس وخليط من الزنك . وكانت الفلوس أكثر استعمالاً .

(3) يقدر « الدرهم الكبير » بـ 6 أوقيات ونصف ، و « الدرهم الصغير » يقدر بـ 3 أوقيات وربع .

(4) تقدر بـ 240 أوقية أي ما يعادل 14 فرنكاً و 40 سنتيماً فرنسياً وقتذاك .

(5) - A.M.G. 3H3, Rapport de la Mission militaire, 3-4/1882.

- **Brignon**; p.310.

3 ـ التطور الثقافي

ليس من السهل تناول الحياة الفكرية والأدبية لعهد السلطان الحسن الأول دون ربطها بالفترة السابقة لها واللاحقة ، إذ لم يكن التطور الثقافي ومؤسساته خاضعة للسياسة قدر خضوعها للتطور التاريخي لحضارة عربية اللسان ، إسلامية التصور والتفكير ، حضارة كانت في طور الانحطاط والسقوط وكانت الهياكل السياسية كذلك ، كما سلف .

ومن المهم أن نلاحظ بأنه قد واكب فترة انحطاط هذه الحضارة بروز أضغاث أحلام حاولت أن تشعر الناس ـ عامةً وخاصةً ـ بالخطر الداهم الذي يهدد مصائرهم بحكم خروجهم عن الجادة في أمور الدين والدنيا .

وإذا جاز لنا أن نقول بأن ثمار أضغاث الأحلام[1] قد ساهمت في تنمية الوعي الإسلامي والاجتماعي في الأوساط المغربية ، فإن الأحداث التي جدت في المغرب ـ قبيل منتصف القرن 19م ـ قد حولت الإنتباه الشعبي والرسمي إلى الجوانب السياسية والعسكرية[2] . ذلك أن هزيمة « إيسلي » دفعت المغاربة إلى محاسبة أنفسهم واقتناعهم بضرورة التجديد العسكري[3] ، فانحرفوا بذلك عن الخط السليم ، وراحوا يعالجون لا المرض ولكن أعراضه .

ومهما كان الإنحراف فقد اعتبرت تلك الهزيمة الفجر الأول للنهضة المغربية

---

(1) وقعت محاولات جادة لإصلاح التعليم ، قام بها السلطان محمد بن عبد الله ، عاصرت حركة الاستنارة التي عرفتها أوروبا في القرن 18م على الخصوص . فكان أن استقرت الدراسة في القرويين وأصبحت ذات طابع لا يختلف عما هو عليه في الأزهر والزيتونة . وقد أصدر مولاي سليمان (1795-1822م) رسالة نحا فيها منحى يميل إلى السلفية الصحيحة . أما السلطان عبد الرحمٰن فقد جدد المنشور الإصلاحي للسلطان محمد بن عبد الله .

(2) الفاسي ، حديث ، ص 6-7 .

(3) نفس المصدر ، ص 6-7 .

وكذلك : الحركات ، ص 85-86 .

الحديثة[1] وبدايات الإصلاح . وارتفعت الدعوة إلى ضرورة العودة بالأمة إلى ما كانت عليه في عهد سلفها الصالح من تمسك بالدين وعمل بمقتضياته . وتبعاً لذلك بدأت تظهر في المغرب حركة أدبية[2] .

وما أن حكم السلطان محمد بن عبد الرحمٰن حتى انطلقت محاولات جادة ـ نسبياً ـ في ميدان الإصلاح . فدعا شخصياً إلى نبذ الأساليب العتيقة ، وشجع التأليف ، وشرع في إنشاء مدارس علمية ، كمدرسة الفنون التي تخرج منها البعض ، فيما أرسلت بعثات لإتمام الدراسة في أوروبا[3] ومصر[4] . ودخلت المطبعة إلى المغرب الأقصى في هذا العهد بالذات[5] .

ولما اعتلى السلطان الحسن العرش المغربي ، عمل على مواصلة جهود أبيه في مختلف الميادين ومنها الميادين الثقافية .

وقبل الخوض في التطور الثقافي لهذا العهد ، يجدر بنا أن نتناول بادىء ذي بدء النظام التربوي والوسائل الثقافية . ففي هذا العهد كما في العهود المتأخرة ، بقي النظام التربوي نظاماً تقليدياً ، ولم يعرف عهد الحسن في هذا الميدان سوى مواصلة إنشاء بعض المدارس وإرسال بعثات طلابية إلى الخارج .

---

(1) الفاسي ، الحركات ، ص 85-86 .

(2) أنشد الشعراء قصائد الرثاء لما جرى ، والتحذير مما يمكن أن يقع . وألف الكردودي رسالته : « كشف الغمة بأن الحرب النظامية واجبة على الأمة » . أنظر :
ـ الفاسي ، الحركات ، ص 86 .

(3) نذكر الجباص على سبيل المثال ، وهو محمد الجباص الفاسي ، كان من بين الخمسة عشر طالباً مهندساً الذين توزعوا على بلدان أوروبية لتعلم اللغات ، فكان أن توجه الجباص إلى إنكلترا حيث قضى خمسة أعوام ثم رجع وصار في خدمة السلطان . أنظر :
ـ المنوني ، ص 124 .

(4) كمحمد العلمي مخترع الآلة ذات الشعاع والظل ومؤلف كتب في الطب . وكذلك الجغرافي أحمد شهبون ، وأيضاً محمد بن تيران . أنظر :
ـ السائح ، ص 245-246 .

(5) نفس المصدر ، ص 245-246 .

ترى كيف كان يسير النظام التربوي ؟ وما هي مؤسساته ؟ وكيف كانت تتم طريقة التلقي ؟

مما لا شك فيه أن « الكتاب »[1] هو أول المؤسسات التعليمية لهذا العهد في المغرب الأقصى ، كما في جل بلاد العالم الإسلامي[2] . وقد عرف في مدينة فاس بالمسيد[3] أو بالجامع - أحياناً - خارجها[4] .

والكتاب ، سواء كان في المدينة أم في البادية هو بمثابة المدرسة ، يلتحق به الولد والبنت في سن الرابعة أو الخامسة من عمره ، ولا يغادره إلاّ في سن الثانية عشر وحتى الثامنة عشر أحياناً[5] .

ويقوم « الطالب » في الكتاب بمهمة التربية[6] وهو في الوقت ذاته إمام مسجد ومؤذن[7] .

يجلس المربي في المحراب أو في ركن من الأركان ويجلس أمامه الأولاد على حصير . وكان برنامج التعليم يتلخص في حفظ كتاب الله حفظاً يعتمد على الذاكرة

---

(1) مشتق من التكتب وتعليم الكتابة . وهو موضع تعليم الكتابة .

(2) عرف هذا النوع من المؤسسات انتشاراً كبيراً في عهد الموحدين . أنظر :

— محمد بن تاويت ، ومحمد الصادق حفيفي ، الأدب المغربي ، ط دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1966 ، ص 80-81 .

(3) تحريف لكلمة مسجد وتمييزاً له عن المسجد الذي هو محل للصلاة . والمسيد محل للتعليم . والكلمة على ما يبدو نشأت بالأندلس وشمال المغرب الأقصى . أنظر :

— ابن تاويت ، الأدب ، ص 86 .

(4) **Laroui**; P.193 -

(5) Peretie; «Les Madrasas, **A.K.**, 309 -

وكذلك : **Luroui**; P.193 - .

(6) كان الطالب يسترزق مما يدفعه له أولياء التلاميذ وعائدات أراضي الحبوس ومن الهدايا . أنظر :

- Peretie; «Les Madrasas», **A.M.**, PP. 307-308.

- **Laroui**, P.193.

(7) نفس المصدر ، ص 193 . وكذلك :

- Peretie; «Les Madrasas», **A.M.**, P.307.

وشحذ حاستي السمع والبصر[1] ، ومن الناحية الفنية يتعلم التلميذ تحسين الخط وزخرفة الألواح بالألوان ، كما يتعلم الألحان بالتجويد ومن الناحية العملية يتعلم الوضوء والصلاة[2] .

وكان حفظ القرآن ، يتم على مراحل تتخللها حفلات بهيجة إلى أن يتم ختمه ، فيكون مناسبةً ، ويقام له حفل عام بالمسجد تضاء له الأنوار ويحضره الناس[3] .

ولم يكن تفسير القرآن وارداً في هذه المرحلة ، لأن الاهتمام منصب بالنسبة للتلميذ والمربي على حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وهي النتيجة التي كان يصلها القليل من التلاميذ[4] .

كان المغرب يزخر بالكتاتيب القرآنية التي تعد بالآلاف ، وهي منتشرة في السهول كما في الجبال[5] . وقد بلغ عددها في مدينة فاس وحدها 135 كتاباً منها 120 كتاباً للذكور و 15 للإناث[6] . ولا تخلو القصور نفسها من الكتاتيب المعدة لحفظ القرآن[7] .

يلي الكتاب أو المسيد ، الزاوية التي هي واسطة بين الكتاب والمدرسة ـ التي سيأتي الكلام عنها ـ والزاوية هي بمثابة التكميلية اليوم . وهي مجموعة من الأبنية ،

---

(1) ابن تاويت ، ص 87 . وكذلك :

- Peretie, «Les Madrasas», A.M., PP. 307-308.

- Laroui; P.193.

(2) ابن تاويت ، ص 83-84 .

(3) نفس المصدر ، ص 83-84 .

(4) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., PP. 308-309.

(5) ابن عبد الله ، تطور ، ص 101-102 .

(6) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., PP. 307-309!

(7) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 1 ، ص 77 .

يتوسطها صحن وتتوسط الأخيرة فوارة أو بركة[1] . وتشتمل الزاوية على غرف للطلبة ، وغرفة للتدريس ومكتبة وجامع ، ومرافق عامة . ولما كانت الزاوية تقوم بدور تعليمي عـزيز على المسلمين فـإن لهـا من الأوقـاف مـا يسمـح بتعليم مئـات أو حتى آلاف الطلبة[2] .

يبدأ التعليم في هذه المرحلة بين سن العاشـرة وسن الرابعـة عشر . ويشتمـل برنامج التعليم فيها على مجموعة من المصادر الأساسية ، تحفظ كالقرآن في الكتاب أيضاً . ومن هذه المصادر نذكر ، الآجرومية[3] والألفية[4] والرسالة[5] ، ومختصر خليل وغيرها[6] . ولا يختلف استعمال هذه المصادر من زاوية إلى أخرى إلا قليلاً . ويعود ذلك إلى طبيعة ونوع الزوايا التي منها الزاوية البسيطة[7] والزاوية ذات الولي[8]والزاوية الطرقية[9] .

ويكمن الاختلاف بين هذه الزوايا في العادة والعمل . فالزوايا ذات الولي تنفرد

---

(1) ابن تاويت ، ص 88 .

(2) نفس المصدر ، ص 88 .

(3) الأجرومية للأجرومي .

(4) الألفية لابن مالك .

(5) الرسالة لابن أبي زيد القيرواني .

(6) ابن تاويت ، ص 83-84 . وكذلك : **Laroui; P.193** - .

(7) هي الزاوية التي لم تبن على ضريح ولي ولا نسبت لولي أو إلى طريقة صوفية .

(8) هي التي أنشئت حول ضريح .

(9) ينتسب هذا النوع من الزوايا إلى طريقة من الطرق المنتشرة في المغرب الأقصى ، كالـطيبية والتجـانية والقادرية والرحمانية والدرقاوية والعيساوية والسنوسية والسلامية والعروسية والعزوزية .

ــ أنظر :

ــ ابن تاويت ، ص 88-90 .

وهناك زوايا أخرى وجدت في فترات سابقة كالزاوية العسكـرية . ومن بين مـا يتعلمون فيهـا الامتثال العسكري والتدريب ، من رماية ومدفعية وفروسية وأعمال هندسية وغيرها .

وكان « الرباط » مكملاً للكتاب متوسعاً في شرح أصول تعليمه ، فهناك تفسير القرآن والحديث والفقه وشعر المواعظ والأناشيد الدينية ، كما كان مستشفى للمرضى ودار للمسافرين ومعسكراً لحراسة الثغور ، ومعهداً للصناعة ، وداراً لإستنساخ المصاحف ، ومجامع الحديث والفقه وبه مكتبة جدارية .

ــ أنظر :

ــ ابن تاويت ، ص 88-92 .

ببركة الولي وصلواته ، وتعاليمه الخاصة ، بنيما تختص الزوايا الطرقية بتعليم الطريقة الصوفية نفسها للمريدين[1] . أما الزاوية البسيطة فلا يتعدى دورها الناحية التربوية من تعليم القرآن والمحافظة عليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم الطرقي أقل مستوى بالمقارنة مع تعليم الزاوية البسيطة[2] .

وابتداءً من هذه المؤسسة التربوية تصبح إمكانية مواصلة التعليم متعلقة بالظروف الخاصة بالتلميذ من قدرة ذهنية واستعداد وإمكانيات أسرته المادية وتحمسها وتعطشها للعلم . وعند توفر هذه الشروط ينتقل التلميذ إلى مرحلة أعلى ، إلى المدرسة[3] ، التي هي بمثابة مؤسسة للتعليم الثانوي وتقوم ـ بناءً على وضع يد السلطة عليها ـ بتخريج موظفين إداريين[4] .

وكانت المدارس تشبه من حيث المبنى والنظام الزاوية . فللمدرسة فناء وقبة متخذة كمسجد ، علاوةً على غرف للطلبة . ويقوم بإدارتها « مقدم » متعدد المهام ، فهو بواب ومدير ، ومراقب في آنٍ واحد ، يقوم بتنصيبه المخزن[5] . وللمدرسة إمام دائم أو طالب ، منها يتم تعيينه وتنصيبه[6] .

---

(1) R. Gaudefroy-de Membyns; **L'oeuvre française an matière d'enseignement au Maroc,** Paris, 1928, P.31.

وكذلك : ابن تاويت ، ص 89 .

(2) **Gaudefroy;** P. 32.

(3) **Laroui;** P. 193.

تعود المدرسة إلى القرن الخامس الهجري ، وقد استحدثت في المغرب لمقاومة ما تبقى من التشيع أو ما تسرب منه إلى التعليم القيرواني والمهدي (اللذين كانا على المذهب السني المالكي) . وتعد المدرسة بمثابة وضع يد الحكومة على التعليم ، وأصبحت خاضعة لما يمليه عليها الحكام . أنظر : ابن تاويت ، ص 94-95 .

(4) قاوم الفقهاء هذا النوع من التعليم والمدارس لأنها في نظرهم مشبوهة ، وهم يتهمونها بإخضاع الدين للدولة . أنظر : ابن تاويت ، ص 94-95 .

(5) **Le Tourneau;** P.162. و - Peretie; «Les Madrasas», A.N., P.288. -

(6) نفس المصدر ، ص 289 .

وكانت المدارس في المدن وجلها في فاس ، كمدرسة النحاسين[1] ، التي تأوي طلبة من السوس وبني زرهون وبني زروال وغيرهم ، ومدرسة العطارين ، ومدرسة باب قيسة ، ومدرسة مصباح ، وأكبر هذه المدارس ، مدرسة الحبالين[2] .

وكان شعور سلاطين القرن 19م بعجز « القرويين » عن إمدادهم بمتكونين ، في اختصاصات ـ تساعدهم على مواجهة التحدي الأوروبي ـ يقف وراء اهتمامهم بأحداث مدارس عديدة منذ هزيمة « إيسلي » ، ومن مظاهر ذلك تأسيس مولاي عبد الرحمن مدرسة للفنيين ، أقامها بمدرسة القصر ، وعرفت في عهد السلطان محمد والحسن الأول بمدرسة المهندسين[3] .

وكان المتخرجون من هذه المدرسة يتكونون من فئتين ، فئة موجهة لتكملة دراستها بأوروبا وفئة ثانية تتخرج للاشتغال كأطر متنوعة في الجهاز المخزني أو الإدارة المحلية ، ويحمل المتخرج لقب مهندس أو « موقت » مثلاً ـ إذا درس التوقيت ، وهو علم الفلك[4] .

وكانت مدرسة مولاي عبد الله بفاس الجديد تستقبل أبناء الموظفين ، ويتخرج منها متخصصون في ميدان الإدارة المخزنية أيضاً[5] . وتتحدث الوثائق عن وجود مدرسة للطب بفاس كان يديرها فرنسي ، وقد زارها الدكتور « أوفيلو » والتقى بالسلطان الحسن الأول فعبر له عن ارتياحه وإعجابه بسير الدروس بها[6] .

---

(1) يبدو أن هذه المدارس تحمل أسماء أزقة متخصصة في مجال ما .

(2) - Le Tourneau; P.161.

الحبالين : هم صانعو الحبال .

(3) - Le Tourneau; P. 169.

ــ المنوني ، ص 103 .

(4) نفس المصدر ، ص 106 .

(5) - Gaudefroy; P.33.

(6) A.M.G. 3H6, Paris, le 14/6/1890.

أصبح « أوفيلو » ابتداءً من 1891م يكون ممرضين عسكريين خاصين بالحملات العسكرية ، وفي السنة الموالية عين كرئيس للمصلحة الصحية بجيش السلطان . أنظر أيضاً :

- Miege; Le Maroc, t.IV, P.219.

وهناك مدارس أخرى في عهد الحسن الأول وفي غير مدينة فاس ، كمدرسة الرباط التي أنشأها إبراهيم التادلي (ت 1894م)[1] ، وأخرى بسلا ، كان من أساتذتها أبو العباس أحمد بن عبد الرحمٰن بورقية[2] . أما في مدينة الجديدة فقد أسس الحسن الأول ما يشبه مدرسة مركزية للمدفعية[3] ، وتوجد المدرسة الحسنية في طنجة . ومما يدرس فيها ، الحساب والهندسة والتنجيم والجغرافيا واللغة العربية والمبادىء الدينية الأولية ولغة أجنبية . وكانت هذه المدرسة تعد الطلبة لإكمال دراستهم في الخارج[4] .

هذا في الوقت الذي كان السلطان الحسن الأول يشعر فيه بأن المدارس الأوروبية وحدها قادرة على التكوين اللازم في الميدان التقني . لذا عرفت البعثات العلمية المغربية إلى أوروبا ازدهاراً كبيراً في عهد هذا السلطان[5] .

وإذا كانت المواد المدنية من بين ما درسه المبعوثون فإن « الغالب على تعليمهم هو الناحية العسكرية »[6] .

وهكذا ، لم تنقطع البعثات العلمية إلى أوروبا طيلة هذا العهد . وكانت أولاها عام 1874م (1291هـ) وتتكون من خمسة عشر طالباً ، توجهوا إلى إنكلترا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا للتخصص في الهندسة[7] . وتلتها بعثة أخرى عام 1878م (1295هـ) مكونة من خمسة وعشرين شاباً توجهوا إلى جبل طارق ، لتعلم الفنون الحربية[8] ، ثم

---

(1) Laroui; PP. 200-201.

(2) المنوني ، ص 100 .

(3) المريني ، ص 106 .

(4) المنوني ، ص 106-107 .

أنظر أيضاً : تقييد الطلبة المتوجهين إلى أوروبا بتاريخ 1874م (1291هـ) من نفس المرجع ، ص 124-125 .

(5) Miege; Le Maroc, t.III, P.222.

(6) المنوني ، ص 123 .

(7) الوثائق (3) ، ص 475 .

وكذلك : ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 150-151 .

(8) ابن عبود ، تاريخ ، ص 88-89 .

بعثـات أخـرى على التـوالي : 1876 م (1293هـ) ، 1877م (1294هـ) ، 1878م (1295 هـ) ، 1884م (1301هـ) ، 1885 م (1302 هـ) ، ويهمنـا هنا البعثـات التي تعدت في تعليمها المجال العسكري[1] ، فنذكر بعثة 1884م (1301 هـ) ، المتكونـة من اثنين وستين طالباً . وقد وصلت هذه البعثة إلى حد تعلم صناعة إستخراج الحديد والمعدن[2] ، وكذلك بعثة 1885م (1302هـ) إلى « مونبوليي » بفرنسا ، المتكونة من اثني عشر طالباً ، فتعلموا التلغراف ونصب الجسور وصنع الحدادة والنجارة وكذلك صناعة الخرازة وغيرها . فضلاً عن صنع بارود الديناميت ، وقد مكثوا بفرنسا إلى غاية سنة 1888 م (1303هـ)[3] .

أما البعثات العلمية الخالصة فهي قليلة ، نذكر منها بعثة 1873 م (1290هـ) في العلوم الرياضيـة . وكان من المتخـرين منها في فـرنسا الـظاهر بن الحـاج الأودي ، صاحب خريطة جغرافية الأرض[4] .

ثم بعثة عبد السلام العلمي ، الذي توجه بمفرده إلى القاهرة ، لدراسة الطب[5] عام 1874 م (1291هـ)[6] . وكذلك البعثة الطبية الثانية التي توجهت إلى المستشفى

---

(1) نشير هنا إلى أننا تناولنا البعثات العسكرية في الفصل السابق من خلال الإصلاحات العسكرية .

(2) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 155 .

وكذلك : المنوني ، ص 127 .

(3) ـ ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 154 .

ـــ المريني ، ص 71 .

ـــ ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 155 .

ـــ المنوني ، ص 126 .

- Caille; «Les Marocains», **Hesperis,** t. H XLI, pp.131à 145.

(4) ابن زيدان ، الدرر ، ص 104-105 .

(5) كان لهذا الطبيب مؤلفات ، كـ « البدر المنير في علاج البواسير » و « الأسرار المحكمة في حل رموز الكتب المترجمة » و « ضياء النبراس في حل مفردات الأنطاكي بلغة أهل فاس » .

(6) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 161 .

وكذلك : ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 156 .

المنوني ، ص 115-117 .

الإسباني بطنجة وهي تتكون من ستة طلبة ، تابعوا تمارين في ميدان الفحص والتضميد والتشريح . وقد تم تعيين ثلاثة منهم - بعد التخرج - في الجيش وذلك في طنجة ومراكش[1] .

ولعل آخر ما يمكن أن نختم به دراسة هذه المؤسسات التربوية الإشارة إلى الجامعة الملحقة بمسجد القرويين بفاس[2] . وهي الجامعة التي لعبت دوراً هاماً في نشر المعرفة والمحافظة عليها في المغرب الأقصى .

وصارت جامعة القرويين منذ عهد السلطان الحسن الأول تحت الوصاية المخزنية[3] ، من خلال التحكم في مختلف فروعها الإدارية ، وتعيين الأساتذة ولو أن التعيين كان يقتصر على المصادقة على ما يقترحه أساتذة وقضاة فاس[4] .

وكانت إدارة الجامعة بيد أحد كبار القضاة أو الناظر . وكان الأخير يقوم بتعيين الأساتذة ومراقبة نشاطهم ، وإدارة أحباس الجامعة ، وتصريف الميزانية . وكان يستعين في ذلك باستشارة كبار الأساتذة[5] .

يبدأ تعيين الأساتذة بحصول طالب الجامعة على إجازة من أساتذته ، تخول له

---

(1) ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 156 .

(2) يعود تأسيسها إلى القرن التاسع الميلادي . وقد كانت مصلى بسيطاً أسسته امرأة تقية بحي القرويين ، ثم أخذ السلاطين وأثرياء المدينة يعملون على تكبير المصلى إلى غاية القرن 13 م وبالتحديد في العهد المريني أخذت شكلها الحالي . وعاصرت بذلك السوربون بفرنسا . كان للقرويين شهرة تعود لمكانة أساتذتها والعلوم المدرسة بها . ولم تفقد هذه المكانة إلا بين القرنين 15م و 17م إثر انتشار الحركة الطرقية . أنظر :

- Gaudefroy; PP. 33-34.

- Le Tourneau; p.152.

(3) Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, PP.314-315.

حافظت القرويين على استقلالها تجاه السلاطين في العهود السابقة . أنظر :

(4) نفس المصدر ، ص 35 . ;Gaudefroy; P.34 - .

(5) Le Tourneau; P.153. -

أن يصبح فقيهاً يدرس بدون مقابل[1] . ويستمر كذلك عدة سنوات إلى أن يتم تعيينه بصفة رسمية وهذا بعد ما يشهد له مجموعة من الأساتذة بكفاءته ، وعندها يدعم بمرسوم تعيين مخزني [2] .

وكان الطلبة الوافدون على الجامعة من جهات متعددة من المغرب ، وكانوا ينتمون لفئات عديدة ، منهم أبناء التجار والملاك، الذين يأتون إما لطلب المعرفة وإما للحصول على مناصب قضائية ودينية وإدارية[3] . وباستثناء القليل من الطلبة فإن أغلبهم كان من أتباع الطرق الصوفية كالتجانية والدرقاوية والصقلية[4] . وكانت الجامعة في عهود سابقة تستقبل أيضاً طلبة تونسيين[5] وجزائريين . وقد يصل عدد الأخيرين إلى 50 طالباً ، ولكن عددهم تضاءل مع نهاية القرن التاسع عشر ، بحيث تذكر بعض المصادر أنه لم يكن يتعدى ثلاثة أو أربعة[6] .

لم تكن السنة الدراسية بالقرويين مضبوطة ، كما أن التسجيل لم يكن وارداً ، ولكن يشترط على الطالب فقط الاتصال بالأستاذ الذي يرغب في اتباع دروسه . كما لم تكن مدة الدراسة محددة أيضاً ، ولو أنها لا تقل عن خمس سنوات[7] .

---

(1) أنظر مرتبات الأساتذة في :

- Peretie, «Les Madrasas», A.M., 1912, P.318.

- **Le Tourneau; PP.156-157;**

(2) نص الظهير : « أحباؤنا القاضيين فلان وفلان وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبعد ، فإن الطالب فلان الفلاني ممن يستحق المرتبة الفلانية لمواظبته لتدريس العلم الشريف . . . للطلبة بمسجد القرويين عمره الله وعليه فنأمركم أن تأمروا ناظر أحباس القرويين أن ينفذ له مالا مثاله ولا بد والسلام » .

- Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, P.318.

- **Le Tourneau; PP. 155-156.**

(3) **Laroui; P.196.** -

- **Gaudefroy; P.304.**

(4) Péretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, P.306. -

(5) لا ندري إذا كان هؤلاء التونسيون يعرضون عن الزيتونة لعدم توفر دراسة بعض العلوم فيها أم لغيرها من الأسباب .

(6) Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, PP.305-306. -

(7) **Le Tourneau; P. 154.** -

وكانت عطل الأعياد الدينية كرمضان والعيدين تتخلل السنة الدراسية التي-لم تكن تتعدى ثلثي السنة[1] .

أما الدروس اليومية ، التي تنقسم إلى فترتين صباحية ومسائية ، فتبدأ بجلوس الطلبة حول الأستاذ ، وشروع الأخير في قراءة نصوص من كتاب مقرر ، ثم قيامه بشرحها في نفس الوقت فيما يكتفي الطلبة بالاستماع . وتتبع الحصة مناقشة ، لكن الغالب هو أن لا يناقش شرح الأستاذ بل يؤخذ أخذاً أعمى . وقد يستعين الأستاذ في قراءة الكتاب بطالب ويتخلل القراءة شرح النص ثم عبارة « زيد » ـ أي واصل القراءة ـ[2] .

يقوم بعملية التدريس في جامع القرويين سبعة عشر أستاذ كرسي ، يكملهم عدد من المساعدين لكل أستاذ . أما العلوم المدروسة فجد متنوعة وهي : التفسير والعروض والحديث والأصول والفقه وعلم الكلام والتصوف والتوحيد والقضاء والأحكام والمنطق واللغة والنحو والصرف والبديع والمعاني والبيان والأدب والحساب والتنجيم والطب والجداول والكيمياء[3] .

وتكتسي القرويين أهمية كبيرة من حيث أنها المؤسسة ـ الوحيدة تقريباً ـ التي من شأنها تحضير طلبتها ـ ولو بنسبة قليلة ـ للمشاركة في الحياة السياسية (المخزنية) ، بينما تعد الزوايا طلبتها لحياة تعبدية فردية[4] .

وهكذا فقد كان للقرويين دور في إعداد النخبة المغربية . ومن الملاحظ ، أن

---

(1) نفس المصدر ، ص 154-155 .

(2) Gaudefroy; P.42. -

- Peretie; «Les Madrasas», A.M., P. 319.

(3) نفس المصدر ، 234-235 .

- Laroui; P.198. - Le Tourneau; PP.152-168.

- روم لاندرو ، أزمة المغرب الأقصى ، ترجمة عبد العزيز الأهواني ، جـ 1 ، القاهرة ، 1961 ، ص 46 .

ـــ ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 154 .

(4) Laroui; P.199. -

هذه النخبة لم تكن منسجمة مع السياسة الإصلاحية للمخزن ، لأن الإصلاح لم يشمل القرويين الأمر الذي أدى بالمتخرجين منها إلى الوقوف في وجه الإصلاح نفسه [1] .

وطالما كان في وسع الطلبة الحصول على مناصب ، فإن هناك الذين يمتازون بخط جيد فيوظفون ككتاب في مختلف الوزارات ، وهناك العائدون إلى مدنهم وقبائلهم ليصيروا عدولاً أو قضاة أو مدرسين في مدرسة من مدارس المدن كفاس . بينما يكتفي البعض الآخر بتدريس القرآن بالكتاب[2] . وفيهم أيضاً من لا يسعى إلى منصب ذي أجر بل يكتفي بالقيام بدور رجل الأدب ، فيعمل سنوات طوال في إعداد سفر تاريخي أو مؤلف في المسائل الدينية والفلسفية ، وقد لا يحظى بالنشر من هذه المؤلفات إلّا القليل جداً[3] .

وكان للدور الريادي للقرويين في تخريج الطلبة وإعدادهم أثر في تبجيل أساتذتها الذين كانوا يعينون في مناصب عالية وشرفية ، كإسناد قضاء المحلة لهم ، أو توليتهم منصب الخطابة والإرشاد والتذكير في الجمع والأعياد كالسيد عبد الله بن سودة[4] ، أو رئاستهم مجالس السلطان لسرد الحديث كأبي العباس سيدي أحمد بن سودة المري (المتوفى في 10 رجب 1321هـ)[5] .

وإذا كان لا بد من تقييم لمختلف مؤسسات التعليم في عهد الحسن الأول ، فيمكن القول بأن محتوى وطرق التدريس فيها لا تختلف كثيراً عن بعضها ، لأن منبع

---

(1) نفس المصدر ، ص 199 .

(2) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., PP. 306-307.

ـ لاندرو ، أزمة المغرب ، ص 47 .

(3) نفس المصدر ، ص 47 .

(4) كان السلطان يعين قاضياً لأهل المحلة يلازمهم في تنقلهم ليؤمهم في الصلاة ويفتيهم في نوازلهم ، كالفقيه سيدي إدريس السراج المتوفى عام 1305هـ (1888م) . أنظر :

ـ محمد السراج ، « المركز الاجتماعي . . . » وزارة التربية ، إدارة الشؤون الثقافية ، جامعة القرويين في ذكراها المائة بعد الألف (245-1379هـ/859-1960م) ، المحمدية ، بدون تاريخ ، ص 155-156 .

(5) الوثائق (3) ، ص 471 .

المواد وموضوعها هو الكتاب والسنة فيما يقتصر الاختلاف بين هذه المؤسسات على دائرة اتساع التحصيل والفهم لهذه المواد .

والجدير بالملاحظة أن التقييم يجرنا في الوقت ذاته إلى مقارنة بين الماضي وحاضر الموضوع الذي بين أيدينا ، فإذا كان موضوع التعليم واحداً سواء في بداية الحضارة الإسلامية أم في مرحلة انحطاطها فإن الاختلاف يكمن على ما يبدو في الكتب التي تترجم المنابع الأولى على أرض الواقع وهي الكتب التي أصبحت محشوة « بفلسفة الإغريق ومنطقهم وأساطير الفرس وتصوراتهم وإسرائيليات اليهود ولاهوت النصارى وغيرها من رواسب الحضارات والثقافات »[1] . فضلاً عن اختلاط هذه ككل « بتفسير القرآن ، وعلم الكلام والفقه والأصول »[2] . وباختلاف هذه المنابع اختلفت النتائج المترتبة عنها على أرض الواقع وبرز جيل ممزق مفتت متناقض كمنبعه ورصيده التعليمي ، واختلف بذلك عن الجيل الأول المتماسك الصافي كصفاء منبعه . أضف إلى ذلك أن منهاج التلقي أصبح يختلف عنه في القديم ، إذ كان الجيل الأول يتلقى أمر الله ليعمل به فور سماعه[3] . أما جيل القرن 19م فمنهج التلقي فيه قائم على الحفظ والدراسة ، أي أن القرآن مثلاً يقرأ بقصد الثقافة والاستمتاع وبقصد التذوق والمتاع[4] .

وكانت النتيجة ، سلبية طبعاً ، إذ أن الروح العلمية السائدة لم تكن « روح معرفة منشئة للعمل » ولا « منهاج حياة »[5] .

تلك هي إذن حالة المؤسسات التعليمية ، وتلك هي الروح العلمية السائدة فيها في عهد السلطان الحسن الأول ، ومن حقنا أن نتساءل عن الوسائل التثقيفية الأخرى من مكتبات وطباعة وصحف وغيرها .

---

(1) سيد قطب ، معالم في الطريق ، ط 9 ، دار الشروق ، بيروت ، 1982 ، ص 17 .
(2) نفس المصدر ، ص 17 .
(3) نفس المصدر ، ص 17 .
(4) نفس المصدر ، ص 18 .
(5) نفس المصدر ، ص 19 .

أما المكتبات ، فيمكن تقسيمها إلى أنواع عديدة ، فهناك المكتبات العامة ، كمكتبة القرويين ومكتبة دار المخزن ، وأيضاً مكتبات الزوايا والمساجد الهامة ، فضلاً عن المكتبات الخاصة[1] .

وتأتي مكتبة القرويين[2] في مقدمتها ، وهي تحتل جزءاً من بناية مسجد الجامعة . ويقوم بإدارتها ناظر ، ويساعده « مكلف »[3] . وتذكر المصادر أن المكتبة كانت تحتوي على حوالي ألفي (2.000) كتاب[4] ، منها ألف وستمائة مخطوط . وتتفق المصادر نفسها على أن عدد الكتب تضاءل كثيراً ، لأسباب منها الإعارة التي كثيراً ما كان يترتب عنها فقدان الكتب ، إلى جانب عدم دخول كتب جديدة كان المؤلفون يزودون بها المكتبة . كما أن كتب العلماء المتوفون أصبح ورثتهم يهبونها لدار المخزن[5] .

وكانت مكتبة دار المخزن[6] تكبر مكتبة القرويين ، وهي تقع داخل القصر السلطاني مقابلة لقبة النصر . وقد اعتنى الحسن الأول بها ، فكلف عبد الواحد بن المواز بإدارتها وخصص لها نساخين لبعض مخطوطاتها بمسجد الرصيف[7] . وكانت كتبها في تزايد بفضل تزويد المكتبات الخاصة لها[8] .

---

(1) - Laroui; P.202.

(2) يعود تأسيس مكتبة القرويين إلى السلطان المريني « أبي عنان » وذلك في القرن 14م ثم وسعها المنصور السعدي . أنظر :

- Le Tourneau; PP.169-170.

(3) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., P.357.

(4) نفس المصدر ، ص 360 .

وكذلك : - Le Tourneau; PP.169-170. .

- Laroui; P. 202.

تذكر المصادر الآنفة بأن الكتب كانت غير منظمة ، الأمر الذي جعلها في متناول دودة القز .

(5) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., PP.360-366.

(6) أنشأها السلطان عبد الرحمن بن هاشم .

(7) كانت الكتب والمخطوطات تملأ غرفة كاملة .

(8) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1921, PP.366.

ومن المكتبات الخاصة ذات الأهمية ، نذكر مكتبة مولاي إدريس بن الهادي ، وهي أهم مكتبة في فاس وكذلك مكتبة الفاسيين ومكتبة سيدي أحمد التجاني ومكتبة عائلة الكتانيين[1] .

وهناك مكتبات أخرى لا تقل أهمية في وزان ، كالمكتبة الكبرى لزاوية مولاي الطيب ومكتبة الجامع الكبير . و« برباط قيس » نجد أيضاً مكتبة زاوية التجانيين، وكانت تحتوي على عدد لا بأس به من المؤلفات التي تتناول الطريقة التجانية[2] .

وكان بيع الكتب قليلاً بالرغم من وجود الجامعة ، وكان يجري في مكتبة القرويين يوم الجمعة . ويتم البيع بالمزايدة بعد الصلاة . كما كان بيع المخطوطات بالمزايدة أيضاً شائعاً ، وذلك في أماكن عديدة من المغرب . أما مكتبات البيع الخاصة فلم تكن تتجاوز العشر في فاس . والكتب المتوفرة إما مطبوعة في فاس وإما في القاهرة[3] .

وكان نقل الكتب بخط اليد أو النسخ شائعاً لدى المغاربة[4] ، الذين لم يعرفوا فن الطباعة إلاّ في عهد السلطان محمد ، بعد إحداث مطبعة حجرية بفاس[5] . وهي

= - Le Tourneau; P.170.

هناك الكثير من المكتبات التي لم تعد سوى ذكريات ، كمكتبة ابن سودة . وقد بيعت منذ وفاة الحاج المهدي بن سودة في عهد مولاي محمد ، ومكتبة الفقيه قنون ، ومكتبة الصقليين بعد وفاة سي المهدي . أنظر :

- Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, P. 368.

(1) نفس المصدر ، ص 367 .

- Le Tourneau; P.170.

(2) - Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, PP.367-368.

(3) نفس المصدر ، ص 366-368 .

(4) كانوا أحياناً يقومون ببعثها إلى مصر لتطبع ككتاب الاستقصا .

(5) كان قد جلبها تركي من القاهرة ، ثم اشتراها السلطان وأجرها له مع مجموعة من مساعديه .

أنظر : - Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, P.363.

- Le Tourneau, P.170.

ــ كنون، النبوغ ، ص 280 .

« المطبعة السعيدة » أو « المطبعة المحمدية » . وأصبحت تعرف في عهد الحسن الأول بـ « المطبعة الفاسية »[1] . واقترن اسمها بالطيب الأزرق ، ابتداءً من عام 1872م (1289هـ)[2] ، هذا فيما تذكر بعض المصادر أن الطيب الأزرق وأخاه العربي قد أحدث كل منهما مطبعة ، الأولى في « سبيتريين » ، والثانية بزنقة « جزا برقوقة »[3] .

وكانت هذه المطابع ككل في حالة تشغيل منذ مطلع عهد السلطان الحسن الأول . ومن الكتب التي تم طبعها بها ، كتاب « شرح الشيخ مرتضى على الأحياء »[4] ، في مطابع الأخوين الأزرق ، وتلقى السلطان نحو 200 نسخة ، سلم نصفها إلى مكتبة القرويين[5] .

وكانت المطبعة الفاسية خلال هذا العهد بسيطة في جهازها التوظيفي ، كما لم يكن الخطاط والمصحح والناشر قارين ، ولهذا تنوعت خطوط المطبوعات[6] .

وكانت الكتب المطبوعة على العموم ، إما كتباً تقليدية موجهة إلى القرويين ، وإما كتباً تمجيدية تخدم سياسة السلطان الدينية ، ومن الكتب المطبوعة القرآن الكريم عام 1879 م ، وكتاب الأحياء للغزالي عام 1887 م ، وكتب سير ، هدفها دعم سلطة بعض عائلات « الخاصة » . وهكذا لم تخرج الكتب المطبوعة عن نطاق الثقافة التقليدية وتدعيم سلطة النخبة الحاكمة[7] .

وعرفت طنجة بدورها الطباعة الحجرية منذ عام 1880 م (1297هـ) لغرض طبع بعض الصحف باللغات الأوروبية ثم عام 1889م (1306هـ) لطبع صحيفة باللغة

---

(1) عرفت هذه المطبعة تعطلاً عام 1871م (1288هـ) ثم استأنفت عملها عام 1872م (1289هـ) .

(2) المنوني ، ص 213-215 .

(3) Peretie; «Les Madrasas», A.M., 1912, P.363 -

(4) هو محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي (1145-1205هـ/1732-1790م) وهو من علماء مصر .

(5) Peretie; «Les Madrasa», A.M., 1912, P. 363 -

أنظر جملة من منشورات أبناء الأزرق في عهد الحسن الأول : المنوني ، ص 220-223 . وكذلك : ابن زيدان ، الدرر ، ص 105-106 .

(6) المنوني ، ص 213-215 .

(7) Laroui; P.203 -

العربية ، لكن المحاولتين باءتا بالفشل[1] .

وبصدد ذكرنا للصحافة ، يمكن القول بأن ظهورها في المغرب يعود إلى العشرينات من القرن 19 م وبالتحديد في سبته[2] . أما ظهورها في طنجة فيرجع لعام 1870م (1287هـ)[3] .

ولم تعرف الصحافة ازدهاراً لها إلاّ في الثمانينات وفي طنجة بالذات . وكان ذلك مع إقامة مطبعة عام 1880م (1297هـ) . وهكذا ظهرت الجريدة الأسبوعية « المغرب الأقصى » «Al Moghreb Al Aksa» في 28 جانفي 1883 م (1300هـ)[4] بالاسبانية . وكانت أداة طيعة للسياسة الإسبانية في المغرب[5] . وصدرت الجريدة الثانية من حيث الأهمية في طنجة وذلك بتاريخ 5 جويلية 1884م (1301هـ) وهي جريدة « الوقت المغربي » ـ «Thimes of Marocco» بالإنكليزية . وكانت وفية للرابطة الإنكليزية[6] .

وهناك جريدة : «Le Reveil du Maroc» التي صدرت بالفرنسية في 14 جويلية 1884م (1301 هـ)[7] . وكانت اللسان الناطق باسم الرابطة الفرنسية[8] . أما صحيفة

---

(1) نفس المصدر ، ص 203 .

(2) صدرت في سبتة جريدة « المحرر الإفريقي » بالإسبانية El Liberial Africano بتاريخ أول ماي 1820م. وكانت الجريدة الأولى في المغرب العربي . ولم يصدر منها سوى ستة أعداد . وتوقفت الصحافة لتعود من جديد في سبتة بالذات عام 1868 م بصدور La Cronica de Ceuta أنظر :

- Ch.Souriau-Hoebrechts; **La presse Maghrebine,** Paris, 1969, P.37.

(3) نفس المصدر ، ص 37-38 .

وكذلك : - Miege; **Le Maroc,** t. IV, P.324.

(4) نفس المصدر ، ص 324 .

(5) أصبحت تحت الوصاية البريطانية فيما بعد .

(6) كان مؤسسها هو «Edward Meakin» وقد أصبحت لها مطبعتها الخاصة منذ مطلع عام 1886م ، ثم أخذتها منها جريدة : Al-Moghreb Al-Alksa عام 1893م .

ـ أنظر : - **Souriau;** P.38 .

- Miege; **Le Maroc,** T.IV; PP.325 et 329.

(7) كان يصدرها اليهودي Levy Cohen ثم Benchimol عام 1888م لتشترى من الرابطة الفرنسية في النهاية .

(8) - **Souriau;** PP.38-39. - Miege; **Le Maroc,** t.IV, P.325.

«L'Echo Mauritano» فكـان صدورهـا مرتين في الأسبـوع ابتـداءً من فبـرايـر 1886م (1303هـ) وكـانت مواليـة لإنكلترا ثم لإسبـانيـا . ولعـل آخـر وأهم هـذه الجـرائـد الأجنبيـة[1] للفترة التي تعنينـا هي صحيفة طنجـة «El Diaro de Tanger» الأسبـوعيـة الموالية لفرنسا ، ولو أنها تصدر بالإسبانية[2] .

وكـانت « المغرب » هي الجـريدة الـوحيدة التي صـدرت باللغـة العـربيـة في المغرب[3] في ربيع 1889 م (1306هـ) التي أصدرها محرر جريدة « الوقت المغربي » السالفة[4] ، وكانت موجهة للمغرب حسبما جاء في افتتاحية العدد الأول منها[5] . أما الجـريدة العـربية الـوحيدة التي كـانت تصل من المشـرق فهي جـريـدة « الأهـرام » المصرية[6] .

وما دمنا بصدد الكلام عن الحيـاة الثقافيـة ووسائـل الثقافـة المغربيـة في عهد الحسن الأول فيمكن القـول بأن هـذه الجرائـد في عمومهـا لم تكن موجهـة لتثقيف المغاربة بقدر ما كانت سلاحاً في يد الروابط الأوروبية ، وكانت تؤدي دوراً إعلاميـاً إقتصادياً على الخصوص ، وهي بذلك تدخل في إطار تاريخ أوروبا في المغرب أكثر

---

(1) هناك صحف أخرى عـديدة منهـا : «La Africana» الأسبوعيـة الصادرة عـام 1885م ، و Le Maroc الأسبـوعية الصـادرة عام 1893 م ، و«Le Commerce du Maroc» و «La Duda d'El Progresso Marroqui» .

لكن هذه الجرائد كانت قليلة الأهمية قصيرة الأمد . أنظر :

- Miège; **Le Maroc,** t.IV. P.326.

(2) نفس المصدر ، ص 326 .

(3) تأسست من طرف عرب مسيحيين من لبنان عام 1889م . أنظر :

ـ الجابري ، « **الأصالة** » ، ص 64 .

(4) ابن عبد الله ، **تطور** ، ص 79 .

- Souriau, PP.39-40.

(5) « لنشر الأنباء الحقيقية والحقائق العلمية والاستنباطات المستحدثة الصناعية التي من شأنها ترقية منزلة البلاد بأن تثير في رؤوس أهلها نار الحمية العربية وتدب فيهم النخوة الوطنية وتنهض همم الرجال من حضيض الإهمال إلى التدرج في مراقي الكمال لكي يسعوا في إصلاح حالة بلادهم . » أنظر :

ـ الجابري ، « **الأصالة** » ، ص 64-65 .

(6) ابن عبد الله ، **تطور** ، ص 79 .

من دخـولها في تـاريخ المغـرب ، لأنهـا لم تكن مغـربيـة ولا أثـر لهـا في الأوسـاط المغربية ، ولم تجد رواجاً إلاّ في الأوساط اليهوديـة ، كما لم يكن يتعـدى توزيعهـا المدن الساحلية .

وقد وصلت هذه الجرائد إلى حد مهاجمـة السلطة المغربيـة في عقر دارهـا ، الأمر الذي دفع السلطان إلى المطالبة بإيقافها جميعاً عام 1885 م (1302هـ) لكنها لم تتوقف إلاّ عن مهاجمة شخص السلطان[1] .

تلك هي إذن المصـادر التي كانت تغـذي الحياة الثقـافية في عمـومها تغـذيـةً نسبيةً ، ولم يبـق لنا سوى الخوض في حركة ونشاط الأفكار ونـوعيتها في المغـرب الأقصى وقتئذٍ .

فمن الواضح أن أهمية التعليم تكمن عادةً في الدور الاجتماعي الذي يقوم به ، ولـطالمـا افتقـر التعليم في المغـرب إلى تمحيص فقـد كـان مقيـداً بـالأعـراف[2] ، و « مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة »[3] . وكأن التعليم بذلك كان مقاداً أو تابعاً ، على أن ذلك غير مستغرب ، طالما عرفنا بأن موضوع التعليم هـو الإسلام لكنه مقتصر على حفظ القرآن وتدريس بعض الشريعة[4] .

وكانت فاس تحتل مركز الصدارة والإشعاع ، وهي مقصد روّاد المعرفة ومجمع العلماء والشعراء والأدباء منذ أن انهارت المراكز العلمية كالزاويـة الدلائيـة . وهكذا فقد ظلت فاس تشكل عامل وحدة ثقافية ـ في ظل التقسيم الطرقي ـ ويعود الفضل في ذلك إلى علمائها الذين كـانوا يتمتعـون بمكانـة معترف لهم بهـا . فهم الذين كـانوا يساهمون في الحياة السياسية من خلال تـزكية بيعـة السلطان . كما تقـدرهـم العامـة لكونهم يأتون على رأس مؤسسة تحتوي على حقائق الدين وجوهره[5] .

---

(1) - Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP.323-331.
- Laroui; P.204. - Souriau; PP. 39-43.

(2) نفس المصدر ، ص 197 .

(3) حسن محمد جوهر ، وصلاح العرب عبد الجواد ، **المغرب** ، دار المعارف ، مصر 1964 ، ص 37 .

(4) - Le Tourneau; P.174.

(5) نفس المصدر ، ص 175 .

لكن على صعيد الإشعاع الفكري والثقافي بقيت فاس متقوقعة حول نفسها ، « وفية » لتقاليد معينة جلبت لها الاحترام والتقدير وكذا الاستقرار الفكري[1] .

وكان علماء المغرب الأقصى على العموم وعلماء فاس على الخصوص يعيشون حالة من التقوقع ، فلم يكن لهم تقريباً أي اتصال مع العالم الخارجي باستثناء الاتصال الضئيل بالمشرق . وكانوا على الصعيد الداخلي ينتفعون بأوهام العامة التي كانت ترى بأن ما يقدم من هؤلاء هي الحقائق العلمية الوحيدة[2] . وكان أن انعكس هذا الوضع على مستوى التعليم ، فوصل حتى القرويين التي وقع علماؤها في الروتين . وكان من أسباب ذلك أيضاً انعدام التنظيم والموقف اللامبالي للمخزن[3] .

وقد نشأت عقلية « أنا مسلم إذن أنا كامل » ، وهي العبارة التي تومىء بالغرور ، وكان لها دور في الانحطاط أيضاً ، وصارت خاصية من خصائص العالم الإسلامي كله تقريباً[4] .

وذهب البعض إلى أن انخفاض المستوى والتحجر يعود إلى التمسك بالتعليم الديني على غرار أوروبا قبل عصر الاستنارة ، الأمر الذي خلق عقلية متجمدة منذ العهد السعدي على الخصوص[5] . على أن مثل هذا الرأي مغرض لأن مستوى التعليم لم ينخفض بسبب التمسك بالتعليم الديني ، ولكن بسبب خلل في منهاج التلقي واختلاط في منهج التعليم . ومع ذلك حاول الأوروبيون استغلال هذه الظاهرة محاولين في ذلك إقناع المغرب الأقصى بضرورة الأخذ بما يريد من أسباب التقدم والتطور في دائرة خارجة عن الدين[6] .

وكانت مظاهر النشاط الثقافي تتجلى في التجمعات الشعبية أو الخاصة في

---

(1) نفس المصدر ، ص 176 .

(2) نفس المصدر ، ص 159 .

(3) Gaudefroy; P.43. -

(4) يمكن أن يعود السبب في ذلك إلى الحياة الإسلامية التي طبعتها الطرق الصوفية وبعض الزوايا .

(5) نفس المصدر ، ص 43 .

(6) الفاسي ، حديث المغرب ، ص 7 .

مؤسسة من المؤسسات الدينية حيث تطرح قضايا دينية من طرف عالم من علماء المدينة ، أو عابر سبيل . وكان هذا النوع من التجمعات يحدث غالباً في شهر رمضان أو بمناسبة المولد النبوي الشريف[1] .

وكان من النادر أن تجد مؤلفين يعيشون من أقلامهم ، ولا رجال الثقافة يتقربون من المخزن الأمر الذي جعل الحركة الثقافية تعيش نوعاً من الركود[2] .

وكانت اللغة العربية قد احتفظت بطابعها الأصيل بالرغم من الأحداث السياسية والحضارية . ويعود السبب في ذلك ـ حسب ما يذكر بعضهم ـ إلى أن الأدباء واللغويين ظلوا عالقين بأبراج عاجية في الوقت الذي طبعت فيه لهجة التخاطب بمفردات أجنبية . أما روح التجديد في هذا الميدان فلم تبرز سوى عند بعض الأدباء أو في مراسيم ومراسلات رسمية ، فظهرت « بدلاً من مصطلحات معربة في قالب رصين ألفاظ عامية على حساب اللغة الأصيلة تكثر أو تقل تبعاً للحاجة الملحة . . . ولو أن خطابات ووثائق سياسية أخرى احتفظت بأسلوبها الكلاسيكي الرنان على حساب الدقة والوضوح »[3] .

وكان إدراك أهمية التعليم الحديث من طرف سلاطين خلال النصف الثاني من القرن 19م هو الذي يقف وراء البعثات العلمية إلى مصر وأوروبا[4] .

وهكذا ، فقد تابع السلطان الحسن الأول حركة والده لتلقيح القرويين بالعلوم الحديثة ، زيادة على طبعه الكتب الإسلامية الشائعة في عصره ، كالفقه والحديث وغيرها[5] . ولكنه في آنٍ واحد ، كان يعمل على تشجيع بعض المظاهر التي تمت إلى الطرقية بصلة ، كإنشائه لقراءة مختصر خليل بعد صلاة العصر بالقرويين ورداً كل يوم ، بحيث كان المختصر يختم مرة في الشهر وكذلك إحيائه لقراءة حزب الشاذلي

---

(1) Le Tourneau; P.172 -.

(2) نفس المصدر ، ص 172 .

(3) ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 77 .

(4) اجوهر ، المغرب ، ص 82.

(5) السائح ، دفاعاً ، ص 246 .

بعد كل صبح وقراءة البردة ضحى كل جمعة بالضريح الإدريسي . وقد كان يقوم بإكرام القائمين بذلك مجاهرةً[1] .

ولعل المتتبع لثمار البعثات العلمية المشار إليها آنفاً ، يصل إلى أنها كانت ضئيلة المردود لأسباب عديدة منها موقف مختلف الفئات من هذه البعثات بدءاً من السلطان نفسه الذي كان خوفه الشديد من الأوروبيين وكثرة احتياطاته منهم جعلته لا يثق بأغلب هؤلاء المتعلمين في أوروبا[2] ، بحجة تأثرهم بالحياة الأوروبية ، فكان لا يوظف منهم إلّا من اختبر وطنيته[3] . ويذكر ابن عبد السلام أنه قد ضاع وقت كبير في هذا الاختيار[4] . أما حاشية السلطان ووزراؤه فلم يكونوا ينظرون بعين الارتياح إلى أفراد البعثات . وقد وصلوا إلى حد تكفير بعضهم لمجرد نصح السلطان بالاستعداد لمواجهة التدخل الأجنبي[5] .

ويمكن أن نجد تفسيراً لموقف هؤلاء في خوفهم أن ينال الاستعداد والإصلاح من مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم[6] . وكذلك الشأن بالنسبة لموقف القواد الغارقين في البداوة والجهل[7] . ولم يشذ عن هذا الموقف حتى الفقهاء الذين كانوا ينظرون إلى العائدين من أوروبا نظرة البغض ويرون فيهم أعداء للدين[8] . كما كانوا « يعتبرون لباس وسلوك وعلوم الأوروبيين ومن يأخذ عنهم أو يقلدهم ، بدعاً وضلالات يجب محاربتها ، لأنها تقع في نظرهم على مستوى واحد مع البدع والضلالات التي يأتيها الطرقيون والمشعوذون »[9] .

---

(1) أنظر نص الظهير الذي أصدره السلطان إلى قاضي فاس ، ابن زيدان ، الدرر ، ص 107-108 .

(2) لعل مرد ذلك إلى عدم اقتناعه بالفوائد المرجوة من وراء هذه البعثات ، وكذلك لأنه كان مدفوعاً من طرف الدول الأوروبية المتنافسة على المغرب وقتذاك .

(3) ابن عبود ، تاريخ ، ص 89 .

(4) نفس المصدر ، ص 89 .

(5) ـ المنوني ، ص 304 .

ـ وكذلك : الجابري ، ص 63 .

(6) نفس المصدر ، ص 63 .

(7) ابن عبد الله، تاريخ ، ص 89 .

(8) نفس المصدر ، ص 89 .

(9) الجابري ، الأصالة ، ص 63 .

ومما يبدو على الفقهاء أنفسهم أنهم تناوسوا حديث الرسول ـ ﷺ ـ : « اطلبوا العلم ولـو في الصين » . كما أنهم لم يكـونوا يفـرقـون بين العلوم الـدينيـة والعلوم الدنيوية .

ولعل هذه المواقف كافية للدلالة على أنـه لم يقع إعـداد رسمي لتقبل حـركة البعثات ولا إعداد شعبي أيضاً[1] . كما لم تكن هذه المحاولات مرفوقة بأي تجـديد في الفكر والثقافة ، فكانت بذلك تفتقر إلى المناخ الفكري الضروري لغرس جذورها في المجتمع وضمان نموها وتطورها على حد تعبير الجابري[2] .

ومهما كانت العوامل التي أدت إلى فشل هذه البعثات والجهود الإصـلاحية ، فلا يمكن نكران بعض النتائج الإيجابية ، إذ سجل إنبعاث في صفوف بعض العلماء من خلال تأثرهم بمعطيات المعارف الجديدة فكتب البعض ضد الامتيازات الأجنبية كالعربي المشرفي[3] ، والمأمون بن عمر الكتاني[4] ، وعلال بن عبد الله الفاسي[5] ، وجعفر بن إدريس الكتاني[6] ، ومحمد بن إبراهيم السباعي[7] ، والمهدي بن محمـد الوزاني . وكتب الآخر لفائدة تنظيم الجيش أو الإدارة ، كما دعا البعض الآخر أيضاً إلى الجهاد وساهم الأدباء في إذكاء مسيرة الانبعاث[8] .

وفي ميـدان دراسة الـرياضيـات والفلك برزت تصنيفات مقتبسة من النـظريات الحديثة فضلاً عن ظهور تجارب في الترجمة إلى العربيـة[9] ، وإدخال الـطباعـة كما سلف .

---

(1) المنوني ، ص 304 .
(2) الجابري ، الأصالة ، ص 62 .
(3) الرسالة في أهل البصبور الحثالة ، وهي بمثابة جواب عن سؤال وجه لأهل العلم عن دخول المسلمين تحت الحماية القنصلية .
(4) هداية الضال المشتغل بالقيل والقال .
(5) في خطبة له بعنوان : إيقاظ السكارى ، المحتمين بالنصاري أو الويل والثبور لمن احتمى بالبصبور .
(6) الدواهي المدهية للفرق المحمية .
(7) كشف الستور عن حقيقة كفر أهل بصبور أنظر : ــ الوثائق (4) ، ص 50-51 .
(8) المنوني ، ص ج .
(9) نفس المصدر ، ص ج و د .

أما في مجال إتصال المغرب الأقصى بالمشرق ، فيمكن تسجيل تضاؤل حركة الترحال في أوساط علماء المغرب وفي القرن 19 م على الخصوص ويعود ذلك إلى الحواجز الاستعمارية التي أقيمت في طريق الحجاج بالجزائر منذ سنة 1830م . لكن ذلك لم يمنع العلماء من تتبع جميع حركات التجديد المنبعثة من المشرق بتلهف . وكان المغرب يرسل وفوداً رسمية تحمل دورياً هدايا وصلات لرجال الفكر وإعانة الطلبة[1] .

ولعل من أبرز التيارات الفكرية التي وصلت إلى المغرب من المشرق خلال القرن 19م ، هو الحركة الوهابية[2] بوجهيها الديني[3] والسياسي[4] . وكان من ثمارها في المغرب الأقصى قيام حركة فكرية دينية إصلاحية تستلهم الدعوة الوهابية ومبادئها وذلك في أوساط علماء القرويين وحاشية المخزن . وكان من أشهر رجالها الأديب والمؤرخ محمد اكنسوس (1796-1877م) ، وكذلك السلفي الفقيه أبو عبد الله محمد بن المدني بن عبد الله كنون[5] .

أما في نهاية القرن 19 م فهناك فكرة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها السيد جمال الدين الأفغاني[6] ومحمد عبده ، ووصلت أصداؤها إلى . . . .

= وقفنا على الكثير من المؤلفات المترجمة في عهد السلطان محمد ، ولكننا لم نعثر ـ فيما اطلعنا عليه ـ على مؤلفات ترجمت في عهد الحسن الأول .

(1) ابن عبد الله ، تطور ، ص 100 .

(2) نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب الذي كان حنبلياً متبعاً المنهج الذي خطه ابن تيمية ، والمتمثل في ضرورة التمسك بالكتاب والسنة .

(3) دعوة إصلاحية سلفية تحارب البدع وفي مقدمتها الطرقية .

(4) ثورة على الخلافة العثمانية . الشيء الذي جعل منها سلاحاً إيديولوجياً ملائماً في نظر المخزن يقاوم به خصومه في الداخل الذين كانوا أساساً من مشايخ الطرق وأحد خصومه في الخارج أي ما تبقى من الحكم العثماني . أنظر :

ـ الجابري ، « الأصالة » ، ص 60 .

(5) نفس المصدر ، ص 60-61 .

(6) ظل السيد جمال الأفغاني يعمل على إيقاظ العقول وتحرير الأفكار مهيباً بالمسلمين أن يتفهموا الدين الإسلامي ويعودوا إلى مبادئه الصحيحة . كما كان يدعو إلى يقظة الشرق ونهضته . وكان الأفغاني يأمل أن تنهض إحدى الدول الإسلامية وتصير في مرتبة الدول القوية الكبرى ، وظل يجاهد لتحقيق هذا الهدف من =

المغرب[1] .

« وكان لزيارة محمد عبده لتونس عام 1883م واتصاله شخصياً أو بالمراسلة مع بعض علماء القرويين الذين ناقشوه في قضايا دينية تتصل بمضمون سلفيته » أثر في الأوساط العلمية في المغرب[2] . كما كان لوصول الأعداد الأولى من مجلة المنار صدى واسع أيضاً[3] .

وممن حملوا فكرة الجامعة الإسلامية إلى المغرب ، نذكر المصلح عبد الله السنوسي ، الذي كان له ـ مع العوامل السالفة ـ أثر في بلورة إتجاه سلفي جديد في أوساط النخبة المغربية التقليدية[4] .

وتقبل السلطان الحسن الأول هذه الدعوة بارتياح ، لأنه كان يرى في الجامعة الإسلامية وسيلة لدفع الأجانب من خلال تعاون الدول الإسلامية في أطار الجامعة التي كانت الدعوة إليها إذ ذاك آخذة في الازدهار . وراح السلطان يحاول ترجمة الفكرة خاصة بعد مؤتمر مدريد عام 1880م (1297هـ) ـ أي بعد تدويل القضية المغربية ـ قصد الاستفادة من الخبراء العثمانيين . فبعث وفداً برئاسة الوزير بريشة للآستانة . وقد أثمر هذا الاتصال بالاتفاق على التبادل الدبلوماسي[5] .

لكن الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وقفت في طريق هذا المسعى وأولت فكرة الجامعة أهمية بالغة[6] . وذهبت فرنسا إلى حد إقناع السلك الدبلوماسي في

= خلال فكرة الجامعة الإسلامية فعمل على إضعاف نفوذ بريطانيا . وبذلك كان الأفغاني مصلحاً دينياً وفكرياً وزعيماً سياسياً أنظر : ـ صبحي ، ص 58-59 .

(1) الجابري ، « الأصالة » ، ص 69 . و **Le Tourneau; P.173** - .

(2) الجابري ، « الأصالة » ، ص 69 .

(3) نفس المصدر ، ص 69 .

(4) الفاسي ، الحركات ، ص 88 .
وكذلك : الجابري ، « الأصالة » ، ص 69-70 .

(5) قررت الدولة العثمانية أن تبعث الأمير محيي الدين نجل الأمير عبد القادر سفيراً لها بالمغرب . أنظر : الفاسي ، الحركات ، ص 87-88 .

(6) نفس المصدر ، ص 87-88 .

طنجة بعدم قبول تسرب دعوة الجامعة الإسلامية إلى المغرب . فكان أن أبلغ السلطان بأن السفراء لا ينظرون بعين الرضا لما يقوم به من سياسة مع الدولة العثمانية ، واعتبروها أعمالاً عدائية لحلفاء المغرب ، لما لها من الصبغة الإسلامية[1] . ولم تشذ عن هذه الدول سوى بريطانيا التي لزمت جانب الصمت[2] .

وإذا كان الحسن الأول قد خضع للضغوط الأوروبية بتراجعه عن المشروع[3] ، فإن فكرة الجامعة الإسلامية قد أذكت ، على المستوى الشعبي ، روح العداء في نفوس المغاربة وأهل المغرب العربي على العموم ضد الفرنسيين بالذات ، وكان من ثمارها حركة الشريف مدغرة[4] على سبيل المثال . وسنعرض لهذه المواقف أكثر من خلال الفصل القادم ، الذي نتناول فيه العلاقات المغربية العثمانية ثم العلاقات المغربية الأوروبية في عهد الحسن الأول .

= كان طبيب الحسن الأول «Linares» نفسه مهتماً بفكرة الجامعة الإسلامية . وليس هذا بغريب إذا ما عرفنا بأن وجود هذا الشخص في المغرب يدخل في إطار البعثة الفرنسية ذات الأغراض التجسسية كما سنعرف .

(1) الفاسي ، الحركات ، ص 88 .

(2) يعود ذلك إلى أن بريطانيا كانت ترغب في جعل المغرب أداة تهدد بها فرنسا ، كلما حاولت هذه مناوشتها في مصر ، وكذلك إلى عدم إزعاج السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يعارض مطامع روسيا في البلقان والبحر الأسود وغيرهما .
أنظر : الفاسي ، الحركات ، ص 88 .

(3) نفس المصدر ، ص 88 .

(4) Miège; Le Maroc, t.IV, p.140. -

الفصل الرابع

العلاقات الخارجية

1 ـ العلاقات المغربية الإسلامية .

(خصوصاً الدولة العثمانية) .

2 ـ العلاقات المغربية الأوروبية :

أ ـ العلاقات المغربية الأوروبية إلى مؤتمر مدريد (1880م) .

ب ـ العلاقات المغربية الأوروبية منذ مؤتمر مدريد .

(فرنسا ـ إنكلترا ـ إسبانيا ـ ألمانيا ـ إيطاليا) .

عرف العالم عموماً والعالم الأوروبي بصفة خاصة ـ في الثلث الأخير من القرن 19 م ـ تطورات خطيرة على صعيد الأمن والسلام العالميين ، إذ حققت ألمانيا وإيطاليا وحدتهما ودخلتا في الصراع القائم آنذاك بين فرنسا وإنكلترا وغيرهما من أجل اقتسام أراضي أفريقيا وآسيا .

وكان من ثمار التنافس الأوروبي والتسابق على العالم الإسلامي ـ في مطلع الثمانينات ـ فرض الحماية على تونس في المغرب العربي ، وعلى مصر في المشرق ، على أن الحماية على الدولتين لم تكن صدفة ولكنها جاءت إثر تطورات وأولويات اقتضتها ظروف المنافسة الدولية واستراتيجيتها في التحكم في النقاط والممرات الحساسة بسبب التطور الذي طرأ على الملاحة البحرية الأوروبية . فإشراف تونس على مضيق صقلية ، وإشراف مصر على قناة السويس كان يقف وراء التسابق عليهما . ومن البديهي أن يحظى المغرب بنفس الاهتمام بسبب قربه من مضيق جبل طارق ، الأمر الذي جعل الصراع عليه حاسماً[1] ، ولم يكن احتلاله ـ منذ فرض الحماية على الدولتين السالفتين ـ سوى قضية وقت واتفاق أطراف النزاع المتعددة بعد ما أصبح الرجل المريض الثاني في الطرف الغربي من العالم الإسلامي .

فكيف تطورت علاقات المغرب الأقصى ـ في ظل هذه الحيثيات والظروف الدولية المعقدة ـ مع الدول الإسلامية المتنافس عليها أولاً ؟ ثم مع الدول الأوروبية ثانياً ؟

---

(1) عن الأهمية الاستراتيجية للمغرب ومضيق جبل طارق ، أنظر : - Kerdec; PP.310-311.
ــ لبيب رزق ، تاريخ العلاقات ، ص 20-21 .

1 ـ العلاقات المغربية ـ الإسلامية
(خصوصاً الدولة العثمانية)

أصبح العالم الإسلامي عرضة للخطر الأوروبي منذ نهاية القرن 15م والجزء الغربي منه على الخصوص إثر سقوط الأندلس وانتقال الصراع من أرض أوروبا إلى البحر المتوسط والشواطىء الجنوبية منه . ومن حسن حظ العالم الإسلامي أن سطع نجم الدولة العثمانية التي استطاعت أن تضع حداً للزحف الأوروبي من الناحية الغربية بعدما كان قد أوجد لنفسه ثغوراً وحاميات على الشواطىء . ثم انتهى بها الحال بالنسبة للعالم العربي أن بسطت نفوذها عليه باستثناء المغرب الأقصى[1] .

ولما كان الأخير من الأقطار التي لم تصلها يد الدولة العثمانية ، ولم يكن أهلها أو حكامها على الأقل يرغبون في وصول العثمانيين إليهم ، فقد نشأ نوع من العلاقات مرت بمراحل ثلاث : امتازت الأولى بالهجمة الأوروبية ونجاح العثمانيين في الهيمنة على أنحاء العالم العربي في القرن16م ، وامتازت الثانية بفقدان قوة واندفاع الدولة العثمانية حيث لم تعد تشكل خطراً كبيراً على المغرب الأقصى . وكان ذلك خلال القرن 17م ، أما المرحلة الثالثة فهي التي تبدأ في النصف الثاني من القرن 18م ، واستمرت إلى عهد الحسن ، وامتازت بضعف الدولة العثمانية وتفاقم الخطر الأوروبي وتطورت خلالها العلاقات المغربية العثمانية نحو الأحسن[2] ، ولكنها لم تتعد المكاتبات والمراسلات ورحلات يقوم بها بعض النواب موفدين من طرف سلاطين الدولتين[3] .

أما مصر التي استقلت عن الدولة العثمانية في عهد محمد علي فقد سمحت لها

---

(1) كذلك بعض المناطق من شبه الجزيرة العربية . وأما باقي أجزاء العالم الإسلامي كإيران وأفغانستان والهند وغيرها فبقيت بدورها خارج النفوذ العثماني .

(2) لبيب رزق ، تاريخ العلاقات ، ص 18-19 .

(3) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 1 ، ص 277 .

وضعيتها الجديدة والمشابهة للمغرب من إقامة علاقات مع الأخيرة وصلت إلى حد التمثيل الدبلوماسي . ومع ذلك فإن هذه العلاقات وتلك مع الدولتين الإسلاميتين « لم يكتب لها من الذيوع . . . ما كتب حول العلائق مع الغرب » لأن الأولى ـ أي العلاقات فيما بين الدول الإسلامية ـ وجدت من يقضي عليها وهي « بعد بين الحبو والدبيب . . . »[1] .

فكيف تطورت إذن العلاقات المغربية ـ العثمانية[2] في عهد الحسن الأول ؟

عرفت العلاقات المغربية ـ العثمانية تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع الفترة السابقة لحكم الحسن الأول ، إذ لم تكن المصادر تشير إلى وجود أي تمثيل دبلوماسي بين البلدين مع بداية هذه الفترة[3] . وإذا كان السبب يعود إلى خلفيات تاريخية طبعت هذه العلاقات فجمدتها وتحولت إلى نوع من التقليد ، فإن سلاطين الدولتين عادوا إلى الجادة في الوقت المناسب أي أثناء تزاحم الأحداث الخطيرة على العالم الإسلامي .

وفعلاً أحسّ السلطان الحسن الأول منذ البداية بضعف دولته من جهة وبسعي الدول الأوروبية في الحصول على المنافع التجارية والسياسية في بلاده ، الأمر الذي نبهه إلى ضرورة توحيد الجهود مع الدول الإسلامية وفي مقدمتها الدولة العثمانية وكذلك مصر وتجديد العلاقات معهما .

وهكذا ، تطالعنا جريدة «الجوائب»[4] الصادرة بالآستانة بتاريخ 11 رمضان 1291هـ (21 أكتوبر 1874م) بخبر مفاده أن سلطان المغرب فوض إلى السيد إبراهيم

---

(1) نفس المصدر ، ص 277 .

(2) سنحاول من خلال استعراض تطور العلاقات المغربية العثمانية أن نشير في نفس الوقت إلى علاقات المغرب مع مصر وذلك باختصار شديد .

(3) هذا بخلاف علاقات المغرب مع مصر إذ تأكد تعيين « قنصل » أو « وكيل » للمغاربة في مصر منذ أربعينات القرن 19م أي في عهد محمد علي . أنظر : لبيب رزق ، تاريخ العلاقات ، ص 167 .

(4) العدد 720 ، السنة الرابعة . وقد عثرنا عليه في أرشيف ما وراء البحر (A.O.M.) إكس آن بروفانس ، محفظة رقم 33 30H .

السنوسي[1] أن يكون وكيله بمصر . وإبراهيم السنوسي هذا هو نفسه الذي أرسله السلطان الحسن الأول عام 1293هـ (1876م) إلى الآستانة للتفاوض في شأن عقد اتفاقية بين الطرفين[2] . وصادف أن جلس عبد الحميد الثاني في هذه السنة (1876م) على كرسي الخلافة ، فكتب الأخير رسالة تليق بمقام السلطانين ، وتعبر عن مستوى تفهم السلطان الجديد عبد الحميد الثاني لمقتضيات المرحلة ، وما كان يتطلبه التحدي الأوروبي من تضافر جهود العالم الإسلامي للتصدي له . ومما جاء في الرسالة التي نقلها إبراهيم السنوسي إلى الحسن الأول[3] : « . . . أخينا السلطان المعظم حسن . . . إن كانت المراسلة بيننا مقطوعة ومالكة المودة ممنوعة ، إلا أن عهد المودة التي بين أسلافنا دعا إلى تجديد عهدها بين أخلافنا . . . وما يكون ذريعة لتقوية من تصدى للقيام بأعباء الخلافة بين أظهر المشركين فلا ريب في أنه موجب لعز سائر الموحدين وإن اختلفت مراكزهم بالمشارق والمغارب . . . ولا سيما في هذا العصر الذي ظهر فيه الكفر وعلا . . . فيجب علينا معاشر المسلمين كافة ، الاتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين ، وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين . . . » وتذكر الرسالة في النهاية بأن هناك تفصيلاً اقتضى تبليغه شفاهة[4] .

وحسبنا أن السلطان عبد الحميد كان حريصاً على ربط الدولتين ربطاً متيناً أخوياً إسلامياً صادقاً ، لذلك نجده يوحي في آنٍ واحد إلى شيخ الإسلام ومفتي الدولة العثمانية « حسن خير الله » بالكتابة بدوره إلى أبي عمران موسى بن أحمد صدر السلطان وحاجبه . وبالفعل كتب الشيخ رسالته وكانت تحمل نفس تاريخ رسالة السلطان عبد الحميد الثاني وهي غرة ربيع الأول 1294هـ (1877م) . ومما جاء في الرسالة بعد الديباجة : « . . . إن مدار قوة الأمة المحمدية وصولتها على سائر الملل

(1) إبراهيم السنوسي أخي عبد الله السنوسي .
(2) المنوني ، ص 49 .
(3) بعد الديباجة المحتواة على البسملة والتسبيح والتحميد والشكر والصلاة على محمد (ﷺ) والثناء على خلفائه يقدم السلطان عبد الحميد التحية ويثني على الحسن الأول ثم يخاطبه مخاطبة الند للند والسلطان للسلطان مخبراً إياه بجلوسه على كرسي الخلافة . . . إلخ .
(4) أنظر النص الكامل للرسالة في : المنوني ، ص 50 ، 51 ، 52 .

الردية إنما هو اتحاد جميع أفرادها الموجودين في كرة الأرض . . . ولا سيما عند تعاضد المشركين وقوة أعداء الدين كما نشاهد وتسمعونه مما لهم في هذا الزمان من الصولة الباهرة والجولة والشدة القاهرة المؤدية بحسب المآل إلى الفتك بجميع ما للأمة المحمدية من الأفراد وإن كانوا في أقصى البلاد فبناءً على هذا . . . تحريري إلى حضرتكم ما يورث التواصل بيننا وبينكم ويقتضي الاتحاد الحقيقي معكم . . . هذا والمأمول . . . بعد وصول ألوكة الإخلاص ومألكة المحبة والاختصاص أن تعرضوا مضمونها إلى اسكفة السلطان الشريف المعظم صاحب المفاخر الهاشمية والشرف المكرم الذي ورث المجد والسلطنة والمعالي عن آبائه السلاطين العظام . . . سلطان الممالك المغربية . . . سيدنا السلطان حسن . . . » وتذكر الرسالة أيضاً بأن هناك تفصيلاً اقتضى تبليغه شفاهةً[1] من طرف السيد إبراهيم السنوسي[2] .

ولسنا نعلم جواباً للرسالة الثانية . أما الرسالة الأولى فقد أجاب عنها السلطان الحسن الأول وكان جواباً في المستوى المطلوب . وقد رأينا أن نقتطف منه ما يفيدنا في الموضوع ، ونصه بعد الديباجة[3] :

« . . . إن من شيمكم الكريمة الواضحة . . . سبقيتكم إلى البحث على تجديد عهود الأسلاف الكرام ، وإحياء مودة الأجداد العظام . . . والدعاية إلى الألفة والتشابك على قهر الأعداء . . . وأما ما شرحتم من تمالىء أهل الأشراك ونصبهم (كذا) للمسلمين الفوائل والإشراك ، ودعوتكم إليه من الاتحاد على دفاعهم

---

(1) يعود ذلك في اعتقادنا إلى أن الطريق الذي يسلكه المرسول ، طريق غير آمن إذ يتنقل في مراكب أوروبية ويمر بطنجة بالذات مقر نوّاب الدول .

(2) أنظر النص الكامل للرسالة في :
ــ ابن زيدان ، إتحاف ، جـ 2 ، ص 360-362 .

(3) تحتوي الديباجة على الحمدلة والتسبيح والصلاة على رسول الله (ﷺ) والثناء على خلفائه وآل البيت ، ثم أهداه أزكى التحيات وأنزله مقام الأخ في الله ووارث كرسي الخلافة العظمى والسلطان المعظم المفخم . ثم أخبره بوصول جوابه المعرب عما تضمنه الفؤاد . . . والحاث إلى ما دعت إليه السنة من الألفة وكمال الإتحاد وهنأه بالخلافة وأثنى عليه . . . إلخ .

والاشتباك ، فما خلت . . . ضمائرنا من تلك النية ، والتناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية ، والسعي في جمع الكلمة متعين على جميع أهل التوحيد ، والدعاء إليه من خصال الموفق الرشيد ، وما نصر الله منا ومنكم ببعيد . »[1] .

وإذا كان محتوى الرسائل الثلاث يدور حول التواصل والاتحاد ويبرز ، ما لا شك فيه ، مدى صدق نية الطرفين واستعدادهما للتعاون والتآزر ، فإن ظروف اتصال الطرفين ببعضهما هو ما يثير عدة تساؤلات لها ما يبررها وذلك للوقوف على مسؤولية كل طرف في إفشال التقارب في النهاية . فمن جهة ينقل لنا المنوني[2] عن « حقائق الأخبار عن دول البحار »[3] بأن السلطان الحسن الأول هو الذي أرسل السيد إبراهيم السنوسي عام 1293هـ (1876م) إلى الآستانة للتفاوض في شأن عقد اتفاقية بين الطرفين وتجديد العلاقات . فهل بدأت المبادرة فعلاً من السلطان الحسن الأول ؟ أم أن السيد إبراهيم السنوسي كان في تركيا فاتصل به السلطان عبد الحميد وبلغه الرسالة الآنفة الذكر ، وكذلك رسالة شيخ الإسلام حسن خير الله ؟ مع العلم أن للآستانة سابق معرفة بالسيد إبراهيم السنوسي في إطار ما اشتهر به في ميدان التجارة في أنحاء العالم الإسلامي وأوروبا حسب ما تفيدنا به جريدة « الجوائب » الصادرة بالآستانة . ومن المحتمل إذن أن يكون السيد إبراهيم السنوسي قد انتقل فعلاً من المغرب الأقصى إلى الدولة العثمانية عام 1876م للتجارة وعاد منها عام 1877م مبعوثاً من السلطان العثماني .

والغريب أن نفس المصدر المنقول عنه[4] يذكر بأن علامات الحرب الروسية العثمانية حالت دون بلوغ الهدف فعاد الرسول إلى المغرب ، ونحن نعلم بأنه عاد بالرسالتين من الآستانة . وهل يعقل أن الحرب تساهم في تعكير مفاوضات في الآستانة بين دولتين مسلمتين ، تلك المفاوضات التي جاءت بمبادرة من الحسن الأول

---

(1) أنظر نص الرسالة الكامل ، وقد وردت بدون تاريخ ، في : ـ المنوني ، ص 52-54 .
(2) نفس المصدر ، ص 49 .
(3) إسماعيل سرهنك ، المطبعة الأميرية ، مصر ، جـ 1 ، ص 350 .
(4) سرهنك ، حقائق الأخبار عن دول البحار .

بينما كان السلطان العثماني أحوج ما يكون إلى المساعدة خاصة من طرف دولة إسلامية ؟!

إننا نرجح الرأي القائل بأن المبادرة جاءت من الآستانة وبالتحديد من جانب السلطان عبد الحميد الثاني[1] . ومما يدعم ما نذهب إليه دلائل يمكن أن نستخلصها من الرسائل المتبادلة فهذا السلطان عبد الحميد يذكر بأن المراسلة بينهما كانت مقطوعة ، وهذا السلطان الحسن يذكر : « إن من شيمكم الكريمة الواضحة . . . سبقيتكم إلى البحث على تجديد عهود الأسلاف الكرام . . . »[2] . ولعل هذا من الدلائل الكافية لترجيح الاتصال أولاً من السلطان عبد الحميد الثاني .

ومهما يكن ، فإن الظروف والتطورات الدولية الخطيرة ساهمت في إقناع الطرفين بضرورة إيجاد علاقات بينهما . ويبدو أن للجامعة الإسلامية دوراً كبيراً في التقارب ، لأنها كانت ترمي إلى تخليص الشعوب الإسلامية من السيطرة الأجنبية لا سيما بعد الأحداث التي شهدتها الساحة الإسلامية ، كالحرب الروسية ـ العثمانية (1877م) ، التي انتهت بمعاهدة سان ستيفانو (3 مارس 1878م) ، المعدلة في مؤتمر برلين (جوان 1878م) الذي كان فرصة بالنسبة للدول الأوروبية ، لوضع أسس لتجزئة الدولة العثمانية . ثم تبني السلطان عبد الحميد الثاني ـ بعد 1878م ـ فكرة الجامعة الإسلامية[3] . وفي المغرب نفسه كانت الأوضاع سيئة بسبب ما كان يجري من مفاوضات في طنجة حول نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية والتي انتهت عام 1880م بمؤتمر مدريد الذي كرس نظام الحماية وفتح بابا لتدويل القضية المغربية كما سيأتي .

وبدت الأخطار واضحة في العالم بمد نفوذ فرنسا إلى تونس عام 1881م واحتلال بريطانيا لمصر عام 1882م . كل ذلك دفع السلطان الحسن إلى أن يجد علاقاته

- Miège; **Le Maroc**, T. IV, P. 174. (1)

(2) أنظر محتوى الرسالتين الآنفتين .

- Miège; **Le Maroc**, T.IV, P.174 (3)

وكذلك : صبحي ، ص 56-59 .

الدبلوماسية مع الباب العالي والاستفادة من الخبراء العثمانيين[1] .

وهكذا ففي عام 1882م[2] أرسل السلطان الحسن بعثة مغربية إلى الآستانة[3] ، وكان على رأسها الوزير بريشة التطواني ، فاستقبلها السلطان عبد الحميد الثاني بحفاوة . وقد كان الأخير كثير الاهتمام بالمغرب العربي بعدما افتكت الجزائر من الدولة العثمانية ثم تونس . وأثمرت البعثة الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وتم ترشيح إبراهيم السنوسي الفاسي كممثل للمغرب في الآستانة والأمير محيي الدين بن الأمير عبد القادر الجزائري كممثل للدولة العثمانية في المغرب الأقصى (طنجة)[4] .

ولكن « تجري الرياح بما لا تشتهي السفن » كما يقال ، إذ كان القنصل الفرنسي « بإسلام بول » يتتبع القضية باهتمام بالغ فأخبر حكومته بما حصل من اتفاق بين المغرب الأقصى والدولة العثمانية ، فبادرت بتنشيط دبلوماسيتها قصد إغراء دول معاهدة مدريد (1880 م) للوقوف في وجه تحقيق هذا التقارب الإسلامي[5] .

وبذلك دخلت قضية العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي في لعبة السياسة الأوروبية بالمغرب الأقصى . فما موقف باقي الدول الأوروبية إذن من قضية العلاقات المغربية ـ العثمانية ؟

« يمكنني أن أستفسر الصدر الأعظم لمعرفة ما إذا كان السلطان مستعداً لبعث سفير إلى اسطمبول . . . ففي اعتقادي أنها سياسة حكيمة تلك التي تعمل على

(1) الفاسي ، الحركات ، ص 87-88 . ـ التميمي ، بحوث ووثائق ، ص 115 .
(2) هناك بعض المصادر التي تذكر بعثات أخرى قبل 1882 كبعثة 1879 وأخرى عام 1881 .
ـ أنظر : Miège, Le Maroc, t. IV, p.174. - .
(3) نفس المصدر ، ص 174 .
(4) الفاسي ، الحركات ، ص 87-88 . ـ المنوني ، ص 48 .
التميمي ، بحوث ووثائق ، ص 115 .
(5) الفاسي ، الحركات ، ص 87-88 .
- Miege; Le Maroc, t.IV, P.178.

تقـريب القوتين الإسـلاميتين ذلك التقـارب الذي من شـأنـه أن يحـول دون سقـوط المغـرب . . . تحت الحمايـة الفرنسيـة على غرار تـونس »[1]. ذلك مـا صـرح بـه «Scovasso» ـ وزير إيطاليا ـ إلى السفير الإيطالي بمدريد ، وهو أيضاً تعبير عن موقف إيطاليا من التقارب المغربي العثماني . وقد ظل « سكوفاسو » حـريصاً على إرسـال سفير مغربي إلى اسطمبول ، فلما التقى بالسلطان في مراكش ـ أثناء بعثه سكوفـاسو نفسه في شهري أفريل وماي 1882م ـ أوحى إليه بذلك فوعده بأنه سيبعث بسفير إلى اسطمبول بمجرد عودته من مهمته في منطقة السوس[2] .

وكـان موقف ألمـانيا ممـاثلاً لإيـطاليا ، إذ رأى ممثلهـا «Testa» بأن التقـارب المغربي العثماني من شـأنه أن يجلب متعـاونين عثمانيين يضعـون حداً للمؤسسـات الفرنسية ومنهـا البعثة التـدريبية العسكـرية[3] . وذهب « تستـا » إلى حد التفكيـر في التنسيق مع العثمانيين واستعمال قوى الجامعة الإسلامية ، لتحقيق هذا الغرض[4] . كما كان يأمل في مساندة بريطانيا لألمانيا في موقفها هذا وكذلك إسبانيا[5] .

وقد وافقت دبلوماسية الدولتين ـ بريطانيا وإسبانيا ـ على مساندة ألمانيا شريطة أن يكون هدف التقارب هو مزاحمة فرنسا في المغرب . وشرع « تستا » في مساعيـه الدبلوماسية مع الآستانة ، فأرسل إليها مبعوثاً عام 1885 م يدعى « أبا طالب » لكن هذا عاد في ديسمبر من نفس السنة ، لأن السلطان عبد الحميد استقبله ببرودة ، وكذلك السيد « ظافر المدني »[6]وخير الدين باشا التونسي وشخصيات أخرى[7] .

---

(1) نفس المصدر ، ص 174 .

(2) بعد الأحداث الخطيرة التي شهدها عام 1882م في المشرق .

(3) **Miege; Le Maroc, t.IV, P.174.** -

(4) كان النفوذ الألماني قد بدأ يتوطد في الدولة العثمانية وقت ذاك مقابل سحب ثقة الدولة العثمانية من فرنسا وبريطانيا اللتين استولتا على تونس ومصر .

(5) كانت بريطانيا تشجعه في الخفاء ، أنظر :

- **Miege; Le Maroc, t.IV, P.175.**

(6) أخي محمد ظافر ، مدير الشؤون الدينية لدى السلطان عبد الحميد الثاني .

(7) **Miege; Le Maroc, t.IV, P.175.** -

بدأت مساعي « تستا » لدى الآستانة تؤتى ثمارها على ما يبدو في جويلية عام 1886م حين وصل « علي باي » ـ أحد أحفاد حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ـ إلى طنجة في مهمة سرية[1] لدى السلطان الحسن كمبعوث من السلطان عبد الحميد الثاني ، وكانت مهمته تتمثل في اقتراح بعثة عسكرية عثمانية لتدريب الجيش المغربي ، ولكن الأعين الفرنسية تفطنت لهذه المساعي ، فتدخلت من خلال شخص شارل فيرو[2] «Feraud» ، الذي وصل إلى مراكش وأثر على السلطان عن طريق تحريك عناصر مخزنية عديدة[3] . وهكذا رفض السلطان الاقتراح ، وعاد « علي باي » في أكتوبر 1886م دون أن يسمح له السلطان بمقابلته[4] .

ويعود « فيرو » مرة ثانية ـ في شهر نوفمبر ـ إلى مراكش ، ولم يغادرها إلاّ بعد أن طمأنه السلطان بأنه لن تكون مع الدولة العثمانية أية رابطة[5] .

ومهما كانت مصداقية هذا القول ـ الذي كرره السلطان للوزير الفرنسي في مناسبات أخرى[6] ـ فالمهم أن المساعي الفرنسية لإبعاد كل تقارب بين الدولة العثمانية والمغرب كانت أقوى بكثير من مساندة باقي الدول الأوروبية للمشروع[7] .

وقد تكررت البعثات العثمانية إلى المغرب كبعثة عبد الله السنوسي ـ أخي إبراهيم السنوسي سابق الذكر ـ الذي أرسل هذه المرة من طرف « محمد ظافر »

---

(1) لا شك في أن السرية تهدف إلى كتمان البعثة على ممثلية فرنسا في المغرب .

(2) هو شارل فيرو ، ولد بنيس في 5 فيفري 1829 م . وقد حل بالجزائر عام 1845م ، حيث انخرط في سلك المترجمين العسكريين . وفي عام 1872م صار فيرو مترجماً رئيسياً . زار المغرب ضمن بعثة « دو فيرنوييي » إلى فاس عام 1877م ، ثم أسندت مهمة القنصلية العامة لفرنسا بطرابلس في السنة الموالية . أما في 4 ديسمبر 1884م فقد عين كوزير مفوض في طنجة ومكث هناك إلى أن توفي في نوفمبر 1888 هـ .

(3) استعمل « فيرو » ـ إضافةً إلى عون القنصل الفرنسي بفاس ـ أصدقاء مخلصين له للتأثير على المقربين من السلطان كأحمد بن سودة مثلاً .

أنظر : - Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP. 175-176. .

(4) نفس المصدر ، ص 175-176 .

(5) نفس المصدر ، ص 176 .

(6) نفس المصدر ، ص 176-177 .

(7) ما عدا ألمانيا من خلال مساعي « تستا » .

عام 1887م[1] ، وهي السنة نفسها التي كتب فيها « محمد سعيد » وزير خارجية الدولة العثمانية لوزير الخارجية الحسنية رسالة بتاريخ 15 ربيع الثاني 1304 هـ طالباً منه السماح بإنشاء سفارة عثمانية بطنجة[2] ، جاء فيها بعد الديباجة :

« . . . إنه لما كان تأييد . . . المخالصة والاتحاد الجاريين بالطبع فيما بين الدولة العلية وحكومة فاس الفخيمة ووقاية منافع الطرفين هو قصارى مرغوب السلطنة السنية وجل مبتغاها وكان الحصول على هذا المقصد موقوفاً على أن يكون لكل من الحكومتين سفيراً في عاصمة الأخرى ليكونا واسطة لتبليغ أفكار الحكومتين . . . ونواياهما الخالصة ولا مراء بأن شهامة حكمدار فاس الأفخم سيتكرم بالاشتراك مع الدولة العلية . . . بتشييد أس المخادنة والمصافاة . . . وبما أن السلطنة السنية ترغب في تشكيل هيئة سفارة في طنجة مركز الحكمدارية الفخيمة الفاسية فالمتمنى إذا صرف جل الهمم العلية باستحصال موافقة حضرة الحكمدار المشار إليه بحصول هذا الطلب المؤدي لتأييد دعامة المصافاة . . . بين الحكومتين والتكرم بإفادة عاجزكم عما يحسن بهذا الباب هذا مع إبراز شعائر الإخلاص لمكارمكم . . . »[3] .

وقد أجابت الخارجية المغربية برسالة غريبة نفت فيها إمكانية إحداث هذا النوع من الوسائط في أهل الملة الإسلامية . ومما جاء في خلاصة الرسالة :

« . . . إن نعمة هذه الأخوة لا يقبل حكمها التشكيك . . . فلا داعي لتنزيل جانبها منزلة ملل الاختلاف حتى تحتاج لنصب وسائط تمهيد الائتلاف . ولتفهيم القواعد والقوانين والأعراف لأن من المقرر المعلوم أن المقتضي لذلك هو ضرورة المعاملات . المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات . وذلك منتفٍ في الملة الإسلامية والأخوة الإيمانية لاتحاد جميعهم في أصول الأحكام والأعراف الشرعية . . . وبأن أسلافه وأسلافكم . . . كان بينهم ما هو مشهور

---

(1) لا نعلم على البعثة أكثر من هذا . أنظر :
- Miege; **Le Maroc,** t.IV, P.177.

(2) المنوني ، ص 50 .

(3) أنظر نص الرسالة الكامل في : ابن زيدان ، **إتحاف** ، جـ 2 ، ص 359-360 .

عند الخاص والعام من . . . الاتصال التام . . . وأنه أيده الله مع الدولة المعظمة على آثار أسلافه الأكرمين »[1] .

يتضح من الرسالة أن السلطة المخزنية المغربية أصبحت تتهرب من إقامة علاقات صادقة وفعلية مع الدولة العثمانية ومرد ذلك ، فيما يبدو ، إلى تخوفها من غضب الدول الأوروبية عليها وفي مقدمتها فرنسا[2] ، وإذا لم يكن ذلك ، كيف حصل للسلطان الحسن الأول سابق اتفاق عام 1882م على تبادل تمثيل دبلوماسي وتم بالفعل ترشيح الممثلين وهما إبراهيم السنوسي والأمير محيي الدين ؟ وكيف نفسر أيضاً وجود « قنصل » أو « وكيل » في مصر منذ أربعينات القرن 19م ؟ إن السلطان الحسن الأول نفسه كان قد عين ، كما عرفنا ، الحاج عبد الواحد بن محمد التازي كوكيل للمغاربة في مصر وذلك في عهد خديوي مصر إسماعيل باشا (1877م)[3] .

وقد لقيت بعثة جويلية 1889م بقيادة السيد عمر الوزاني نفس مصير البعثات السالفة، إذ عاد المرسول العثماني بخفي حنين[4] . وكانت المسألة في هذه السنة بالذات (1889م) موضوع تعاليق في الصحف ، منها جريدة « المغرب » الصادرة بطنجة ، وجريدة « ثمرات الفنون » الصادرة ببيروت . وأعربت الجريدتان عن الفوائد الدينية والتجارية التي تنجم عن إنشاء تلك السفارة العثمانية في المغرب ، وأيدتهما جريدة « الصباح » الصادرة بالآستانة[5] .

ولعل آخر بعثة عثمانية إلى المغرب في عهد السلطان الحسن الأول[6] هي بعثة

---

(1) أنظر النص الكامل لخلاصة الرسالة في : نفس المصدر ، ص 360 .

(2) نصائح « فيرو » إلى السلطان ، أنظر :

- A.M.G. 3H5, Paris, le 7 Mai 1888.

(3) ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ ٢ ، ص 432-433 .

ـ المنوني ، ص 46-47 .

(4) - Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP.178-179.

(5) المنوني ، ص 49 .

(6) هناك محاولات أخرى في عهد السلطان عبد العزيز لا سيما عام 1897م و 1899 م . أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, t.IV, P.179.

أحمد الوزاني عام 1892م[1] . ولكن السلطان اضطر تحت ضغط الدول الأوروبية ومعارضة قناصلها للمشروع ـ بعد إقناع فرنسا لهم[2] ـ إلى عدم الاستجابة لطلبات الباب العالي الملحة والمتكررة ، وبقي الأمر كذلك إلى وفاة الحسن الأول عام 1894م[3] .

ترى كيف تطورت العلاقات المغربية الأوروبية في خضم هذه الأحداث ؟

---

(1) نفس المصدر ، ص 179 .
(2) الفاسي ، الحركات ، ص 88 .
(3) نفس المصدر ، ص 88 .
ـ المنوني ، ص 48 .

2 ـ العلاقات المغربية الأوروبية

ليس من السهل طرق موضوع «العلاقات المغربية الأوروبية» في عهد الحسن الأول ، لأن المغرب لم يكن في واقع الأمر يتعامل مع الدول منفردة ولكن مع شبه هيئة دولية كانت تقيم في طنجة طيلة الفترة التي تعنينا ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لأن العلاقات المغربية الأوروبية كانت في حقيقة الأمر مفروضة على المغرب وقد « حصلت بالإضافة لا بالعطف »[1] . وتكمن الصعوبة من ناحية ثالثة ، في طبيعة هذه العلاقات غير المتكافئة ، لأن الدول الأوروبية لم تكن في علاقاتها تتعامل مع المغرب معاملة الند للند بل كانت تتصارع عليه .

إن العلاقات الأوروبية المغربية لهذه الفترة ـ على الأقل ـ تختلف عن العلاقات الدولية التقليدية المتعارف عليها لأن الدولة الأوروبية الواحدة لم تكن تستعمل هيئة دبلوماسية تسهر على رعاية مصالحها في المغرب ولكنها كانت تستعمل هيئة جماعية معقدة ، وهي لا تتعامل مع وزارة للخارجية فقط ، ولا مع المخزن وحده ولكن مع عامة الشعب تقريباً من خلال نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية[2] . ومن هنا فالوسائل التي وظفتها الدول للوصول إلى أهدافها كثيرة ومتنوعة ، بعضها ظاهرة والبعض الآخر خفية .

وإذا كان لا بد من تحديد لوضعية العلاقات المغربية الأوروبية عند اعتلاء السلطان الحسن الأول العرش المغربي ، فمن المهم ، بادىء ذي بدء ، أن نشير إلى أن مصالح الدول الأوروبية في علاقاتها مع المغرب لم تكن واحدة ومن هنا فإن اهتمامها بالمغرب لم يكن واحداً . وعلى هذا الأساس فمن المهم أن نحدد وضعية العلاقات بتحديد طبيعتها ووسائلها وأهدافها .

أما طبيعة العلاقات المغربية الأوروبية فقد كانت تجارية ـ سياسية ، ومرد ذلك

---

(1) الوثائق (4) ، ص 17 .

(2) سبق أن عرفنا نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية في الفصل الأول .

إلى اعتبارات عديدة ، يأتي في مقدمتها موقع المغرب الممتاز والمطل على واجهتين بحريتين مما يرشحه لأن يكون طرفاً لمسائل عديدة . فهو جزء من مسألة البحر المتوسط خاصة في هذه الفترة بعد التطورات الهامة التي حدثت في المتوسط والتي زادت من قيمة المغرب الاستراتيجية كشق قناة السويس التي جعلت الاهتمام بالمغرب يدخل أيضاً في إطار الاهتمام بالطرق العالمية والمنافذ البحرية ويهم بذلك الدول التجارية والاستعمارية كإنكلترا وفرنسا ثم ألمانيا(1) . كما أن موقع المغرب يمثل جزءاً من المسألة الإفريقية خاصة بعد ما وصلت القوى الاستعمارية إلى الحدود المغربية من الشرق والجنوب وبعد ما صارت الأساطيل الأوروبية تطوف حول الشواطىء من الشمال والغرب(2) .

وكانت طبيعة العلاقات التجارية الأوروبية مع المغرب في عهد الحسن ـ علاوة على ما تقدم ـ قد فرضتها التطورات الاقتصادية الأوروبية من ازدياد عدد الدول الصناعية وتحسن وسائل الإنتاج وتضخمه وكذلك تراكم رؤوس الأموال وظهور سياسة الحماية ، كأسلوب جديد من أساليب السيطرة على أسواق المستعمرات(3) . ومما زاد في إثارة « شهوات الرأسمالية الأوروبية أنه لم يكن في المغرب طرقات ولا موانىء صالحة مما كان يفتح أمام الرأسمال الأوروبي إمكانيات واسعة » للاستثمارات في مشاريع متعددة ، كالموانىء والسكك الحديدية والطرقات والمنارات والتلغراف وغيرها . . .(4) .

وكانت وسائل العلاقات المغربية الأوروبية تقوم على دبلوماسية التكافؤ والمجاملة أحياناً ودبلوماسية القوة والضغط أحياناً أخرى . وفي إطار هذه الوسائل استغل نظام الامتيازات الأجنبية أو ما عرف بـ « نظام الحماية الدبلوماسية » أوسع استغلال إلى درجة أصبح معها يهدد كيان المغرب السياسي والاقتصادي(5) كما سنرى .

---

(1) محمد خير فارس ، المسألة المغربية 1900-1912 ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1961 ، ص 56 .
(2) فارس ، ص 56 .
(3) نفس المصدر ، ص 56 .
(4) نفس المصدر ، ص 56-58 .
(5) نفس المصدر ، ص 56 و 81 .
ـــ الوثائق (4) ص 17-18 .

وكانت أهداف العلاقات هي الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية ، من ذلك مثلاً : احتلال مراكز على الحدود الجزائرية والسواحل وكسب امتيازات اقتصادية وسياسية تكون أساساً لادعاءات ومشاريع مستقبلية ، لأن الدول الأوروبية ككل ـ في عهد الحسن الأول ـ كانت تخشى إثارة المسألة المغربية لأسباب تعود إلى انشغالها بمسائل في أفريقيا والشرق الأقصى من جهة ، ومن جهة ثانية ، لأنها لم تكن تملك الوسائل الكافية لتحقيق مطامعها فيما إذا أثيرت هذه المسألة . فالموقف الدولي لم يكن إذن يسمح بذلك لأن العلاقات الدولية لم تكن قد استقرت بعد على أسس واضحة بسبب المنافسة من جهة وظهور قوى جديدة من جهة أخرى[1] .

انطلاقاً من هذه الحيثيات وغيرها ، رأينا أن نعالج علاقات المغرب مع الدول الأوروبية في عهد الحسن وذلك بتقسيمها إلى مرحلتين اثنتين ، تنتهي الأولى عام 1880م ، أي بعقد مؤتمر مدريد . وسنركز خلال هذه المرحلة على نظام الحماية كموضوع كاد أن يطغى على سواه من المواضيع التي أثيرت في إطار هذه العلاقات .

أما المرحلة الثانية فتنتهي مع وفاة السلطان الحسن . وقد رأينا أن نركز خلالها على علاقات المغرب منفردة مع أكثر الدول الأوروبية مصالح في المغرب وأشدها اهتماماً به وهي : فرنسا ، وإنكلترا ، وإسبانيا ، وألمانيا . أما إيطاليا فقد اكتفينا بدمجها في علاقات المغرب مع الدول السالفة الذكر اقتناعاً منا بأن دورها كان ثانوياً خلال كل الفترات ، كما أنها كانت بيد السياسة الإنكليزية والألمانية لمعاكسة فرنسا[2] .

أ ـ العلاقات المغربية الأوروبية إلى مؤتمر مدريد (1880م) :

تختلف علاقات المغرب مع سائر الدول الأوروبية المهتمة به ، من حيث تفاوت أهمية مصالحها ففرنسا صارت علاقاتها أنشط في القرن 19م ، بعد ما أصبحت

---

(1) فارس ، ص 59 .

(2) نفس المصدر ، ص 59 .

تربطها بالمغرب حدود مشتركة[1] وأكثر من هذا فقد تحول المغرب مع جهات أخرى من أفريقيا وآسيا بالنسبة لرجال الجيل الفرنسي الذي تلا سنة 1870م مثل الجزائر بالنسبة للجيل الفرنسي الذي تلا سنة 1815م ، إذ كانت تريد إكمال وضع يدها على المغرب العربي وربطه بممتلكاتها في أفريقيا السوداء[2] ، ولو أن ذلك كان من أهدافها البعيدة ، لأن فرنسا في بداية الفترة التي تعنينا كانت لا تزال متأثرة بعوامل كهزيمتها في حرب السبعين التي قلصت في نشاطها الاستعماري فترة من الزمن « شغلت فيه بمداواتها جراحها التي خلفتها هذه الحرب » ، وكذلك توطيد أقدامها في الجزائر ، علاوة على شخصية الحسن الأول الذي عرف إلى حد ما كيف يستغل الظروف الدولية والتنافس الأوروبي للحصول ولو على بعض ما يريد[3] .

أما إنكلترا فكانت تطمح إلى استمرار انفرادها بالتجارة الخارجية المغربية . فسعت إلى المحافظة على ذلك . وكان من أولوياتها تمرير القطن والشاي والمواد الغذائية لا سيما وهي تراقب منافذ البحر المتوسط وفي مقدمتها مضيق جبل طارق وتحول دون تمركز قوة أوروبية على الضفة المقابلة لها تأميناً لتجارتها[4] ، وساعدها في ذلك ثقة المغرب في قوتها ، تلك القوة التي حمته من خطر فرنسا بعد معركة « إيسلي » (1844م) ومن إسبانيا في أحداث تطوان (1860م) مما جعل المغرب يثق في إنكلترا إلى حد كبير ومن ذلك ثقته في دبلوماسييها الذين رحب السلطان الحسن بدورهم الاستشاري[5] .

أما إسبانيا التي لها ـ على غرار فرنسا ـ حدود مشتركة مع المغرب من خلال

---

(1) صبحي ، ص 13-14 .
(2) نفس المصدر ، ص 49-50 . وكذلك :
- Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.235.

(3) فارس ، ص 72-73 .
(4) - Terrasse; P.338. - Brignon; P.297
- Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.235.
(5) ــ فارس ، ص 73 . وكذلك : - Terrasse; P.338. .
- Ordega; R.P.L., P.788.

ممارسة سيطرتها على مجموعة من الحاميات ، كسبته ومليلية ، و «بادس» ، والحسيمية ، كما تشاطر إنكلترا في حرية مضيق جبل طارق التي تشكل بالنسبة لها أكثر من ضرورة[1] .

وكان اهتمام ألمانيا وإيطاليا بالمغرب حديثاً حداثة تحقيق وحدتيهما[2] ، تلك الوحدة التي مكنتهما من الدخول في معترك السياسة المغربية وكانت مصلحة ألمانيا في المغرب سياسية دبلوماسية قبل كل شيء ، إذ اتخذته كقاعدة للتشويش من خلاله على المستعمرة الفرنسية المجاورة وتوجيه رجال الجيش الفرنسي في الجزائر تارةً ، وتارةً أخرى لتشتيت السياسة الفرنسية وإبعادها عن قضيتي الألزاس واللورين ، وباختصار فهي لعبة شطرنج كانت بيد بسمارك يستعملها مع باقي الدول الأوروبية المتنافسة على المغرب والعالم ككل[3] .

أما السلطان الحسن فقد استحسن التعامل مع ألمانيا وأبدي المخزن فيها رأياً مسبقاً ، وهو أنها قوة أوروبية غير استعمارية يمكن الاعتماد عليها خاصة في حالة مواجهة مع فرنسا[4] .

ورث المغرب في عهد الحسن الأول مشاكل عديدة ولدتها التنازلات والامتيازات التي قدمها السلاطين ـ منذ النصف الثاني من القرن 18م ـ مختارين أو مضطرين إلى الدول الأوروبية[5] . ويعد نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية من أهم

---

(1) ـــ صبحي ، ص 12-13 . وكذلك : Kerdec; P.315 et 323 - .

- Brignon; P.297; -Julien; et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.235.

(2) كانت هناك علاقات بين الموانىء الألمانية والإيطالية من جهة والمغرب من جهةٍ ثانية . وقد وصل أول مقيم ألماني لدى الحكومة المغربية عام 1873م . أنظر :

ـــ حركات ، جـ 3 ، ص 271 . وكذلك : ـ صبحي ، ص 45-46 .

(3) - Brignon; P.297.

- Miege; Le Maroc, t.IV, PP.19-20.

(4) - Brignon; P.297.

(5) الوثائق (4) ، ص 114 .

عن نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية ، أنظر بيبليوغرافية بالعربية والأجنبية ، نفس المصدر ، ص 117 إلى 121 .

مواضيع فترة السبعينات ، لأن هذا النظام هو الذي مكن الدول الأوروبية من تطبيق سياسة استيطانية تهدف إلى تمكين جالياتها من الاستقرار لتحقيق الغرض التجاري والسياسي . من ذلك إزالة نفوذ السلطة المخزنية من المواطنين المغاربة واستبدالها بسلطة أجنبية مع استمرار الاحتفاظ بنفس الجنسية[1] . وسرعان ما صار لنظام الحماية الدبلوماسية أبعاد عميقة وأهداف واسعة ، فلم تعد المطامع في المغرب مقصورة على الدول الأوروبية الكبرى[2] فحسب وإنما تعدتها إلى الولايات المتحدة وبلجيكا والسويد وسردينيا ، علاوة على الدول التي نشأت بعد 1870م كألمانيا وإيطاليا[3] .

صادف انفتاح المغرب على أوروبا حدوث تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي ، أعطت بعداً جديداً لعلاقات المغرب مع أوروبا ، كإنتصار الليبرالية وظهور الاختراعات الكبرى ، وفتح قناة السويس ، وبناء السفن عابرات القارات وانطلاق الملاحة البخارية ، مما أدى إلى تغيير معطيات الاقتصاد العالمي إذ أصبحت حبوب أمريكا وأصواف استراليا والأرجنتين وجلود الهند ، تصل منذئذٍ إلى أوروبا بكميات هائلة وبأثمان أرخص من المواد التي تصل من المغرب[4] .

ومن ثم تحول المغرب شيئاً فشيئاً من بلد مصدر للحبوب والأصواف إلى مستورد لها ، وكذلك إلى بلد مصدر للموارد المنجمية . ونشأت بعض الشركات المدعمة بوسائل مختلفة فتحول المغرب إلى ميدان لتنافس دولي مرير[5] . وصار الدبلوماسيون بطنجة والقناصل في الموانىء يراقبون بعضهم بعضاً فيعمل كل منهم على تدعيم وسائل النفوذ والتأثير وتشجيع إقامة مواطنيهم ـ في إطار ما يخوله لهم نظام الحماية الدبلوماسية وما لم يخوله لهم ـ وزيادة عدد محمييهم لتكثيف شبكة رجال

---

(1) Lahbabi; P.152. -

- Julien et Autres; «Hassan 1er», J.A., P.235.

ـ خلف التميمي ، م.ت.م. ، ص 122 .

(2) كإنكلترا وفرنسا وإسبانيا .

(3) الوثائق (4) ، ص 30 .

(4) Brignon; P. 292. -

(5) نفس المصدر ، ص 292 .

الأعمال المجندين داخل البلاد من سماسرة وشركاء وجواسيس وغيرهم [1] .

وجدت الدول الأوروبية في مؤسسة « الحماية الدبلوماسية » خير وسيلة للوصول إلى الهدف خاصة بعدما حصلوا على فوائد تجارية كبيرة دون عناء الحملات العسكرية وعن طريق المواطنين المغاربة أنفسهم[2] . وتفاقم الوضع وازداد خطورة بتدخل القناصل فيما لا يعنيهم وهو ما يفسر لنا كثرة المراسلات بين نائب السلطان السيد بركاش بطنجة والحسن الأول[3] .

ترى ما موقف السلطان من هذا الخطر الداهم والتحدي السافر ؟

لم يكن السلطان غافلاً عن هذه المؤسسة الخطيرة على مستقبل المغرب ، بل كان كثير الاهتمام والتفكير فيها منذ توليه الحكم ، ينظر إليها بعين ملؤها القلق لأنها مصدر للخلافات القائمة بين المغرب والحكومات الأجنبية . كما أنها تشكل عقبة أمام كل تجديد داخلي ، ومن هنا فقد اقتنع بضرورة وضع حد لها وللتعسفات الناتجة عنها[4] .

لا شك أن السلطان الحسن الأول وضع من أولويات أهداف السياسة الإصلاحية إصلاح نظام الحماية الدبلوماسية والقنصلية . لكن ما السبيل إلى ذلك ؟ وهل كان في وسع السلطان التراجع بسهولة عن امتيازات منحها أجداده للدول الأوروبية ؟ وهل من المعقول أيضاً أن ترضى هذه الدول بالتخلي عن حقها في نظام الحماية المتفق عليه في معاهدات ـ وهو الذي حقق لها من النتائج ما قد تعجز عن تحقيقه بجيوشها الجرارة ؟

---

(1) Ayache; P.59-60 -

Brignon; PP. 294-295 -

(2) Lahbabi; P.152 -

(3) الوثائق (4) وثيقة 585 ص 404 وغيرها كثير .

أنظر كذلك أمثلة عن سوء سيرة بعض الدبلوماسيين : نفس المصدر ، ص 56 .

(4) Miege ; Le Maroc, t.III, P.267 -

لا شك أن هـذه الأسئلة وغيرهـا دارت في مخيلة السلطان ، وانتهى إلى أن الحل أولاً وأخيراً بأيدي الـدول الأوروبية نفسهـا . ومن هنا كـان عليه إصـلاح نظام الحماية[1] اعتماداً على دولة أو دول يثق فيها أو في قناصلها على الأقل . وبالفعل كان السلطان يعول على مساعدة « هاي »[2] وزير إنكلترا المفوّض وإلى حدٍ ما على « تيسو » وزير فرنسا المفوّض[3] .

كان اعتماد السلطان على « هاي » يقوم على مناصرة هذا لفكرة إصلاح نظام الحماية ، وقد يبدو هذا عجيباً للوهلة الأولى لكن على رأي المثل : « إذا عرف السبب بطل العجب » ، ذلك أن نظام الحماية على الصورة التي كان عليها هو « أفيد لتجارة التصدير غير البريطانية منها لتجارة التوريد البريطانية »[4] . أما « تيسو » فيرى في نظام الحماية المعرقل للآمال التي يريدها أن تجعل المغرب خالصاً لفرنسا دون غيرها من الدول[5] .

دفع تأييد الدبلوماسيين للسلطان إلى أن قرر الاتصال مباشرة بالدول الأوروبية ، فأرسل في شهر ماي 1876م السيد حاج محمد الزبـدي الربـاطي إلى إنكلترا وفـرنسا وبلجيكا وإيطاليا لغرض لفت أنظار حكومات هذه الدول تجاه مشكلة نظام الحمايـة القنصلية والدبلوماسية[6] . ولقد انطلقت مع البعثة مرحلة من الصراع حول موضـوع

---

(1) سبق أن فكر السلطان محمد بن عبد الرحمٰن في عقد مؤتمر للنظر في تعسف نظام الحماية الدبلوماسية وذلك عام 1869-1870م ولكن الحرب الفرنسية الألمانية صرفت أنظار الدول فلم يتحقق له ذلك . أنظر : **الوثائق** (4) ، ص 18-23 . وكذلك ص 58-60 .

(2) كان « هاي » يزود السلطان بأسرار دقيقة عما كان يروج في قلب إسبانيا ، لما كان السلطان في أمس الحاجة إلى معرفة ما يجري في المحيط الدولي ، وفي إسبانيا بالذات التي لم تكن علاقاتها مع المغرب على ما يرام ، إذ زيادة على الوجود الإسباني بالموانىء المغربية ونظام الحماية الدبلوماسية للرعايا المغاربة ، كانت هناك مشكلة سبتة ومليلية ، علاوة على التغلغل الإسباني بالجنوب . أنظر :
— **الناصري** ، جـ 9 ، ص 164 . — **حركات** ، جـ 3 ، ص 27 .
أنظر أيضاً عن أسباب اعتماد السلطان على « هاي » : **الوثائق (4)** ، ص 19 .

(3) - Miege; **Le Maroc**, t.III, P.267.

(4) **الوثائق (4)** ، ص 61-62 .

(5) **نفس المصدر** ، ص 61-62 ,

(6) كان من أهداف الزيارة أيضاً الرد على زيارة سفراء هذه الدول السلطان لتهنئته بعدما تمت له البيعة . أنظر : =

إصلاح نظام الحماية استمرت قرابة خمس سنوات في طنجة أولاً ثم في مدريد ثانياً[1] .

عاد السفير الزبدي من أوروبا ببعض الوعود ، فاعتمدها السلطان[2] على قلتها وقرر طرح القضية ومناقشتها مع جميع ممثلي الدول الأجنبية في طنجة ، فأصدر أمره إلى بركاش بتسليم مذكرة إليهم في 10 مارس 1877 ، تشتمل على تسع عشرة نقطة[3] ، اقترح فيها الإصلاحات التي يجب إدخالها ودعاهم إلى الاجتماع في مؤتمر للنظر في قضية نظام الحماية[4] . وكانت غاية مطالب السلطان هو إيقاف الدول الأجنبية عند حدود المعاهدات والإتفاقيات[5] .

استغرقت مناقشة المذكرة مدة شهر (9 جويلية إلى 10 أوت) ثم تواصلت المفاوضات بقية عام 1877م وطيلة 1878م بين الممثلين الأجانب وحدهم تارةً وبينهم وبين وزير الخارجية السيد بركاش تارةً أخرى[6] .

وإذا جاز لنا أن نتساءل عن الأجواء التي تمت فيها المباحثات للوقوف على النوايا المبيتة فإنه تجدر الإشارة إلى تفاقم وضع نظام الحماية في هذه الظروف بالذات إذ غذي بعوامل جديدة كازدياد نشاط البعثات « التبشيرية » المسيحية في المغرب بتشجيع من حكومات الدول الأوروبية[7] . فتمكن مبعوثو الفرنسيسكية[8] الإسبان

= ابن زيدان ، إتحاف ، جـ 2 ، ص 279 .

ـ الوثائق (4) ، ص 62 . - Miege; Le Maroc, t.III, P.268. .

(1) نفس المصدر ، ص 268 .

(2) أنظر عن تفاصيل زيارة السفير الزبدي :

ـ ابن زيدان ، إتحاف ، جـ 2 ، ص 279 إلى 313 .

(3) أنظر تحليل المذكرة : الوثائق (4) ، ص 65 .

(4) نفس المصدر ، ص 63 . - Miege; Le Maroc, t.III, P.268-269.

(5) الوثائق (4) ، ص 65 .

(6) نفس المصدر ، ص 68 . وكذلك : - Miege; Le Maroc, t.III, P.272.

(7) صبحي ، ص 8 .

(8) أو الفرنسية ، نسبةً إلى Saint François d'assise وهو رجل دين إيطالي يعود إلى القرنين 12 و 13م =

تـدريجيـاً من الإنتشـار في كـامـل المـدن السـاحليـة المغـربيـة تحت تـأثيـر الأب «Lerchundi»[1] . كما استجاب السلطان لرغبة فرنسا ، فـوضعت تحت تصرفـه بعثة للتدريب العسكري كلّفت بتنظيم وتدريب فرق الجيش السلطاني[2] . ولم تكن البعثة في حقيقة الأمر سوى هيئة مخابرات وتجسس على المغـرب ونفوذ الـدول الأوروبية فيه[3] ومن هنا فقد كانت سابقة خطيرة إذ أصبحت كل دولة من الدول المتنافسة على المغرب تطالب أن تكون لها بعثة مثل البعثة الفرنسية في المغرب[4] .

= (1182-1226م) أنشأ طريقة الرهبان الصغار أو « الأخوان الصغار » . أما عن البعثات المسيحيـة في المغرب فقد ظلت قليلة إلى عام 1875 م وكانت تنحصر في المدن الساحلية ، ثم بدأ نفوذها يكبر ويمتد نحو الداخل ليصبح عددها ست (6) مؤسسات تجمع 75 بعثة وكان من أهمها البعثة الفرنسيسكية التي تؤازرها الحكومة الإسبانية .

ـ أنظر : - Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP.316-317 .

- Brignon; P.293.

(1) ولد عام 1836م بـ «Orio» وصار قسيساً ابتداءً من 1858م ثـم عين إرسالياً بابوياً في فبراير عام 1861م وكلف بـزيارة الكنـائس المختلفة بمـوانىء المغرب ، وفي عـام 1867 م عين رئيساً لبعثـة تـطوان ثم للبعثـة الفرنسيسكية ككل في المغرب عام 1877م . وتوفي « لورشندي » بطنجة في 8 مارس 1896م . أنظر :

- A.M.G. 3H6, Rapport de Schlumberger du 24/6/1892.

(2) ضبطت البعثة العسكرية الفرنسية قانوناً صارماً أرغم عناصرها على تعلم العربية وأعطيت لهم الأوامر بعدم التدخل في أي مسألة سياسية وتحاشي أي صدام ، والتحلي باللياقة وتكوين عـلاقات طيبـة ومفيدة ، وذلك في ظل احترام حاشية السلطان . أنظر :

- A.M.G. 3H32, Le Gouverneur général civil Chanzy, Alger le 4/8/ 1877

- A.M.G. 3H32, Septembre 1898.

(3) كلفت البعثة بتقديم تقرير إخباري شهري مفصل عن حالة البلاد وتشمل المعلومات الواردة في التقرير أخبار المناطق التي تقيم أو تمر بها البعثة وكذلك معلومات عن النظام المخزني وباختصار كل المعلومات التي لها علاقة بمصلحة ما من مصالح فرنسا ونفوذها في المغرب . أما الأحداث الخطيرة فيقدم عنها تقرير خاص وعاجل إلى وزارة الحربية . أنظر :

- A.M.G. 3H32, Chanzy, Alger, le 4/8/1877

(4) عرفت بريطانيا منذ بداية حكم الحسن الأول كيف تجذب اهتمامه نحو الأمور العسكرية وذلك بتدريب فرقة من حرسه بعثت بها إليه مدربة تدريباً متقناً في ميدان الرمي مرتدية بدلة حمراء زاهية . وسيصير «Mac Lean» ابتداءً من عام 1880 م مكلفاً بتدريب عدد من الحرابين ليكونوا نواة لضباط الجيش المغربي . أنظر : =

لم تكن العلاقات المغربية الفرنسية ـ في هـذه الأثناء ـ على مـا يرام ، إذ في الـوقت الذي يبـدو أن فرنسـا لا ترغب في إزعـاج المخزن بمتـابعتها للمجـاهدين ، بموجب حق المتابعة المتفق عليه بين الـدولتين ، تتسبب للسلطان في متاعب بـدفع المجاهدين على الحدود إلى الاصطدام بالمخزن لتحقيق هدفين اثنين ، الأول وهو إضعـاف المجاهـدين بمضايقتهم من طـرف السلطة الاستعماريـة وسلطة المخزن ، والثاني هو إسقاط اعتبار السلطان في أعين رعيته بإشراكه في التصدي لأعداء فـرنسا من الجزائريين . وبالفعل دفعت فرنسا بالسلطان إلى القيام بـدور شرطي الحـدود . ولـم يكن ليقوم بذلك إلا مكرهاً ، فضلاً عن صعوبة هـذه المهمة أمـام نشاط الثـوار المتزايد بين أقصى شمال الحدود ووادي غير[1] .

أما على الصعيد الاقتصادي لعلاقات المغرب مع الدول الأوروبيـة ـ دائماً في ظروف المفاوضات ـ فقد انقلب الوضع عام 1878 م على أثر الأزمة الفلاحية إذ عندما كـانت الصادرات أهم من الـواردات ازدادت الهوة في مجـال التبـادل ورجحت كفـة الميزان لغير صالح المغرب[2] .

= ـ ابن زيدان ، العز والصولة ، جـ 2 ، ص 152 مع ترجمة لـ « ماك لين » .
ـ صبحي ، ص 156 .

- Miege, **Le Maroc**, t.IV, PP.68-69.

(1) كان في مقدمة المجاهدين أولاد سيدي الشيخ الذين أصبحت ترد الشكاوي في حقهم إلى المخزن من السلطة الاستعمارية في الجزائر . فكان أن نشأت مراسلات بين السلطان وعمال مناطق الحدود لتهدئة المجاهدين في البداية ثم إرهابهم في نهاية الأمر . وقد وردت في الموضوع رسائل نذكر منها :

ـ رسالة من السلطان إلى السيد الحاج عبد السلام شريف وزان في شأن أولاد سيدي الشيخ وتـوارد شكاوي فرنسا في حقهم . أنظر :

- A.O.M. 30H8, 19 do el Hedja 1292 (15 Janvier 1876).

ـ نسخة من كبير وزراء السلطان « سي موسى » إلى أولاد سيدي الشيخ وكبيرهم السيد قدور بن حمزة يخبرهم بشكوى الفرنسيين منهم ويحذرهم من مغبة الرجوع إلى ذلك ، أنظر :

- A.O.M. 30H 32 6 ربيع الثاني 1294هـ (1877م) -

ـ رسالة من السلطان إلى ذوي منيع في وادي غير ، يناشدهم بالامتناع عن مساندة أولاد سيدي الشيخ . أنظر نفس المصدر .

(2) - Brignon, P.306.

وقد حدثت محاولة لعقد اتفاقية تجارية وسياسية عرضها الطرف الألماني على المغرب من بينها بيع مدافع « كروب » كبداية لتمركز شركة « كروب » في المغرب[1] .

أدى تفاقم تعسف المحميين إلى ازدياد مراسلات السلطان مع وزير الخارجية السيد محمد بركاش في شأن مشكلة نظام الحماية والمفاوضات الجارية[2] التي لم تصل بعد إلى نتيجة[3] .

ولما نفذ صبر السلطان وأدرك أن الممثلين الأجانبغير جادين في عملهم وغير صادقين في وعودهم أوحى إلى بركاش بالكتابة إليهم ثم طلب من ممثلي الدول في 13 فبراير 1879 أن يطلعوه على النتائج المترتبة عما بعثوا به إلى حكوماتهم بعد مفاوضات 1877-1878م[4] . كما دعاهم أيضاً إلى الاجتماع في أقرب الآجال للإتفاق على رأي نهائي فيما يخص الحماية الدبلوماسية[5] .

أبدى ممثلو الدول استجابتهم لهذه الدعوة الأمر الذي دفع « هاي » بصفته عميد السلك الدبلوماسي إلى توجيه الدعوة إلى زملائه لعقد اجتماع . ولم يكن هذا الاجتماع هو الأخير بل تلاه أحد عشر اجتماعاً آخر خلال الفترة (بين 21 فبراير و 29 جويلية 1879م)[6] .

---

(1) سجلت أيضاً محاولات للإتصال العثماني بطنجة عام 1877م لصالح برلين ، وهذا الافتراض حسبما يدعيه «Miege» شخصته مجهودات «Weber» و «Testa» فيما بعد (t.4 P.32) لكن الأصح على ما يبدو أن الاتصالات المغربية العثمانية قامت بمحض إرادة الجانبين ولكنها استغلت من طرف ألمانيا .

(2) أنظر عن المفاوضات الجارية : الوثائق (5) و : 637 ، 646 . . .
وكذلك عن تعسف المحميين ، أنظر : الوثائق (5) و : 644 ، 648 ، 651 ، 654 . . .

(3) يعود السبب في ذلك إلى تعنت بعض الممثلين الأجانب منهم وسوء نية البعض الآخر .
أنظر : الوثائق (4) ، ص 70 .

(4) Miege; **Le Maroc**, t.III, PP.269-273 -
وكذلك : الوثائق (4) ، ص 70-71 .

(5) نفس المصدر ، ص 71 .

(6) Miege, **Le Maroc**, T3, 268-269 ، وكذلك : الوثائق (4) ، ص 71 .

إنتقد « هاي » في تدخلاته بعنف الحماية غير القانونية ، كما عـرّض تعريضـاً سافراً ببعض تجار الحماية من نواب الدول وقناصلها ، ولم يكن ذلك من باب حب المغرب ولكن لأن تجارة إنكلترا مع المغرب كانت أكبر بكثير من تجارة كل الأقـطار الأخرى مجتمعة[1] ، كما كان « هاي » خبيراً بشؤون المغرب ، ومن هنا فقد كان واقع المغرب يؤيد بالفعل تدخلاته ، فالمجاعة والأوبئة والصعاب التي يـواجهها المخـزن بسبب نظام الحماية ، كل ذلك أعجز السلطان عن الإمسـاك بمقاليـد الحكم ، وهو ما دفعه إلى اللجوء إلى المحلات ردعـاً للعصاة وتحـذيراً للطائعين وكـذلك لإثبـات حقوقه وتأكيد سلطته في المناطق التي مد إليها الأجانب أعينهم[2] .

لعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا يدور حول كيفية تمادي الدول الأوروبية في هذه السياسة وهي تعلم أكثر من غيرها بأنها أضرت بالمغرب ، حيث لم يعد السلطان قادراً على القيام بإصلاحات ، لفراغ الخزينة ؟ لكن حسبنـا أن الغرابـة لا تكمن في مـوقف الدول الأوروبيـة من إصلاح نـظام الحاميـة الدبلومـاسية ، ولكن في تمـادي السلطان في طلب « مفتاح سجنه من سجانه »!

نعم ! كيف ينتـظر من ممثلي الدول الأجنبيـة أن تناقض نفسهـا وممثلوهـا في طنجة ومن ورائهم حكوماتهم ، الذين سعـوا جميعاً سعيـاً جاداً لتـردي الأوضاع في المغرب وتدهور أحواله ؟ فمن المنطقي إذن ، أن لا يناقض ممثلو الدول حكوماتهم التي أرسلتهم لتـطبيق سيـاسـة تـرمي إلى عـرقلة كـل نهضـة يحتمـل وقـوعهـا في المغرب[3] .

ومثلما كان متوقعاً ، كادت مفاوضات طنجة أن تنتهي إلى طـريق مسدود وهـو ما استفاد منـه المخزن درسـاً جعله متخوفـاً من واقع جـديد قـد يتفق عليه الممثلون الأجانب ، مما حمل بركاش إلى الإسراع في الكتابة إليهم يوم 12 افريل 1879م يرجو

(1) **Terrasse**; P. 338. - وكذلك : **الوثائق (4)** ، ص 72 .
(2) **Miege; Le Maroc**, t.3, PP.274. - ، وكذلك : **الوثائق (4)** ، ص 72-73 .
(3) نفس المصدر ، ص 72-73 . وكذلك :

- **Miege; Le Maroc**, t.3, P.274.

منهم عقد اجتماع عنده لسماع آراء المخزن وملاحظاته قبل أن يرفعوا تقاريـرهم إلى حكوماتهم . واستجاب النواب للنداء فعقدوا بمنزله الاجتماع الثاني عشر والأخير[1]. وانتهوا إلى الإجماع على نقاط قليلة لم تكن في الواقع سوى تمنيات أو توصيات لا بد أن توافق عليها أيضاً دولهم[2] .

لعل أبرز ما يمكن أن نسجله من نتائج هو أن « هاي » أصبح مقتنعاً شيئاً فشيئاً بـأن « مداولات تجـري فوق تـراب المغرب وبين نـواب يعنيهم من أمـور الحمـايـة ما يعنيهم لن تؤدي إلى حلول حقيقة للمشاكل القائمة ، مضيفاً بأن انعقاد مؤتمر خارج المغرب يتداول فيه عن الدول مندوبون من غير ممثليها المعتمدين بطنجة هو الكفيل وحده بحل المشكلة »[3] . وسرعان ما انضم إلى هذا الاقتناع السلطان الحسن ، بناءً على التأكيدات التي قدمها له « هاي » بالنجاح ، على الرغم من مخاوف السلطان من تدويل القضية المغربية[4] .

سافر « هاي » إلى لندن في صيف عام 1879م وأجرى هناك مباحثات مع موظفي وزارة الخارجية في شأن نظام الحماية الدبلوماسية ، واقترح عليهم في نفس الـوقت فكرة عقد مؤتمر خارج المغرب[5] ، وهو المؤتمر الذي كان السلطان قد وافق عليه . فما كان منهم إلا أن وافقوا بدورهم على رأي « هاي » المعجبين به وبدبلوماسيته في المغرب. وبدأ، بالفعل، وزير خارجية إنكلترا « مركيز سلزبوري » يوم 7 أكتوبر 1879 م يسعى في هذا الشأن ، فبعث إلى سفراء إنكلترا المعتمدين لدى الدول التي يهمها أمر الحماية بالمغرب مذكراً إياهم بأن حكومته ترى ـ في حالـة الموافقـة على عقد المؤتمر ـ أن تكون مدريد خير مكان يصلح لهذا الاجتماع[6] .

---

(1) أنظر محضر الاجتماع المنعقد بمنزل النائب بركاش يوم 19 يوليوز 1879م : **الوثائق (5)** ، 673 .

(2) أنكر حقوق المغرب كل من « ديفور نوييي » الفرنسي و « سكوفاسو » الإيطالي و « فيليكس ماتيوس » ممثل الولايات المتحدة ، فيما أيد موقف « هاي » من الحماية و « بير » الألماني و « ديوسدادو » الإسباني .

(3) **الوثائق (4)** ، ص 76 . وكذلك : **Cambon**; P. 93. -

(4) - Miege; **Le Maroc**, t.3, PP.276-277.

(5) - **Cambon**; P.93.

(6) **الوثائق (4)** ، ص 77-78 .

أمـا إسبانيـا فتلقت الاقتراح بـارتيـاح كبيـر[1] والتقت السيـاسـتـان الإنكليـزيـة والإسبـانية ، وصـار ممثلو الدولتين يعملون بـانسجام في العـواصم التي يهمهـا أمـر المغرب[2] .

وأمـا على الصعيـد الـداخلي للمغـرب ، ففي الـوقت الـذي تحـركت فيـه الدبلوماسية المغربية ـ بين السلطان ونائبه بركاش من جهة وبين هذا وممثلي الدول من جهة ثانية لنقل المباحثات إلى مدريد ـ[3] ، تحركت الطائفة اليهودية التي يعنيها أمـر الحمـاية مـا يعنيها[4] ، بغيـة تعكير الأجـواء ، من خلال مضـاعفة اليهـود المحميين استفـزازاتهم للمسلمين وخلقهم الأحداث لكي يلفتـوا بها أنـظار الأوروبيين نحوهـم وليحولوا دون عقد المؤتمر وبالتالي عدم تجريدهم من الحماية التي منحت لهم بغير حق[5] .

= يبرر اختيار إسبانيا بقربها من المغرب وكذلك اهتمام حكومة وشعب إسبانيا بحالته وإظهار حكومة إسبانيا وجهة نظر ليبرالية معتدلة من شأنها في نظر الإنكليز أن توصل إلى تسوية عادلة . ـــ أنظر : نفس المصدر ، ص 77-78 .

لكن إنكلترا تهدف في حقيقة الأمر إلى إرضاء الكبرياء الإسباني وتحقيق الغرض الإنكليزي المتمثل في الحيلولة دون قيام تكتل فرنسي ـ إسباني أثناء المؤتمر .

(1) تخلت إسبانيا عن سياسة التهديد وعن كثير من المطالب في المغرب .

(2) الوثائق (4) ، ص 80 .

(3) أنظر : الوثائق (5) ، و 698 ، 721 ، 732 ، 733 .

(4) كان العنصر اليهودي أكثر العناصر استظلالاً بمظلة الحماية .

(5) الوثائق (4) ، ص 80-81 .

- Miege; Le Maroc, t. III, PP.279-280.

كان زعماء اليهـودية الـدولية « كـالبارون ادمـونـدي روتشيلد **Baron Edmond de Rothschild** يتجسمون مصاعب السفر إلى طنجة بين الحين والآخر لتشجيع الطائفة اليهودية على الصمود في مواقفها المتعجرفة وإعداد المخطط وتدبير المكائد مع زعماء مثل « ليفي كوهن » الـذي كان ينسق من طنجـة أنشطتها في كامل المغرب ويعتمد في القيام بأعماله الهدامة على محفلها الماسوني وهو آمن من كل متابعة لأنه مستظل بمظلة الحماية الإنكليزية .

ـــ أنظر عن تعسف واستفزازات اليهود للمسلمين : الوثائق (4) ، ص 80 إلى 84 .

وكذلك : الوثائق (5)و : 713.

- Miege; Le Maroc, t.III, PP. 279-281.

ومما زاد في تعقيد الأمور ، قرار السلطان الحسن في شهر فبراير 1880م ، الذي يقضي برفض شهادات التجنيس التي تمنحها دول أجنبية إلى رعـايا مغـاربة يقيمـون بعض الوقت فوق أرضهم ريثما يحصلون عليها[1] . وبمجرد أن بلغ القرار إلى ممثلي الدول غضب البعض وأبرقوا إلى حكوماتهم ، فثارت ثائرة فرنسا وإيطاليا والـولايات المتحدة ضد القرار . وأكثر من هذا فإنهم قـاموا بتـظاهرات بحـرية ـ بتحـريض من ممثليهم في طنجـة ـ منذ بـداية 1880م أمـام شواطىء المغـرب بدوافـع استعمـاريـة ونصرانية ويهودية[2] .

وأمام هذه الظروف المحرجة والأوضاع المتوترة ، سعت إسبانيا من جهتها إلى التحرك بسرعة من أجل عقد المؤتمر[3] . وكان ذلك يوم 10 افريـل 1880م فاقتـرحت على الدول الموافقة أن يكون ممثلوهـا في المؤتمر المـزمع عقـده غير ممثليهـا لدى المخـزن بحجة أن هؤلاء الممثلين ، قـد تكـون لهم مشـاعـر وآراء ذاتيـة هي منشأ الصعاب التي حالت دون نجاح مباحثات طنجة[4] .

ولما قبلت حكومات الدول بـالاقتراح وجهت لهـا الحكومـة الإسبانيـة الدعـوة يوم 10أفريل لحضور المؤتمر[5] . والحكومات التي وجهت إليها الدعوة بالفعل هي : البرتغال وفرنسا[6] وإنكلترا وبلجيكا وهـولندا والـدانمرك ومملكـة السويـد والنرويـج وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة والبرازيل[7] .

---

(1) كان القرار بوحي من « هاي » .

(2) الوثائق (4) ، ص 87 .

(3) Miege; Le Maroc, t.III, P.277. -

(4) الوثائق (4) ، ص 87-88 .

(5) نفس المصدر ، ص 88 .

(6) كان من البديهي أن تبحث فرنسا المعنية بأمر الحماية أكثر من غيرها ، عن حليف قبل افتتاح المؤتمر . وقد رسمت لنفسها هدفين : الأول يتمثل في عدم الموافقة على وضع يوقفها مع سائر الدول في قضايا المغرب على قدم المساواة ، والثـاني هو عـرقلة كل إصـلاح يسهل على السلطان الإمسـاك بزمـام الحكم في المغرب .

(7) ابن عبود ، تاريخ المغرب ، ص 87 .
وكذلك : الوثائق (4) ، ص 88

ولعله من المفيد أن نذكر ولو باختصار ما كان يشكو منه المغاربة عشيـة انعقاد مؤتمر مدريد ، لإدراك خطورة ما وصل إليه نظام الحماية . فالوزراء المفوضون ومن دونهم من القناصل والوكلاء القنصليين صـاروا يتاجـرون في الحمايـة ـ بعد خـراب ذممهم ـ وكـان منحهم الحمايـة لرعـايا السلطان يعني تقـوية النفـوذ وتكثير الأنصـار والتـدخل تبعـاً لذلـك في شؤون المغرب الـداخلية بـدعـوى الـدفـاع عن مصـالـح المحميين[1] . والواقع أن المحميين هم الذين سلكوا مسلكاً تعسفياً واستفـزازياً في تعـاملهم مـع المغـاربـة غيـر المحميين حتى عجـز الــولاة المغـاربــة عن إنصـاف المظلومين ، الأمر الذي دفع هؤلاء اليائسين من كل عدل وإنصاف إلى أن يتوجهوا نحو السفارات والقنصليات ودور التجارة الأجنبية للحصول على الحماية .

ومما زاد الطين بلة في هذا الشأن هو الاعتراف لـلأجانب بحق إنشـاء محاكم قنصلية أو مشتركة واستثناء رعاياهم ومحمييهم من سريان حكم الدولة المغربية عليهم مما جعل القضاء المغربي عاجزاً عن توفير الأمن إذا كان الأمر يتصل من قريب أو بعيد بأجنبي أو بمحمي[2] .

وهكذا تسببت الحمايـة في خلق فوضى قضـائية استـظل المجرمـون بمظلتهـا لارتكاب جميع أنواع الجريمة من غصب متاع الناس وهتك أعراضهم وتهديد أمنهم واعتداءً على كرامة الشعب ، والمساس حتى بسيادة الدولة . ويكفي القول ـ في هذا الشأن ـ أن احتماء مجرد راعٍ من رعاة الغنم بالأجانب يستطيع أن يحمي دواراً كاملاً ويشل بالتالي سلطة المخزن على قبيلة بأكملها . وباختصار فإن الحماية القنصلية ، عشية انعقاد مؤتمر مدريد أذلت بالشعب المغربي وأضرت بهيبة الدولـة وأفقرت بيت المال[3] .

ومهما يكن الأمر ، فقـد افتتح المؤتمـر يوم السبت 16 مـاي 1880م[4] وعقدت

---

(1) نفس المصدر ، ص 44-45 .

(2) نفس المصدر ، ص 44-45 .

(3) نفس المصدر ، ص 44-45 .

(4) أرجىء افتتاح المؤتمر إلى 19 ماي بسبب عدم وصول وثائق التفويض إلى من لم تكن وصلته من الممثلين .

أشغاله في ست عشرة جلسة كانت آخرها جلسة يوم 3 جويلية . وافترض في البداية أن على المؤتمرين أن يصادقوا بدون مناقشة على جميع النقاط التي تمت المصادقة عليها خلال مباحثات طنجة . فلم يكن من السيد بركاش إلا أن قدم مطالب سنة 1879م مع التعديلات التي أدخلت عليها[1] .

أما النقاش الذي دار في قاعة المؤتمر فقد انحصر تقريباً بين متصارعين اثنين ، وهما ممثل المغرب السيد بـركاش وممثـل فرنسـا « الفيس امرال جـوريس » . وكان السيد بركاش يسعى جاهداً لإخراج السماسرة من حظيرة المحميين وأن تكون حريـة التجار الأجانب في اختيار سماسرتهم محدودة[2]. أما ممثل فرنسا فكان يسعى بدوره

(1) تتلخص هذه المطالب فيما يلي :

ـ تقوم الحمـايـة القنصليـة على أسـاس الشـروط المستخلصـة من معـاهـدة 1856 واتفـاقيـة 1861 وتسوية 1863 .

ـ لا يلزم تراجمة الممثلين الأجانب وخدامهم من العرب اداء أي ضريبة .

ـ لكل واحد من الوكلاء القنصليين بالموانىء الحق في استخدام ترجمان وحارس وخادمين لا يؤدون أي ضريبة .

ـ إذا عينت دولة أجنبية أحد رعايا السلطان وكيلاً قنصلياً لها فإن حمايتها تشمله وأسرته .

ـ لا يمكن اختيار مستخدمي الممثلين الأجانب من بين موظفي الحكومة ولا من المتابعين قضائياً .

ـ ترسل قائمة المحميين كل سنة إلى وزير خارجية السلطان والولاة المحليين .

ـ ليست الحماية وراثية .

ـ لا يتمتع بالحماية مستخدمو الكتاب والتراجمة الوطنيين .

ـ لا يتمتع بالحماية مستخدمو المستوطنين الأجانب ، على أنه لا يمكن حبسهم دون إخبار القنصل ، وكذلك الحال بالنسبة للسماسرة .

ـ يؤدي السماسرة الضرائب سواء كانت على الأنفس أو على الأموال ولا يمكن اعتقالهم إلاّ بعد إعلام القنصل باستثناء في حالة تلبسهم بالجريمة .

ـ يؤدي الرعايا الأجانب والمحميين العاملين في الفلاحة الضرائب الفلاحية .

ـ يخضع المغاربة المتجنسين بجنسية دولة أجنبية لحكم السلطان عند عودتهم إلى المغرب .

ـ أنظر : الوثائق (4) ، ص 96 .

كانت غاية السلطان من المؤتمر هو الحد من منح حق الحماية وتحديد عدد المحميين ومنع الحماية خارج الموانىء وأن يكون السماسرة من الموانىء لا من البادية .

ـ فارس ، ص 82 .

(2) يقصد بذلك عدم اختيارهم من بين موظفي الحكومة ولا من بين سكان البادية والمدن الداخلية اجتناباً لما =

جاهداً من أجل عدم التنازل قلامة ظفر عن الامتيازات التي حصلت عليها بلاده إلى حد الساعة[1] .

انتهى الصراع برجحان الكفة الفرنسية[2] لأن الوفد المغربي كان عاجزاً عن الدفاع بسبب جهل بركاش وأعضاء الوفد للغات المشاركين[3] . وهكذا ، أنهى المؤتمر أشغاله يوم 3 جويلية 1880 بتوقيع اتفاقية حددت قانون الحماية والتجنيس في 18 فصلاً[4] .

وضعت اتفاقية مدريد حداً للعشوائية والفوضى اللتين كانت تعرفهما سوق التعسف وخرق القوانين ، لأن المؤتمرين اتفقوا على تأكيد نظام الحماية وإعطائه صبغة قانونية[5] . وفي هذا المعنى قال الشاعر بيته الشهير :

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت حواشيه حتى صار ظلماً منظما[6]

لم يحصل المغرب بذلك على شيء مما كان يرغب فيه على الرغم من ضآلته[7]

ينشأ عن ذلك من اطلاع الأجانب على أسرار البلاد . كان ممثلا إنكلترا وإسبانيا يؤازران السيد بركاش في هذا .

ـ أنظر : الوثائق (4) ، ص 96 .

(1) ناصر ممثلاً إيطاليا وألمانيا ممثل فرنسا في مؤتمر مدريد . صبحي ، ص 46 .

(2) - Julien; **Le Maroc face, PP.33-34.**

وكذلك : الوثائق (4) ، ص 96-102 .

(3) كانت تدخلات بركاش قصيرة وردوده مقتضبة وطلباته مكتوبة ولا تعدو أن تكون توسلات إلى الدول . أنظر : الوثائق (4) ، ص 102 .

(4) كان علي أن أقدم تحليلاً لوثيقة المؤتمر لولا أن مصادر كثيرة تناولتها بالشرح والتحليل . نشرت جريدة المبشر في عددها 2223 بتاريخ الأربعاء 1881/05/18 نص إتفاقية مدريد .A.O.M. 30H32 أنظر أيضاً ، نص الاتفاقية مع شرحها :

ـ حركات ، جـ 3 ، ص 275-284 . أنظر كذلك عن نتائج المؤتمر :

- Miege; **Le Maroc,** t.3 P.288-292.

- **Cambon;** P.93.

ـ الوثائق (4) ، ص 104-107 .

(5) ابن عبود ، تاريخ المغرب ، ص 87 .

(6) الوثائق (4) ، ص 107 .

(7) نفس المصدر ، ص 103 .

إن لم نقل بأن المعاهدات والاتفاقيات السابقة ـ التي عقدت بين المغرب وبعض الدول الأوروبية ـ تعززت بمعاهدة مدريد ، إذ خولت للسفارات الأجنبية حق منح حمايتها لموظفي القنصليات والمتاجر الأجنبية وعائلاتهم ، مما أدى إلى فتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤون المغرب الخاصة وصار الأوروبيون يتمتعون بحق الملكية للأرض والعقارات في المغرب[1] .

شعر السيد بركاش بثقل نتائج المؤتمر ، مما جعله يخجل في نقلها شخصياً إلى السلطان وأكثر من هذا فقد طلب من « هاي » أن يكتب إلى السلطان بأن نائبه (أي بركاش) قد عمل كل ما في وسعه في المؤتمر لكن « هاي » بدوره كان يشعر بخيبة أمل كبيرة[2] .

إن المراسلات التي دارت بشأن المؤتمر والمقالات التي كتبتها عنه صحف ذلك العهد وإدراج بعض المسائل غير نظام الحماية الدبلوماسية في جدول المناقشة كحرية المعتقدات[3] وامتلاك الأجانب للعقارات وتقييد حرية المخزن في وضع القوانين الجبائية وتعليق تطبيقها على موافقة الهيأة الدبلوماسية ، كل ذلك ، أدى إلى فتح باب تدويل القضية[4] . مما يجعلنا نقول بأن مؤتمر مدريد سجل بداية مرحلة جديدة لم يعد المغرب خلالها قادراً على المحافظة على استقلاله .

ب ـ العلاقات المغربية الأوروبية منذ مؤتمر مدريد (1880م) :

صادف أن عرفت فترة الثمانينات من القرن 19م تسابقاً استعمارياً كبيراً ، زادت في تنشيطه الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أوروبا بين 1881 و 1885 م ، علاوةً على الرحلات الاستكشافية والتوسع الاستعماري الأوروبي في مناطق كثيرة من العالم[5] .

---

(1) ابن عبد الله ، تطور الفكر ، ص 15 .

(2) - Miege; Le Maroc, t.III, PP.290-291.

(3) أنظر في شأن حرية العقيدة :

ـ محمد المنوني ، « ملاحظات . . . » ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 9 ، ص 145-153 .

(4) دولت قضية المغرب أيضاً بموجب المادة 17 من إتفاقية مدريد .

(5) كجنوب أفريقيا ومنطقة الهند الصينية حيث الصراع بين فرنسا وإنكلترا . أنظر :

- Miege; Le Maroc, P.38.

فلا غرابة إذن ، وفي ظل منطق القوة ، أن لا تطبق بنود إتفاقية مدريد وخاصة الفصول المتعلقة منها بمصالح المغرب .

وإذا بدا المغرب ضعيفاً أمام الدول الاستعمارية التي تربطه بها علاقات وقتذاك فمن الإنصاف أن نقول بأن تنافس الدول الأوروبية أصبح يشكل غطاءً واقياً للمغرب ، إذ صار استقلاله المهدد منذ حرب « إيسلي » (1844م) مرهوناً باتفاق الدول المتنافسة عليه[1] وخصوصاً انطلاقاً من المرحلة التي تعنينا . وهي المرحلة التي تميزت بما عرف بالمحافظة على الوضع الراهن . لكن ذلك لم يمنع أغلب الدول الأوروبية التي يعنيها أمر المغرب من محاولة الخروج من دائرة المحافظة على الوضع الراهن بإثارة حوادث واختلاق أخرى بغية انتهاز الفرصة من أجل فرض الحماية عليه أو على أجزاء منه على الأقل .

فكيف تطورت علاقات المغرب ـ بعد مؤتمر مدريد 1880 ، مع كل دولة من الدول الأكثر اهتماماً به ـ أي مع فرنسا وإنكلترا وإسبانيا وألمانيا .

ـــ مع فرنسا :

كانت فرنسا أكثر الدول اهتماماً بالمغرب إذ مع وصول الجمهوريين إلى الحكم[2] وسيطرتهم على الشؤون الداخلية ، اتخذوا مواقف شديدة خارج أوروبا . ووضعوا برنامجاً خاصاً بالمغرب منذ عام 1880 ركزت فيه الجهود على نقاط ثلاث ، منها إنشاء سكة حديدية تربط الجزائر بالمغرب وذلك من تلمسان إلى وجدة في مرحلة أولى على أن يمدد الخط في مرحلة أخرى إلى فاس ، وكذلك إنشاء تلغراف ومشاريع زراعية . وبدأت المفاوضات في هذا الشأن مع المخزن . وقد وكل العقيد Flatters[3]

---

(1) - Djamel Guenane; **Les relations Franco-Allemandes et les affaires Marocaines des 1901 à 1911**, S.N.E.D., Alger, 1975, P.13.

(2) توجهت بعثة مغربية إلى فرنسا (79-18-1880 م) بقيادة علي المسفيوي ، وهو من كبار الفقهاء والأمناء السابقين ، لتهنئة رئيس الجمهورية الجديد «Jules Ferry» .

• ـــ أنظر : حركات ، جـ 3 ، ص 271 .

(3) - Miege; **Le Maroc**, t.IV, p.36.

بالتعرف على خط السكة الحديدية الذي تنوي فرنسا تمديده نحو الصحراء . لكن سرعان ما اصطدم هذا المشروع بمعارضة السلطان فأوقفت اللجنة وأبعدت عن المنطقة(1) التابعة للسلطان .

وقعت اتصالات كثيفة ـ في هذه الظروف ـ بين الوالي الفرنسي العام بالجزائر وعامل السلطان السيد أحمد البلغيثي حول الخلافات القائمة على الحدود ومنها حركة أولاد سيدي الشيخ وموقف السلطان منها(2) .

كان انتباه فرنسا منصباً على الشؤون التونسية وكذلك مدغشقر وأفريقيا السوداء والطونكان (شمال الفيتنام) ، لكن ذلك كله لم يمنع «Ordéga» من التحرك في المغرب والسعي إلى اتباع سياسة تهدف في النهاية إلى فرض فرنسا حمايتها عليه(3) ، وهي الحماية التي أصبحت مؤكدة غداة احتلال فرنسا تونس ، واتضح بأنها تريد كذلك ضم المغرب إلى ممتلكاتها في أفريقيا وإنشاء وحدة الشمال الإفريقي تحت رايتها .وصار المغرب منذئذٍ هدفاً من أهداف السياسية الاستعمارية الفرنسية التي تبناها ساستها(4) .

وكان السلطان شديد التخوف من هذه النتيجة ، ومن اختلاق فرنسا لنزاع مع المغرب لا يستند إلى حق مثل ما جرى مع باي تونس(5) ، لذلك نجده يبعث بأوامره

---

(1) نفس المصدر ، ص 295-296 .

(2) تبادل الطرفان مراسلات في هذا الشأن منها :

ــ رسالة شكر من طرف الوالي العام بالجزائر إلى السيد أحمد البلغيثي ، وتقديم الهدايا له مكافأةً لقيامه « بالواجب » في نزاعات الحدود . أنظر :

- A.O.M. 30 H 30, Alger, le 16 Mars 1880.

ــ أخبار البلغيثي للوالي الفرنسي بما ورد من رسائل إلى قبائل الصحراء حول سي حمزة وتأدية السلطان « لواجبه » في موضوع ما اتفق عليه بين الدولتين مطمئناً إياه بردع سي حمزة واتباعه . أنظر :

ــ 11 جمادي الأولى 1297هـ (1880م) A.O.M. 30 H 30 .

(3) - Miege; Le Maroc, t. IV, P.36.

(4) كان بسمارك يدفع فرنسا إلى المزيد من الاستعمار ، لكن إنكلترا كانت تقف في وجهها .

(5) صبحي ، ص 55 .

الصارمة إلى جميع قبائل الحدود ، يمنعهم من موالاة الثوار ويلزمهم بمعاملتهم معاملة الأعداء[1] .

وإذا كان الموقف الأخير للسلطان مقبولاً من وجهة النظر السياسية وعلى صعيد علاقاته مع فرنسا ، فلم يكن الموقف يخدم السياسة الداخلية للسلطان وعلى المستوى الشعبي على الخصوص إذ ليس من المعقول أن تعادي الرعية الثائرين في وجه فرنسا في الوقت الذي كانت فيه أخبار الخشونة والبطش الذي استعمله القواد الفرنسيون في الجزائر وكذلك في تونس ، كانت تعبر الحدود لتصير حديث كل بيت ، الأمر الذي زاد في مقت المغاربة للفرنسيين[2] .

لكن سرعان ما اكتشفت فرنسا ـ علاوة على تحذير إنكلترا لها وإيقاظ مخاوف إسبانيا وإيطاليا ـ بأن احتلال المغرب سيسبب لها مشاكل دولية لا قبل لها بها[3] . مع العلم أن المراسلات الواردة من المغرب وكذلك من الجزائر على وزارة الحربية ، صارت بعد سنة فقط (1882م) من فرض الحماية على تونس تحث الحكومة والقادة العسكريين بضرورة إدخال المغرب ضمن النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا[4] .

لكن السياسة الفرنسية في المغرب صارت لا تظهر بمظهر الطامع في البلاد معلنةً في آنٍ واحد أنها لا تهتم بالمغرب إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه وكذلك لمصالحها التجارية هناك . وهكذا ، ففي الوقت الذي يتلقى فيه الوزير الفرنسي تعليمات بألا يدخر وسعاً في الإبقاء على العلاقات الحسنة مع المخزن تميل السياسة الفرنسية على أرض الواقع إلى رأي « دوفيرنويين » حين قال عام 1880م : « لا يحق لنا أن نتوقف في المغرب فإذا لم نتقدم فإننا نتأخر »[5] . لذلك فقد كان الساسة في فرنسا يرون إمكانية القيام بنشاطات حذرة تؤدي في النهاية إلى السيطرة التامة على البلاد .

---

(1) Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP. 42-43 -

(2) صبحي ، ص 54 .

(3) نفس المصدر ، ص 52-53 .

(4) M.G. 3 H 3, De Breuille, Lalla Marnia, le 14/6/1882 -

(5) Miege; **Le Maroc**, t.IV, P. 36 -

ومن هنا تقدم فرنسا على مراقبة الأوضاع في المغرب وتعمل على زيادة مصالحها ونمو تجارتها . وأصبحت تردد رغبتها الشديدة في حفظ الحالة الراهنة في المغرب وعزمها الثابت على عدم تعديل التوازن على شواطىء شمال أفريقيا(1) .

في ظل هذه السياسة الفرنسية « الجديدة » ، وصلت بعثة فرنسية إلى مراكش بقيادة «Ordéga»(2) (خلال شهري مارس وافريل 1882م) ودخلت في مفاوضات مع المخزن الذي اعترف خلالها من جديد لـ « أورديقا » بحق فرنسا في متابعة المجاهدين داخل التراب المغربي(3) وتأديبهم ومن تعاون معهم . لكن السلطان عارض طلب « أورديقا » المتمثل في مرور السكة الحديدية بمنطقة توات ، لأن المشروع من شأنه أن يؤثر على التبادل التجاري بين المغرب والسودان(4) .وأمام إصرار « أورديقا » على الطلب الأخير ومناشدة حكومته بضرورة احتلال منطقة فقيق بحجة أنها تشكل نقطة أمن هامة لفرنسا ، بدأت مؤشرات أزمة حادة في العلاقات المغربية الفرنسية(5) ـ استمرت إلى نهاية صيف 1884 م ـ إذ لما فشل « أورديقا » في إقناع المخزن بقبول مشروع السكة الحديدية وكذلك حكومته بالتحرك من أجل احتلال فقيق راح يعمل على تحقيق ذلك بمجموعة من الدسائس وبالتعاون مع بعض الشخصيات المغربية ذات النفوذ السياسي والديني ضارباً بنود إتفاقية مؤتمر مدريد عرض الحائط . ومدشنا في نفس الوقت ما عرف « بسياسة الطرق الصوفية » وهي السياسة التي سيتبعها أسلافه من بعده(6) .

بدأ « أورديقا » بإرسال مبعوثين إلى تافيلالت للتأكد من مساندة بعض المرابطين

---

(1) صبحي ، ص 52-54 .

(2) أنظر عن المهمة : **- Miege; Mission française - Marrakech** .

(3) كان حق المتابعة قد اعترف به لفرنسا في البند الرابع من اتفاقية 1845م . وكان السلطان قد ناشد قبائل الحدود بضرورة استقبال القوات الفرنسية الموالية والصديقة كلما دخلوا التراب المغربي خلال اتباعهم للمجاهدين .

(4) - Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP. 42-43.

(5) نفس المصدر ، ص 43-44 .

(6) نفس المصدر ، ص 44 .

لفرنسا . وكان يعتقد أنه سينجح في مفاوضة سي سليمان بن قدور من أجل منحه قيادة واسعة في الجنوب الغربي من الجزائر ومن ثمة ضم الأجزاء الجنوبية الشرقية من المغرب بمساندة القوات الفرنسية[1] . وقد استغل « أورديقا » المشاكل الاقتصادية القائمة والحركات المناهضة للسلطان في تافيلالت وغيرها ، علاوة على الاعتقاد السائد بأن زعيم المنطقة ، محمد العربي الشريف ، ابن عم السلطان ، سيكون مرغماً على الاتصال بالسلطات الاستعمارية الفرنسية أمام الصعاب الاقتصادية والعسكرية التي تواجهه ، وعند ذلك ستثمر مساندة فرنسا له بتقديم تسهيلات من طرفه وفي مقدمتها قبول مشروع السكة الحديدية[2] .

أجهد السلطان نفسه في الوقوف ضد هذه الدسائس الخطيرة على سلامة وأمن التراب المغربي . فعمل على مراقبة مناطق الحدود وأكد نفوذه على هذه المناطق وكذلك على منطقة السوس التي راح يكثف الحملات العسكرية إليها[3] . وكان السلطان يبحث في نفس الوقت على مساندة إنكلترا له ، لدفع هذه الدسائس .

ولعل الأخطر مما وقع في جنوب المغرب ، ما وقع في شماله باتفاق بين « أورديقا » وشريف وزان ، سي عبد السلام[4] بعد حصول الأخير على الحماية الفرنسية ، وكان قرار الحماية قد ترك أبلغ الأثر في الأوساط المخزنية والشعبية على السواء[5] بسبب الأملاك الواسعة التابعة لطريقته. ونظراً للتأثير الديني الذي يحظى به

---

(1) كان « أورديقا » قد حاول استغلال شريف وزان فبعثه في خريف 1881م إلى الجنوب المغربي كمبعوث من الحكومة الفرنسية تمهيداً لهذه المساعي .

(2) - Miege; Le Maroc, t.IV, PP.44-45.

(3) فكر السلطان بالفعل في الخروج على رأس حملة إلى تافيلالت عام 1883 م ، أما السوس فقد زارها في عام 1882م .

(4) كان لشريف وزان علاقات قديمة مع السلطات الفرنسية ولكنه لم يدر وجهه نحوها بصفة نهائية إلا بعد افتقاره إلى المساندة الإسبانية والإنكليزية وكذلك لحاجته المادية . فكان أن طلب الحماية الفرنسية ودخل تحت سلطتها القضائية لحل مشاكله السياسية مع المخزن واستغلال ممتلكاته كمناجم الفحم والنحاس والبترول . أنظر : - Miege; Le Maroc, t.IV, p.50.

وكذلك ؛ ترجمة للشريف : صبحي ، ص 60 .

(5) وصل السيد بركاش إلى حد طلب الاستقالة .

الشريف وكذلك لتعسف الحماية الدبلوماسية التي عانى المخزن منها كثيراً ، وهكذا بدت المبادرة وكأنها موجهة ضد وحدة المغرب واستقلاله بانفصال جزء منه أو بإحداث كيان داخل المغرب بزعامة شريف وزان . وكان المخزن يخشى من أن الشعب الذي عانى من ويلات أزمة 1878-1884م الغذائية ، سيضطر إلى مباركة كل حركة انفصالية ومنها حركة الشريف فينضم إليه الأفراد والقبائل[1] .

أقلقت مساعي « أورديقا » نواب الدول في طنجة مما دعا « هاي » إلى أن يكشف للسلطان بأن مؤامرة خفية تدبر لفرض الحماية الفرنسية على المغرب .

وكان « سكوفاسو » يشاطره في الرأي وصرح بأنه يتقاسم نفس الرأي أيضاً مع زملائه الألمان والإسبان : « إنني على يقين من أن فرنسا ستقدم على انتزاع مناطق تافيلالت وتوات من المغرب بمجرد تحقيق أهدافها في « الطونكان » ومدغشقر »[2] . لكن « أورديقا » واصل مساعيه ، فراح يضاعف من عدد محميه كما شرع في حملة دعائية لصالح شريف وزان بل صار يبحث عن اختلاق حادثة من شأنها أن تكون حجة للتدخل الفرنسي وفي نفس الوقت أعلن « الكونت دوفينياك » عن نيته في النزول بمنطقة الريف وذلك في جانفي 1884م .

أما السلطان الحسن الأول الذي كان يجري كل شيء أمام سمعه وبصره ، فقد كان حريصاً كل الحرص على الابتعاد عن أي نزاع مع فرنسا خاصة بعد حادثة طرد قائده بمدينة وزان من طرف عبد الجبار بن الشريف وتدخل « أورديقا » في القضية لصالح عبد الجبار .

ولكن صبر السلطان نفد أمام نشاط « أورديقا » فقرر إرسال السيد بركاش إلى باريس لاطلاع « جول فيري »[3] على ما كان يجري في المغرب[5] !

---

(1) Miege; **Le Maroc**, t.IV, P.51. -
(2) نفس المصدر ، ص 52 .

(3) رئيس الوزراء الفرنسي ، وقد شغل هذا المنصب من سبتمبر 1880م إلى نوفمبر 1881م ثم من فبراير 1883 إلى مارس 1885م . وكان « فيري » من كبار الساسة في فرنسا والمناصرين للتوسع الاستعماري . وقد عصفت به من منصبه حادثة « لانج صول » بالفيتنام عام 1885م .

(4) استقبل « فيري السيد بركاش يوم 1884/5/12 . Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP. 54-55. -

وماذا عسى أن تعود به هذه البعثة من باريس ؟ وهل كان السلطان فعلاً ينتظر حلاً من طرف أناس هم أدرى منه بما كان يحدث حقيقة في المغرب ، أو على الأقل ، هم مصدر هذه الأحداث ؟

إن أبرز ما توصلت إليه البعثة من نتائج هو وقوفها على أن ليس هناك ما يشير إلى أن « جول فيري » يفكر في دفع القضية إلى درجة القطيعة والتدخل لالكونه يعارض « أورديقا » في مساعيه في المغرب ولكن لأن الصعاب التي تواجه فرنسا في الفيتنام وكذلك الظروف الدبلوماسية لم تكن في صالح فرنسا ، وفي المغرب بالذات ، لأن دسائس « أورديقا » المكشوفة والمتصاعدة منذ عام كامل ، أثارت مخاوف القوى الأوروبية وحملتها على التحالف ضد الخطوة الفرنسية[1] . ومن هنا تأتي استحالة إقدام فرنسا على عمل مسلح في المغرب عندئذٍ . وسنعرف مواقف الدول المتنافسة بالتحديد من خطوة « أورديقا » في حينها .

ولعل الذي يهمنا هنا أن سياسة الدول الأوروبية في المغرب صارت تقوم على تحالف طرفين لإيقاف مشاريع الطرف الثالث وهكذا . . .[2] .

لم يبق لحكومة باريس بد من الوقوف عند هذا الحد والرضوخ إلى الأمر الواقع مؤقتاً على الأقل . فأقدم « فيرى » على قطع الصلة بدسائس « أورديقا » وحذره في مذكرة بتاريخ 19 جوان 1884م بأن حكومة الجمهورية لا تريد مشاريع في المغرب ، وأمره في آنٍ واحد أن يغير من لهجة «Le Reveil du Maroc» وكذلك التزام الهدوء والليونة والحكمة . وما كان من « فيري » الذي اختار سياسة المحافظة على الأوضاع إلا أن قام بإبعاد « أورديقا »[3] عن المغرب واستبداله بـ «Feraud» .

اجتهد الساسة في فرنسا في تعيين شخص « فيرو » قنصلاً لفرنسا نظراً لشعورهم بثقل المهمة الملقاة على عاتق رئيس الدبلوماسية الفرنسية الجديد في

(1) نفس المصدر ، ص 59 .

(2) نفس المصدر ، ص 73 .

(3) عين « أورديقا » في ديسمبر 1884 قنصلاً ببوخاريست . أما شريف وزان الذي مست سمعته كثيراً فقد انتهى إلى التسامح مع المخزن .

المغرب بعد تركة « أورديقا » الثقيلة . وقد وجد « فيرو » نفسه أمام مجموعة كبيرة من الصعاب . فكان عليه أن ينشيء علاقات شخصية جديدة مع السلطات المخزنية ومع السلطان نفسه . وقد نجح في ذلك كما عرف أيضاً كيف يكون لنفسه شعبية بين المغاربة[1] .

لكن السياسة الفرنسية الجديدة لم تعمر طويلاً أمام تحديات ألمانيا ، بعد تجديد التحالف الثلاثي (4 ماي 1887م) على الخصوص ، ومواقف الدول الأخرى وكذلك السلطان ، الأمر الذي دفع فرنسا إلى مراجعة مواقفها في المغرب . واستغل الطرف الفرنسي ، المعارض لسياسة « فيرو » ، الفرصة لا سيما «Etienne»[2] و « الكونت Dechavignac » ومن ورائهما الصحافة الفرنسية والصحافة الاستعمارية في الجزائر وصحافة طنجة وكذلك ادعاءات شريف وزان وأتباعه[3] .

صارت فرنسا بعد هذه التطورات ومراجعة نفسها أكثر إصراراً من أجل العودة إلى سياستها في مطلع الثمانينات (عهد « أورديقا ») وهي السياسة التي بدأت تميل إليها بالفعل بعد وفاة « فيرو » عام 1888م . ولعل أبرز ما يمكن تسجيله بعد سنة فقط (1889م) هو ميلاد هيئة فرنسية تسمى « لجنة أفريقيا الفرنسية » ، تتكون من سبعين عضواً اختيروا بعناية بين رجال السياسة والفكر وضباط الجيش والبحرية وكبار موظفي الحكومة ومن مختلف الجمعيات الجغرافية والاستعمارية والغرف التجارية ومحرري الصحف وأصحابها[4] . وقد أخذت الجمعية تعمل على تنوير أذهان الفرنسيين

---

(1) كان من أبرز مساعدي « فيرو » الدكتور «Linarès» وهو من أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية . وكان « ليناريس » يتمتع بثقة السلطان .

ـ أنظر : **Cambon;** P.91, et Miege; **Le Maroc,** t.IV, pp.233-234. - .

ـ وكذلك ترجمة لليناريس : Miege; **Une mission française,** PP. 305-306. -

(2) نائب وهران في البرلمان الفرنسي .

(3) A.M.G. 3 H 5, Tanger, le 8/08/1887. -

- Miege, **Le Maroc,** t.IV, P.237.

(4) كان من بينهم أيضاً «G.Hannoteau» وزير الخارجية السابق و «Jules siegfried» الذي صار وزيراً للتجارة و «Paul Revoil» الحاكم العام للجزائر و«Eugène Etienne» وكيل وزارة المستعمرات السابق وغيرهم . أنظر : صبحي ، ص 61 .

بالمسائل الأفريقية ومنها المسألة المغربية التي تناولتها بـالبحث ووضعت لها سيـاسة تتفق والمصالح الفرنسية[1] .

عـادت فرنسـا من جديـد إلى سياسـة التحدي منـذ مطلع التسعينـات وأكدت حكومتها بأن واحات فجيج ستدخل إن عاجلاً أو آجلاً ضمن التواجد الفعلي لفرنسا ، وقررت شن حملة على المنطقة ابتداءً من جويلية عام 1891م[2] . لكن السلطان تشجع هذه المرة وبادر بمنافسة فرنسا في المنطقة ، فأقدم على تعيين قائد مغربي فيها وهو « محمد أو سالم » في شهر جانفي 1892م[3] .

لم تجد فرنسـا نفسها وحيـدة هذه المـرة في ميدان التحـدي إن لـم نقل بـأنها اصطدمت بمن هم أكثر منها جرأة،لأن الحملة التي كانت متوقعة من طرفها ، تأخرت بسبب مـا طرأ من أزمـة في العلاقـات المغربيـة الإنكليزيـة ثم العلاقـات المغـربيـة الإسبانية ، وهما الأزمتان اللتان طغتا على سواهما من أحداث وانتهتا تقريباً مع وفاة السلطان الحسن الأول عام 1894م . وسنعرف موقف فرنسا من الأزمتين خلال تعرضنا لعلاقات المغرب مع إنكلترا ثم مع إسبانيا .

ــ مع إنكلترا :

كانت العلاقات المغربية الإنكليزية تقوم على شخص الوزير المفوض « هاي » الذي كان من أبرز ممثلي أوروبا في المغرب لعمادته للسلك الدبلوماسي وطول إقامته

---

(1) استطاع « دلكاسي » وزير الخارجية الفرنسي (1898-1905م)، على ضوء هذه السياسة تصفية المسألة المغربية مع إيطاليا ثم إنكلترا وإسبانيا عام 1904م .
ــ أنظر : صبحي ، ص 61 .

(2) Miege; Le Maroc, t IV, P.225. -

(3) إتفق الساسة والعسكريون في فرنسا في شهر افريل 1893م على بسط نفوذهم على منطقة واحات القورارة وتوات و « تيديكلت » من خـلال عمل مسلح ، وهـدا العمل المسلح هـو الذي سبقهم السلطان إليـه بتافيلالت ، إذ تمكن من خلاله من إعادة قبضته على القوى الدينية والسياسية بمنطقة الجنوب الشرقي من المغرب ، وهو العمل نفسه الذي توفي السلطان في أثناء العودة منه .
ــ أنظر : Miege; Le Maroc, t.IV, P.255 - .

فيه[1] وتمثيله لدول النمسا والمجر وهولندا والدانمارك ، فضلاً عن دولته إنكلترا[2] .

ونظراً لتأثير إنكلترا ومكانتها لدى المخزن ، صارت بمثابة حامية للمغرب وأصبح ممثلها بمثابة مستشار السلطان[3] .

والجدير بالملاحظة ، أنه ما كان « لهاي » أن ينجح في سياسته وتقربه من المخزن لولا تأثيره واعتماده على عناصر مقربة من المخزن وفي مقدمتهم « ماكلين »[4] مع مجموعة من الأعوان الذين يشكلون شبكة وهم موزعون على مختلف مصالح المخزن ، خاصةً حول الوزير سي عباس بن العربي مختار[5] وكاتبه الفقيه سي الطاهر بن جلون[6] . وعلى هذا الأساس ، تمكن « هاي » من كسب ثقة السلطان التي ظلت كبيرة فيه إلى مؤتمر مدريد حيث سجلت ذبولاً . ولما أدرك « هاي » ذلك صار يتحين الفرص لاسترجاعها . وسرعان ما توفر له الجو مع بروز السياسة الفرنسية الجديدة منذ عام 1881م وكذلك مع بداية تصلب مواقف إسبانيا ، إذ عاد « هاي » إلى جهوده الرامية إلى المحافظة على « الوضع الراهن » بالمغرب ، والتقدم المعقول

---

(1) إستمر « هاي »في منصبه في المغرب حوالي نصف قرن .

(2) الوثائق (4) ، ص 69 .

(3) فارس ، ص 93 .

(4) عمل « ماكلين » مدرباً بالجيش السلطاني فساعد على تكوين فرقة للمشاة . وتوطد نفوذه تدريجياً حتى بدا في أعين المغاربة كشخصية مخزنية . وأخذ عادات المغاربة . من ذلك أن زوجته وبناته لم يكن يظهرن إلا بالحايك (الحجاب) . وقد أكسبت ليونة « ماكلين » صداقة السلطان فكلفه بمهام تجارية استغلها « ماكلين » حين ضم أخاه إليه ، فصار الأخير مقتصد السلطان الخاص . وزاد تأثير « ماكلين » لا سيما بعد رحيل « أركمان » الفرنسي وذلك عام 1883 م . ـ أنظر :

ـ صبحي ، ص 156 .

(5) - Miege; **Le Maroc**, t. IV, P.67.

(6) في هذا الإطار عمل « هاي » على عدم تثبيت إسم سي بو بكر ضمن قائمة محميي إنكلترا حتى لا يكشف عن نشاطه في المخزن وتغطية ارتباطاته بالمفوضية الإنكليزية . وقد صار سي بو بكر ابتداءً من 1881 العضو البارز في السياسة البريطانية في المغرب ، إذ أصبح مكلفاً بإيواء الأجانب الذين يكونون في مهام في المغرب من غير ضيوف السلطان . فهو دليلهم مع اتصاله الدائم بـ« هاي » . وقد مكن سي بوبكر الوزير « هاي » من الإتصال المباشر بالسلطان وبدون واسطة سي بركاش . ـ أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP. 67-68.

للتجارة . وكان « هاي » يلح ـ في خلال ذلك ـ على المخزن أن لا يتنازل على نقاط ثلاث ، وهي : سلامة التراب المغربي ، ورفض الامتيازات الفلاحية والمنجمية والسكة الحديدية[1] .

وجد رئيس الدبلوماسية الإنكليزية في احتلال فرنسا لتونس وكذلك في بداية تحركات « أورديقا » في المغرب الفرصة الذهبية من أجل استرجاع مكانة بلده وثقته لدى المخزن . ومما زاد في حظ « هاي » أن مثل هذه الظروف السالفة الذكر دفعت السلطان نفسه إلى اللجوء إلى إنكلترا[2] عندما بات من الواضح أن احتلال تونس هو النتيجة الطبيعية لاحتلال الجزائر وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إلى احتلال المغرب . لذلك أبدى السلطان رجاءه في أن يبلغ « هاي » لندن قلقه الشديد ورغبته في أن تتخذ حكومته الخطوات الحاسمة للحيلولة دون إقدام فرنسا على احتلال المغرب[3] . وبالفعل أقدمت إنكلترا على تحذير فرنسا من أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى فرض الحماية على المغرب[4] .

يجد موقف إنكلترا هذا ما يبرره ، إذ كانت متخوفة من استيلاء قوة كفرنسا على الشاطىء الشمالي للمغرب سواء عن طريق الاحتلال أو الحماية[5] ، وهي ترى بذلك أن الفائدة الاستراتيجية لمغرب مستقل تفوق كل افتراضات الفوائد الاقتصادية في المغرب . وتدعيماً لهذا ، يوصي « هاي » خلال وجوده في لندن بضرورة التفاهم بين القوى التي يهمها أمر المحافظة على استقلال المغرب ، إذ في ظل تحقيق هذا الشرط لا يمكن للسلطان إلا أن يقبل بالاصلاحات اللازمة وتحسين وضعية التجارة[6] .

---

(1) نفس المصدر ، ص 69-70 .

(2) عبد الكريم محمود غرايبة ، دراسات في تاريخ أفريقيا العربية (1918-1958) ، مطبعة جامعة دمشق ، 1960 ، ص 79 .

(3) ذهب السلطان إلى أبعد من هذا فذكر لـ « هاي » أنه إذا كان لا بد من فرض الحماية على المغرب فإنه يفضل إنكلترا عن فرنسا .

(4) صبحي ، ص 54 .

(5) Miege; Le Maroc, t.IV, PP. 69-70 -

(6) نفس المصدر ، ص 70 .

كـان « هاي » أكثـر إدراكاً من غيـره للعوائق القـائمة منـذ حوالي أربعين سنـة والمتمثلة في استحالة الحصـول على إجماع للدول المهتمـة باستقـلال المغرب في إطار ما عرف « بسياسة المحافظة على الوضع الراهن » لذلك نجده يمضي في طريق تجديد مناداته بسياسة التقارب الواسعة ويقاوم ـ في آنٍ واحدٍ ـ المؤامرات التي بدأها « أورديقـا » مع شـريف وزان[1] ، وهي المؤامرات التي دفعت السلطان مجـدداً إلى طلب مسـاندة إنكلتـرا ، الأمر الـذي جعل « هـاي » يقـدم على مـراقبـة تحـركـات « أورديقـا » من قريب ويخبـر السلطان ببعض دسـائسـه التي انتهت بـالفشـل ـ كمـا سلف ـ[2] .

ومـع ما كـان « هاي » يقـوم به من نشـاطات ، تبـدو في الـظاهـر في صـالـح المغرب ، بدأ الموقف الإنكليزي يعرف تغيراً تدريجياً[3] ، إذ هناك من زار المغرب من الإنكليـز كالـرحالـة « ستيفيلد » عـام 1883 ، وكتب كتـابـه « المغـرب » كـاشفـاً أهميتها ، وأوصى باستعمار مراكش قائلاً : « يجب على إنكلترا أن تتخذ لها في البلاد نواة مستعمرة » . وهذه النواة في رأيه سوف تتسع إلى أن تصير منتجـة للقمح الـذي يمكن إنكلترا من أن تستغني عن باقي العالم ولو تضاعف عدد سكانها[4] .

لم تكن إنكلترا تتجه هذه الوجهـة وحدهـا ولكننا نجـد أغلب الدول المهتمـة بالمغرب تغير من لهجة تخاطبها مع السلطان ابتداءً من منتصف الثمانينات . وقد رأينا كيف شددت الصحف ـ في طنجة ـ الخناق على السلطان من خلال شن حملة ضـد المخزن وموظفيه وعامة الشعب المغربي ثم كيف أنها ذهبت إلى حد مـطالبة الـدول

---

(1) نفس المصدر ، ص 70 .

(2) أرسل « هاي » في نوفمبر عام 1883 م مذكرة إلى السلطان يخبره فيها باقتراحات الوزير الفرنسي الهادفة إلى تقسيم المغرب بين فرنسا وبريطانيا ناصحاً إياه بضرورة الصمود في المسـائل الأساسية كسلامـة التراب المغربي والمصالحة والتنازل في الأمور الثانوية . ــ أنظر :

- Miege; **Le Maroc,** t.IV, P.46.

(3) لم يزدهر عهد الإمبريالية خلال فترة رئاسة « جلادستون » للوزراء (1880-1885م) لكن المهم أنه أطلق وقت ذاك . ــ أنظر :

- René Girault; **Diplomatie Européenne et Impérialisme; 1871-1914,** Paris, 1979, PP.95-96.

(4) صبحي ، ص 19 .

الأوروبية بضرورة فرض حمايتها على المغرب وذلك خلال عام 1884م ثم في عام 1885م[1] .

وسرعان ما اتضح هذا الاتجاه الجديد في سياسة إنكلترا تجاه المغرب ، وذلك منذ وصول «Green»[2] ومغادرة « هاي » للمغرب في مارس 1886م إذ لم تمض سنة حتى صار رجال الدولة في إنكلترا يفكرون في فرض حمايتهم على المغرب . وفي هذا المعنى صرح « سالسبوري » عام 1887م انه : « في حالة ما إذا وقع تقسيم لأراضي المغرب فستكون شهيتنا طيبة »[3] . ولما زار « قرين » السلطان خلال بعثة افريل وماي 1887م قدم له قائمة من المطالب تتلخص في مجموعة من الامتيازات[4] . فما كان من السلطان إلا أن عارضها كغيرها من مطالب الدول الأخرى المقدمة في مناسبات عديدة . لكن الذي يهمنا من هذه البعثة هو ما يلاحظ من اختفاء لهجة الثقة بين المفوضية الإنكليزية والمخزن[5] ، كيف لا وقد كان « هاي » قبل رحيله بسنة فقط هو الذي ينصح السلطان بعدم الرضوخ للمطالب المقدمة من طرف الدول الأوروبية الأخرى .

والحقيقة أن سنة 1887 سجلت تغيراً بارزاً في علاقة إنكلترا وفرنسا وألمانيا بالمغرب . إذ حاول الإنكليز من ناحيتهم الاستقرار في الطرفاية[6] . مسجلين بذلك بداية لسلسلة من الأزمات دفعت فرنسا إلى مراجعة بعض مواقفها ، كما سلف . وحين مرض السلطان ، في أكتوبر من نفس السنة ، توترت الحالة بشكل دعا الدول

---

(1) Microfilm D 45-Per Mica D 45-53, **Le Temps** du 11/8/1886 -.

(2) أنظر ترجمة له في : Miege; **Le Maroc,** t.IV, p.152 - .

(3) Ayache; **Le Maroc,** P.59 -.

(4) كان من بين المطالب المقدمة ، إقتراح استغلال بعض أراضي الساحل الغربي والسماح لإنكلترا بإقامة خط برقي بين حبل طارق وطنجة إلخ . .

(5) Miege; **Le Maroc,** t.IV, PP. 259-260 -.

(6) أمام أحداث الشغب التي قام بها الإنكليز هناك ، أعلن السلطان أن هذه الجهات لا تدخل في نطاق دولته (من وادي درعة إلى رأس بوقادور) ولكنه دفع الثمن فيما بعد حين باعت له إنكلترا المنطقة بمبلغ 50 ألف جنيه . ــ أنظر :
ــ الناصري ، جـ 9 ، ص 182 .

إلى التأهب للتدخل فعبأت إسبانيا جيوشها وتحركت إنكلترا مقترحة على حكومات : باريس وروما ومدريد إرسال سفن حربية إلى المياه المغربية . وفي أثناء ذلك ناقشت الدول بصورة فعلية مسألة احتلال الساحل المغربي .

وقد كان السلطان على يقين من أن تفاهماً دولياً لن يحدث ، نظراً لتناقض مصالح الدول وأطماعها في المغرب ، ولأنه من ناحية أخرى كان يعرف كيف يبعد المضايقات الأجنبية ، إذ عندما يريد التخلص من خلاف قائم بينه وبين دولة أوروبية يبدي رغبته في عرض أمر الخلاف على باقي الدول ، لأن التجربة علمته بأن هذه الدول لا ترحب بدعاوي بعضها البعض في المغرب[1] . ومع نهاية الثمانينات دخلت الدول في تنافس حاد من أجل زيادة تأثيرها في المغرب .

وهكذا ، شهدت العلاقات المغربية الإنكليزية أزمة حادة شبيهة بأزمة العلاقات المغربية الفرنسية في بداية الثمانينات .

بدأت هذه الأزمة مع وصول«Sir Charles Eurn Smith» إلى طنجة في 3 ديسمبر 1891م ، خلفاً لـ « قرين » . وقد شرع في رسم برنامج لنفسه يتلخص في نقاط ثلاث وهي : مضاعفة العلاقات التجارية بين البلدين ، وتقديم المساعدة الكافية للمؤسسات الإنكليزية في المغرب والتعجيل بتطبيق كل المعاهدات الموقعة بين البلدين[2] .

ولعل الأهم من هذا كله هو أن « سميث » قد جاء إلى فاس ليطلب من السلطان باسم الدول عقد معاهدة تجارية تشتمل على شروط جديدة من أجل الحصول على حق الملكية للأجانب في المغرب مع امتيازات أخرى[3] .

لكن قبول السلطان للمطالب كان يعني قبوله بنصف حماية إنكليزية ، لأنها

---

(1) صبحي ، ص 111 .

(2) نفس المصدر ، ص 109-110 . وكذلك : Miege; Le Maroc, t.IV, P.263 -

(3) نفس المصدر ، ص 114 .

تفتح البلاد بلا قيد أمام الشركات الإنكليزية[1] . وقد أضـاف « سميث » شرطـاً مهيناً للسلطان زاد في تعقيد المفاوضات وتوتر العلاقات ، لما صرح بأنه لن يغادر إلا بعد قبول هذه المطالب . وكان يعتمد على مساندة قوى الحلف الثلاثي (ألمانيا ـ النمسا ـ إيطاليا)[2] .

يبدو أن السلطان قد تعود على هذه الأزمات لأنه اهتدى إلى حل يتمثل في أنه كـان يعادل مـطالب « سميث » ويقـاومها بالنصـائح التي كـان الـدكتـور «Linarès» والصحفي «De Kerdec» يزودانه بها[3] . وقد لجأ السلطان في 22 و 25 ماي 1892م إلى عقد مجلس للعلماء بهدف مناقشة مطالب بعثة « سميث » وانتهى المجلس إلى رفض مطالب النائب الإنكليزي[4] .

أمـا « ليناريس » فقـد نصحه بـالحذر لأن التسـرع والقطيعـة من شأن إنكلتـرا استغلالها لفرض التدخل في المغرب . وأما « سميث » فقد أصدر بيان المطالب بعد تخليه عن ثلاثة منها[5] وادعى بأنها آخر محاولة منه . وكـان جواب السلطان ثـابتاً ، الأمر الذي أغضب « سميث » فقاطع المفاوضات وراح يقدم على تصرفـات لا تليق بمقامه[6] ، ثم انتهى إلى مغادرة فاس مما دعا السلطان إلى كتابة رسالة احتجاج إلى

---

(1) تخفض فيها حقوق التصدير بالنسبة للحبوب وتـسمح بتصدير المواشي ، وفتح حرية الملاحة في السواحل ، وحرية شراء الأراضي من طرف الأجانب وفي المقابل يلغى نظام الحماية والمحـاكم الثنائيـة والرق . ـ أنظر :

- Miege; **Le Maroc**, t.IV, p.269.

(2) نفس المصدر ، ص 270 .

(3) كان « دي كردك » يشن حملة على إنكلترا من خلال جريدة «Le Reveil du Maroc» ، وذهب إلى حد تقديم مشروع « لإنهاض المغرب » إعتماداً على الرأسمال الفرنسي واليد العاملة المصرية المطرودة من طرف الإنكليز ـ أنظر : - Miege; **Le Maroc**, t.IV, p.271.

(4) نفس المصدر ، ص 272-273 .

(5) هي خط التلغراف والبنك المغربي وحرية استيراد الأسلحة .

(6) أقدم على رفع العلم البريطاني فوق مقر إقامته ومزق المعاهدة التجارية يوم 10 جويلية 1892 م . ـ أنظر حول تمزيق « سميث » للمعاهدة : **Le Temps du** 17/07/1892 - وكذلك عن سير المفاوضات واتصـالات « سميث » باللورد « سالسبوري » : - **le Temps** du 10/08/1892.

الملكة « فكتوريا »[1] . وكان جواب الأخيرة يفيض بالمجاملة ، ومرفوقاً برسالة من اللورد « سالسبوري » إلى وزير خارجية المغرب .

يفهم من رد الحكومة الإنكليزية رغبتها وحرصها على توقيع الإتفاقية التجارية[2] ، لكن استدعاء « سميث » في شهر جانفي 1893 م وضع نهاية للمحاولة الإنكليزية في فرض حمايتها على المغرب[3] . وبدا للجميع تراجع الحكومة الإنكليزية عن السياسة الديناميكية التي دشنتها عام 1890م ، خاصة وأن البعثة الجديدة إلى المغرب التي كان على رأسها «Sir West Ridgeway» كلفت بإعادة علاقات الصداقة بين البلدين والشعبين . وسرعان ما تنفجر أزمة جديدة ، لأن « ردجواي » قام بزيارة لشواطىء مغربية وهي الزيارة التي تركت البعض يفهم بأنها تمهيد لاستيلاء إنكليزي على بعض النقاط الساحلية . وكان الرأي العام الإسباني في مقدمة المتخوفين من مشروعات إنكليزية شبيهة بما حدث في رأس جوبي . وفي هذا الجو بالذات اندلعت أحداث ووقع نزاع دموي بين الإسبان والمغاربة حول مدينة مليلية ، وهي الأحداث التي طغت على ما عداها من مشكلات والتي سنتعرض لها في حينها[4] .

ـــ مع ألمانيا :

أعلن بسمارك عشية انعقاد مؤتمر مدريد أنه ليس لألمانيا مصالح في المغرب . لكن تظافر جهود ألمانيا وإنكلترا تركت المؤتمر يقرر مبدأ المساواة في التجارة لكل

---

(1) Miege; **Le Maroc,** t IV, PP. 274-275.

(2) صبحي ، ص 127-128 .

(3) **Desfeuille;** P.11.

(4) صبحي ، ص 32 .

كانت إسبانيا حريصة على مصالحها في المغرب وهي ترى بأن ادعاءات الإنكليز في رأس جوبي مثلاً والإقليم المحيط به كانت شبيهة بما كان يدعيه الفرنسيون في مناطق الحدود مع المغرب . وكانت إسبانيا أيضاً تخشى من الإعتراف بالقضية الفرنسية في واحات فقيق وتوات مما يمكن فرنسا من الزحف حتى شاطىء المحيط في مواجهة جزر الكناري .

ـــ أنظر : نفس المصدر ، ص 99 .

الدول في المغرب ، مما جعل ألمانيا تخرج من المؤتمر وهي أكثر الدول استفادةً بحصولها على حقوق مماثلة لبقية الدول التي كان لها علاقات قديمة معه[1] . ثم عمل المستكشفون والدبلوماسيون الألمان على الاستفادة من هذه الحقوق الجديدة[2] .

وكان موضوع العلاقات المغربية الألمانية ـ في مطلع الثمانينات ـ لا يزال هو التجارة[3] ، لأن السياسة الألمانية لا تزال في هذه الفترة ـ على الأقل ـ مطابقة لسياسة بسمارك الرامية إلى تشجيع فرنسا في توسعاتها الاستعمارية وتمتين علاقاتها خارج أوروبا وشغلها عن قضية الألزاس ـ لورين[4] ، لذلك نجدها تبارك احتلال فرنسا لتونس ولو أن هذا الموقف لبسمارك كان يحرجه لأنه كان مدعواً إلى التوفيق بين إيطاليا الموالية وإسبانيا الصديقة وفرنسا التي يريد كسبها[5] .

وفي المغرب بالذات كان الموقف الألماني مسانداً لفرنسا من خلال مجهودات « أورديقا » الرامية إلى فرض الحماية على المغرب ، إذ صرح وزير ألمانيا «Weber» « لأورديقا » بأن ألمانيا لا تعارض السياسة الفرنسية في المغرب[6] .

لم يدم مثل هذا الموقف لألمانيا تجاه فرنسا طويلاً إذ حدث ما جعل بسمارك يعدل عن هذه السياسة بعد الذي أحرزته المؤسسات التجارية الألمانية من تفوق وكذلك أمام التطور الاقتصادي الضخم[7] وهكذا فلم تمض سنة 1885م حتى قفزت

---

(1) ــ نفس المصدر ، ص 46 . وكذلك : ــ فارس ، ص 112 .
(2) نفس المصدر ص 112 .
(3) - Miege, Le Maroc, t.IV, P.200.
(4) - Guillen; P.100.
(5) - Miege; Le Maroc, t.IV, PP.59-61.
لا يزال بسمارك وقتذاك يرغب في أن يحتفظ للرايخ بالتفوق القاري من خلال سياسة قارية تهدف إلى حماية ألمانيا من الأخطار المحتملة بإقامة أسوار حولها من التحالفات وأن يعزل فرنسا في أوروبا وهي السياسة التي ستستمر حتى عام 1890م . ــ أنظر :
ــ فارس ، ص 110-111 .
(6) - Guillen, P.106.
(7) فارس ، ص 111 . وكذلك : صبحي ، ص 34 .

ألمانيا في ميدان الاستعمار إلى مرتبة ثالث دولة في أفريقيا ، وتبنت فكرة عقد مؤتمر برلين (1884 ـ فبراير 1885م) لتسوية مسائل حوض الكونغو(1) . ولم تعد ألمانيا ابتداءً من 1885 تناصر فرنسا في سياستها التوسعية إلا ظاهرياً(2) . ولعل في استدعاء « ويبر » في هذه السنة بالذات وإرسال «Testa»(3) مكانه ما يعبر عن إتجاه جديد لا يجد تفسيراته سوى في اهتمامات ألمانيا الأوروبية وأخرى مغربية، لا سيما وأن مصلحة ألمانيا تطورت بالمقارنة مع 1873م(4) .

وصل « تستا » إلى المغرب في 17 أكتوبر 1885 ، وكان يأمل في جعل بعثته الدبلوماسية نقطة بداية لمرحلة جديدة في العلاقات المغربية الألمانية(5) . وقد وجد بالمفوضية الألمانية بطنجة مساعداً هاماً له وهو المترجم « منصور ماء المالح » ، وكذلك « علي بو طالب »(6) اللذين عوضا « تستا » عن فقدان بركاش المعروف بميله لألمانيا وثقته في مساعدتها للمغرب في التصدي لأطماع الدول(7) .

وما أن حلت سنة 1886م حتى حلت بالموانىء المغربية ست شركات ألمانية ، هي فروع لشركات « هامبورغ » و« بريم » و« ستيتن »(8) كما تعرض الشاطىء المغربي إلى حملة تجارية عرضت خلالها عينات من المنتجات الألمانية المحمولة على ظهر سفينة «Goltop» وتم خلال ذلك التعرف على اهتمامات السوق المغربي في

---

(1) نفس المصدر ، ص 36-37 .

(2) - **Guillen; P.115.**

(3) أول ترجمان في سفارة القسطنطينية ، له خبرة في الشؤون المغربية . ـ أنظر :
- Miege; **Le Maroc,** t.IV, P 69.

(4) نفس المصدر ، ص 23 .

(5) نفس المصدر ، ص 169 .

(6) لا نعرف عن الأول كثر من أن له دراية بالشؤون المغربية . أما الثاني فقد تعرف عليه « تستا » في القسطنطينية وهو رجل إعلامي محنك .

(7) - Miege; **Le Maroc,** t.IV, 170-171.

(8) نفس المصدر ، ص 192 .

الدار البيضاء وإقامة صلات مع تجار مغاربة[1] .

هذا في الوقت الذي كان فيه الرحالة « وولفس » و « ياناخ » و « لنـز » وغيرهم يمدحون للشعب الألماني فوائد الاستيلاء على المغرب . وقد لفتت تقاريرهم السرية إنتباه الامبراطور ومستشاره إلى أهمية المغرب[2]. ولما كان من الطبيعي أن تنمو مصالح ألمانيا كنتيجة لجهود هؤلاء واهتمام الرأي العام الألماني بالمغرب ، فقد بدأت السياسة الألمانية تتحول تدريجياً من معاكسة فرنسا وتأييد إيطاليا أو إسبانيا أو إنكلترا ، إلى ظهورها كمنافس لفرنسا في المغرب بعد الحلف الثلاثي (4 ماي 1887م)[3] .

وهكذا ، فمع حلول سنة 1888م تقدمت ألمانيا إلى السلطان بطلب الحصول على محطة أو مستودع فحم . وبالرغم من ميل السلطان إلى ألمانيا واعتماده عليها في هذه الظروف لمقاومة أطماع فرنسا وإسبانيا وإنكلترا ، إلا أنه رفض الطلب خشية مطالبة الدول الأوروبية بمثله أو معارضتها له[4] .

لم يؤثر الطلب المرفوض على العلاقات الودية القائمة بين المغرب وألمانيا ، إذ أمضى السلطان في اعتماده على ألمانيا التي جددت مساندتها للسلطان سواء في الرسالة التي بعث بها «Waldthauzen» إلى المخزن [5] أم من خلال إعلان الامبراطور

---

(1) فارس ، ص 112 . وكذلك : .Ayache ; P. 54 - .

(2) نفس المصدر ، ص 110 .

(3) صبحي ، ص 44 . وكذلك : فارس ، ص 115 .

(4) نفس المصدر ، ص 115 . وكذلك : صبحي ، ص 46-47 .

بدأ الإيطاليون في هذه الظروف يخوفون السلطان من الدول التي لها مدفعية على مرمى من طنجة أو التي تملكها حاميات تضغط على الحدود المغربية وظلوا يقنعونه أنه إذا كان يرغب في الحفاظ على دولته من هذا الخطر فعليه تأسيس نظام للدفاع وإعداد أسلحة مستقلة عن الصناعة الأجنبية . واقترحت إيطاليا مساعدة السلطان في بناء مصنع للبنادق وتكوين أسطول . وهو ما قبل به السلطان وشرع في إنجازه في مطلع التسعينات . أنظر : صبحي ، ص 79 .

(5) فارس، ص 112 .A.M.G. 3H5, Berlin le 14/03/1889 -

- Miege; **Le Maroc**, t.IV, PP.185-186

غليوم الثاني للسفارة المغربية - التي ذهبت لتهنئته بمناسبة جلوسه على كرسي العرش - بأن السلطان يستطيع الاعتماد عليه في كل وقت(1) .

ما فتىء اهتمام ألمانيا يزداد بالخارج على العموم والمغرب على الخصوص ، ولعلنا نلمس ذلك في النداء الذي وجهته جريدة «Export» إلى الشعب الألماني بتاريخ 23 أفريل 1889م ، دعته فيه إلى فتح باب البحث في موضوع المزايا التي تجعل المغرب في القمة، وإرسال شخص يدرس في سنة واحدة الكيفية التي بها تستطيع التجارة والصناعة والعلوم الألمانية أن تنمو في المغرب(2) .

وعلى أي حال ، فقد نجحت ألمانيا عام 1890م في عقد معاهدة تجارية(3) سمحت للألمان أن يشتروا بأنفسهم بكل حرية في الأسواق المغربية المواد التي عينتها المعاهدة كما حصل الألمان على حق استيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات . وقد بدأ الألمان منذ ذلك الوقت يوسعون نشاطهم الاقتصادي في المغرب ، إذ ظهرت في نفس السنة ثلاث شركات ملاحية ألمانية بين « هامبورغ » والموانىء المغربية وكذلك هامبورغ وأفريقيا الغربية مروراً بالموانىء المغربية(4) .

وليس من المستبعد أن تكون المغرب ضمن برنامج ألمانيا الاستعماري وسعيها في خلق إمبراطورية واسعة لمواجهة حاجات الصناعة والتجارة وازدياد السكان ، إذ حاول الألمان في أوائل 1892م الاستقرار بين وادي درعة ووادي نون مقتفين في ذلك أثر الإنكليز ومحاولتهم في الطرفاية « رأس جوبي » . لكن الألمان لم يلقوا

(1) فارس ، ص 112 .
(2) صبحي ، ص 44 .
(3) بفضل جهود «Tattembach» الذي صار وزيراً مفوضاً لألمانيا في المغرب منذ 1890 م . وقد أحرز نجاحاً شخصياً وصار له نفوذ في البلاط . ـ أنظر :
ـ فارس ، ص 112 .
(4) صبحي ، ص 47-48 .
ـ فارس ، ص 113 . - **Desfeuille; P.11.** -.
ـ حركات ، جـ 3 ، ص 272 . - **Kerdec; PP.170-171.** .

الترحيب[1] ، كما أن السلطان نفسه بدأ يعود عن ميله لألمانيا ويبدي قلقه تجاه طلبات الامتيازات والدعاية الألمانية والتطور السريع لتجارتها ، كما سجله « لينـاريس »[2] . وقد بات من الواضح في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر أن ألمانيا صارت تتهيأ لأخذ مكانة بريطانيا باستعمال نفس الوسائل التي مكنتها من احتلال مركز الصدارة في المغرب[3] .

ـ مع إسبانيا :

ذكر سفير فـرنسا في إسبـانيا عـام 1881م أن الأخيرة قـررت إتخاد الإجـراءات اللازمة لتدعيم وجودها في المغرب متى سمحت لها الفرصة بذلك[4] . وكان للسياسة الاسبانية الجديدة ، التي ترغب انتهاجها في المغرب ما يبررها ، لأن مشاريع فرنسا بالصحراء وتدخلها في تونس أيقظت مخاوف إسبانيا[5] .

لم تمض سنـة عن الحـدث الأخيـر حتى عقـد في مـدريـد (1882م) مؤتمـر للجغرافية الاستعمارية والتجارية انبثقت عنه لجنة «La Société Espagnole des Africa-nistes et des Colonisateurs» . وقد انتهت خطب ونشرات الجمعية إلى أن أي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال إسبانيا نفسهـا وأوضحت بأنهـا ضد احتـلال فرنسـا للمغرب واحتلال إنكلترا لطنجـة كما سعت اللجنـة إلى دفع الـرأي العام الإسبـاني للإهتمام بالمسألة المغربية[6] .

لم يكن للإتجاه الجديد صدى كبير ، لأن الواقع الإسباني لم يكن يسمح بمثل هذه السياسة النشيطة كما لم يكن في صالـح القيام بعمـل ما في المغـرب[7] لذلـك

---

(1) صبحي ، ص 85 .

(2) Miege; Le Maroc, t.IV, P.206. -

(3) Guenane; P.61. -

(4) Miege; Le Maroc, t.IV, P.74. -

(5) ازداد اهتمام الرأي العام الإسباني بالمغرب خاصة وأفريقيا عـامة بعـدما تخلصت إسبـانيا من مشـاكلها الداخلية .

(6) فارس ، ص 108 .

(7) كان في نية إسبانيا الإستيلاء على المغرب ولكنها كانت أضعف بكثير من أن تحاول ذلك فلم يكن لديها

سرعان ما تغير موقف إسبانيا وسياستها التي صارت تقوم على أساس المحافظة على المغرب إلى غاية تحسن وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية[1] . وهكذا فقد دعا « ديو سدادو » الحكومة من جديد في مذكرة طويلة له في مارس 1883م بضرورة الرجوع إلى مواقفها بين 1878م و1880م ، والمتمثلة في تأييد « هاي » للجهود الرامية إلى المحافظة على الوضع الراهن في المغرب .

وقد أثمرت هذه الدعوة مع نهاية 1883 وبداية 1884 بتقارب وجهات النظر للوزيرين الإنكليزي والإسباني في طنجة[2] . كما سلكت إسبانيا سياسة الموالاة لإنكلترا للتعبير عن عدم رضاها عما كان يقوم به وزير فرنسا « أورديقا » من ممارسات في المغرب . ومع ذلك ، ظلت إسبانيا متحفظة في آنٍ واحد ، من اللعبة الثلاثية للسياسة الأوروبية الجديدة في المغرب والمتمثلة في تحالف طرفين لإيقاف مشاريع الطرف الثالث وهكذا[3] . ولعلنا نجد فيما كانت تبحث عنه إسبانيا من فرصة مواتية للتحرك في المغرب ما يبرر تحفظها لأن سياسة المحافظة على الوضع لم تمنع إسبانيا عام 1884م من فرض حمايتها على طرفاية لتقطع على فرنسا طريق التقدم نحو الشاطىء المغربي الجنوبي المواجه لجزر الكناري[4] .

إستمر القلق الإسباني كبيراً أمام طموحات فرنسا في المغرب إلى عام 1885م ، ولا أدل على ذلك مما كانت تنشره الصحف معلنةً عن الحملات الفرنسية نحو فقيق ودرعة وغيرهما . . .[5] .

وما دمنا بصدد العلاقات المغربية الإسبانية فإنه يجدر بنا أن نلاحظ أنه في

= الطاقة ولا الموارد لتنفيذ ذلك مباشرةً مما اضطرها إلى الاكتفاء بالأمل في المستقبل . وقد دفعها عجزها السياسي والعسكري والاقتصادي إلى التمسك بمبدأ المحافظة على الوضع الراهن . ـ أنظر :
ـــ نفس المصدر ، ص 109 .

(1) - Miege; Le Maroc, t.IV, P.75.

(2) نفس المصدر ، ص 289-290 .

(3) نفس المصدر ، ص 73-76 .

(4) فارس ، ص 109 .

(5) - Miège; Le Maroc, t.IV, P.79.

الوقت الذي تم فيه استيفاء نواب الإسبان في مراسي المغرب لما كان قد وقع الصلح عليه إثر حرب تطوان ـ بـدفع 10 مـلايين مما تبقى من الـ 20 مليـوناً المفـروضة على المغرب ـ[1] لم يعرف التبادل التجاري بين البلدين تطوراً ، بل ظل ضعيفاً مما جعل إسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد إنكلترا وفرنسا وألمانيا[2] .

ولعل هذه المكـانة التي لا تحسـد عنها إسبـانيا في المغـرب هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن ، فصارت تميل أكثر نحو سياسة التقـارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسـا في أحوال كثيـرة[3] . وهكذا ، فقد ساعدت المصلحة المشتركة لكل من إسبانيا وإيطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب . ومن ذلك نرى أن إسبانيا تؤيد طلب الحكومة المغربية في ديسمبر 1887م لتعديل اتفاقية مـدريد ، ثم تقتـرح في افريـل 1888م عقد مؤتمـر دولي جديـد بقصد مراجعة قرارات المؤتمر الأول ، لولا أن المشروع لقي صعوبات وانتهى بالفشل[4] .

إن الجو العدائي الذي استمر يحيط بالحاميات الإسبانية في المغرب حال دون تحسين العـلاقات بين البلدين . وقـد ظلت الحوادث تتكـرر في هذه المنـاطق وفي منطقة مليلية على الخصوص ، التي نشبت بها أحداث خطيرة عام 1893م ، بالرغم من توقيع اتفاقيتين فيها بشأن الحدود المغربية الإسبانية ، ذلك عام 1891م[5] .

---

(1) كان الأمناء الإسبان بالمراسي يأخذون نصف الدخل إلى عام 1885 . ـ أنظر :
ـــ الناصري ، جـ 9 ، ص 177-178 . وكذلك : ـ المنوني ، ص .

(2) فارس ، ص 107 .

(3) كان لحقد إسبانيا على فرنسا بخصوص المغرب ، ولميول «Moret» أثره في عقد «موري» للإتفاق السري بين إسبانيا وإيطاليا (4 ماي 1884م) والذي كان سبباً في ربط إسبانيا بالحلف الثلاثي بطريقة غير مباشرة . وقد كان « موري » وزير خارجية إسبانيا ، يود أن يضم إسبانيا إلى الحلف الثلاثي ولكن رئيس الوزراء كان يعارض ذلك . ـ أنظر :
ـــ صبحي ، ص 63 .

(4) صبحي ، ص 63 . وقفت فرنسا ضده لأنها لم تكن واثقة في الحصول على ضمانات ولا مواجهة أطراف النزاع في مؤتمر دولي قد يطرح المسألة المغربية ككل وفي وقت لم تكن الظروف مواتية .
ـــ أنظر : - Miege; Le Maroc, t.IV, P.157.

(5) فارس ، ص 107 . وكذلك: ـ ابن زيدان، إتحاف ، جـ 2 ، ص 331-349 .

بدأت الأزمة في العلاقات بين البلدين إثر انتزاع الإسبان الإذن من السلطان بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية . ولما هموا ببناء بعض المنشآت بجوار ضريح « سيدي ورياش » عمد السلطان إلى هدمها ، فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين قبيلة قلعية الزناتية من جهة والجيش الإسباني المدعم بالمدافع والإمدادات[1] . وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة إخوانهم من رجال الريف[2] .

لم تكن إسبانيا مستعدة لخوض غمار حرب عامة مع المغرب ، وكانت خشيتها كبيرة من تدخل دولي في قضيتها ، لذلك أبدت رغبتها في إنهاء المشكلة مع السلطان ودياً . ولم يكن السلطان أقل رغبة من الحكومة الإسبانية في حسم النزاع ودياً ، لذلك نجده يرد على الاحتجاج الإسباني بإظهار أسفه لما حدث ثم راح يضغط على القبائل من أجل تهدئتها بل إنه دخل ابتداءً من يوم 29 فبراير 1894م مع الماريشال « مارتينيز كامبوس »[3] بمراكش في مفاوضات ، لكنها لم تسفر عن أي اتفاق ، نظراً لمطالب إسبانيا المجحفة التي تقضي بقمع حركات التمرد العامة بالقوة وتسليم الرهائن إلى إسبانيا ، ومن جهة أخرى كان السلطان يخشى أن يعرض نفسه وأسرته لأخطار القبائل . وقد أعلن عجزه عن دفع الغرامة التي قدرت بخمسة وعشرين مليوناً من الفرنكات[4] . دفع ذلك كله إسبانيا بالتلويح بخطر الحرب إذا فشلت بعثة « كامبوس » كما جاء على لسان الأخير وكذلك على لسان سفراء إسبانيا في الخارج[5] .

لم يبق للسلطان أمام تهديد إسبانيا وضغوط فرنسا غير الرضوخ والقبول بعقد إتفاقية بين الطرفين ـ وكان ذلك في 5 مارس 1894م ـ وهي الاتفاقية التي وصفها « كامبوس » بأنها مشرفة لإسبانيا وللسلطان ، ولكن الاتفاقية لم تكن في الواقع سوى

---

(1) حركات ، جـ 3 ، ص 273 .
(2) صبحي ، ص 273 .
(3) كان « كامبوس » صحبة ثلاثين من الضباط والدبلوماسيين والتراجمة . ـ أنظر : ـ حركات ، جـ 3 ، ص 274 . وكذلك : ـ صبحي ، ص 137-138 .
(4) - A.M.G. 3H8, Maroc, le 6/2/1894.
(5) صبحي ، ص 148 .

شروط أملتها إسبانيا على المغرب[1] .

ومما لا شك فيه أن ما جاء في الاتفاقية ، زاد مالية المخزن ارتباكاً وأتاح الفرصة للدول من أجل زيادة نفوذها على حساب الاستقلال الحقيقي للمغرب ، بالرغم مما ذاقه من محاولات السيطرة التي جربتها الدول ـ بصورة أو بأخرى ـ والتي سبق تناولها[2] . وزاد الأمور حرجاً وتعقيداً وفاة السلطان في 6 جوان 1894م ، وعقد البيعة لابنه عبد العزيز ، ولم يكن قد تجاوز السادسة عشر من عمره . وقد فتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى كدولة تتداعى وتسير قدماً في منزلق خطير كانت نهايته فرض الحماية الفرنسية عام 1912م .

---

(1) نفس المصدر ، ص 148 . وكذلك : .Cambon, P.90 -

مما جاء في الاتفاقية : حددت قيمة الغرامة بخمسة ملايين « بيزيتا » نقداً وخمسة عشر مليوناً أخرى تدفع على أقساط في مواعيد معينة وبفوائد قدرها 6٪ إذا تأخر الدفع . كما احتوت الاتفاقية على بعض الفقرات السرية ، منها منع السلطان من عقد أي قرض خارجي دون الاتفاق مع حكومة مدريد وكما صار للحكومة الإسبانية حق تعيين وكلاء لها في فاس ومراكش وحق رفض القضاة الذين يعينهم السلطان لينوبوا عنه في جهات الريف .

ـ أنظر : نص الوثيقة ضمن الملاحق ص : 260-264 .

ـ صبحي ، ص 149 .

(2) حتى إيطاليا ، سجل السلطان استياءه ، في بداية 1893 ، من النتائج الضئيلة التي حققتها المكينة التي بنتها . وقد اضطر السلطان إلى غلقها في بداية عام 1894م . ـ أنظر :

A.M.G. 3H8, Le Ct Schlumberger au ministère de la guerre (2ème bureau); Fez, le 01/09/1894.

الخاتمة

كان المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة في الثلث الأخير منه يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه الحديث ، ذلك أنه كان مهدداً في أمنه على الصعيدين : الداخلي والخارجي . وصار مدعواً إلى توفير أسباب الأمن والبقاء داخلياً ، ودحر الأخطار المحدقة به خارجياً .

ولم يجد المغرب في استجابته لهذا التحدي غير سبيل الإصلاح والتحديث . وهكذا ، فقد تبين لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها لكافة ميادين الحياة خلال عهد السلطان الحسن الأول (1873-1894م) محاولات للإصلاح والتجديد شملت مختلف هذه الميادين ولكن بنسب متفاوتة .

تعود محاولات الإصلاح إلى قبيل منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأ المغرب يشعر بالضعف الذي أدركه لا سيما بعد حرب إيسلي وتطوان ، فعمل على إدخال إصلاحات . وطبيعي أن يقلد المغلوب الغالب في ذلك .

جاءت الإصلاحات في المغرب متأخرة على غرار الدولة العثمانية ومصر وتونس . وقد توجت الإصلاحات في البلدين الأخيرين بفرض الحماية عليهما في مطلع الثمانينات ومع ذلك فلم يتمكن المغرب من مراجعة نفسه وحساباته مع الدول الأوروبية التي صارت تتطلع إلى فرض الحماية عليه .

لقد صار السلطان بذكائه ودهائه ومعرفته الواسعة للبلاد وكأنه يدرك تلك النتيجة المؤلمة التي سينتهي إليها المغرب عام 1912م . لذلك عمل على مواصلة إصلاحات والده محمد ، فشملت جهازي المخزن المركزي والإقليمي وكذلك الجيش الذي أخذ من ذلك حصة الأسد .

كان المغرب في هذه الفترة يعاني من ضعف في وسائل المخزن الأمر الذي جعل بعض أقاليمه النائية أقل انضباطاً من المناطق القريبة من مدن الدولة الرئيسية (فاس ، مكناس ، الرباط) . وإذا كان الأوروبيون يعزون ذلك إلى تشبث المغرب بالنظم الإسلامية القديمة التي تجاوزها الزمن ـ على حد زعمهم ـ فإن الواقع الذي انتهينا إليه يثبت غير ذلك ، لأن السلطة المخزنية وقتئذٍ لم تكن إسلامية في أجهزتها ولا هي وطنية بالمعنى الذي نفهمه اليوم بل كانت سلطة قائمة على أساس قبلي شريفي إقطاعي . ومن هنا فأحكام الغربيين المتحاملة على السلطة المخزنية لا تجد مبرراتها سوى في انطلاقها من فكرة تعود في أساسها إلى التمهيد للوجود الأوروبي في المغرب أو تبرير تواجده بالنسبة للكتابات التي جاءت بعد فرض الحماية .

ومهما قيل عن الإصلاحات في عهد الحسن الأول ، فالمهم أنها لم تحقق الأهداف المرسومة لها نظراً لظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كان المجتمع المغربي يمر بها وقتئذٍ .

إن الدارس لمعضلة فشل الإصلاحات ليجد نفسه عاجزاً عن فهم وإدراك السر الكامن وراء الفشل قبل الوقوف على الظروف التي كان يحياها المجتمع المغربي .

فعلى صعيد البيئة الاجتماعية لعبت الروح الدينية السائدة دوراً هاماً في تلطيف عملية الاعتزاز والانتماءات عند العناصر المكونة للمجتمع المغربي من جهة ، ومن جهةٍ ثانية في تخفيف تناقض المصالح في مجتمع تتنوع فيه الحياة الاجتماعية من بداوة وحضارة وغنى وفقر وأمية . ولم يكن التفاوت في الثروة والجاه من الفداحة بحيث كانت هناك طبقية في البيئة الاجتماعية كطبقة العلماء والتجّار والوجهاء والأشراف ، ثم طبقة التجار الصغار والحرفيين والصناع ، ثم طبقة العامة من فلاحين ومأجورين وما إلى ذلك . وكان لكل طبقة أعراف وعادات تقليدية محترمة في الغالب ولكن الأهم من ذلك أن هذه الطبقات لم تكن متصارعة بحدة، لأن الروح الدينية كانت تحل في الغالب كل المشاكل عن طريق (القناعة) .

أما على صعيد الحياة الاقتصادية فقد كانت الزراعة عتيقة في أدواتها وتقنياتها ، وهو الأمر الذي جعل الإنتاج قليلاً ومتوقفاً على العوامل المناخية . وقد عرف المغرب في هذه الفترة بالذات صعوبة كبيرة تعود إلى الجفاف خاصة بين 1878 و 1884 .

وكانت الصناعة بدائية ومرتبطة بالإنتاج الزراعي وكذلك التجارة . وقد تضـرر الزراع والصناع على حد سواء بسبب الأزمات النقدية والمالية والتجارية الناتجـة عن عوامل ظـرفية طـرأت على الحياة في المغرب من جراء النفـوذ الأوروبي في الحياة الاقتصادية بالذات .

وإذا ما استثنينا ـ في المجـال الثقافي ـ بعض الإشعـاعات الخـافتة والمتستـرة لجماعة قليلة من الناس كعبد الله السنوسي ، فإن هناك ظاهرة كانت سائدة في أوساط العلماء والفقهاء ، وهي تحريم كل اختراع ، ووقوفهم ضـد كل تجـديد . وقـد كان التأليف ـ على سبيل المثال ـ في عهد الحسن الأول لكسب العيش ولمجاملة أصحاب النفوذ وكذلك الشأن بالنسبة للتعليم الذي لم يكن يسايـر العصر ولا كـان قادراً على تقبل التجديد والإصلاح .

واضح إذن أن الظروف لم تكن مواتية للإصلاحات بل قـل إنها لم تهيـأ لتقبل هذه الإصلاحات على مختلف الأصعدة .

ومن سوء حظ الإصلاحات أن حاجتها إلى الأموال تزامنت مع تـزايد الحـاجة إليها في ميدان المطالب الداخليـة كدفـع مرتبـات الجند وإصـلاح القصور وكـذلك مطالب الدول الأجنبية وغيرها . . .

ولما كانت هذه الموارد المالية يحصل عليها المخزن عن طريق الضرائب التي تؤخذ من العامـة الذين كـان الإنتاج لا يكـاد يكفي قوتهم ، فقـد نشأت عـلاقة تـوتر ومعـارضة ، الأمـر الذي جعـل المخزن يـرى في الحملات العسكـرية وسيلةً فعّـالة لضمان استخلاص الضرائب .

وساهمت الحملات بذلك في زيادة نفور السكـان من المخزن وتفشي ظـاهرة تمرد القبائل ضد المخزن وممثليه . وزاد في تغذية التمرد قلّة الإنتاج وتدخل العنصر الأجنبي في إطار ما عرف بنظام الحماية وصار المجتمع المغـربي في غليان ، وهـو ما عبر عنه السلطان نفسه حين سئل عن حالـة البلاد ، فقـال : « إنها تغلي كـالقدرة وأدعو الله أن لا تتفجر بين يداي (كذا) » .

وممـا زاد الطين بلة تنـافس الدول الأوروبيـة على المغرب وفي عهـد الحسن

الأول بالذات من خلال ممارسة مجموعة من الضغوط على الحدود مع فرنسا وإسبانيا، وكذلك الضغط على الصعيد الداخلي من خلال نظام الحماية حتى صار المغرب مهدداً بفقدان استقلاله أو عاجزاً ـ على الأقل ـ عن المحافظة عليه، وهو ما عبر عنه السلطان نفسه في مطلع الثمانينات إذ خاطب وزير بريطانيا، هاي، قائلاً: « إذا كان لا بد من فرض الحماية على المغرب فإنني أفضل الحماية البريطانية (كذا) ».

والحق أن التقاليد في المغرب كانت في هذا العهد تتحكم وتكاد تطغى على كل مجالات الحياة. كما كان الخطر الخارجي داهماً. على أن أوضاع المغرب وقتئذٍ لم تكن ظاهرة خاصة به ولكنها كانت قائمة في معظم الأقطار الإسلامية.

بقي علينا أن لا نبخس الناس أشياءهم إذ من الإنصاف أن نقول في النهاية بأن السلطان الحسن الأول عمل جاهداً على توطيد نفوذ حكمه في الداخل واسترجاع هيبة الدولة في نظر الدول الأخرى من خلال محاولات الإصلاح، وعرف أيضاً كيف يعالج قضاياه ويفلت في معظم الأحيان من الأزمات المالية التي وقع فيها غيره. وإذا كان لم يوفق إلا قليلاً في مسعاه فقد وفق في جلب الاحترام والتقدير لشخصه وهو التقدير الذي تتفق عليه المصادر العربية والأوروبية على السواء.

وإذا كان هناك من جديد في الموضوع فهو المساهمة في البحث والتحليل والتركيب والبناء التاريخي لأحداث المغرب الأقصى في الفترة المدروسة بالذات التي امتاز المغرب فيها بصراع مع نفسه ومع عالمه الخارجي في آنٍ واحد.

ويبرز البحث من خلال جوانبه المتعددة الضعف الذي كان المغرب يعاني منه في ظل ظاهرة التقاليد التي كانت أقوى من كل محاولة للاستفاقة والنهوض من أجل البناء الحضاري والعودة إلى صنع الأحداث التاريخية. ثم إذا كانت الأبحاث السابقة قد عالجت في عمومها جانباً أو آخر من الموضوع فقد عولجت بأقلام أوروبية متحاملة أو مغربية متعاطفة. وقد حاولنا نحن أن نسلك في هذا مسلكاً وسطاً. ومع ذلك فإن الدراسة والاستنتاجات التي توصلنا إليها لا تعدو أن تكون إلا مساهمة متواضعة في بحث لا يزال يحتاج إلى مجهودات كبيرة من طرف الباحثين قصد إعطائه حقه من الدراسة والعمق.

الصور



1 ـ السلطان مولاي الحسن الأول

أخذت له هذه الصورة الفوتوغرافية سنة 1876



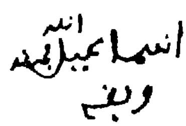
1 - طابع السلطان مولاي الحسن
لما كان خليفة



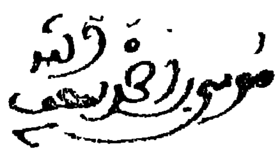
2 - إمضاء السلطان مولاي الحسن
لما كان خليفة



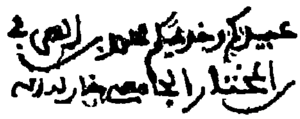
3 - أول طابع صغير للسلطان مولاي الحسن
بعد توليه الملك



4 - إمضاء الأمير مولاي إسماعيل بن محمد
الخليفة السلطاني بفاس



5 - إمضاء الحاجب الادريس
موسى بن أحمد البخاري



6 - إمضاء الوزير الصدر
محمد بن العربي الجامعي



7 - طابع القائد الشهير
أحمد بن مالك

2 - نماذج من الأختام والإمضاءات المخزنية .

الوثائق (3) ، ص 280



3 ـ السير جون هاي دريموند هاي وزير بريطانيا المفوض في المغرب مثل بلده حوالي نصف قرن في المملكة المغربية ، وكان صديقاً حميماً للمغرب ومدافعاً عن حقوقه ، وهو الذي أقنع حكومته بدعوة الدول الأجنبية لعقد مؤتمر دولي خارج المغرب للنظر في مشكلة الحماية القنصلية .

الوثائق (4) ، ص 19 .



4 ـ السيد محمد بركاش وزير الخارجية المغربية يخطب في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد يوم 19 ماي سنة 1880

الجداول

جدول قناصل أهم الدول الأوروبية بطنجة

(1894-1873)

بداية التمثيل	القناصل بطنجة		الدولة
1873	Tissot	تيسو	فرنسا
1877	De Vernouillet	دوفيرنويي	
1882	Ordéga	أورديقا	
1885	Féraud	فيرو	
1889	Patenotre	باتنوتر	
1891	Aubigny	أوبيني	
1845	Hay	هاي	أنكلترا
1887	Gréen	قرين	
1892	Smith	سميث	
1893	West Ridgeway	ويست ريدجواي	
1877	Y Colom	ايكولوم	أسبانيا
1882	Diosdado	ديوسدادو	
1889	De figueras	دوفيقاريس	
1894	Campos	كامبوس	
1877	Weber	ويبر	ألمانيا
1885	Testa	تيستا	
1890	Tattenbach	تاتنباخ	
1874	Scovasso	سكوفاسو	إيطاليا

جدول مكمل للخرائط الملخصة لجولات السلطان وحركاته من 1873م/1290هـ إلى 1894م/1311هـ .

رقم الخريطة	رمز الجولة	رقم الجولة	السنة م/هـ	أماكن مرور الحركة
	———	1	1290/1873	مراكش ، مكناس ، فاس
	= = =	2	1291/1874	فاس ، وجدة ، فاس
	—.—.—	3	1293/1876	فاس ، مراكش .
1	XXXXXX	4	1293/1876	مراكش ، فاس .
	oooo	5	1294/1876	فاس ، وجدة ، فاس .
	....	6	1294/1877	فاس ، مراكش .
	———	7	1295/1878	مراكش ، فاس .
	—.—.—	8	1298/1880	فاس ، مراكش .
	= = = =	9	1299/1882	مراكش ، السوس .
2	XXXXXX	10	1300/1883	مراكش ، مكناس .
	0000	11	1302/1885	مكناس ، مراكش .
	، ، ،	12	1303/1886	مراكش ، السوس ، قوليمين ـ مراكش .
	———	13	1304/1887	مراكش ، الرحامنة ، مكناس .
	—.—.—	14	1305/1887	مكناس ، بني مغيل ، مكناس .
	= = = =	15	1305/1888	فاس ، تطوان ، طنجة ، مكناس ، فاس .
3	XXXXXX	16	1307/1890	فاس ، مراكش .
	0000	17	1309/1891	مراكش ، مكناس .
	....	18	1310/1893	فاس ، تافيلالت، مراكش.
	————	19	1311/1894	مراكش نحو مكناس (وفاة السلطان) .

المصادر المعتمدة في الجداول :

ـ جدول قناصل أهم الدول الأوروبية بطنجة (1873-1894م) :

ـ عبد العزيز ابن عبد الله ، **السفارة والسفراء بالمغرب عبر التاريخ** ، الرباط ، 1985 ، ص 79 إلى 140 .

ـ **الوثائق (4)** ، ص 29 إلى 115 .

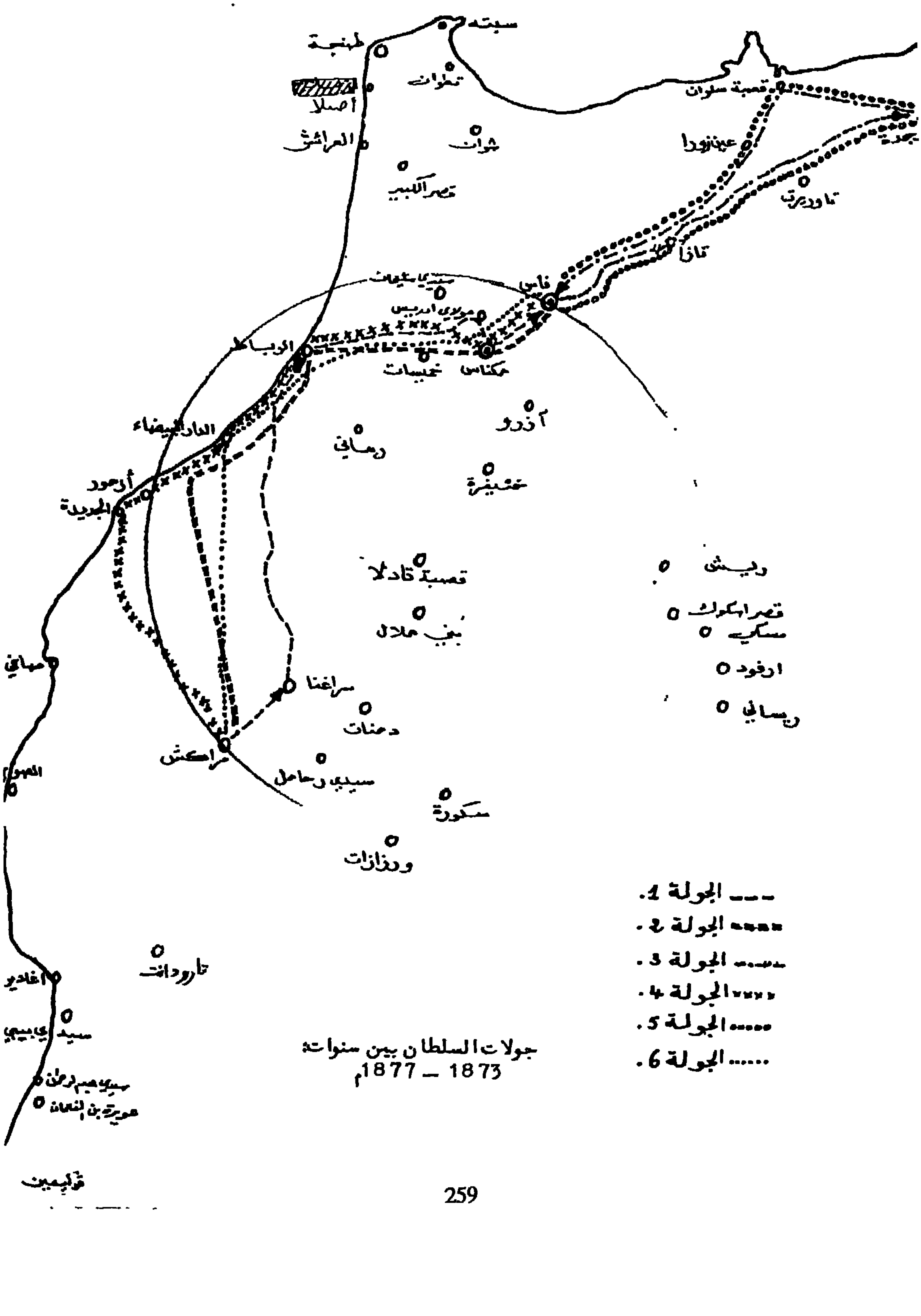
ـ جدول جولات السلطان وحركاته (من 1873م/1290هـ إلى 1894م/1311هـ) :

ـ أحمد المكناسي مصطفى الكوشي ، **وثائق لدراسة تاريخ المغرب : مراسلات مولاي الحسن الأول (1294-1311هـ/1877-1894م)** ، القسم الأول ، مجموعة 1 ، المكتبة العامة والمستندات ، تطوان ، 1961 ، ص 95 إلى 99 ،

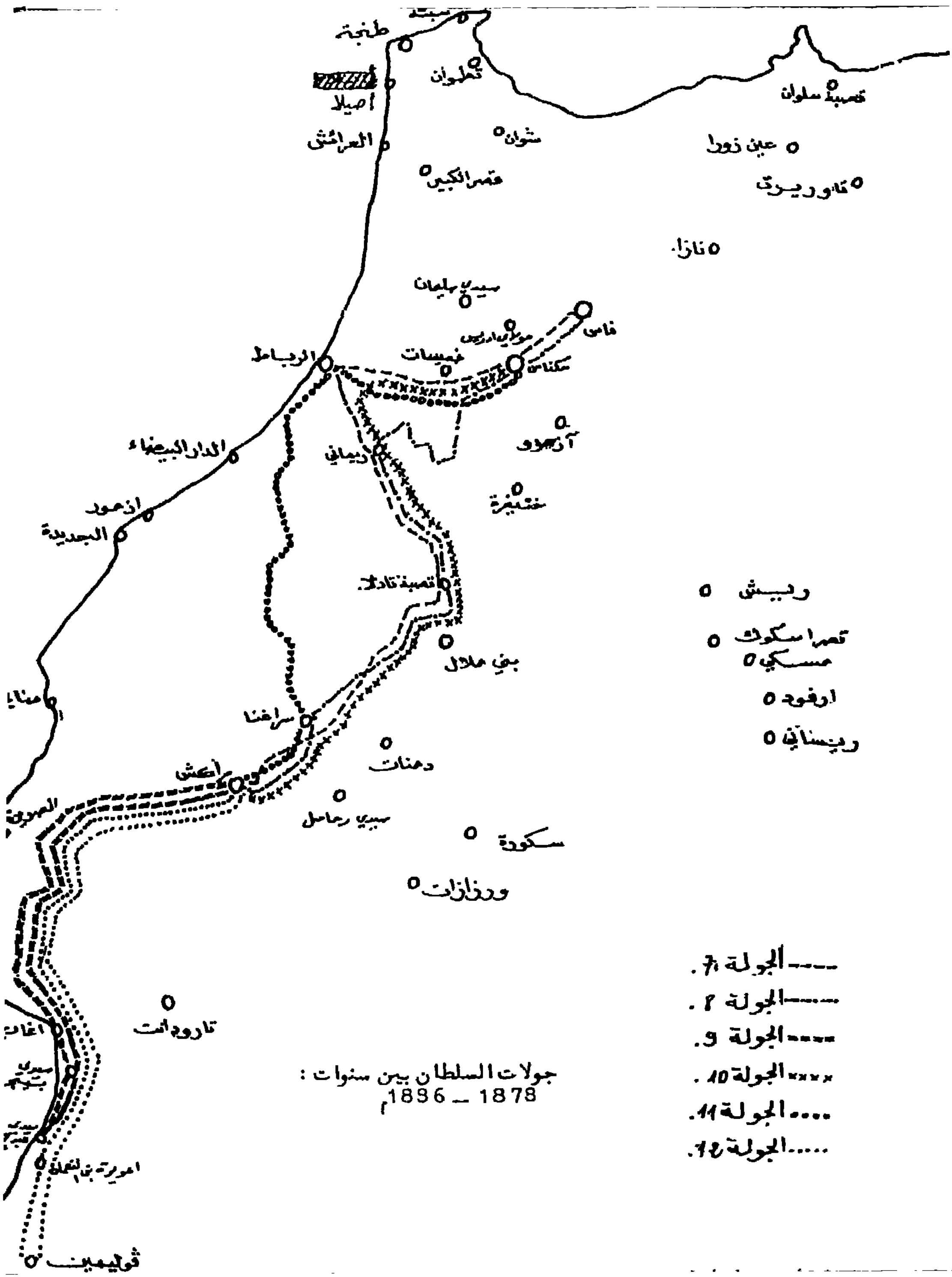
ـ ابن زيدان ، **إتحاف** ، ص 277-279 .

ـ الناصري ، **الاستقصا** ، ص 128-209 .

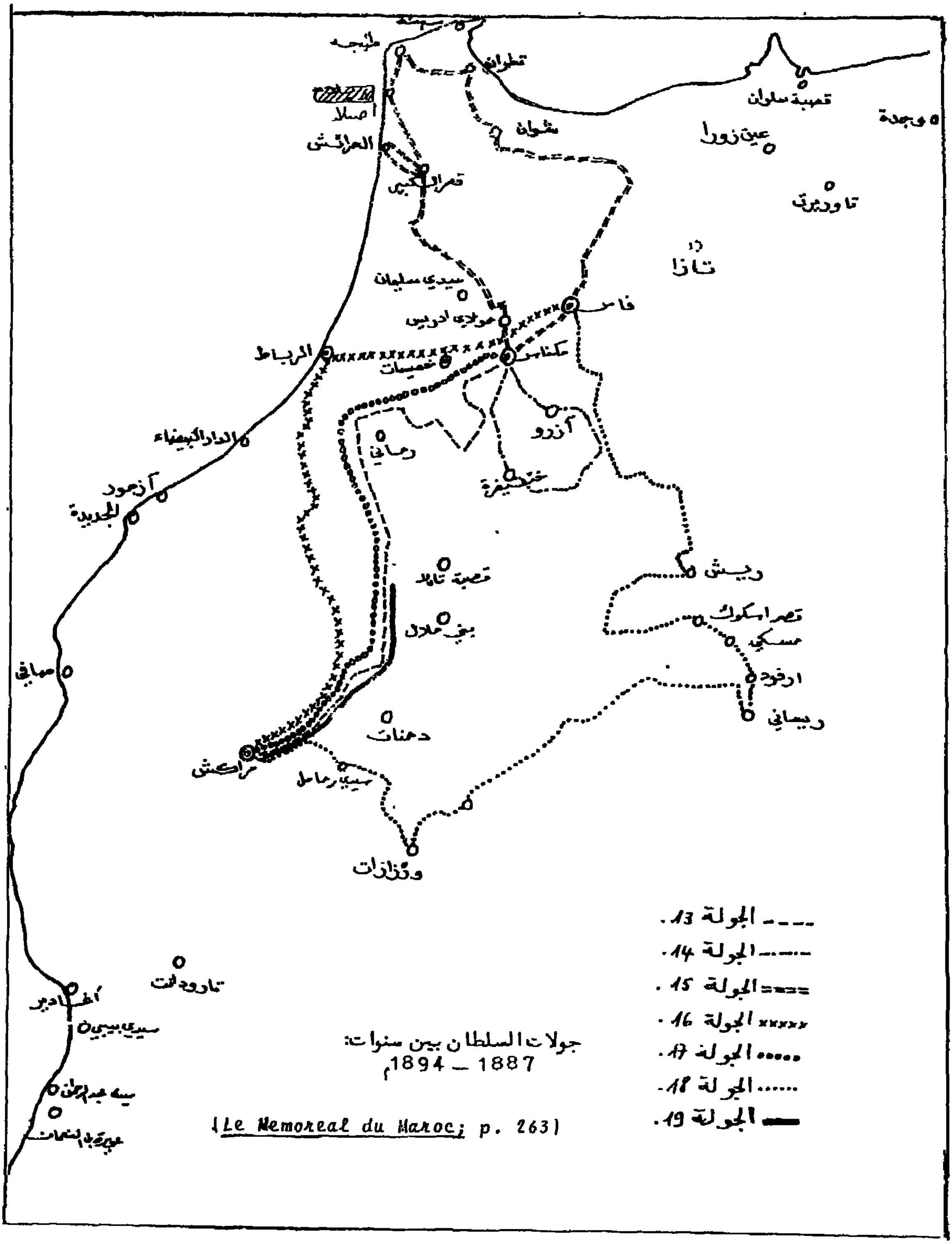
الخرائط



جولات السلطان بين سنوات
1873 – 1877م

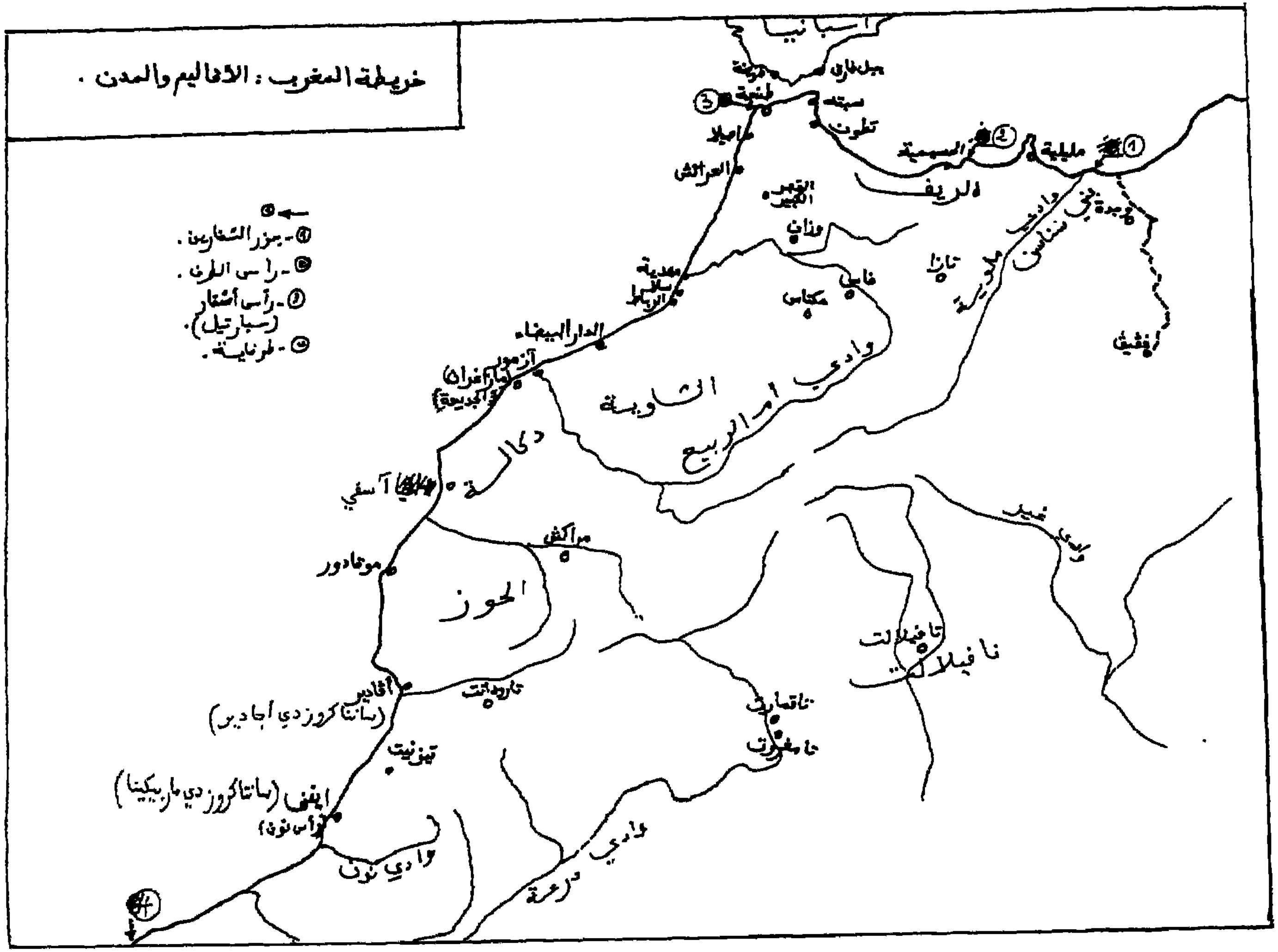


جولات السلطان بين سنوات : 1878 – 1886م



جولات السلطان بين سنوات:
1887 – 1894م

(Le Memoreal du Maroc; p. 263)


خريطة المغرب : الأقاليم والمدن .
إسبانيا
جبل طارق
طنجة
سبتة
تطوان
العرائش
مليلية
الريف
وزان
فاس
مكناس
تازة
وجدة
فجيج
الرباط
سلا
الدار البيضاء
آزمور
الشاوية
وادي أم الربيع
دكالة
آسفي
مراكش
موكادور
الحوز
أقادير
(سانتاكروز دي أجادير)
تارودانت
تيزنيت
إيفني (سانتاكروز دي ماربكينا)
وادي نون
وادي درعة
تافيلالت
وادي ملوية
وادي غير
- بوز الشقارين .
- رأس الورك .
- رأس أشقار (سبارتيل) .
- طرفاية .

الملحق

معاهدة مليلية (1894/03/5م/1311 هـ)

كانت إسبانيا من الدول الأوروبية التي أثارت متاعب المغرب في النصف الثاني من القرن 19م . وتعود هذه المتاعب في أسبابها إلى الحدود التي تربط إسبانيا بالمغرب من خلال حامياتها . وقد وقعت أخطر مواجهة - بعد حرب إيسلي - بين الطرفين في حرب تطوان 1860م ، التي انتهت بعقد معاهدة فرضت من خلالها إسبانيا على المغرب ضريبة ظلت تستنزف دخل موانىء المغرب إلى غاية 1884م .

ومع نهاية حكم الحسن الأول ، وبالتحديد خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 1893م وقعت أحداث مشابهة لحرب تطوان السالفة الذكر ، بين قبائل الريف من جهة والقوات الإسبانية المتواجدة بمليلية من جهة ثانية ، ثم تطورت الأحداث وانتهت بمفاوضات طويلة انجرت عنها معاهدة وقعت يوم 5 مارس 1894م الموافق لـ 26 شعبان 1311هـ. وكانت المعاهدة مخزية للمغرب في شروطها ومضنية فيما فرضته عليه من ضريبة زادت في إنهاك قواه . والحقيقة أن المعاهدة لم تبرم بإرادة كلا الطرفين ولكنها مفروضة على المغرب .

وقد عثرنا على وثيقة المعاهدة بالفرنسية في أرشيف ما وراء البحار (A.O.M.) ضمن ملف رقم 30H 39 . وفيما يلي تعريب النص الفرنسي للإتفاقية (بعد الديباجة) :

ـ **البند الأول** : إن جلالة سلطان المغرب ، بموجب الشروط التي نص عليها البند السابع من إتفاقية السلام والصداقة الموقعة بين إسبانيا والمغرب في تطوان بتاريخ 26 أفريل 1860م ، والموافقة لتصريحات سفير جلالة ملكة إسبانيا المفوّض فوق

العادة أثناء مقابلته العلنية بمراكش يوم 31 جانفي من السنة الجارية (1894) ، يلتزم بمعاقبة أهل الريف ، المتسببين في أحداث مليلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1893 . وسيلحق بهم العقاب في أقرب وقت ممكن ، وأثناء الربيع المقبل على أكثر تقدير ، وذلك بموجب القوانين والاجراءات المغربية .

تفرض الجلالة الكاثوليكية على الجلالة الشريفة تطبيق عقوبات أكثر فعالية على أهل الريف إذا رأت بأن الإجراءات الأولى غير كافية ، دائماً في إطار القوانين والإجراءات المغربية .

البند الثاني : تسعى الحكومتان اللتان يعنيهما أمر تعيين لجنة مكونة من ممثلين إسبان ومغاربة ، لضمان التطبيق التام للبند الرابع من إتفاقية 24 أوت 1859م والشروط المتعلقة باختراق الحدود لساحة مليلية والمنطقة المحايدة بتاريخ 26 جوان 1862 ، ورسم المضلع الذي يحدد المنطقة المحايدة المتاخمة لأراضي المغرب ، من خلال وضع معالم من حجر في كل رأس زاوية ، وكذا قوالب من البناء تبعد عن بعضها بـ 200 م .

تعتبر المنطقة المحصورة بين المضلعين منطقة محايدة . ولن تكون هناك طرق سوى تلك التي تربط أراضي إسبانيا بأراضي المغرب والعكس ، ولن يسمح بعد اليوم برعي المواشي ولا زراعة الأراضي .

لا يحق لجنود كل منطقة التوغل داخل المنطقة الأخرى فيما يرخص المرور لرعايا البلدان دون أن يسمح لهم حمل أسلحة .

يتم جلاء السكان القاطنين حالياً بالمنطقة المحايدة ، يوم فاتح سبتمبر من السنة الجارية ، وتهدم البيوت وتتلف المحصولات بواسطة أهلها في التاريخ نفسه ، باستثناء الأشجار المثمرة التي يمكن نقلها وغرسها خلال فترة تمتد إلى 1 مارس 1895 .

البند الثالث: تحاط المقبرة وبقايا آثار مسجد سيدي ورياش بسور يترك له باب تمكّن السكان (المغاربة) من الدخول ، دون أسلحة ، لأداء الصلاة في هذا المكان

الطاهر . لكن لا يسمح لهم بدفن موتاهم بالمقبرة من الآن فصاعداً .

يتولى قائد السلطان الذي يعينه البند الموالي أمر مفتاح الباب المذكور .

البند الرابع : يلتزم جلالة ملك المغرب بتنصيب قائد دائم بضواحي مليلية رفقة فرقة تتكون من 400 جندي تابعين للملك ، تفادياً لكل محاولة اعتداء جديدة من طرف أهل الريف وكذا لضمان تطبيق شروط البند (6) من معاهدة 26 افريل 1860 .

تشكل أيضاً قوات مغربية دائمة قرب الحاميات الإسبانية بالشفارين ، وبينون دوفيليز والحسيمية ، طبقاً لشروط المادة (6) من الاتفاقية المتعلقة بحدود مليلية التي تعود إلى 24 أوت 1859 وكذا البند (5) من معاهدة السلام والصداقة بين إسبانيا والمغرب ، بتاريخ 26 افريل 1860 . وتخضع هذه القوات بدورها لقائد مليلية . كما توضع قوات أخرى كافية تحت إمرة قائد لنفس الغرض ، قرب الحدود مع سبتة .

البند الخامس : يعين موظف كبير من المملكة برتبة باشا يكلف بمنطقة مليلية ويحكم من منزلته الرفيعة مقدماً ضمانات كافية من أجل المحافظة على علاقات حسنة ومنسجمة وصداقة مع سلطات مليلية .

تستشير الحكومة المغربية جلالة ملكة إسبانيا في أمر تعيين أو عزل القائد .

يقوم الباشا ، بحكم صلاحياته ، بالتفاهم مع حاكم مليلية لحل المسائل المتعلقة بالمطالب أو الاحتجاجات المحلية .

يعرض الخلاف بين السلطتين ـ في حالة حدوثه ـ على نائبي الدولتين في طنجة ، باستثناء المسائل ذات الأهمية الكبرى التي تتطلب تدخل الحكومتين مباشرة .

البند السادس : فيما يتعلق بالنفقات الواجب تسديدها للخزينة الإسبانية بسبب الأحداث الطارئة بضواحي مليلية في شهري أكتوبر ونوفمبر 1893 ، فإن الجلالة المغربية تتعهد بدفع مبلغ 4 ملايين دورو للحكومة الإسبانية ، أي ما قيمته 20 مليون بيزيتا ، وذلك على النحو الآتي :

ــ مليون دورو يدفع نقداً خلال 3 أشهر ابتداءً من 5 مارس 1894 ، تاريخ توقيع

هذه المعاهدة الموافق لـ 26 شعبان 1311هـ . على أن تنتهي المدة يوم 4 جوان من السنة الجارية .

أما الثلاثة ملايين دورو الباقية فتدفع خلال سبع سنوات ونصف على شكل أقساط نصف سنوية بمعدل 200.000 دورو .

يكون أداء المبلغ الأول بين 5 جوان و 4 ديسمبر 1894 ، الثاني يوم 4 جوان 1895 ، الثالث يوم 4 ديسمبر 1895 ، الرابع يوم 4 جوان 1896 ، الخامس يوم 4 ديسمبر 1896 ، السادس يوم 4 جوان 1897 ، السابع يوم 7 (هكذا) ديسمبر 1897 ، الثامن يوم 4 جوان 1898 ، التاسع يوم 4 ديسمبر 1898 ، العاشر يوم 4 جوان 1899 ، الحادي عشر يوم 4 ديسمبر 1899 ، الثاني عشر يوم 4 جوان 1900 ، الثالث عشر يوم 4 ديسمبر 1900 ، الرابع عشر يوم 4 جوان 1901 ، الخامس عشر والأخير يوم 4 ديسمبر 1901 .

تدفع المبالغ الآنفة في مناثي طنجة مازاغران[1] في التواريخ المذكورة وتسلم لمندوب إسبانيا المؤتمن في هذا الشأن بالذات من طرف حكومته . يتم الدفع بالعملة الجارية في إسبانيا وكذا بالدورو المعروف أيضاً بالإيزابيلي باستثناء أنصاف أنصاف الدورو وبيزيتا الفيليبين .

تعتبر جلالة ملكة إسبانيا أن وعد السلطان كاف كضمان للدفع وفي الآجال المحددة .

تنتفع الحكومة الإسبانية بفائدة تقدر بنسبة 6% من المبلغ إذا تجاوزت الحكومة المغربية الآجال المحددة لدفعه .

إذا تجاوز الأجل بسنة يمكن لإسبانيا أن تتدخل في جمارك الموانىء المغربية الأربعة وهي طنجة والدار البيضاء ومازاغران وموقادور[2] ، ولها الحرية في أن لا تمارس هذا الحق .

---

1 ـ مدينة الجديدة .

2 ـ مدينة الصويرة .

وإذا افترضنا أن المبلغ المتفق عليه وهو أربعة ملايين دورو ، لم يسدد جملة ، فلا يحق للحكومة المغربية أن تقترض من حكومات البلدان الأخـرى ولا من خواص يطلبون كضمان مداخيل جمارك الموانىء المغربية .

إذا رغبت حكومة جلالة السلطان المغربي الحصول على قـرض للتسديـد في الآجال المحددة ، فعليها أن تتفق في ذلك مع الحكومة الإسبانية .

تحتفظ الحكومة المغربية بحق الدفع المسبق ، أي قبـل الآجال المحـددة إذا كانت ترى مصلحتها في ذلك .

البند السابع : ــ تتم المصادقة على هذه الإتفاقية من طرف جلالة ملكة إسبانيا وجلالة ملك المغرب ، ويتبادل المصادقة خلال الستين يوماً القادمة .

إثباتاً لذلك ، فإن المتفاوضين الموقعين أدناه أبرما هذه المعاهدة في عدة نسخ ووضعا عليها خاتمهم ووقعاها بمدينة مراكش يوم 5 مارس 1894م الموافق لـ 26 شعبان من السنة الهجرية[1] .

ارسينيو مارتينيز دوكامبوس .

محمد المفضل بن محمد غرنيط .

1 ـ الموافق د 1317هـ.

البيبليوغرافية

الوثائق المخطوطة

تعد الوثائق المصدر المباشر والأساسي للكتابة التاريخية . فهي التي تساعد المؤرخ على إعادة نسج وتركيب الأحداث تركيباً يقربه ما أمكن من الحقيقة التاريخية ، بعيداً عن الظن والاحتمال ولوك ما في الكتب . والحق أن المخلفات المادية التي تركتها الوقائع المتعلقة بموضوعنا كثيرة ومتنوعة . ولكن الصعوبة تكمن في تعدد أماكن تواجد هذه المخلفات ، كالمغرب الأقصى (الرباط ، تطوان . . .) وفرنسا (قصر فانسين ، إيكس ـ آن ـ بروفانس) ، وكذلك إسبانيا وإنكلترا وألمانيا على الأقل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى صعوبة الوصول إليها والتفرغ لاستغلالها ، إذا أردنا إنجاز موضوع كامل متكامل .

ومهما يكن الأمر فقد وقفت مثل هذه الصعوبات وغيرها في طريقنا ، الأمر الذي حال بيننا وبين تحقيق الأفضل من هذا البحث . وها نحن نورد مادة البحث فيما يلي :

أ ـ وثائق أرشيف وزارة الحربية الفرنسية بباريس (A.M.G.):

تأتي هذه الوثائق المتعلقة بالمغرب تحت عنوان : « العلاقات الفرنسية ، البعثة العسكرية ، العلاقات والحدود الجزائرية المغربية بين 1805 و 1902 » . ويلي العنوان سلسلة أرقام مرفوقة بعناوين فرعية والفترة الزمنية المناسبة . وقد مكنتنا الأرقام من طلب محافظ انتقينا منها مجموعة لا بأس بها من الوثائق نقتصر هنا على ما استعملناه منها في البحث :

- 3H2, Maroc, le 1er Avril 1879, Erckmann, Lieutenant au 33ème d'artillerie.

يحتوي التقرير على معلومات طبوغرافية عن مدينة مراكش وضواحيها وأحيائها والنظام بداخلها ونظام الدفاع عنها . كما نجد ضمن التقرير معلومات عن الجيش المغربي كالفرق والأسلحة وعدد الجنود ونظام الانخراط والمرتبات واللباس والمؤونة والتنظيم العام ونفسية الجنود . وتتألف الوثيقة من 13 صفحة .

- 3H2, Septembre 1898.

- La mission militaire française au Maroc, à l'Etat Major de l'armée (2ème bureau).

وثيقة في صفحتين ، تؤرخ للبعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب منذ نشأتها عام 1877 إلى عام 1898م .

- 3H3, 1883, Congregation religieuse.

وثيقة تتناول مبادىء التصوف كإعطاء الورد ، والطرق الصوفية كسيدي عبد القادر الجيلالي ، ودرقاوة ، والسنوسية ، والعيساوية ، وجمعية المخزن . يقع التقرير في خمس صفحات .

-3H3, Lalla Marnia, le 14 Juin 1882.

- Rapport de la mission militaire française envoyé au Maroc.

- Chapitre IV-Agriculture-Commerce et Industrie-Système monétaire-Organisation des douanes-Maison de commerce françaises-Consults et agents consulaires de notre nation.

يقع التقرير في 184 صفحة وهو بخط اليد أصلاً .

3H4, Meknès, Le 20 Aout 1884.

Le Commandant le Vallois, chef de la mission militaire française au Maroc à Monsieur le Ministre de la guerre (Etat Major général-2ème bureau).

رسالة في أربع صفحات تتناول موضوع طلب السلطان الحسن الأول 25 مهندساً عسكرياً فرنسياً .

- 3H5, Tanger, le 8 Aout 1887.

تحتوي الوثيقة ـ التي تقع في أربع صفحات مكتوبة أصلاً بالآلة الراقنة ـ على معلومات تتعلق بتنقلات شريف وزان وكذلك تسليح إسبانيا وبريطانيا لبعض القبائل المغربية .

- 3H5, Madrid, le 9 Avril 1888.

Le général; Compruby, Commandant la demi-brigade.

رسالة من جنرال إسباني إلى شخصية فرنسية يطلعه فيها على الوضعية الحرجة التي يمر بها السلطان الحسن ويحذره من المخاطر التي قد تنجر عن هذه الوضعية وبأن إسبانيا سوف لن تتخلى عندئذٍ عن حقوقها في المغرب .

- 3H5, Paris, le 7Mai 1888.

M.Féraud Ministre de France à Tanger, à M.Goblet, Ministre des Affaires étrangères.

تتضمن الوثيقة معلومات عن الحالة العامة في المغرب وخاصةً ما يتعلق بإعلان شريف درقاوة الجهاد في سبيل الله ضد السلطان .

- 3H5, Berlin, le 14 Mars 1889.

تقرير عن اتصالات التحالف بين المغرب وألمانيا في حالة قيام حرب مع دول أوروبية .

- 3H6, Paris, le 14 Juin 1890.

مراسلة حول اهتمام السلطان الحسن الأول بمصنع الأسلحة الذي بناه الإيطاليون بفاس ومعلومات أخرى .

- 3H6, 23 Ramadan 1308 (2/05//1891).

- Sid Mohammed Gharnit, Ministre des Affaires étrangères de S.M. chérifienne à M.Patenôtre, Ministre de France au Maroc.

حول مضايقة البعثة العكسرية الفرنسية المتواجدة بالمغرب للسلطان الحسن الأول وكذلك لباقي ممثلي الدول الأوروبية الذين صارت دولهم تتطلع بدورها إلى إرسال بعثات مماثلة .

- 3H6, Fez, Le 1er Février 1892.

- Le Commandant Cavchemez, Chef de la mission militaire française au Maroc à Mer le Ministre de la guerre 2ème bureau (Rapport sur l'armée Marocaine).

تقرير مفصل عن الجيش المغربي يقع في 22 صفحة .

تقرير في عشر صفحات يتضمن معلومات عن البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت محل نزاع ومنافسة من طرف إسبانيا وإنكلترا وغيرهما ، وكذلك معلومات عن التطورات في المغرب .

- 3H6, Fez, le 2 Mars 1892.

- Le Commandant Cavchemez, Chef de la mission militaire française au Maroc à M.le Ministre de la guerre, 2ème bureau.

تقرير في 13 صفحة عن التنظيم الإداري للمغرب كالجهاز المخزني والإدارة الإقليمية .

- 3H8, Maroc, le 6 Février 1894.

تتضمن الوثيقة معلومات مفادها أن السلطان لا يرغب في ردع القبائل المهاجمة للحاميات الاسبانية .

- 3H8, Fez, le 1er Septembre 1894.

- Le Commandant Schlumberger au Ministère de la guerre (2ème bureau), rapport mensuel du mois d'Aout.

معلومات متنوعة .

ب - وثائق أرشيف ما وراء البحار - إيكس آن بروفانس (A.O.M.)

تكمن أهمية هذه الوثائق في أنها تعكس لنا العلاقات بين المخزن من جهة

والسلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ، ولا يخرج محتوى الوثائق عن نطاق الأساليب التي عالج بها الفرنسيون أحداث الحدود وهذا في إطار تثبيت أقدامهم في الجزائر كمرحلة أولى ، ثم التمهيد لابتلاع المغرب تدريجياً . والوثائق في عمومها عبارة عن تقارير ومراسلات ترد على السلطات الفرنسية في الجزائر حول أوضاع سكان المغرب المجاورين للحدود ، وكذلك مراسلات بين السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمخزن أو مع الولاة المغاربة على الحدود علاوةً على بعض الاتفاقيات .

وفيما يلي الوثائق التي استعملناها في موضوعنا :

19 ذو الحجة 1292هـ (15 جانفي 1876م) -30H8 .

رسالة من السلطان إلى سيدي الحاج عبد السلام شريف وزان في شأن أولاد سيدي الشيخ وتوارد شكاوي فرنسا منهم .

- 30H15 - Tanger, le 10 Septembre 1844.

- Traité de Tanger, convention conclue à Tanger, le 10 Septembre 1844 pour régler les differents entre la France et le Maroc.

ـ المعاهدة الموقعة بلالة مغنية بين الدولتين الفرنسوية 15 والمغربية يوم 18 مارس 1845م .

ـ كذلك النص الفرنسي للإتفاقية .

ـ خريطة المغرب تعود إلى عام 1843م -30 H 19 - .

ـ 6 ربيع الثاني 1294 هـ (1877م) - 30 H 32 - .

نسخة من كبير وزراء السلطان « سي موسى » إلى أولاد سيدي الشيخ وكبيرهم السيد قدور بن حمزة يخبرهم بشكوى الفرنسيين منهم ويحذرهم من مغبة الرجوع إلى ذلك .

ـ 11 جمادي الأول 1297هـ (1880م) - 30 H 30 -

ـ رسالة من مولاي أحمد العربي البلغيثي إلى الوالي الفرنسي العام بالجزائر

تتعلق بما ورد من رسائل إلى قبائل الصحراء حول سي حمزة وتأدية السلطان « لواجبه » في موضوع ما اتفق عليه بين الدولتين مطمئناً إياه بردع سي حمزة وأتباعه .

- 30 H30 - Alger, le 16/05/1880.

ـ رسالة شكر من طرف الوالي الفرنسي العام بالجزائر إلى السيد أحمد البلغيثي وتقديم الهدايا مكافأة له على قيامه « بالواجب » في النزاعات على الحدود .

ـ 6 ربيع الثاني 1294 هـ (1877م) - 30 H 33 - .

ـ رسالة من الوزير « سي موسى » إلى ذوي منيع في وادي غير يناشدهم بالامتناع عن مساندة أولاد سيدي الشيخ .

فاتح رجب 1305هـ (1888م) - 30 H 34 - .

ـ رسالة من محمد غرنيط إلى وزير فرنسا « فيرو » حول تحركات الدرقاويين وعودتهم إلى الدعوة للجهاد .

- 30 H 39 - Convention entre l'Espagne et le Maroc.

(معاهدة مليلية : 1894م) .

جـ ـ وثائق أرشيف الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط :

تعد هذه الخزانة من أغنى الخزائن في ميدان الوثائق التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا ، إذ تحتوي على 750 محفظة لا تزال على الرفوف تنتظر التصنيف والترتيب والتنظيم . وهنا تكمن صعوبة استغلال هذه الوثائق في الموضوع إذ تتطلب من الباحث وقتاً كبيراً وإقامة طويلة . ولم نقض في هذه الخزانة أكثر من أسبوعين وهو ما لم يمكنّا من العودة إلا بمجموعة قليلة من الوثائق . ومع ذلك لم نستعملها في هذا الموضوع ، لأننا وجدنا ما يعوضها في وثائق مطبوعة سنعرض لها في الفقرة الموالية وهي منتقاة من نفس النوع من الوثائق ومن غيرها إذ هناك ما يكملها كوثائق خزانة تطوان التي تدور مواضيعها حول العلاقات الخارجية للمغرب في الفترة التي تعنينا ، هذا علاوة على وثائق لا تزال بأيدي الخاصة ممن كانت لهم علاقة بالمخزن وقتذاك .

الوثائق المطبوعة

إن الزيارة التي قمنا بها إلى المغرب مكنتنا من الحصول والاستفادة من وثائق رسمية هامة ونعني بها تلك التي قامت بنشرها مديرية الوثائق الملكية . وكانت استفادتنا منها على النحو الآتي :

الوثائق (3) : إصدارات مديرية الوثائق الملكية ، المطبعة الملكية ، الرباط 1976 .

ــ صورة لمجموعة من الطوابع والإمضاءات ضمنها :
طابع السلطان الحسن الأول لما كان خليفة .
إمضاء السلطان الحسن الأول لما كان خليفة .
طابع صغير للسلطان بعد توليه الحكم .
إمضاء الحاجب الوزير موسى بن أحمد البخاري . (أنظر : ص 280) .

ـ و : 409 ؛ ـ 25 شعبان عام 1290هـ (18 أكتوبر 1873م) .
ــ رسالة من وزير الحرب عبد الله بن أحمد البخاري إلى القائد بوشتا بن البغدادي يشيد فيها بموقفه من فتنة فاس .

ــ و: 453 ؛ ــ 20 شعبان عام 1290هـ .
ــ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس تتعلق بمطالب تاجر إنكليزي بالصويرة في أداء دين عليه للمخزن .

ــ و: 488 ؛ ــ 4 ذي الحجة عام 1294هـ .
ــ رسالة من الحاجب الوزير موسى بن أحمد البخاري إلى باشا فاس تتعلق بتعيين السيد عبد الله بن سودة خطيباً للسلطان .

ــ و: 475 ؛ ــ 25 رجب عام 1292هـ .
ــ رسالة السلطان مولاي الحسن الأول إلى باشا طنجة الجيلالي بن حمو البخاري تتعلق بإعداد 15 طالباً مغربياً يتوجهون إلى أوروبا لتعلم

الهندسة والفنون الحربية .

ـ و: 493؛ ـ 27 محرم 1296هـ .

ـ رسالة من محمد بن عبد الله بن أحمد البخاري إلى أخيه الحاج المختار تتعلق بوفاة الحاجب الوزير موسى بن أحمد البخاري .

الوثائق (4): إصدارات مديرية الوثائق الملكية ، المطبعة الملكية ، الرباط 1977 .

ـ عبد الوهاب بن منصور ، **الحماية القنصلية** (بحث) ، ص 5-121 .

ـ و: 518؛ ـ 8 ربيع الثاني 1279هـ (3 أكتوبر 1862م) .

ـ رسالة من النائب السلطاني السيد محمد بركاش إلى جلالة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمٰن تتعلق باحتيال المستوطنين الأجانب لإدخال السلع إلى المغرب دون أداء رسوم جمركية .

ـ و: 576؛ ـ 8 جمادي الثانية عام 1286هـ .

ـ رسالة من عامل مراكش إبراهيم الجراوي إلى وزير الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بادعاءات كاذبة لتجار فرنسيين بمراكش .

ـ و: 584؛ ـ 10 صفر 1289هـ (19 ابريل 1872م) .

ـ رسالة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمٰن إلى وزير الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بحضور القناصل ونوابهم في مجالس الأحكام الشرعية .

ـ و: 585؛ ـ 28 ربيع الثاني عام 1289هـ (5 يوليوز 1872م) .

ـ رسالة من عامل تطوان أحمد الخضر السلوى إلى وزير الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش في شأن تدخل القناصل فيما لا يعنيهم .

ـ و: 590؛ ـ 29 جمادي الأخير (كذا) 1293هـ .

ـ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بتمادي القنصل الأمريكي في طنجة على

منح حماية دولته للرعايا المغاربة بدون حق .

ــ و: 592؛ ــ 3 جمادي الثانية 1294هـ (15 يونيو 1877م) .

ــ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى وزير الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بإغراء محمي بالأجانب عشيرته على الامتناع من القيام بالواجبات الوطنية .

ــ و: 611؛ ــ 11 رمضان 1296هـ (29 غشت 1879م) .

ــ رسالة من القائد محمد بن عبد السلام السفياني إلى وزير الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بامتناع دوار كامل من أداء الضرائب لمجرد مرور سفير إنكلترا بهم .

الوثائق (5) ؛ إصدارات مديرية الوثائق الملكية ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1981 .

ــ و: 637 : ــ 12 جمادي الأولى 1294 هـ (25 ماي 1877 م) .

ــ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش يأمره فيها بالجد في معالجة مشكلة الحماية القنصلية .

ــ و: 641؛ ــ 14 محرم 1295 هـ (18 يناير 1878م) .

ــ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بالخلاف بين عامل طنجة والقائم بأعمال المفوضية الفرنسية حول معاقبة لصوص محتمين .

ــ و: 644؛ ــ 15 ربيع الأول عام 1295هـ (19 مارس 1878م) .

ــ رسالة من السلطان مولاي الحسن الأول إلى نائب الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بنسبة إبل القوافل إلى الأجانب والمحميين فراراً من أداء الضرائب .

ــ و: 645 ــ 16 ربيع الأول 1295هـ (20 مارس 1878م) .

ــ رسالة من الحاجب السلطاني موسى بن أحمد البخاري إلى النائب

السلطاني في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش تتعلق بنسبة إبل الحمالين المغاربة إلى الأجانب والمحميين فراراً من أداء ضريبة الحافر .

ـ و: 646؛ ـ 6 جمادي الأولى عام 1295هـ (9 ماي 1878م) .

ـ رسالة استدعاء من النائب السلطاني في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش إلى ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين بالمغرب لعقد اجتماع .

ـ و: 651؛ ـ 16 رمضان 1295هـ (13 أكتوبر 1878م) .

ـ جواب النائب السلطاني في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش عن رسالة الحاجب السلطاني موسى بن أحمد البخاري المتعلقة بإحصاء المحميين .

ـ و: 652؛ ـ 14 شوال 1295هـ .

ـ جواب الحاجب السلطاني موسى بن أحمد البخاري عن رسالة عامل فاس عبد الله بن أحمد البخاري المتعلقة بامتناع التجار المحميين من أداء رسوم مفروضة على السلع ووزنها بالميزان الرسمي .

ـ و: 654؛ ـ 4 ذي القعدة 1295هـ (30 أكتوبر 1878 م) .

جواب النائب السلطاني موسى بن أحمد البخاري المتعلقة بكتب القناصل ونوابهم إلى عمال البوادي .

ـ و: 655؛ ـ 14 محرم 1296هـ (8 يناير 1879م) .

ـ جواب الحاجب السلطاني موسى بن أحمد البخاري عن رسالة النائب السلطاني في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش المتعلقة بتجنيس المغاربة بجنسيات دول أجنبية .

ـ و : 673 :

- Tanger, le 19 Juillet 1879.

- Procès verbal de la séance tenue chez Sid Mohammed Vargas (Bargach), Ministre des Affaires Etrangères de sa Majeste Sherifienne, a Tanger le 19 Juillet 1879.

ـ تعريب المحضر السابق مباشرة (ص 222 إلى 236) .

ـ و : 674 :

- Extrait des differents Procès-Verbaux des séances tenues par les représentants étrangers pendant l'année 1879 au sujet de la protection irrégulière accordée par les officiers diplomatiques et consulaires du Maroc.

ـ الوثيقة معربة ، ص 263 إلى 287 .

ـ و: 698 : ـ 19 ذي القعدة 1296 هـ (4 نوفمبر 1879م) .

ـ جواب السلطان مولاي الحسن عن رسالة نائبه في الشؤون الخارجية السيد محمد بركاش المتعلقة بالمساعي المبذولة لنقل المذاكرات الجارية بشأن الحماية القنصلية من طنجة إلى مدريد .

ـ و: 713؛ ـ 7 ذو الحجة 1296هـ (22 نوفمبر 1879م) .

ـ رسالة من وزير الخارجية البريطانية المستر سالزبوري إلى وزير بريطانيا العظمى بفرنسا مستر ف. او. ادامز تتعلق باهتمام المنظمات اليهودية في العالم بأحوال اليهود المغاربة .

ـ و: - Foreign office, Décembre 3, 1879. : 721

- The Marquis of Salisbury to sir A. Paget.

ـ رسالة من وزير الخارجية البريطانية المستر سالزبوري إلى سفير بريطانيا العظمى بإيطاليا سير ا. باجيت .

ـ و: 732؛ 26 ديسمبر 1879م (12 محرم 1297هـ) .

ـ رسالة من سفير بريطانيا العظمى بإيطاليا سير ا. باجيت إلى وزير الخارجية البريطاني تتعلق بموافقة الحكومة الإيطالية على عقد مؤتمر مدريد للنظر في مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب .

الكتب المخطوطة

تتوفر الخزانة العامة والخزانةالحسنية بالرباط على مخطوطات عديدة تعود إلى الفترة المدروسة وهي تعالج مواضيع شتى تتعلق بالحياة الثقافية والسياسية وكذلك التراجم والوفيات والرحلات وغيرها . وقد وقفنا على بعضها لكن في فترة متأخرة من البحث .

ومن المخطوطات التي طالعناها :

1 ـ أبن الحسن علي السويس السملالي ، **منتهى النقول ومشتهى العقول ، أو ما يجب أن يقال من الأقوال ولا يقام به إلا بعد التوازن في المقال توازن المثقال بالمثقال .**

والمخطوط السالف الذكر عبارة عن رحلة قامت بها بعثة موفدة من قبل السلطان الحسن الأول إلى حدود الجزائر لتسوية مشكلة الحدود المغربية الجزائرية مع فرنسا ، وكان ذلك حوالي سنة 1882 م .

2 ـ السباعي محمد بن إبراهيم المراكشي ، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولاي الحسن .**

والمخطوط الآنف الذكر يتناول ترجمة وسيرة السلطان الحسن الأول .

وقد تبين لنا من خلال مطالعة هذين المخطوطين وتصفح البعض الآخر أن الغرض من تأليفهما هو كسب العيش والمجاملة . لكن ذلك لا ينقص من الفوائد التي يحتويان عليها والتي قد لا نجدها في غير المخطوطات .

نبذة عن المصادر المعاصرة المطبوعة :

قمنا بتقسيم المصادر المعاصرة المطبوعة والقريبة من فترة البحث إلى كتب ومقالات ثم صنفناها حسب اللغة المكتوبة بها إلى عربية وأجنبية .

ففيما يتعلق بالمصادر العربية المطبوعة ، يمكن اعتبار كتاب **الاستقصا** المصدر الأساسي الوحيد في الموضوع مع ما يحمله من سلبيات كالمجاملة والتحيز أحياناً وسرد المعلومات حسب الطريقة القديمة (الحوليات) .

أما المصادر الأجنبية فهي من جهة لا تشمل سوى إشارات متفرقة عن الموضوع ومن جهة أخرى فإنها تدخل في إطار الكتابات غير المتوازنة في معلوماتها كالممهدة للهيمنة الأوروبية وتبرير ضرورة فرض الحماية مع بعض الاستثناءات مثل كتاب «Kerdec» . وهذا الحكم يصدق ربما أكثر على المقالات المعاصرة التي حررها نواب الدول (القناصل والوزراء) كـ «Ordéga» ، أو أعضاء البعثات العسكرية التي جاءت إلى المغرب لغرض التجسس كـ «Erckmann» . ومن هنا فقد كانت كتاباتهم متحاملة في معلوماتها مع بعض الاستثناءات ، الأمر الذي جعل موقفنا منها متحفظاً إلى حد ما .

نبذة عن المراجع المطبوعة المتأخرة عن فترة البحث

أهم مراجع هذا الباب هي الكتب التاريخية والدراسات المتخصصة ، وقد قسمتها على نحو ما سلف ، حسب لغتها .

أما المراجع العربية فيمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

مراجع مغربية تعود إلى فترة الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ، وهي تدخل في إطار إحياء تاريخ المغرب الأقصى في فترة امتازت بالبحث عن الذات والتحرر . ومن هنا نجد بعض مؤلفات ابن زيدان كـ « الإتحاف » و « الدرر الفاخرة » وكذلك « الحركات الاستقلالية » للفاسي . ويعتبر كتاب « الإتحاف » من أهم مراجع هذا الباب ، نظراً لاعتماده على الوثائق . ومع ذلك فهو لا يخلو من عيوب كالكتابة التقليدية (الحوليات) والمجاملة .

أما القسم الثاني من هذه المراجع فقد صدرت كلها بعد استقلال المغرب . ويمكن تقسيمها بدورها إلى قسمين :

مراجع تدخل في إطار إحياء التراث وبعث الشخصية والدولة المغربيتين ، وأخرى تولدت عن البحث العلمي الأكاديمي والدراسات المتخصصة . ومن هذه الأبحاث نجد « الأمناء بالمغرب في عهد السلطان الحسن الأول » و « المسألة المغربية » و « العلاقات المغربية المصرية » ، وغيرها . . .

أما المراجع الأجنبية فتمتاز بالتنوع ؛ ويمكن تقسيمها بدورها إلى قسمين رئيسيين :

مراجع تدخل ضمن التأليف الأكاديمي ، كالأطروحات الجامعية التي من أهمها كتاب : «Miege» « المغرب وأوروبا » ، وكذلك «Guillen» « ألمانيا والمغرب » ، ثم مراجع أخرى متخصصة لا تقل أهمية عما سبق ، كـ «Laroui» : « الأصول الاجتماعية والثقافية للمغرب » ، و«Lahbabi» : « الحكومة المغربية » ، وغيرها من المراجع .

أما النوع الثاني فيدخل ضمن الكتابات الأوروبية وبخاصة الفرنسية ، ذات النوايا والأغراض الاستعمارية ، كتبرير التنافس الاستعماري أو تبرير فترة الحماية والدفاع عنها . وهي كتابات تمتاز في عمومها بعدم التوازن في معلوماتها ، ومن جهةٍ ثانية فهي لا تؤرخ للمغرب وللمجتمع المغربي قدر تركيزها على تاريخ للوجود الأوروبي أو الفرنسي في المغرب . ولعل أهم إيجابية نسجلها لها هي تحكمها في تقنيات البحث .

وقد حاولنا قدر الإمكان أخذ مادة البحث منها آخذين بعين الاعتبار الأغراض والميول والنوايا السالفة الذكر حتى لا يكون لها تأثير كبير على الأحكام والاستنتاجات التي توصلنا إليها .

وقد ثبتنا في الأخير بعض المراجع العامة وكذلك المقالات والمجلات والجرائد التي ساعدتنا على إكمال إنجاز هذا البحث .

ببيليوغرافية المطبوعات

ـ الكتب المطبوعة المعاصرة والقريبة من فترة البحث :

أ ـ العربية :

ـ الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد ؛ كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، جـ 8 و 9 ، دار الكتاب ، الدار البيضاء 1956 .

ب ـ الأجنبية :

- Berard, V. : **L'affaire Marocaine,** Paris, 1906.

- Campou, Ludovi-de; **Un empire qui croule, le Maroc contemporain,** Paris, 1886.

- Cour, Auguste; **L'établissement des dynasties des Cherifs du Maroc et leur rivalité avec les turcs de la régence d'Alger (1509-1830),** Paris, 1904.

- Kerdec, Cheny-le; **Un boulevard de l'Islam,** Madrid, 1895.

ـ المقالات المعاصرة والقريبة من فترة البحث :

ـ الأجنبية :

- Caille, J.; «Les Marocains à l'Ecole du genie de Mont-pellier (1885-1888)», **Hesperis,** t.H LXLI.

- Erckmann, Jules; «Maladie de l'Empéreur du Maroc», **La Nouvelle Revue,** 1er Novembre, 1887.

- Fontpertuis, Ad. F. de; «Le Maroc; ses populations, et son organisation interieure», **La Nouvelle Revue,** tome 40, Mai-Juin, 1886.

- Martinière, H. de la; «Le règne de Moulay Hassan», **Revue des Deux Mondes,** LXIV, 4ème période, tome 125, Septembre, 1894.

- Michaux Bellaire, H.; «L'héritage de Moulay Hassan», **Revue** des Deux Mondes, tome IX, 1909.

- Ordéga, L.; «Le Sultan Mulay Hassan, souvenirs personnels», **Revue Politique et Littéraire,** n° 24, 4ème Série, tome I,16 Juin 1894.

- Vasili, Comte Paul; «Le vrai Maroc», **La Nouvelle Revue,** tome 66, Septembre-Octobre, 1890.

ــ الكتب المطبوعة المتأخرة عن فترة البحث :

أ ـ العربية :

ــ ابن عبد الله ، عبد العزيز ، **معطيات الحضارة المغربية** ، جـ 2 ، دار الكتب العربية ، الرباط، 1963 .

ــ ابن عبد الله ، عبد العزيز ؛ **السفارة والسفراء بالمغرب عبر التاريخ** ، الرباط 1985 .

ــ بنشنهو ، عبد الحميد ؛ **النظام الإداري بالمغرب** ، مطبعة الأمنية ، ط 4 ، الرباط ، 1963 .

ــ ابن تاويت ، محمد ؛ وعفيفي ، محمد الصادق ، **الأدب المغربي** ، ص 1 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1960 .

ــ تشرشل ، شارل هنري ؛ **حياةالأمير عبد القادر** ؛ ترجمة د. أبي القاسم سعد الله ؛ الدار التونسية للنشر ، تونس 1974 .

ــ التميمي ، عبد الجليل ؛ **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871** ، ط 1 ، الدار التونسية للنشر ، 1972 .

ــ جوهر ، حسن محمد ؛ **المغرب** ، دار المعارف ، مصر ، 1964 .

ــ حركات ، إبراهيم ، **المغرب عبر التاريخ** ، جـ 3 ، الطبعة الأولى ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، 1985 .

ــ داود ، محمد ؛ **تاريخ تطوان** ، جـ 8 ، الرباط ، 1979 .

ــ ابن زيدان ، عبد الرحمٰن ؛ **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، جـ 3 ، ط 1 ، المطبعة الوطنية ، الرباط ، 1930 .

ــ ابن زيدان ، عبد الرحمٰن ؛ **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة** ، الرباط ، 1937 .

ــ ابن زيدان ، عبد الرحمٰن ؛ **العز والصولة في معالم نظم الدولة** ، جـ 1 و 2 ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1961 .

ـ صبحي ، حسن ؛ **التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (1884-1904)** ، ط 1 ، دار المعارف ، مصر ، 1965 .
ـ ابن عبود ، محمد عبد السلام ؛ **تاريخ المغرب** ، جـ 2 ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1963 .
ـ فارس ، محمد خير ؛ **المسألة المغربية 1900-1912** ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، 1961 .
ـ الفاسي ، علال ؛ **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، دار الطباعة المغربي ، تطوان ، المغرب ، بدون تاريخ .
ـ كنون ، عبد الله ؛ **مدخل إلى تاريخ المغرب** ، ط 3 ، تطوان ، 1958 .
ـ كنون ، عبد الله ، **النبوغ المغربي في الأدب العربي** ، ط 2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1961 .
ـ لاندرو ، روم ؛ **أزمة المغرب الأقصى** ، ترجمة عبد العزيز الأهواني ، جـ 1 ، القاهرة ، 1961 .
ـ لبيب ، رزق يونان ؛ ومزين ، محمد ؛ **تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912** ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، 1982 .
ـ المريني ، عبد الحق ؛ **الجيش المغربي عبر التاريخ** ، دون مكان الطبع ، بدون تاريخ الطبع .
ـ المشرفي ، محمد محيي الدين ؛ **الجديد في تاريخ المغرب** ، طنجة ، 1958 .
ـ المنوني ، محمد ؛ **مظاهر يقظة المغرب الحديث** ، الجزء الأول ، مطبعة ، الرباط ، 1973 .
ـ هراج التوازني ، نعيمة ؛ **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن** ، الجزء الأول ، الرباط ، دون تاريخ الطبع .

ب ـ الأجنبية :

- Arnaud, Louis; **Au temps des «Mehallas» ou le Maroc de 1860 à 1912,** Casablanca, 1952.
- Ayache, Albert; **Le Maroc,** Paris, 1956.

- Brignon, J.; Amin, A.; Boutaleb, B.; Martinet, G.; **Histoire du Maroc,** Paris, 1967.

- Caille, Jacques; **La représentation diplomatique de la** France au Maroc, Pedône, 1951.

- Caille, Jacques; **La petite histoire du Maroc,** t.I,II, Casablanca, 1954.

- Caille, Jacques; **Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohammed ben Abdellah (1757-1790),** Tanger, 1960.

- Cambon, H.; **Histoire du Maroc,** Paris, 1952.

- Collection, dirigé par Larbi Essakabi;**Le Mémorial du Maroc 1666-1906; de la grandeur aux intrigues,** vol. 4, Rabat, 1983.

- Desfeuilles, P.; **Les colonies Françaises: Le Maroc,** Paris, 1932.

- Deverdun, Gaston; **Marrakech des origines à 1912,** Rabat, 1959.

-Drague, G.;**Esquisse d'histoire religieuse du Maroc: Conféries et Zaouias,** Peyronnet, S.D.

- Gaudefroy-de Membyns, R.; **L'œuvre Française en Matière d'enseignement au Maroc,** Paris, 1928.

- Guenane, Djamel; **Les relations Franco-Allemandes et les Affaires Marocaines de 1901 à 1911,** S.N.E.D., Alger, 1975.

- Guillen, Pierre; **L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905,** P.U.F., Paris, 1967.

- Hardy, G., Aures, P.; **Les grandes étapes de l'histoire du** Maroc, Paris, 1925.

- Julien, Charles André; **Le Maroc face aux Impérialismes 1914-1956,** Paris, 1978.

- Julien, Ch. A.; et Autres; Les Africains «Hassan Ier et la crise Marocaine au XIX Siècle», édit. **Jeune Afrique,** S.L., 1977-1978.

- Lahbabi, Mohamed; **Le gouvernement Marocain à l'Aube du** XX Siècle, Casablanca, 1975.

- Laroui, Abdellah; **Les origines sociales et culturelles du nationalisme Marocain (1830-1912),** Paris, 1977.

- Le Tourneau, Roger; **La Vie quotidiènne à Fez en 1900,** S.L., 1965.
- **Le Mémorial du Maroc**-Collection dirigée par Larbi Essakabi, vol. 4,1666-1906: de la grandeur aux intrigue , Rabat, 1983.
- Miege, Jean-Louis; **Le Maroc,** Paris, 1962.
- Miege, Jean-Louis; **Le Maroc et l'Europe 1830-1914,** t.I,II,III; (1961), t.IV (1964), P.U.F., Paris, 1961-1964.
- Miege, Jean- Louis; **Une mission Française à Marrakech en 1882,** S.L., 1968.
- Morin-Barde, Mïreille; **Le Maroc Etincellant,** édition Marcus, Paris, 1969.
- Souriau-Hoebrechts, Ch.; **La presse Maghrébine,** Paris, 1969.
- Terrasse, Henri; **Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat Français,** t.II, Casablanca, 1950.
- Tharaud, Jerome; Tharaud, Jean; **Les milles et un jour de l'Islam,** S.L., 1950.
- Vangen, Jean; **Découverte du Maroc,** Casablanca, S.D
- Weisegerber, F.; **Au seuil du Maroc moderne,** Rabat, 1947.

ـ المقالات المتأخرة عن فترةالبحث :

أ ـ العربية :

ـ الجابري ، محمد عابد ؛ « الأصالة والتحديث في المغرب ، تطور النخبة المفكرة في المغـرب الأقصى خـلال القـرن 19 والنصف الأول من القـرن 20 » ، **الثقافـة** (الجزائرية) ، العدد 77 ، السنة الثالثة عشر ، سبتمبر ـ أكتوبر 1983 .

ـ خلف التميمي ؛ عبد المالك ؛ « ملامح الوضـع الاقتصادي في المغـرب العربي قبيـل الاستعمـار الغـربي » ، **المجلة التـاريخيـة المغـربيـة** ، السنـة العـاشـرة ، العدد 29-30 ، جويلية 1983 .

ـ السـراج ، محمد ؛ « المـركز الاجتمـاعي . . . » ، **وزارة التربيـة إدارة الشؤون الثقافية** ، جامعة القرويين في ذكراها المائة بعد الألف (245-1379هـ/859-1960م) ، المحمدية ، بدون تاريخ .

ـ سعـد الله ، أبو القـاسم ؛ « مؤلفات المشـرفي المعاصـر للأميـر عبـد القـادر » ،

الثقافة ، (الجزائرية) ، عدد خاص بالذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر ، السنة 13 ، عدد 75 ، ماي ـ جوان ، 1983 .
ـ كامل مسقاوي ، عمر ، « مالك بن نبي والدعوة للإنتقال من التكديس إلى البناء » ، **العربي** ، العدد 285 ، أوت ، 1982 .
ـ المنوني ، محمد ؛ « ملاحظات . . . » ، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ، جامعة محمد الخامس (المغرب) ، العدد 9 ، الرباط ـ المغرب .

ب ـ الأجنبية :

- Basset, Henri; «Un grand Sultan Marocain, Moulay el-Hassan», **Revue de l'Armée d'Afrique n°36, 4ème** année, Juin 1927.
- Peretie, A.; «Les Madrasas de Fès», **Archives Marocaines,** t.XVIII, 1912.

ـ مراجع عامة :

أ ـ العربية :

ـ سعد الله ، أبو القاسم ؛ **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1978 .
ـ ابن الأمير عبد القادر الجزائري ، محمد ؛ **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر** .
ـ غرايبة ، عبد الكريم محمود ؛ **دراسات في تاريخ أفريقيا العربية (1918-1958)** ، ط 1 ، مطبعة جامعة دمشق ، 1960 .
ـ قطب ، سيد ؛ **معالم في الطريق** ؛ ط 9 ، دار الشروق ، بيروت ، 1982 .
ـ ابن نبي ، مالك ؛ **شروط النهضة** ؛ ترجمة عمر كامل مسقاوي ، وعبد الصابور شاهين ، ط 3، دار الفكر ، بيروت ، 1969 .
ـ ابن نبي ، مالك ؛ **وجهة العالم الإسلامي** ، ترجمة عبد الصابور شاهين ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
ن نبي ، مالك ؛ **تأملات** ، ط 3 ، دار الفكر ، دمشق ، 1977 .
نبي ، مالك ؛ **مشكلة الثقافة** ، دار الفكر ، دمشق ، 1981 .

ب ـ الأجنبية :

- Girault, René; **Diplomatie Européenne et Impérialisme, 1871-1914,** Paris, 1979.

- **Encyclopédie de l'Islam,** t.III, Paris, 1966.

ـــ المجلات :

أ ـ العربية :

ـــ **الثقافة** (الجزائرية) ، الأعداد 75 و 77 ، 1983 .

ـــ **العربي** ، العدد 285 ، 1982 (الكويت) .

ـــ **المجلة التاريخية المغربية** ، العدد 29-30 ، 1983 (تونس) .

ـــ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 9 (المغرب) .

ب ـ الأجنبية :

- **Archives Marocaines,** 1912.

- **Hesperis,** t. H LXLI.

- **La Nouvelle Revue,** t. 40, 1886, 1887; t. 66, 1890.

- **Revue de l'Armée d'Afrique,** n° 36, 1927.

- **Revue des Deux Mondes,** 1894 et 1909.

- **Revue Politique et Littéraire,** t.I, 1894.

ـــ الجرائد :

أ ـ العربية :

ـــ **الجوائب** ، العدد 720 ، السنة الرابعة (الآستانة) .

ب ـ الأجنبية :

- **Le Temps,** 1873-1894.

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس القبائل والجماعات

المحتوى

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI – B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 1989/6/1000/141

التنضيد : سامو برس / بيروت

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير هاتف: ٢-٨٢٨١٥٧ - ٨٣٢٧٧ - بيروت - لبنان

Mohammed Larbi MARiCHE

LE MAROC A L'EPOQUE DU SULTAN HASSAN Ier

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

Mohammed Larbi MARiCHE

LE MAROC A L'EPOQUE DU SULTAN HASSAN Ier

DAR AL- GHARB AL-ISLAMI
Beyrouth